# التبعية والتبعية الثقافية: مناقشة نظرية

**د. عبدالخالق عبدالله**

قسم السياسة ـ جامعة الامارات العربية المتحدة.

## مقدمة

تتكون هذه الدراسة من جزئين وتحاول ان تحقق ثلاثة اهداف مترابطة. يقدم الجزء الأول مسحا نقديا لأدبيات التبعية باللغة العربية. سيكون هذا المسح مدخلا لمناقشة سريعة لبعض النواقص المنهجية التي تعاني منها مدرسة التبعية بشكل عام، كما سيوضح بعض المسائل لتجاورها. اما الجزء الثاني فيحدد الاختلاف بين مدرسة الامبريالية الثقافية ومدرسة التبعية الثقافية ويبرز الفروق الجوهرية بين هاتين المدرستين اللتين تحاولان دراسة اثر الاعلام والثقافة في ترسيخ واقع التبعية واستمرارية هيمنة الاحتكارات الدولية على اقتصاديات دول الاطراف. أخيرا تقدم هذه الدراسة تعريفا أوليا للتبعية الثقافية وستناقش اهم عناصرها.

وتؤكد الدراسة على ضرورة تجاوز النزعة الاقتصادية التي تعاني منها نظريات التبعية وتدعو الى ضرورة الاهتمام بالمترتبات البنيوية الاجتماعية والسياسية والثقافية للاحتواء الاقتصادي لدول الاطراف في النظام الرأسمالي العالمي. ان الاهتمام بالتبعية الثقافية يأتي ضمن اطار هذا التوجه، حيث ان الشواهد تشير ان للبنية الثقافية دورا ارتكازيا في تعميق وعقلنة واقع التبعية. كما يبدو انه لا يمكن محاربة المظاهر الخارجية للتبعية الاقتصادية (الاتباع الاقتصادي) في الوقت الذي يستمر فيه التأكيد على الايديولوجية التنموية الغربية والاخذ بأطروحات العصرنة فكرا وسلوكا. فالواضح ان ثقافة وقيم العصرنة والتحديث تساعد على ترسيخ التبعية الاقتصادية، هذا إن لم نقل ان لها دورا اساسيا في خلق هذه التبعية وضمان استمراريتها.

## الاهتمام العربي بالتبعية

التبعية واقع مادي محسوس وحقيقة تاريخية واجتماعية في الوطن العربي، إلا ان الكتابات العربية المستندة الى مقولة ادبيات التبعية لا زالت محدودة. ان المتتبع لهذه الادبيات يلحظ تخلف الدراسات النظرية عن الواقع، كما يلمس غياب التحليلات المعمقة حول خصوصيات وعموميات

واقع التبعية في الوطن العربي. خلافا لهذا نجد الاسهامات التطبيقية والنظرية الجادة وكذلك الاضافات الابداعية من قبل الدارسين والمهتمين بقضايا التنمية في افريقيا وآسيا والكاريبي. اما في الموطن الاصلي للتبعية ـ امريكا اللاتينية ـ فيلاحظ تحقيق قفزات نوعية بارزة في الدراسات النظرية والتطبيقية لهذه المدرسة[١].

هذا لا يعني غيابا كليا للدراسات العربية التي تتخذ (بشكل مباشر او غير مباشر) من المقولات النظرية لمدرسة التبعية مدخلا لتحليلها لواقع التخلف واشكاليات التنمية في الوطن العربي[٢]. ان الاستعمالات العربية لمفهوم التبعية تمتاز بعدة سمات وخصائص بارزة. اولا، استعمال هذه الكتابات لفظ «نظرية التبعية» في الوقت الذي لا توجد فيه نظرية موحدة وشاملة تدعى بنظرية التبعية. ثانيا، سوء استعمال مفهوم التبعية ليعني مجرد الاتباع (Dependence). ثالثا، امتياز معظم الدراسات بالنقل غير الابداعي لأطروحات مدرسة التبعية والتركيز المفرط على دور العوامل الخارجية كعوامل حاسمة. رابعا، بروز بعض الاستعمالات العربية لمصطلح التبعية كموضة فكرية لتأكيد الانتماء الى تيار اكاديمي دون الالمام بتعقيدات الاتجاهات التحليلية في مدرسة التبعية. خامسا، النزعة الاقتصادية Economism في اغلب هذه الدراسات، فالتبعية تعني التبعية الاقتصادية (او الاتباع الاقتصادي) كما ان معظم الدراسات التطبيقية في مجال التبعية هي دراسات اقتصادية في المحتوى والمنهج[٣].

## الاشكالات المنهجية لمدرسة التبعية

إن بعض السمات السابقة هي ايضا سمات عامة تعاني منها مدرسة ومقولات التبعية بشكل عام. مثلا، النزعة الاقتصادية هي مشكلة تحليلية حقيقية تعاني منها كل النظريات التبعية بما في ذلك الكتابات العربية. فمصطلح التبعية يظل في الاساس مصطلحا اقتصاديا وكذلك ايضا مصطلح النظام الرأسمالي العالمي، كما ان مفهوم دول المركز ودول الاطراف هو مفهوم يرمز الى ان هذه الدول تقوم بوظائف اقتصادية محددة في نظام تقسيم العمل الدولي. حتى عند الحديث عن خصائص واقع التبعية فإن معظم الخصائص العامة هي خصائص اقتصادية. بالإضافة الى ذلك فإن المتغير الاقتصادي الخارجي يعامل دائما بأنه المتغير الفاعل والحاسم.

تبدو النزعة الاقتصادية نقطة الضعف الاساسية في ادبيات التبعية وتتفاقم عندما يلاحظ ان

---

(١) الاستثناء الوحيد لهذا التعميم، هو الكتابات النظرية للدكتور سمير امين الذي يعده البعض مفكرا افريقيا. أنظر:
Magnus Blomstrom and Bjorn Hettne, *Development Theory in Transition* (London: Zed Press, 1985).

(٢) انظر في هذا المجال: **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، تأليف مجوعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٣) من ابرز الكتابات العربية بالاضافة الى دراسات الدكتور سمير امين: جورج قرم، **التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)؛ ابراهيم سعدالدين، «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ٦ ـ ٢٤؛ محمد عبدالشفيع عيسى، «التبعية التكنولوجية في الوطن العربي: المفهوم العام والتطبيق العملي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ٨٢ ـ ٩٧، وعبدالوهاب حميد رشيد، «التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٩ ـ ٤٥.

هذا التوجه يكون سائدا حتى عند تناول الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية للتبعية. إن ابرز مثال على هذه النزعة هو دون شك التعريف الشهير الذي قدمه روس سانتوس لمفهوم التبعية بأنها «حالة اقتصادية مكيفة» وعلاقة استغلالية بين اقتصادين احدهما ينمو ويتطور على حساب تخلف الاقتصاد الآخر(٤). اما أندريه قندر فرانك فبحكم كونه استاذا في الاقتصاد فإنه اكثر كتّاب التبعية مسؤولية عن تعميم الفهم الاقتصادي البسيط للتبعية، فهو يؤكد بأن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة أدت الى منع تراكم رأس المال، وبالتالي التخلف الاقتصادي لدول الاطراف(٥). حتى الكاتب العربي البارز سمير امين يؤكد في دراساته على المحتوى الاقتصادي لواقع التبعية كما أن كتابه النظري المشهور **النمو غير المتكافئ** هو في الاساس دراسة اقتصادية محضة.

إن مدرسة التبعية لا زالت رهينة لهذه الاختزالية الاقتصادية في المنهج وفي المضمون، وتعتبر هذه النزعة الاختزالية من أهم نواقص ادبيات التبعية. يعلق جيمس بيتراس على هذه الظاهرة لمدرسة التبعية بقوله: «إن دراسات التبعية تركز بشكل احادي على نمو قوى الانتاج والعوامل التي تحد من هذا النمو. إن تحليلات التبعية بشكلها الراهن لا تسمح بدراسات معمقة لطبيعة الدولة والسياسة والعلاقات الطبقية التي تلازم وتؤثر على نشوء وتطور نمط الانتاج الرأسمالي التبعوي»(٦). كما ان الاطروحات الراهنة لمدرسة التبعية لا تسمح بتحليل معمّق للجوانب الثقافية والايديولوجية وهي تهمل اعطاء هذه الابعاد دورها الحاسم في انتاج واقع التبعية الاقتصادية واستمرار احتواء دول الاطراف في النظام الرأسمالي العالمي.

لكن تظل الاشكالية النظرية المحورية لأدبيات التبعية كامنة في غياب نظرية موحدة ومتكاملة يمكن ان يطلق عليها اسم نظرية التبعية (Dependency Theory). إن هناك اقرارا عاما ان التبعية حقيقة مادية وتاريخية إلا انه لا توجد نظرية شاملة تصف وتشرح هذا الواقع الحياتي الملموس. لكن رغم غياب النظرية الموحدة هناك إجماع على استعمال المصطلحات واجماع على عدد من البديهيات التي تربط الكتّاب والمنظّرين المنتسبين الى مدرسة التبعية. أولا، يُجمع كتاب التبعية على رفض اطروحات مدرسة التحديث ونظريات العصرنة ويؤكدون على خطأ اطروحاتها وخطورة سياساتها التنموية. ثانيا، يتفق كتاب التبعية على ربط ظاهرة النموّ والتخلف وتحليلها على انها ظاهرة عالمية مصاحبة للانتشار الدولي لنمط الإنتاج الرأسمالي. ثالثا، ترتكز دراسات كتّاب التبعية على حقيقة الاحتواء التاريخي والمستمر لدول الاطراف في نظام التقسيم الدولي للعمل، وتوضيح التأثير السلبي لهذا الاحتواء على الهياكل الداخلية لهذه الدول، وبالتالي تؤكد على عدم تجاهل دور وأهمية العامل الخارجي عند الحديث عن واقع التخلف. فيما عدا هذا الاجماع فإن مدرسة التبعية تمتاز بتعددية واضحة واختلاف شديد بين التيارات الفكرية والنظرية داخل هذه المدرسة، والتي تضفي عليها نزعة توليفية انتقائية. يؤكد د. محمد السيد سعيد، على «التباينات بين الروافد المختلفة لمدرسة التبعية، وحقيقة كون هذه المدرسة مركبا متغيرا من مساهمات عدد كبير من الكتّاب ذوي الاهتمامات

---

(٤) T. Dos Santos, «The Structure of Dependency,» *American Economic Review*, vol.60, no.2 (1970).

(٥) André Gunder Frank, «The Development of Underdevelopment,» *Monthly Review*, no.18 (September 1966).

(٦) James Petras, *Critical Perspective on Imperialism and Social Class in the Third World* (New York: Monthly Review Press, 1978), p.40.

والنزعات المنهجية المختلفة، قد جعل من المتعذر الاتفاق على الافتراضات التي تحتويها هذه المدرسة. غير انه من الممكن القول بأن هناك تقاليد تشكل التيار الاساسي لمدرسة التبعية وهي تلك التي تنظر، الى التبعية باعتبارها نظرية للتخلف، وهي تقاليد قامت على نقد الافتراضات الكلاسيكية الليبرالية والماركسية»[٧].

## التعريف الشامل للتبعية

إن المدخل الصحيح لأي نظرية شاملة للتبعية يكمن في: اولا، تجاوز النزعة الاقتصادية؛ ثانيا، توحيد الاختلافات الراهنة حول وحدة ومستوى التحليل؛ ثالثا، تطبيق تعريف موحّد للمفاهيم الاساسية؛ رابعا، تطوير إطار تصوري واحد لدراسة واقع التبعية.

كذلك فإن أي تعريف لمفهوم التبعية عليه ان يتجاوز الفهم المبسط والشائع للتبعية على أنها مجرد اعتماد واتباع خارجي. بالاضافة الى ذلك فإن أي تعريف شامل سيعتمد كليا على التمييز بين مصطلح تابع (Dependence) ومصطلح تبعية (Dependency)، حيث ان هناك اختلافا جوهريا بينهما، وهما مصطلحان ينتميان الى تيارين فكريين متباينين. فالمفهوم الأول «تابع» سائد في ادبيات العلاقات الدولية، ويدرس حالات التماثل بين الدول، ويعني الاعتماد الخارجي، كما في «نظام تابع لنظام آخر». اما المفهوم الثاني فيعني اكثر من مجرد الاتكال الخارجي ويدرس في الاساس ظاهرة التخلف والنمو وخاصة وصف وشرح طبيعة التشوهات البنيوية الناجمة عن احتواء دولة ما في النظام الرأسمالي العالمي.

إن التبعية بهذا المعنى ترمز الى السياق التاريخي الذي يتم من خلاله احتواء بعض الدول في النظام الرأسمالي العالمي. يولّد هذا الاحتواء بنى ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية محلية مخنوقة ومشوهة وذات قوانين وآليات داخلية تعمل على ترسيخ الهيمنة الأجنبية والاستنزاف المتواصل لفائض القيمة. يقول جيمس كابوراسو، ان مفهوم التبعية يمكن استيعابه على انه «مكون من عدة عناصر ومفاهيم تحليلية متشابكة، بحيث يكون الاتباع الخارجي هو وجه من اوجه التبعية وليس هو التبعية بمعناها الشمولي»[٨].

إن مفهوم التبعية هو اكثر تعقيدا وشمولية من الاستعمال السائد الان خاصة إذا تم التمييز بوضوح بين مصطلح تابع وتبعية، ومصطلح اتباع وتبعوي. وتم استيعاب التبعية على انها مكونة من سلسلة من البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية المترابطة كل ذات استقلالية نسبية، وسماتها الخاصة التي تتضمن عناصر داخلية واخرى خارجية. مثلا هناك فرق بين مفهوم الاتباع الاقتصادي (Economic Dependence) او اقتصاد تابع (Dependent Economy) وبين التبعية الاقتصادية (Economic Dependency). إن المفهوم الأول لا يعني اكثر من اقتصاد يعتمد ويتكل فنيا وماليا وتنظيميا على الخارج ويرتبط باقتصاد آخر ولا يتضمن بالتالي تشوهات بنيوية داخلية. إن هذا الاستعمال هو الدارج بين معظم الكتّاب في حين ان المقصود هو وقد يكون مختلفا تماما ويتعلق بالاساس بظاهرة التخلف الاقتصادي والعوامل التي

---

(٧) محمد السيد سعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ٣٠.

(٨) James Casporaso, «Dependence, Dependency in Global System: A Structural and Behavioral Analysis,» *International Organization*, vol.32, no.1 (Winter 1981), p.3.

تؤدي الى ديمومته. اما المفهوم الآخر، اي التبعية الاقتصادية، فتعني بنية اقتصادية تعاني من التشوه والتفكك البنيوي وهو نظام اقتصادي رأسمالي غير مكتمل العناصر.

يلاحظ انه عند اعتماد التعريف الشمولي للتبعية فإن الواقع «التبعوي» يبدو اكثر تعقيدا من مجرد الاتباع الاقتصادي الخارجي ويعني اكثر شمولا من مجرد واقع اقتصادي. ذلك انه بالاضافة الى التبعية الاقتصادية هناك ايضا التبعية الثقافية والتبعية السياسية ومراحل تاريخية متنوعة من التبعية، وان لكل من هذه العناصر سماتها الداخلية والخارجية المستقلة. مثلا التبعية السياسية لا تعني تبعية سياسية لدولة اخرى ولا تعني مجرد هيمنة امبريالية وتوجهاً غير وطني للسياسات المحلية. ان التبعية السياسية تعني بنية سياسية في الاساس، سلطوية تمهد من خلال سياسات انمائية وتنظيمية ارتباط بعض من الطبقات والشرائح الاجتماعية المحلية بمجمل النظام الرأسمالي العالمي، وخاصة بمصادر المال والتقنية والمعلومات في دول المركز. إن هذه الشرائح الاجتماعية هي الجسر البشري الذي يعمل على اضفاء الحياة والديناميكية لواقع التبعية، وبدون هذه الفئات التي هي الأدوات الاجتماعية للتبعية لا وجود اصلا للتبعية.

إن هذا التعريف للتبعية السياسية يبرز ايضا حقيقة ان للتبعية تجليات اجتماعية وثقافية واقتصادية محلية ذات استقلالية نسبية وتعمل على ديمومة الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي وترسيخ الهيمنة الأجنبية والتدخلات الخارجية. كذلك ايضا بالنسبة للعناصر الأخرى للتبعية كالتبعية الثقافية التي سيتم تعريفها ومناقشة سماتها الآن.

## التبعية الثقافية

لم تخرج الدراسات العربية في مجال التبعية عن الأطر التقليدية والمبسطة لمفهوم التبعية الاقتصادية كما أنها ظلت اسيرة لمفهوم التبعية كاتباع وتابع واعتماد اقتصادي للخارج. ليست هناك دراسات عربية مميزة حول المترتبات الاجتماعية للتبعية او حول مفهوم التبعية السياسية او مفهوم التبعية الثقافية والإعلامية.

إن الاستثناء الوحيد للحالة الاخيرة هو الدراسة الرائدة للدكتورة عواطف عبدالرحمن في كتابها **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**[٩]، بالإضافة الى هذه الدراسة القيمة هناك مساهمات اخرى لكنها اقل أهمية لكل من د. جلال أمين[١٠] و د. الطاهر لبيب[١١].

تقدم د. عواطف في الفصول الأولى من دراستها مسحا سريعا لأهم فرضيات مدرسة التبعية. كما تناقش بشيء من التفصيل مفهوم التبعية ومن ثَمّ تركز على اهم الاجتهادات في مجال التبعية الإعلامية والثقافية حيث تؤكد على تأثر دراستها بآراء مدرسة هربرت شيللر الذي يعتبر من اهم روّاد مدرسة التبعية الثقافية والاعلامية. وتستشهد د. عواطف بآراء شيللر القائلة بأنه «اذا كان الاقتصاد العالمي المعاصر يسعى الى تعزيز سيطرته من خلال تحالف رأس المال العالمي وتحطيم الحواجز

---

(٩) عواطف عبدالرحمن، **قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث** (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٤).

(١٠) جلال أحمد امين، «تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية،» **مصر المعاصرة**، العدد ٣٣٦.

(١١) الطاهر لبيب، «العجز عن التعريب في مجتمع تابع،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٢٠ ـ ٢٦.

القومية وتوحيد السوق العالمية فإن القضية في المجال الثقافي تصبح كيفية توظيف الإعلام والثقافة في مجتمعات العالم الثالث لخدمة هذه الأهداف، أي: ترسيخ تبعيتها الاقتصادية بوضع إمكانياتها الثقافية والإعلامية في خدمة مصالح رأس المال العالمي وأجهزته وتحويل العالم الى قرية اتصالية شديدة الترابط»[١٢].

وتوظف د. عواطف هذه الآراء للبروفسور شيللر ومدرسة التبعية الإعلامية لتدرس تطبيقيا مدى تبعية اجهزة الاعلام والصحافة في دول العالم الثالث للنظام الرأسمالي العالمي وتكشف بشكل مفصل مظاهر وآليات هذه التبعية. فبالنسبة للمظاهر تركز الدراسة على التبعية التكنولوجية «والتدفق الاعلامي ذي الاتجاه الواحد» وكذلك في مجال بحوث الاعلام. اما بالنسبة لآليات هذه التبعية فتتحدث الباحثة عن دور وكالات الأنباء العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والإعلانات. وبعد دراسة مستفيضة عن اوجه التبعية في الصحافة العربية والافريقية وفي امريكا اللاتينية، تصل الى نتيجة عامة تؤكد فيها على ضرورة تسخير اكبر قدر من الجهد للقضاء على جميع اشكال التفاوت وعدم التكافؤ في مجال الاتصال وتدفق المعلومات على الصعيد العالمي. وتقدم الباحثة في هذا المجال مجموعة من المقترحات من اجل التحقيق على المستوى الدولي وعلى الصعيد القومي، وكذلك تكثيف اشكال التعاون الافقي بين دول العالم الثالث في مجال الاعلام والثقافة.

إن دراسة د. عواطف تمثل مساهمة تطبيقية بارزة لأدبيات التبعية وخاصة التبعية الاعلامية. لكن هذه الدراسة ايضا تعاني من بعض النواقص. اولا، يلاحظ ان هذه الدراسة ركزت بشكل كبير على التبعية الاعلامية دون التبعية الثقافية، وفي ذلك كانت الدراسة حصرا على التبعية الصحفية ولا تتعرض بالتالي لمفهوم التبعية الثقافية الا تجاوزا. ثانيا، تأتي هذه الدراسة متأثرة بنظريات هربرت شيللر ومدرسته التي ترتكز على مفهوم الامبريالية الثقافية (Cultural Imperialism) والامبريالية الاعلامية، ولا تنتمي بالتالي الى مدرسة التبعية الثقافية. إن اطروحات الامبريالية الثقافية والامبريالية الاعلامية تركز بشكل خاص على الابعاد الخارجية للتبعية الثقافية والاعلامية وتهمل آلياتها المحلية. لذلك يلاحظ تعمق دراسة د. عواطف في الدور الحاسم والسلبي للهيمنة الاجنبية والرأسمالية على صحافة العالم الثالث والطابع الاحتكاري لشركات الاتصالات العالمية وتحكمها في التقنية والمادة الاعلامية وتسلطها على نظم ومؤسسات الاعلام والثقافة في دول العالم الثالث. إن مفهوم الامبريالية الثقافية والاستعمار الاعلامي الذي يقدمه هربرت شيللر وتوظفه د. عواطف يختلف تماما عن مفهوم التبعية الثقافية. لكنه لا يتناقض حتما معه، بل ربما كان مكملا له. من هنا تبرز ضرورة تحديد الخلافات بينهما وتوضيح مفهوم التبعية الثقافية.

## تعريف التبعية الثقافية

تقول د. عواطف عبدالرحمن انه «لا توجد نظرية مكتملة تفسر الاستعمار الثقافي او التبعية الاعلامية والثقافية. ولكن هناك مجموعة من الدراسات والكتابات الهامة التي تشكل في مجملها ما يمكن ان نطلق عليه مدرسة التبعية في مجال الاعلام والتبعية»[١٣]. ان غياب نظرية شاملة تصف وتشرح التبعية الثقافية متناسق مع حقيقة انه لا توجد نظرية موحدة عن واقع التبعية بشكل عام. لكن في الوقت الذي لا يتوفر

(١٢) عبدالرحمن، **قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث**، ص ٥١.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٣.

اطار نظري متكامل لدراسة ظاهرة التبعية الثقافية والاعلامية، هناك مدرسة جنينية يمكن ان يطلق عليها اسم مدرسة الامبريالية الثقافية او الاستعمار الثقافي او الامبريالية الاعلامية.

يعرف يوري كاشليف مفهوم الامبريالية بأنه يرمز الى ذلك «الوضع الناجم المجحف من عدم المساواة في التبادل الاعلامي الدولي وعن تركيز وسائل الاعلام الجماهيري في ايدي عدة بلدان فضلا عن قيام الاحتكارات الدولية الغربية بفرض وجهات نظرها على الشعوب الأخرى وتتدخل في حياتها الثقافية»(١٤). اما هربرت شيللر فيعرف مفهوم الامبريالية الثقافية «انه مصطلح يشرح ذلك السياق الذي يتم من خلاله احتواء المجتمع في النظام العالمي الحديث والذي يتم من خلاله إجبار أو اقناع الشرائح الحاكمة والمهيمنة والقيادية في دول العالم الثالث من اجل انتاج وتشكيل المؤسسات الاجتماعية لتناسب وتشجع انتشار المؤسسات والقيم السائدة في دول مركز النظام الرأسمالي العالمي»(١٥). يضيف شيللر على هذا التعريف قائلا إن «الامبريالية الثقافية تنمو في ظل ذلك النظام العالمي الذي تسوده سوق تجارية موحدة تعمل على اسس وسمات انتاجية تحدد من قبل دول مركز النظام المهيمنة على السوق»(١٦).

هناك عدة ملاحظات نظرية على هذا التعريف وبالتالي على مدرسة الامبريالية الثقافية. اولا، تركز هذه المدرسة على الدور الحاسم للقوى والمؤسسات الخارجية على الثقافة السائدة في دول العالم الثالث وقدرة هذه القوى على صنع وانتاج ثقافة خارجية حسب ارادتها. ثانيا، تهمل هذه المدرسة دور العوامل ومؤسسات التنشئة المحلية في انتاج الثقافة وتلغي دورها في تشكيل الوعي الوطني وبالتالي تلغي ارتباط انتاج الثقافة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية في هذه المجتمعات. ثالثا، تحمل هذه المدرسة بذور الفكر التآمري والذي لا يلغي فقط مسؤولية الأجهزة والقوى الاجتماعية المحلية وانما يحول كل القوى الاجتماعية المحلية الى ضحية مستسلمة لارادة قوى خارجية وضعيفة امام جبروت اجهزة الاعلام والتعليم والامبريالية. وعليه، فإن مدرسة الامبريالية الثقافية رغم اهمية اطروحاتها إلا انها تعاني من التبسيط المفرط ومن الميتافيزيقية والحتمية والتآمرية التي تضعف بالتالي مصداقية فرضياتها(١٧).

باختصار فإن مدرسة الامبريالية الثقافية تختلف عن مدرسة التبعية الثقافية في عدة مجالات (موجزة في الجدول ادناه). أولا، تدرس المدرسة الأولى بشكل اساسي نشاطات الاحتكارات الاعلامية وتصف اعمال وكالات الانباء العالمية وشركات الاعلانات والسياحة الدولية، في حين ان المدرسة الثانية تركز على طبيعة الثقافة الرسمية السائدة في مجتمعات دول العالم الثالث وتستجلي اهم عناصرها. ثانيا، تدرس المدرسة الأولى كيفية هيمنة الاحتكارات الدولية على وسائل الاتصالات ومصادر التقنية الاعلامية والتعليمية في حين ان المدرسة الثانية تهتم بدور الطبقات المحلية الحاكمة في انتاج الثقافة السائدة في المجتمع. ثالثا، تقدم المدرسة الأولى الاهداف والوسائل المتبعة

---

(١٤) يوري كاشليف، **الامبريالية الاعلامية** (موسكو: دار نشر وكالة نوفوستي، ١٩٨٤).

(١٥) Herbert Schiller, *Communication and Cultural Control* (New York: International and Science Press, 1976), p.9.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٧) من الناحية التطبيقية فإن الدراسات المتوفرة لكتاب مدرسة الامبريالية الثقافية ركزت على: ١ ـ نمط استيراد البرامج والمواد الاعلامية والتعليمية، ٢ ـ الامتلاك الاجنبي المباشر لدور النشر والمؤسسات الصحفية والاعلامية، ٣ ـ تصدير النظم والمبادىء والتقنية الغربية في مجالات الثقافة والاعلام، ٤ ـ كيفية تحكم الاحتكارات الدولية بعملية الانتاج الثقافي.

| مدرسة الامبريالية الثقافية | مدرسة التبعية الثقافية |
|---|---|
| - تدرس نشاطات الاحتكارات الدولية وتغلغلها في مجالات الاعلام والثقافة وتحكم دول المركز على مصادر المعلومات والتقنية. | - تركز على طبيعة الثقافة الرسمية والسائدة في مجتمعات دول الاطراف وتستجلي اهم مكوناتها. |
| - تدرس كيف تهيمن الاحتكارات الدولية ومؤسسات دول المركز على الأجهزة الاعلامية والتعليمية في دول الاطراف. | - تدرس دور الطبقات المحلية الحاكمة في انتاج الثقافة السائدة في دول الاطراف. |
| - تدرس كيف تعمل الشركات الاحتكارية على احلال الفكر الرأسمالي التنموي والاستهلاكي محل الثقافة الوطنية في دول الاطراف. | - تهتم بمحتوى ووظيفة واهداف الثقافة الرسمية في مجتمعات دول الاطراف. |
| - تدرس الاسلوب الذي تمهد به المؤسسات الثقافية والاعلامية الرأسمالية للهيمنة الاقتصادية والسياسية الامبريالية. | - تدرس كيف تعمل الثقافة الرسمية على ترسيخ واقع التبعية وديمومة الاحتواء الاقتصادي والسياسي والايديولوجي في النظام الرأسمالي العالمي. |

من قبل الشركات الاحتكارية والدول الامبريالية من اجل احلال الفكر الرأسمالي الاستهلاكي الغربي محل الثقافة الوطنية في دول العالم الثالث، في الوقت الذي تركز المدرسة الثانية على محتوى ووظيفة واهداف الثقافة الرسمية في دول الاطراف. رابعا، تحاول المدرسة الأولى دراسة الاسلوب الذي تمهد به المؤسسات الثقافية والاعلامية الغربية للهيمنة الاقتصادية والسياسية الامبريالية بينما تحاول المدرسة الثانية معرفة كيف تعمل الثقافة الرسمية السائدة على ترسيخ التبعية وديمومة الاحتواء الاقتصادي والاستراتيجي والايديولوجي في النظام الرأسمالي العالمي.

يظهر الجدول اعلاه نقاط التلاقي العديدة والفروقات الاساسية بين مدرسة الامبريالية الثقافية ومدرسة التبعية الثقافية. كما ان الجدول يظهر انه اذا كانت المدرسة الأولى تنظر الى ثقافة دول الاطراف من الخارج وكعامل غير مستقل، فإن المدرسة الثانية تؤكد على الاستقلالية النسبية للبنية الثقافية والاعلامية واهمية تحليلها من الداخل. إن هذا يعني ان المدرستين ربما تكملان بعضهما البعض. تقول د. عواطف عبدالرحمن إن الاستعمار الثقافي يعني «تلك الثقافة التي تديرها وتتحكم فيها الطبقة المحلية الحاكمة في عصر الشركات المتعددة الجنسيات والتي يجب ان تضمن استمرار تبعية هذه الطبقات للولايات المتحدة الامريكية وتتضمن في ذات الوقت استمرار هذه الطبقات في السلطة»[١٨].

لكن يتضح أيضا أن مدرسة التبعية الثقافية منسجمة اكثر مع الفهم الشامل لمصطلح التبعية، ويتضح ايضا ان مفهوم التبعية الثقافية هو الاكثر شمولا حيث يأخذ بالاعتبار دور العوامل الداخلية والخارجية. الأهم من هذا ان مفهوم التبعية الثقافية يوضح التشوه الذي تتعرض له الثقافة الوطنية ليس من خلال تحكم الأجهزة الاعلامية والتعليمية الامبريالية وانما كنتيجة طبيعية لتلك السياسات الطوعية التي تنفذها الطبقات المحلية الحاكمة والتي تعمل على ضمان المناخ المناسب لتغلغل الثقافة والنظم الرأسمالية الغربية.

استنادا الى التميز السابق يمكن الان تعريف التبعية الثقافية بأنها ثقافة تنموية

(١٨) عبدالرحمن، **قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث**، ص ٤٩.

واستهلاكية قائمة في الاساس على اعادة انتاج وتقليد حرفي لنمط الاستهلاك والتصنيع السائد في دول المركز الرأسمالية وتتحكم بها وتبثها الطبقات الحاكمة المحلية المتعاونة طوعاً والمرتبطة عضويا بالاحتكارات الدولية. إن هذه الثقافة تعمل على عقلنة واقع التبعية وتعمل على كسب التأييد والولاء من قطاعات شعبية كبيرة لسياسات الطبقات الحاكمة وتضمن استمرار هيمنتهم الاقتصادية والسياسية وتعيد انتاج ارتباطاتهم الايديولوجية والاستراتيجية والمادية بالنظام الرأسمالي العالمي.

إن هذا التعريف يركز على عدة حقائق هي العناصر الرئيسية المكونة للتبعية الثقافية. اولا، هناك طبقة حاكمة محلية تشرف على عملية الانتاج الثقافي التي تشوه الثقافة الوطنية وتدفع الى التأقلم والتعايش مع واقع التبعية. إذا فوجود طبقة حاكمة لها ثقافتها وايديولوجيتها الخاصة، هو عنصر اساسي من عناصر التبعية الثقافية. ثانيا، هناك تعاون وثيق بين الطبقات الحاكمة المحلية والشركات الاحتكارية، هذا التعاون يعطي للشركات الاحتكارية هامشا لنشر الفكر التجاري والاستهلاكي والتنموي الرأسمالي، ومجالا لادارة الأجهزة الاعلامية والتعليمية المحلية، فالشركات الاحتكارية إذاً تقوم بدور في انتاج الثقافة التبعوية الا ان هذا الدور تتحكم به الشرائح المحلية الحاكمة. ثالثا، ان التبعية الثقافية هي مجموعة من القناعات والمبادىء والقيم التي تحث على العصرنة والتحديث في الفكر والممارسة والتطلعات. هذه الثقافة تدفع الى تقبل التنمية الرأسمالية الغربية وتبرزها وكأنها الاكثر ملاءمة لواقعنا. لذلك يفترض تقليدها والتباهي بها. بالاضافة الى ذلك فإن الثقافة التبعوية تدفع الى الاعتقاد بأن الاستعانة بالخبرات والمساعدات الغربية المالية والتقنية هي شرط ارتكازي لتجاوز التخلف. يشكل هذا الايمان بتقليد الغرب الصناعي ونقل إنجازاته وتبني نموذجه التنموي محور التبعية الثقافية والتي تعتنقها الشرائح الحاكمة في دول الاطراف وتتخذها كإيديولوجية رسمية. كما تقوم اجهزة الاعلام والدعاية، وكذلك المدارس والكتب ومعظم المثقفين التابعين للنظام والمهيمنين على الانشطة الثقافية بنشر هذه الايديولوجية، وبالتالي تطبيع واقع التبعية. رابعا، تعتبر النزعة الاستهلاكية من اهم مكونات التبعية الثقافية لكنها تظل نزعة نخبوية وتعكس ملذات ورغبات الشرائح المتغربة والمتأثرة بالعصرنة. إن هذه النزعة الاستهلاكية تشجع من قبل السلطات المحلية والشركات الاحتكارية الدولية من خلال إغراق السوق بالسلع الاستهلاكية، ومن خلال سلسلة يومية من الاعلانات.

باختصار فإن التبعية الثقافية مكونة من اربعة عناصر متداخلة وموزعة حسب الوظيفة المحلية والتجليات الخارجية للتبعية الثقافية. العنصر الأول للتبعية الثقافية هو الجانب الفكري او الايديولوجي المبني على المذهب التنموي وما يعنيه هذا من تأقلم وليس التحرر من واقع التبعية. العنصر الثاني، هو الجانب السلوكي للتبعية الثقافية والمتمثل في نشر النزعة الاستهلاكية الترفيهية والتي تؤدي الى زيادة استيراد السلع المصنعة من الدول الرأسمالية. العنصر الثالث، هو الجانب العلاقاتي والاجتماعي للتبعية والمتجسد في تحكم الطبقات الحاكمة المحلية في عملية الانتاج الثقافي وتسخير المؤسسات الرسمية لنشر الثقافة التنموية والاستهلاكية. اما العنصر الرابع، فهو العنصر التقني الخارجي والذي يعني تعاون الشركات الاحتكارية المتحكمة في مصادر المعلومات والانباء ومراكز التعليم مع الطبقات الحاكمة المحلية في نشر ثقافة رأسمالية تجارية وتغريبية.

## خاتمة

إن مفهوم التبعية الثقافية بحاجة الى المزيد من التدقيق، كما ان عناصرها الاربعة تتطلب

المزيد من التفصيل الإجرائي والدراسات التطبيقية. لكن الذي لا شك فيه ان البنية الثقافية في دول الاطراف تقوم بدور مستقل في ترسيخ واقع التبعية والارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي، هذا الاقتناع يرتبط اساسا بقيم وتطلعات الأدوات الاجتماعية المحلية للتبعية. إن التبعية الثقافية، وكذلك التبعية الاعلامية، وحتى التبعية التعليمية، ليست مفروضة من قبل الاحتكارات الدولية والقوى الامبريالية وإنما هي في الاساس وليدة للسياسات المتبعة من قبل الطبقات الحاكمة في دول الاطراف. إن النتيجة العملية لهذا الطرح هي بالتالي إنهاء هيمنة الشرائح الحاكمة وإنهاء مشروعها الايديولوجي والفكري. بالاضافة إلى ذلك ينبغي ايضا رفض العصرنة وبرامج التحديث وإلغاء مظاهر العصرنة وما تم عصرنته من مؤسسات وفكر وقوى اجتماعية والتي تشربت «بنموذج التنمية الغربي وما أدى اليه ذلك من نقل عن الغرب وتقليده في بناء قطاع حديث في جوانبه كافة والى سيطرة العقلية التي تنظر الى الغرب كمثال يُحتذى به وتستمد منه الفكر والثقافة والمعرفة»[١٩]. إن اشكالية هذا الطرح انه ربما دفع البعض الى التخوف من ان فيه عودة الى السلف او الوقوع «في يد السلفية السياسية»[٢٠]. لكن الى جانب مشروعية هذا التخوف، فالذي لا شك فيه ان انهاء الثقافة الرسمية السائدة في دول الاطراف، والتي هي ثقافة تنموية وتحديثية، والتي تعمل على ترسيخ التبعية، هو شرط اساسي من شروط الخروج من التخلف والتبعية. إن المشروع الثقافي البديل هو ليس السلفية وانما ثقافة مضادة ترفض التبعية وتواجه النزعة الاستهلاكية وتنمي مصالح الشرائح المتضررة من واقع الهيمنة والاستغلال، وهي ثقافة تنمي رغبة التغير والتحرر والإبداع □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

# صناعة الانشاءات العربية

## انطوان زحلان

ترجمة: عطا عبد الوهاب

(١٩) خليل محشي، «التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٤٦.

(٢٠) سعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» ص ٢٨.

# التراث ومشكل المنهج (*)

**د . محمد عابد الجابري**

كلية الآداب ـ الرباط.

لقد صار مقبولا منذ مدة ، عند الباحثين الابيستيمولوجيين والمهتمين بمناهج العلوم ، القول بان « طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج » . واذن فالخطوة الاولى في كل بحث علمي هي تحديد الموضوع والتعرف على طبيعته . وتكتسي هذه الخطوة اهمية قصوى عندما يتعلق الامر بموضوع كـ « التراث » ـ بالنسبة للفكر العربي الحديث ـ يخضع في تحديده ليس لمكوناته الخاصة وحسب ، بل ايضا لموقف الناس منه وتصوراتهم عنه . لنبدأ اذن بالتساؤل : كيف يتحدد مفهوم « التراث » في خطابنا العربي المعاصر ؟

## - ١ -

لعل أول ما ينبغي ابرازه هنا هو ان تداول كلمة « تراث » ، في اللغة العربية ، لم يعرف في اي عصر من عصور التاريخ العربي من الازدهار ما عرفه في هذا القرن ، بل يمكن القول ، منذ البداية ، ان المضامين التي تحملها هذه الكلمة في اذهاننا اليوم ، نحن عرب القرن العشرين ، لم تكن تحملها في اي وقت مضى . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، يمكن ان نلاحظ ان « الاشباع » الذي يتميز به مفهوم « التراث » في خطابنا العربي المعاصر يجعله غير قابل للنقل ، بكل شحناته الوجدانية ومضامينه الايديولوجية ، الى اية لغة اخرى معاصرة . والبيانات التالية تؤيد هاتين الدعويين .

لفظ « التراث » في اللغة العربية من مادة ( و.ر.ث)، وتجعله المعاجم القديمة مرادفا لـ « الارث » و«الورث » و« الميراث » ، وهي مصادر تدل ، عندما تطلق اسما ، على ما يرثه الانسان من والديه من مال أو حسب . وقد فرق بعض اللغويين القدامى بين « الورث »

(*) مداخلة قدمت الى : الملتقى السنوي لجماعة الدراسات العربية للتاريخ والمجتمع ، استنبول ، نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

و«الميراث» على اساس انهما خاصان بالمال وبين « الارث » على اساس انه خاص بالحسب . ولعل لفظ « تراث » هو اقل هذه المصادر استعمالا وتداولا عند العرب الذين جمعت منهم اللغة . ويلتمس اللغويون تفسيراً لحرف « التاء » في لفظ « تراث » ، فيقولون ان اصله « واو » . وعلى هذا يكون اللفظ في اصله الصرفي « وُرَاثٌ » ، ثم قلبت الواو تاءً لثقلها على الواو كما جرى النحاة على القول ...

وقد وردت كلمة «تراث» في القرآن مرة واحدة في سياق قوله تعالى: ﴿**كلا بل لا تكرمون اليتيم، ولا تحاضون على طعام المسكين، وتاكلون التراث أكلا لَمّاً، وتحبون المال حبا جما**﴾ (الفجر ١٧ - ٢٠). وقد فسر الزمخشري عبارة «أكلا لمّا» بـ « الجمع بين الحلال والحرام»، وهذا هو معنى اللمّ ، وبالتالي فمعنى ﴿ **تاكلون التراث اكلا لَمّا**﴾ انهم كانوا «يجمعون في اكلهمْ بين نصيبهم من الميراث ونصيب غيرهم». فـ « التراث» هنا هو المال الذي تركه الهالك وراءه. اما كلمة «ميراث» فقد وردت في القرآن مرتين في عبارة ﴿**ولله ميراث السماوات والارض**﴾ (آل عمران: ١٨٠، الحديد: ١٠) بمعنى انه «يرث كل شيء فيها لا يبقى منه باق لأحد من مال أو غيره» (الزمخشري).

اما في الفقه الاسلامي حيث عني الفقهاء عناية كبيرة بطريقة توزيع تركة الميت على ورثته حسب ما قرره القرآن ( باب الفرائض)، فان الكلمة الشائعة والمتداولة لدى جميع الفقهاء هي كلمة « ميراث » ( بالاضافة طبعا الى : ورث ، يرث ، وَرَّث ، توريث ، الوارث ، الورثة ... الخ ) . اما لفظ « تراث » فلا نكاد نعثر له على اثر في خطابهم ... واما في الحقول المعرفية العربية والاسلامية الاخرى ، مثل الادب وعلم الكلام والفلسفة ، فلا تحظى فيها كلمة « تراث » باي وضع خاص ، بل اننا لا نكاد نعثر لها على ذكر .

هذا ، ويمكن ان نلاحظ بالاضافة الى ما تقدم انه لا كلمة « تراث » ولا كلمة « ميراث » ولا اي من المشتقات من مادة (و.ر.ث) قد استعمل قديما في معنى الموروث الثقافي والفكري - حسب ما نعلم - وهو المعنى الذي يُعطَى لكلمة « تراث » في خطابنا المعاصر . ان الموضوع الذي تحيل اليه هذه المادة ومشتقاتها في الخطاب العربي القديم كان دائما : المال ، وبدرجة اقل : الحسب . اما شؤون الفكر والثقافة فقد كانت غائبة تماما عن المجال التداولي ، او الحقل الدلالي ، لكلمة « تراث » ومرادفاتها .. فعندما يتحدث الكندي مثلا ، في مقدمة رسالته المعروفة بـ « كتاب الكندي الى المعتصم بالله في الفلسفة الاولى » ، عن فضل القدماء وواجب الشكر لهم وضرورة الاخذ عنهم - في مجال العلم والفلسفة - لا يستعمل العبارة الشائعة لدينا اليوم ، عبارة « تراث الاقدمين » بل يستعمل تعابير اخرى مثل « ما افادونا من ثمار فكرهم »[١] ، وبالمثل نجد ابن رشد في كتابه « فصل المقال » يستعمل في المعنى نفسه عبارات تخلو تماما من كلمة « تراث » أو ما يرادفها . يقول مثلا : « فبين انه يجب علينا ان نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا في ذلك »[٢] .

هذا بالنسبة لنوع حضور لفظ « تراث » في الخطاب العربي القديم ، خطاب ما قبل اليقظة

---

(١) محمد عبد الهادي ابو ريدة ، محرر ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ٢ ج ، ط ٢ ( القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٨ ) ، ج ١ ، ص ٣٢ .

(٢) ابن رشد ، « فصل المقال » ، في : **الكشف عن مناهج الادلة** ، وهذا الكتاب يقع ضمن مجموعة بعنوان : **فلسفة ابن رشد** ، تحقيق مصطفى عبد الجواد عمران ( القاهرة : المكتبة المحمودية التجارية ، ١٩٦٨ ) ، ص ١٢ .

العربية الحديثة التي عرفتها الاقطار العربية منذ بداية القرن الماضي . اما بالنسبة للغات الاجنبية المعاصرة التي « نستورد » منها ، منذ بدء يقظتنا الحديثة تلك ، المصطلحات والمفاهيم الجديدة على لغتنا وفكرنا ، ترجمة وتعريبا ، وهي الفرنسية والانكليزية بصورة خاصة ، فان كلمتي héritage وpatrimoine لا تحملان المضامين نفسها التي نحمّلها نحن اليوم لكلمتنا العربية : « التراث » . ان معناهما لا يكاد يتعدى حدود المعنى العربي القديم للكلمة والذي يحيل اساسا الى تركة الهالك الى ابنائه . نعم لقد استعملت كلمة héritage بالفرنسية في معنى مجازي للدلالة على المعتقدات والعادات الخاصة بحضارة ما ، وبكيفية عامة « التراث الروحي »[٣] ، ولكن ، حتى في هذه الحالة ، يظل معنى الكلمة فقيرا جدا بالقياس الى المعنى الذي تحمله كلمة « تراث » ، في الخطاب العربي المعاصر . ان الشحنة الوجدانية والمضمون الايديولوجي المرافقين لمفهوم « التراث » كما نتداوله **اليوم**، تخلو منهما تماما مقابلات هذه الكلمة في اللغات الاجنبية المعاصرة التي نتعامل معها .

واذن فبامكاننا ان نقرر ، بناء على ما تقدم ، ان « التراث » ، بمعنى الموروث الثقافي والفكري والديني والادبي والفني ، وهو المضمون الذي تحمله هذه الكلمة داخل خطابنا العربي المعاصر ملفوفاً في بطانة وجدانية ايديولوجية ، لم يكن حاضرا لا في خطاب اسلافنا ولا في حقل تفكيرهم ، كما انه غير حاضر في خطاب اية لغة من اللغات الحية المعاصرة التي « نستورد » منها المصطلحات والمفاهيم الجديدة علينا . **ان هذا يعني ان مفهوم « التراث » ، كما نتداوله اليوم ، انما يجد اطاره المرجعي داخل الفكر العربي المعاصر ومفاهيمه الخاصة ، وليس خارجهما** . فالى هذا الاطار ، واليه وحده ، يجب ان نتجه باهتمامنا الآن .

- ٢ -

الواقع ان لفظ « التراث » قد اكتسى في الخطاب العربي الحديث والمعاصر معنى مختلفا مباينا ، ان لم يكن مناقضا ، لمعنى مرادفه « الميراث » في الاصطلاح القديم . ذلك انه بينما يفيد لفظ « الميراث » التركة التي **توزع** على الورثة ، او نصيب كل منهم فيها ، اصبح لفظ « التراث » يشير اليوم الى ما هو **مشترك** بين العرب ، اي الى التركة الفكرية والروحية التي تجمع بينهم لتجعل منهم جميعا خَلفاً لِسَلَفٍ . وهكذا فاذا كان الارث ، او الميراث ، هو عنوان اختفاء الاب وحلول الابن محله ، فان التراث قد اصبح ، بالنسبة للوعي العربي المعاصر ، عنوانا على حضور الاب في الابن ، حضور السلف في الخلف ، حضور الماضي في الحاضر .. ذلك هو المضمون ، الحي في النفوس ، الحاضر في الوعي ، الذي يعطي للثقافة العربية الاسلامية عندما ينظر اليها بوصفها مقوما من مقومات الذات العربية وعنصرا اساسيا ورئيسيا من عناصر وحدتها . ومن هنا ينظر اليها ـ الى تلك الثقافة ـ لا على انها بقايا ثقافة الماضي ، بل على انها « تمام » هذه الثقافة وكليتها : انها العقيدة والشريعة واللغة والادب والعقل والذهنية والحنين والتطلعات ، وبعبارة اخرى : انها في آن واحد المعرفي والايديولوجي واساسهما العقلي وبطانتهما الوجدانية في الثقافة العربية الاسلامية .

---

(٣) Paul Robert, *Le petit Robert*, dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française ([Paris]: Société du nouveau littré, 1970).

لقد عرّف احد المؤرخين الالمان التاريخ بقوله : انه « حاصل الممكنات التي تحققت » . واذا كان هذا التعريف ينطبق على التاريخ الفعلي الواقعي ، سواء السياسي منه والفكري ، فان التراث ، في الوعي العربي المعاصر ، لا يعني فقط « حاصل الممكنات التي تحققت » بل يعني كذلك « حاصل » الممكنات التي لم تتحقق وكان يمكن ان تتحقق . انه لا يعني « ما كان » وحسب ، بل ايضا ، ولربما بالدرجة الاولى ، ما كان ينبغي ان يكون. ومن هنا اندماج المعرفي والايديولوجي والوجداني في مفهوم « التراث » كما يوظف في الخطاب العربي الحديث والمعاصر .

لماذا هذه الخصوصية ، لماذا هذا الاندماج ؟

لا بد من الاشارة مجددا الى ان استعمال لفظ « التراث » بهذا المعنى الذي ابرزناه الآن استعمال « نهضوي » ، فهو من جملة المفاهيم الموظفة في الخطاب النهضوي العربي الحديث والمعاصر ، وبالتالي فهو يستقي ، كما قلنا ، كل مضامينه من الخطاب ذاته ، اعني من ظروف النهضة العربية الحديثة ، من طموحاتها وعوائق مسيرتها .. ودون الدخول في تفاصيل سبق ان ابرزناها في بحث سابق[٤] ، نكتفي هنا بالقول ان التراث قد وظف في الخطاب النهضوي العربي الحديث توظيفا مضاعفا : فمن جهة كانت الدعوة الى الاخذ من « التراث » والرجوع الى « الاصول » ميكانيزما نهضويا ، عرفته اليقظة العربية الحديثة كما عرفته جميع اليقظات النهضوية المماثلة التي عرفها التاريخ ، ميكانيزما قوامه الانطلاق في العملية النهضوية من الانتظام في تراث والعودة الى « اصول » للارتكاز عليها في نقد الحاضر والماضي القريب منه الملتصق به ، والقفز بالتالي الى المستقبل . ومن جهة اخرى كانت الدعوة نفسها رد فعل ضد التهديد الخارجي الذي كانت تمثله ، وما تزال ، تحديات الغرب ، العسكرية والصناعية والعلمية والمؤسساتية ، للأمة العربية ومقومات وجودها ، مما جعل تلك الدعوة الى « التراث » و« الاصول » تتخذ صورة ميكانيزم للدفاع عن الذات . وهكذا فالظروف الموضوعية التي حركت اليقظة العربية الحديثة قد جعلت من آلية النهضة فيها آلية للدفاع ايضا ، وبالتالي ، فعملية الرجوع الى « الاصول » واحياء « التراث » التي تتم ، في الحالة العادية للنهضة ، ضمن اطار نقدي ومن اجل التجاوز ؛ ان هذه العملية قد تشابكت ، في حالة النهضة العربية الحديثة ، فاندمجت مع عملية الاحتماء بالماضي والتمسك بالهوية تحت ضغط التحديات الخارجية ، فاصبح « التراث » هنا مطلوبا ليس فقط من أجل الارتكاز عليه والقفز الى المستقبل ، بل ايضا وبالدرجة الاولى من اجل تدعيم الحاضر : من اجل تأكيد الوجود واثبات الذات .

من هنا تلك الشحنة الوجدانية والبطانة الايديولوجية ، وايضا النظرة الضبابية والسحرية معا ، التي تلابس مفهوم « التراث » في الخطاب العربي الحديث والمعاصر والتي تجعله ، بالنسبة للذات العربية الراهنة ، اقرب اليها من حاضرها : ليس موضوعا لها ، لا تمتلكه بل تستسلم له ، على صعيد الوعي واللاوعي معا ، لتجعل نفسها موضوعا له .

---

(٤) محمد عابد الجابري ، « اشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر : صراع طبقي أم مشكل ثقافي ؟ » ورقة قدمت الى : ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي : الاصالة والمعاصرة ، القاهرة ، ٢٤ ـ ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥ ) ، ص ٢٩ ـ ٥٨ .

- ٣ -

كانت الملاحظات السابقة مركزة على شكل حضور « التراث » كمفهوم ايديولوجي في الخطاب العربي الحديث والمعاصر . وعلينا الآن ان نتعرف على شكل حضوره كـ « معرفة » في الثقافة العربية الراهنة .

يجب التمييز في هذا الصدد بين صورتين :

ـ هناك الصورة « التقليدية » التي نجدها واضحة لدى المثقفين المتخرجين من الجامعات والمعاهد « الاصلية » ، كالازهر بمصر والقرويين بالمغرب والزيتونة بتونس . ان الصورة العامة التي نجدها عند هؤلاء عن « المعرفة » بالتراث بمختلف فروعه الدينية واللغوية والادبية تقوم على منهج يعتمد ما سبق ان اسميناه بـ « الفهم التراثي للتراث »[٥] ، الفهم الذي يأخذ اقوال الاقدمين كما هي ، سواء تلك التي يعبرون فيها عن آرائهم الخاصة او التي يروون من خلالها اقوال من سبقوهم ... والطابع العام الذي يميز هذا النوع من « المنهج » هو الاستنساخ والانخراط في اشكاليات المقروء والاستسلام لها . وهكذا فما يعاني منه هذا « المنهج » يتلخص في آفتين اثنتين : غياب الروح النقدية وفقدان النظرة التاريخية . وطبيعي ، والحالة هذه ، ان يكون انتاج هؤلاء هو « التراث يكرر نفسه » ، وفي الغالب بصورة مجزأة ورديئة . ولا نحتاج الى الوقوف هنا طويلا مع هذه الصورة التقليدية من المعرفة بالتراث فهي معروفة جدا .

ـ وهناك الى جانب هذه الصورة « التقليدية » صورة اخرى « عصرية » هي الصورة الاستشراقوية ، نسبة الى المستشرقين ، ومن سار ويسير على منوالهم من الباحثين والكتاب العرب المعاصرين ، وهي صورة تستحق ان نقف عندها قليلا لجلاء مكوناتها والكشف عن اطارها المرجعي .

هناك جانبان في الاستشراق يجب استحضارهما معا :

ـ الجانب الذي يتصل بالعلاقة ، الصريحة حينا ، الخفية حينا آخر ، بين الظاهرة الاستشراقية والظاهرة الاستعمارية ، والذي يمكن الذهاب به بعيدا الى الرواسب الدفينة التي تعود في اصلها الى الصراع التاريخي بين المسيحية والاسلام خلال القرون الوسطى والتي تؤسس كثيرا من المطاعن التي وجهها بعض المستشرقين الى الفكر العربي الاسلامي ، منكرين عليه كل اصالة بدعوى صدوره عن ما سموه بـ « العقلية السامية » التي حكموا عليها بالعقم في مجال العلم والفلسفة من جهة ، واستسلامه للعقيدة الاسلامية التي تقوم عائقا ، حسب زعمهم ، امام التفكير الحر ... الخ ، الى غير ذلك من دعاويهم المزيفة المعروفة .

ـ والجانب الذي يتصل بالشروط الموضوعية ، التاريخية والمنهجية ، التي كانت توجه من الداخل الباحثين الاوروبيين في القرن الماضي واوائل هذا القرن ، مستشرقين وغير مستشرقين . لقد عرف الفكر الاوروبي خلال هذه الفترة ـ وهي ذات الفترة التي نشطت فيها الحركة الاستشراقية ـ نشاطا واسع النطاق يهدف الى اعادة كتابة التاريخ الثقافي الاوروبي بصورة تحقق

---

(٥) محمد عابد الجابري ، **نحن والتراث : قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي** ، ط ٢ ( بيروت : دار الطليعة ، [د.ت.] ) ، ص ١٨ .

له « الوحدة والاستمرارية » من جهة ، وتجعل منه « التاريخ العام » للفكر الانساني باجمعه من جهة اخرى . وهكذا فـ « اذا كان مفكرو القرن الثامن عشر قد عملوا من اجل ادخال الوحدة والاستمرارية في تاريخ الفلسفة ( = الغربية ) فان كل القسم الاول من القرن التاسع عشر كان مسرحا لمجهود استهدف تشييد البناء الذي لم يكن قد تعدى العمل فيه من قبل مرحلة رسم المعالم العامة »(٦) . ومن دون شك فان هذا الذي كان يتم في مجال تاريخ الفلسفة كان يحصل في المجالات الأخرى للفكر الأوروبي كالأدب والفن والتاريخ واللاهوت ... الخ هكذا أصبح التاريخ الثقافي الأوروبي الذي « تحققت فيه » أو بالأحرى حققت له « الوحدة والاستمرارية » هو وحده التاريخ « العام » و« الرسمي » للفكر الانساني كله . اما مَا عَدَاهُ فهوامش ، ان حظيت ببعض الاعتراف فليس بوصفها عنصرا مقوما لهذا التاريخ العام ، بل بوصفها « بَرَكاً » أشبه بـ« البحر الميت » معزولة ومفصولة عن « النهر الخالد » المتدفق من بلاد اليونان .

نعم لم يكن مؤرخو الفكر في اوروبا ، سواء في القرنين الماضيين او القرن الحالي ، يصدرون كلهم ، مستشرقين وغير مستشرقين ، عن رؤية واحدة ولا كانوا يعتمدون منهجا واحدا بعينه . ومع ذلك فانه لا اختلاف رؤاهم ولا تنوع مناهجهم ولا تضارب دوافعهم الشخصية ، لا شيء من ذلك كان يخترق بهم الاطار الذي كانوا يتحركون داخله عاملين على تعزيزه وتقويته ، اطار المركزية الاوروبية .

وهكذا فاذا كان المنهج التاريخي الذي كان هدفه الاساسي هو بناء « الوحدة والاستمرارية » في تاريخ الفكر الاوروبي عامة ، صادراً في ذلك عن فكرة « التقدم » التي بلغت أوجها عند هيغل حينما عبر عنها في مجال تاريخ الفلسفة بالقول « ان الفلسفة التي تكون آخر من يصل ، هي نتيجة لكل الفلسفات التي سبقتها ، ويجب ان تحتوي على المبادىء التي قامت هذه عليها » ، اذا كان هذا المنهج التاريخي قد مارس بصراحة امبريالية وهيمنة على التاريخ بابراز ما يريد والسكوت عما لا يريد ، فان المناهج الاخرى التي تختلف معه ، او قامت كرد فعل ضده ، لم تكن تمس ابدا الاطار الذي قام هذا المنهج من اجل تشييده وترسيخه ، اطار المركزية الاوروبية بوصفها مرجعا لكل شيء يقع خارج اوروبا .

فالمنهج الفيلولوجي الذي نشط اصحابه نشاطا كبيرا في النصف الثاني من القرن الماضي ، في مجال تحقيق النصوص والكشف عما كان مغمورا منها ـ سواء النصوص اليونانية او اللاتينية ـ مما كانت نتيجته ظهور معطيات جديدة فرضت تعديل الرؤى « الشمولية » او التخلي عنها وتبني النظرة التجزيئية التي تجتهد من اجل رد كل فكرة الى « اصل » سابق ، ان هذا المنهج لم يكن هو الآخر يبحث عن اصول للفكر الاوروبي خارج اطار المركزية الاوروبية . لقد كان المجال الوحيد الذي كان يبحث فيه الفيلولوجيون عن اصول للافكار التي راجت في اوروبا النهضة ، هو المجال الاوروبي ذاته : اليونان والرومان والقرون الوسطى المسيحية .

اما المنهج الفرداني او الذاتوي الذي يرفض اصحابه ، في آن واحد ، الشمولية التي يقررها المنهج التاريخي والنظرة التجزيئية التي يكرسها المنهج الفيلولوجي ويدعون الى التعامل مع كل مفكر على حِدةٍ بوصفه شخصية مبدعة ، وليس مجرد تعبير عن وسط اجتماعي او لحظة تاريخية ، فانهم لم يكونوا يتعاملون هذا النوع من التعامل الا مع اولئك المفكرين الذين كانوا ينظر اليهم

(٦) Emile Bréhier, *Histoire de la philosophie*, 2 vols. (Paris: Alcan, [1960]), vol.1, fasc. 1, p.2.

كأعمدة في صرح المركزية الاوروبية ذاتها .

هذه المناهج الثلاثة التي تقاسمت مؤرخي الفكر الاوروبي طوال القرن الماضي والعقود الاولى من هذا القرن ، هي ذاتها التي تقاسمت المستشرقين : فكان منهم صاحب النظرة « الشمولية » التي تعتمد المنهج التاريخي ، وكان منهم صاحب النظرة التجزيئية المتحمس للمنهج الفيلولوجي ، وكان منهم صاحب النظرة الذاتوية الذي « يتعاطف » مع هذا المفكر او ذاك ، ولكنهم ظلوا في جميع الأحوال مرتبطين بالاطار نفسه الذي كانوا يعملون داخله هم وزملاؤهم مؤرخو الفكر الأوروبي ، اطار المركزية الاوروبية : يفكرون بوحي من معطياته ، من حاجاته وإنجازاته ، من نجاحاته وإخفاقاته ، وبالتالي يربطون كل شيء في تراثنا به .

وهكذا ، فالمستشرق صاحب المنهج التاريخي يفكر « شموليا » في الفلسفة الاسلامية لا بوصفها جزءاً من كيان ثقافي عام ، هو الثقافة العربية الاسلامية ، بل بوصفها امتدادا « منحرفاً » او « مشوها » للفلسفة اليونانية . وبالمثل يفكر في النحو العربي ومدارسه يوجهه هاجس ربطها بمدارس النحو اليونانية في الاسكندرية او برْغام وبيان تأثرها بالمنطق الأرسطي ، كما قد لا يتردّد في ربط الفقه الاسلامي ، نوعا من الربط ، بالقانون الروماني وما خلفه في المنطقة العربية من آثار واعراف . اما المستشرق المغرم بالتحليل الفيلولوجي ، فهو عندما يتجه الى الثقافة العربية الاسلامية ، بنظرته التجزيئية ، لا يعمل على رد فروعها وعناصرها إلى جذور واصول تقع داخلها ، او على الاقل مقروءة بتوجيه من همومها الخاصة ، بل هو يجتهد كل الاجتهاد في رد تلك الفروع والعناصر الى « اصول » يونانية او عندما تعوزه الحجّة إلى « اصول » هندو أوروبية ، الشيء الذي يعني المساهمة ، ولو بطريقة غير مباشرة ، في العملية نفسها ، عملية خدمة « النهر الخالد » ، نهر الفكر الاوروبي الذي نبع « اول مرة » من بلاد اليونان ... واما المستشرق صاحب المنهج الذاتوي فإنه ، على الرغم من تعاطفه مع بعض الشخصيات الاسلامية ، كتعاطف ماسينيون مع الحلاج ، او هنري كوربان مع السهروردي ، فانه يبقى مع ذلك موجها من داخل اطاره المرجعي الاصلي ، اطار المركزية الاوروبية ، مشدودا اليه ، غير قادر ولا راغب في الخروج عنه ، او القطيعة معه . إنه اذ يتمرد على حاضره الأوروبي يتمسك بماضيه فيعيشه رومانسيا عبر تجربة هذه الشخصية أو تلك من الشخصيات الروحانية في الثقافة العربية الاسلامية . وقد يذهب الى ابعد من هذا فيطالب ، من خلال تلك التجربة ، باستعادة روحانية الغرب مما لدى الشرق .

واذن فالصورة «العصرية» الاستشراقوية الرائجة في الساحة الفكرية العربية الراهنة عن التراث العربي الاسلامي ، سواء منها ما كتب باقلام المستشرقين او ما صنف باقلام من سار على نهجهم من الباحثين والكتاب العرب ، **صورة تابعة** . انها تعكس مظهرا من مظاهر التبعية الثقافية ، على الاقل على صعيد المنهج والرؤية ... ولكن ماذا يبقى بعد ذلك ؟

هناك اخيرا صورة « عصرية » اخرى ماركساوية الادعاء اخذت تزاحم ، منذ بضع سنين ، الصورة الاستشراقوية لتراثنا. هذه الصورة الماركسوية تتميز عن سابقتها بكونها تعي تبعيتها لـ « الماركسية » وتفاخر بها . ولكنها لا تعي تبعيتها الضمنية للاطار نفسه الذي تصدر عنه القراءة الاستشراقوية لتراثنا . ان « المادية التاريخية » التي تحاول هذه الصورة اعتمادها ، كمنهج مطبق ، وليس كمنهج للتطبيق ، مؤطرة هي الأخرى داخل إطار المركزية الأوروبية : إطار عالمية تاريخ الفكر الاوروبي ، بل التاريخ الأوروبي عامة ، واحتوائه لكل ما عداه ، ان لم يكن على صعيد

المضمون والاتجاه فعلى الأقل ، وهذا اكيد ، على صعيد المفاهيم والمقولات الجاهزة . وهذا يكفي ليجعل الصورة الماركساوية لتراثنا العربي الاسلامي تقوم هي الاخرى على الفهم « من خارج » لهذا التراث ، مثلها مثل الصورة الاستشراقوية سواء بسواء .

- ٤ -

التوظيف الايديولوجي لمفهوم التراث ، الفهم التراثي للتراث ، الفهم « الخارجي » (الاستشراقي) للتراث ... تلك ابرز العناصر الذاتوية التي تدخل في تشكيل حضور « التراث » كمفهوم ايديولوجي ، في الساحة الفكرية العربية الراهنة . ونقصد بالعناصر الذاتوية ، هنا ما يضيفه الذات الى الموضوع حينما تتخذه موضوع معرفة ، حينما تريد ان تعطيه معنى يحوله الى كائن معرفي ( وهذا انطلاقا من الموضوعة القائلة ان موضوع المعرفة لا يصبح كائنا معرفياً إلّا حينما تدخل معه الذات في حوار ، في أخذ وعطاء . فالموضوع المستقل بنفسه ، الخالي من أي معنى تضفيه عليه الذات ، موضوع غُفْلٌ يدخل في دائرة المجهول ) .

يبقى بعد هذا ان نشير الى العناصر الموضوعية التي تحدد وضع التراث ذاته .

- ٥ -

سبق ان ابرزنا قبلاً ان المقصود بـ « التراث » كما يتحدد داخل الخطاب النهضوي العربي الحديث والمعاصر هو ، بصورة اساسية ، الجانب الفكري في الحضارة العربية الاسلامية : العقيدة والشريعة واللغة والادب والفن والكلام والفلسفة والتصوف ... وعلينا ان نضيف الآن عبارة « قبل عصر الانحطاط » ، ولكن دون تحديد دقيق لبدايته ، فمثل هذا التحديد يخضع في الخطاب العربي المعاصر لاعتبارات ايديولوجية . فالسلفي التقليدي يرى ان « الانحطاط » الذي يعني عنده « الانحراف عن سيرة السلف الصالح » بدأ « مع ظهور الخلاف » ، اي في السنوات الاخيرة من خلافة عثمان بن عفان . وهناك من السلفيين المتشددين من يحصر فترة « السلف الصالح » ، في عهد النبوة وحدها ، ومنهم من هو اكثر تفتحا فيجعلها مرتبطة بالخلفاء « الصالحين » دون تقيد بعصر معين . اما السلفيون الجدد ، اما العصرانيون والقوميون ، فقد يتفقون على ان عصر الانحطاط قد بدأ عمليا مع دخول الحضارة العربية الاسلامية في مرحلة التراجع انطلاقا من هجوم التتر، ثم سقوط الاندلس، ثم قيام الامبراطورية العثمانية ...

ما يهمنا من كل ذلك هو اتفاق الجميع على ان « التراث » هو من انتاج فترة زمنية تقع في الماضي وتفصلها عن الحاضر مسافة زمنية ما ، تشكلت خلالها هوة حضارية فصلتنا وما زالت تفصلنا عن الحضارة المعاصرة ، الحضارة الغربية الحديثة . ومن هنا ينظر الى « التراث » على انه شيء يقع **هناك** . فعلاً ، ما يميز التراث العربي الاسلامي في نظرنا هو انه مجموعة عقائد ومعارف وتشريعات ورؤى ، بالاضافة الى اللغة التي تحملها وتؤطرها ، تجد اطارها المرجعي التاريخي والايبيستيمولوجي في عصر التدوين ( القرن الثاني والثالث للهجرة ) وامتداداته التي توقفت آخر تموجاتها مع قيام الامبراطورية العثمانية في القرن العاشر للهجرة ( السادس عشر للميلاد ) اي مع انطلاقة النهضة الاوروبية الحديثة . واذن فالتراث العربي الاسلامي ـ منظورا اليه من داخل منظومة مرجعية تتخذ الحضارة الراهنة ، حضارة القرن العشرين ، نقط اسناد

لها ـ هو انتاج فكري وقيَم روحية دينية واخلاقية وجمالية ...الخ، تقع **هناك** فعلا ، اي **خارج** الحضارة الحديثة ، ليس فقط بوصفها منجزات مادية وصناعية بل ايضا بوصفها نُظُماً معرفية ومنظومات فكرية واخلاقية وجمالية ... الخ. وبما اننا نعيش هذه الحضارة ـ على الاقل منفعلين ان لم نكن مستلَبين ـ ونحلم بالانخراط الواعي الفاعل فيها ، فانه لا بد من ان نشعر ـ وهذا ما هو حاصل فعلا ـ اننا نزداد بعدا عن تراثنا بازدياد ارتباطنا مع هذه الحضارة ، وان المسافة بين **هناك** و**هنا** تزداد اتساعا وعمقا . وهذا الشعور يغذي في فريق منا الحنين الرومانسي إليه ، وفي الوقت نفسه ينمي في فريق آخر منا الرغبة في القطيعة معه والانفصال التام عنه .

يمكن ان نلخص ما تقدم بالقول ان حضور « التراث » كمفهوم نهضوي ، في الساحة الايديولوجية العربية المعاصرة ، يحكمه التناقض بين مكوناته الذاتوية ومكوناته الموضوعوية داخل الوعي العربي الراهن : **التناقض بين ثقل حضوره الايديولوجي على الوعي العربي وانغماس هذا الاخير فيه وبين بعده الموضوعي التاريخي عن اللحظة الحضارية المعاصرة التي يحلم هذا الوعي بالانخراط الواعي فيها . ان هذا يعني انه « تراث » غير معاصر لنفسه ، غير معاصر لاهله .**

انها نتيجة تضعنا مباشرة امام مشكل المنهج في دراسة هذا التراث .

- ٦ -

لقد تعرفنا على طبيعة الموضوع .. فلنحدد اذن في ضوئها نوعية المنهج الذي نراه ملائما .

لنبادر الى القول ان كون مفهوم « التراث » يتحدد في التصور العربي الراهن بالتناقض بين مكوناته الذاتوية ومكوناته الموضوعية يطرح على صعيد المنهج مشكلتين اساسيتين : مشكلة الموضوعية ومشكلة الاستمرارية . وبما انه قد سبق لنا ان حللنا بشيء من التفصيل وجهة نظرنا في الموضوع ( انظر مدخل كتابنا : نحن والتراث ) فسنقتصر على استعادة خطوطها العامة .

**مشكل الموضوعية** بالنسبة لمنهجية البحث ( العربي ) في التراث تطرح نفسها على مستويين : مستوى العلاقة الذاهبة من الذات الى الموضوع ، وهي العلاقة التي تنسجها العناصر الذاتوية التي شرحناها. والموضوعية على المستوى الثاني تعني فصل الموضوع عن الذات. ثم مستوى العلاقة الذاهبة من الموضوع الى الذات ، وتتحكم فيها العناصر الموضوعية التي ذكرنا ، والموضوعية على هذا المستوى تعني فصل الذات عن الموضوع . المستويان متداخلان تداخل العلاقات التي تنسج كلا منهما ، ولكن مع ذلك لا بد من الفصل ، فصلا منهجيا ، بينهما وبالتالي لا بد من التمييز بين خطوات ثلاث في البحث من اجل تحقيق الحد الادنى من الموضوعية في دراسة التراث :

ـ **الخطوة الاولى** قوامها **المعالجة البنيوية** ، ونقصد **الانطلاق في دراسة التراث من النصوص كما هي معطاة لنا** . ان هذا يعني ضرورة وضع جميع انواع الفهم السابقة لقضايا التراث بين قوسين والاقتصار على التعامل مع النصوص ، كمدونة ، ككل تتحكم فيه ثوابت ويغتني بالتغيرات التي تجرى عليه حول محور واحد . هذا يقتضي مَحْوَرة فكر صاحب النص ( = مؤلف ، فرقة ، تيار ... ) حول اشكالية واضحة قادرة على استيعاب جميع التحولات التي يتحرك

بها ومن خلالها فكر صاحب النص ، بحيث تجد كل فكرة من افكاره مكانها الطبيعي ( اي المبرر او القابل للتبرير ) داخل الكل . ان القاعدة الذهبية في هذه الخطوة الاولى هي تجنب قراءة المعنى قبل قراءة الالفاظ ( الالفاظ كعناصر في شبكة من العلاقات وليس كمفردات مستقلة بمعناها ) . يجب التحرر من الفهم الذي تُؤَسِّسُهُ المسبقات التراثية او الرغبات الحاضرة .. يجب وضع كل ذلك بين قوسين والانصراف الى مهمة واحدة هي استخلاص معنى النص من النص نفسه ، اي من خلال العلاقات القائمة بين اجزائه .

ـ **والخطوة الثانية هي التحليل التاريخي** . ويتعلق الامر اساسا بربط فكر صاحب النص الذي اعيد تنظيمه حين المعالجة البنيوية ، **ربطه بمجاله التاريخي بكل ابعاده الثقافية والسياسية والاجتماعية** . ان هذا الربط ضروري من ناحيتين : ضروري لفهم تاريخية الفكر المدروس وجيْنَيالُوجِيَاهُ(*) ، وضروري لاختبار صحة النموذج ( البنيوي ) الذي قدمته المعالجة السابقة . والمقصود بالصحة هنا ليس الصدق المنطقي ، فذلك ما يجب الحرص عليه في المعالجة البنيوية ، بل المقصود الامكان التاريخي : الامكان الذي يجعلنا نتعرف على ما يمكن ان يقوله النص وما لا يمكن ان يقوله ، وما كان يمكن ان يقوله ولكن سكت عنه .

ـ اما **الخطوة الثالثة** فهي **الطرح الايديولوجي** ، ونقصد **الكشف عن الوظيفة الايديولوجية ، الاجتماعية السياسية ، التي اداها الفكر المعني ، او كان يطمح الى ادائها ، داخل الحقل المعرفي العام الذي ينتمي اليه** . ان الكشف عن المضمون الايديولوجي للنص التراثي هو ، في نظرنا ، الوسيلة الوحيدة لجعله معاصرا لنفسه ، لاعادة التاريخية اليه .

ثلاث خطوات متداخلة ، ولكننا نعتقد انها يجب ان تتعاقب بهذا الترتيب حين ممارسة البحث . اما عند صياغة النتائج فان بيداغوجية الكتابة تقتضي ، في المرحلة الراهنة على الاقل ، الاخذ بيد القارىء من باب التحليل التكويني والطرح الايديولوجي والانتهاء الى الصرح البنيوي . تلك هي عناصر **اللحظة الاولى** من المنهج الذي نقترحه ونحاول تطبيقه(٧) : لحظة الموضوعية او تحقيق الانفصال عن الموضوع . اما **اللحظة الثانية** لحظة الاتصال به والتواصل معه فتعالج ، كما اشرنا قبل ، مشكل الاستمرارية .

ولكن لماذا الاستمرارية ؟

أولا : لان الامر يتعلق بتراث هو تراثنا نحن ، فهو جزء منا « اخرجناه » عن ذواتنا لا لنلقي به هناك بعيدا عنا ، لا لنتفرج عليه تفرج الانثروبولوجي في منشآته « الحضارية » و« البنيوية » ، ولا لنتأمله تأمل الفيلسوف لصروحه الفكرية المجردة .. بل فصلناه عنا من اجل ان نعيده الينا في صورة جديدة ، وبعلاقات جديدة ، من اجل ان نجعله معاصرا لنا على صعيد الفهم والمعقولية ، وايضا على صعيد التوظيف الفكري والايديولوجي . ولم لا اذا كان هذا التوظيف سيتم بروح نقدية ومن منظور عقلاني ؟

---

(*) سلسلة النسب = اصول = généalogie .

(٧) محمد عابد الجابري، **نقد العقل الغربي** (بيروت: دار الطليعة، [د.ت.])، ج ١: **تكوين العقل الغربي**، ج ٢: **بنية العقل الغربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية الاسلامية** (ظهر الجزء الأول منه اما الجزء الثاني فما زال قيد الطبع).

- ٧ -

اللحظة الراهنة في تاريخنا العربي الحديث ما زالت لحظة نهضوية ، ما زلنا نحلم بالنهضة .. والنهضة لا تنطلق من فراغ بل لا بد فيها من الانتظام في تراث . والشعوب لا تحقق نهضتها بالانتظام في تراث غيرها بل بالانتظام في تراثها هي . تراث « الغير » ، صانع الحضارة الحديثة ، تراث ماضيه وحاضره ، ضروري لنا فعلا .. ولكن لا كـ « تراث » نندمج فيه ونذوب في دروبه ومنعرجاته ، بل كمكتسبات انسانية ، علمية ومنهجية ، متجددة ومتطورة ، لا بد لنا منها في عملية الانتظام الواعي العقلاني النقدي في تراثنا . ان من الشروط الضرورية لنهضتنا تحديث فكرنا وتجديد ادوات تفكيرنا وصولا الى تشييد ثقافة عربية معاصرة واصيلة معا . وتجديد الفكر لا يمكن ان يتم الا من داخل الثقافة التي ينتمي اليها ، اذا هو اراد الارتباط بهذه الثقافة والعمل على خدمتها . وعندما يتعلق الامر بفكر شعب او امة فان عملية التجديد لا يمكن ان تتم الا بالحفر داخل ثقافة هذه الامة ، الا بالتعامل العقلاني النقدي مع ماضيها وحاضرها .

انه بممارسة العقلانية النقدية في تراثنا وبالمعطيات المنهجية لعصرنا ، وبهذه الممارسة وحدها، يمكن أن نزرع في ثقافتنا الراهنة روحا نقدية جديدة وعقلانية مطابقة وهما: الشرطين الضروريين لكل نهضة .

« التراث ومشكلة المنهج » ، في الفضاء الفكري العربي المعاصر مسألة تؤول عند نهاية التحليل الى قضية « النهضة ومشكلة العقلانية » □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

# التصحر في الوطن العربي

انتهاك الصحراء للأرض

عائق في وجه الانماء العربي

الدكتور محمد رضوان خولي

# التخلف الثقافي النفسي كمفهوم بحث في مجتمعات الوطن العربي والعالم الثالث

**د. محمود الذوادي**

**استاذ مساعد في علم الاجتماع ـ جامعة الملك سعود.**

## اولاً: ملاحظات في احتكاك الشعوب

إن محور هذا البحث هو محاولة جديدة تكميلية لفهم ما اطلقنا عليه «بالتخلف الآخر» في دراسات سابقة اخرى[١]. واهتمامنا هنا يتركز بالتحديد على: ١ ـ توضيح مدى مصداقية هذا المفهوم، من حيث وصفه خاصة لواقع **ثقافي ونفسي** (Psychocultural) و٢ ـ صلاحية استعماله كأداة في البحوث الاجتماعية في كل من مجتمعات الوطن العربي والعالم الثالث. «فالتخلف الآخر» كما هو وارد في هذه الدراسة هو حصيلة الاحتكاك الحضاري الواسع الذي بدأ بين الغرب وهذه المجتمعات منذ ان قامت الدول الغربية بحملتها الاستعمارية الكاسحة في كل القارات الثلاث: آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

فعلى مستوى **اول** نرى ان تفاعل الامم[٢] بعضها مع بعض يؤدي في غالب الاحيان الى ظاهرة **التأثير والتأثر** بينها. وليس من الضروري ان يكون التأثير والتأثر شاملين لكل ملامح وعناصر الثقافات[٣] المتفاعلة، ولا متأثّرين ومؤثّرين، بالدرجة نفسها لكل جوانب هذه الحضارات. فقد تنتشر

---

(١) انظر: محمود الذوادي، « التخلف الآخر بالمغرب العربي، » **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٧ ( كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ )، ص ٢٠ ـ ٤١. حيث بيّنا ان « التخلف الآخر » هو اساسا **تخلف ثقافي**. وفي هذه الدراسة نوضح اكثر بأن « التخلف الآخر » ازدواجي الطبيعة أي **تخلف ثقافي نفسي** Psychocultural. انظر ايضاً:
Mahmoud al-Thawadi, «Les racines du franco-arabe féminin au Maghreb,» *Arab Journal of Language Studies*, vol. 2, no.2 (June 1984).

(٢) انظر: G.A.Devos, *Responses to Change: Society, Culture and Personality* (New York: D.Van Nostrand Company, 1976), p.4.

ويكاد هذا الكتاب ان يكون الوحيد من نوعه الذي يساعد على التعمق في معطيات « التخلف الآخر » بطريقة غير مباشرة.

(٣) نستعمل كلمة الثقافة Culture في معناها الانثروبولوجي العام لتيلر E.Taylor وهو مرادف عنده لمصطلح =

مثلاً ثقافة معينة انتشاراً **ملموساً** بين اهل حضارة ثانية بسبب الاحتكاك الحاصل بينهما، دون ان يتأثر فيها الجانب الديني كُليّة او بالدرجة نفسها. وقد يتأثر الجانب الديني لمجتمع ما اكثر من نظيره اللغوي اثناء عملية تفاعله مع ثقافة مجتمع آخر. فمجتمعات المغرب العربي المعاصرة مثلاً انتشرت فيها اللغة الفرنسية بدرجة كبيرة، بينما ظل انتشار الدين المسيحي عاجزاً عن اي كسب يُذكر بين فئات هذه المجتمعات.

اما تفاعل الحضارة العربية الاسلامية مع الثقافتين الفارسية والهندية فقد كان نجاحه **اكبر** في نشر العقائد الاسلامية منه في نشر اللغة العربية في كل من ايران وما يسمى اليوم بباكستان. وقد اطلق بعض الباحثين الاجتماعيين مصطلح «الوقاية المختارة»[٤] على هذا النمط من التفاعل بين الثقافات.

وعلى مستوى **ثانٍ** فإنه من الملاحظ ان عملية نشر الثقافة (Acculturation) نادراً[٥] ما تكون عملية متبادلة بالتساوي بين الحضارتين او المجموعتين المحتكتين. إذ يبدو ان الطرف الذي هو في موقع الدونية او الهامشية، بمعناها العام، هو الذي يميل الى تقبل، او السماح بتسرب العناصر الثقافية من الطرف الآخر المهيمن وليس العكس. اما اذا كان الجانبان شبه متساويين فإن الدراسات تدل على ان تبادل العناصر الثقافية بينهما امر غير وارد[٦] على العموم.

وعلى مستوى **ثالث** فإن علمي الانثروبولوجيا والاجتماع المعاصرين، خصوصاً، قد اطنبا في دراسة ظاهرة انتشار الثقافات بين المجموعات الانسانية اثناء تفاعلها. وقد ركزت هذه العلوم **اساساً** على الاهتمام بالسلوك الاجتماعي **الظاهر** (الخارجي) والناتج عن عملية الاحتكاك بين الشعوب. فمزج اللغة الوافدة (الدخيلة) مع اللغة الام (حديثاً **او** كتابة **او** كلاهما معاً) سلوك لغوي اجتماعي **بيِّن** سجلته ملاحظات هؤلاء العلماء في كثير من المجتمعات التي **تأثّرت** بعملية التفاعل مع مجتمعات اخرى. وكذلك الشأن في عديد من الاقتباسات الثقافية **الملحوظة** التي تنتشر عبر المجتمعات المختلفة، اليوم، مثل انماط الملبس والمأكل، والاجهزة التكنولوجية الحديثة... الخ.

فتقمُّص المجتمعات **المتأثِّرة** لهذه العناصر الجديدة يعتبر من الوجهة الوصفية الموضوعية العلمية رداً تكيُّفياً[٧] للجماعة المتفاعِلة مع التأثيرات الوافدة.

وعلى مستوى **رابع** فإن صورة التأثيرات والتأثُّرات التي تتعرض لها المجموعات الانسانية اثناء عملية الاحتكاك الحضاري لا يمكن ان تكتمل، في نظرنا، دون دراسة **الجانب الآخر الخفي** لها: اي دراسة تجربة الشخص النفسية المتمثلة في تكيُّفه[٨] على **مستوى بنية شخصيته** مع التأثيرات والمتأثرات الثقافية الصادرة والواردة.

ومن ثم فهناك **مستويان** لدراسة التلاقح بين الحضارات البشرية. هناك من جهة، التأثُّرات

---

= حضارة Civilization ومن ثمّ نحن نستعملهما هنا كمصطلحين مترادفين.

(٤) Devos, Ibid., p.350.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥.

(٨) المصدر نفسه.

والتأثيرات **الثقافية** بالمعنى العام الذي تعطيه العلوم الاجتماعية لمفهوم ثقافة المجتمعات. وتشمل هذه كل الاقتباسات **الثقافية** الموضوعية التي يمكن انتشارها او تبادلها بين الامم.

وهناك، من جهة ثانية، آثار هذه التأثُّرات والتأثيرات على المستوى النفسي (شخصية الفرد) للاطراف المعنية[٩] في عملية التفاعل. فدراسة كل من الجانب الثقافي (الخارجي) والنفسي (الداخلي) هي اذن حاجة يفرضها واقع الاحتكاك بين الشعوب، وبالتالي الروح العلمية لكل مهتم بقضايا تفاعل الحضارات الانسانية. ومن هذه الخلفية تأتي شرعية طرح مفهوم «التخلف الآخر» كمركّب ثقافي[١٠] يتمحور بحثنا حوله. فهو بالتأكيد احدى الظواهر التي افرزها احتكاك المجتمعات الغربية بنظيراتها من العالم النامي في العصر الحديث.

## ثانياً: مفهوم «التخلف الآخر»

إن ظاهرة التخلّف التي يلصقها مختصو التنمية والتخلف المعاصرون وغيرهم بمجتمعات العالم الثالث هي ظاهرة متعددة الملامح بدون شك. فهناك من جهة عناية مبحثية، واهتمام وطني وعالمي بملامح التخلف الاقتصادية والصحية والديمغرافية والاجتماعية والصناعية[١١] بالمجتمعات النامية.

وهناك، من جهة اخرى، جهل وصمت محيران لجانب مهم آخر لتخلّف هذه المجتمعات نفسها. ولقد اطلقنا على هذا النوع من التخلّف المنسي اسم «التخلّف الآخر»[١٢]، ونقصد به بالتحديد تدهور (ضعف، تخلّف) نمو عناصر التراث الثقافي (الجانب الثقافي) للمجتمع السائر في طريق النمو، وما يقترن بذلك عادة من تدهور نفساني (الجانب النفسي). وتتمثل ايضاً بعض اعراضه، اساساً، في الشعور بمركبات النقص وضعف الثقة بالنفس[١٣] بين افراد وفئات هذا المجتمع خاصة ازاء الطرف الغالب والغازي لهم. فتدهور استعمال اللغة (اللغات) الوطنية في المجتمع النامي من ناحية، وفرض استعمال لغة ثانية (عادة لغة المستعمِر بالمعنى التقليدي او الجديد لمعنى الاستعمار) لهذا المجتمع من ناحية ثانية، هي مثال لما نعنيه بالتخلف الثقافي كجزء من مركّب (التخلف الآخر) الذي تعيشه كثير من المجتمعات المتخلفة اليوم.

والتخلّف الثقافي لا تقتصر ملامحه، بأي حال من الاحوال، على الملمح اللغوي للمجتمع فحسب. فطالما تصاب عناصر اخرى من التركيبة الثقافية للمجتمع بالوهن والضعف والتشويه. قد

---

(٩) فانتشار مثلا ثقافة المجتمع الغالب في المجتمع المغلوب لا بد أن تكون لها تأثيرات ( وهي سلبية على العموم من حيث تحقيرها لذات المغلوب ) على شخصية الفرد المغلوب . ونشر هذه الثقافة لا بد أن يعطي شيئاً من السمو النفساني لفرد المجتمع الناشر ( الغالب ) .

(١٠) Devos, Ibid., p.2.

(١١) انظر مثلاً الكتاب البيليوغرافي المهم للكثير ممن كتبوا عن التنمية والتخلف :

P.Jacquemot et al., *Economie et sociologie du tiers-monde:guide bibliographie* (Paris: L'Harmattan, 1981).

(١٢) الذوادي ، « التخلف الآخر بالمغرب العربي ، » ص ٢٠ ـ ٤١ .

(١٣) قد تكون هذه العروض النفسية حصيلة السطوة السياسية أو العسكرية أيضاً . لكن يبدو أن تأثير السطوة الثقافية أعمق واخطر وأطول تأثيراً على الشخصية .

تضعف قوتها قوة القيم التقليدية الذاتية تحت ضربات سهام الثقافة الاجنبية الغازية[١٤]، ويصبح كثير منها عبارة عن شعائر ثقافية لا اكثر ولا اقل، خالية من المحتوى والمعنى اللذين كانا لها قبل مجيء الثقافة الاجنبية بسطوتها المنافسة والمكدرة (اي المخلفة) في النهاية، لنمو مختلف عناصر الثقافة المحلية الاصلية نمواً طبيعياً. ومن ملامح التخلف الثقافي في كثير من مجتمعات العالم الثالث، خاصة تلك التي ابتليت باستعمار ثقافي شرس[١٥] هي انتشار جهل كثير من متعلمي هذه المجتمعات بتراثهم المعرفي من ناحية، ومعرفتهم احياناً معرفة حسنة بالتراث الثقافي المعرفي للمستعمر من ناحية ثانية. فمثقفو الثقافة الفرنسية في تونس والجزائر والمغرب ابّان فترة الاحتلال خاصة كانوا على العموم من هذا الصنف من المتعلمين الذين كانت معرفتهم بلغة وثقافة[١٦] الحضارة الفرنسية احسن منها باللغة العربية والحضارة العربية والاسلامية التي ينتسبون اليها اساساً. وليس بالغريب في حالة هذه المجتمعات ان يكون الامر كذلك. فالاحتكاك بين فرنسا من جهة، والجزائر وتونس والمغرب من جهة ثانية، هو تفاعل الغالب مع المغلوب[١٧].

## ثالثاً: الانسان حيوان ثقافي بالطبع

ان اهمية مفهوم «التخلّف الآخر» في فهم الانسان وانجازاته التنموية او فقدانها ترجع في **اعتقادنا** الى ان الانسان ككائن ليس اجتماعياً بالطبع فقط، وانما هو **ثقافي بالطبع** قبل ذلك. فهو يستعمل عدداً وافراً من الرموز الثقافية التي تتصدرها الرموز اللغوية[١٨] من حيث الاهمية. فبدون هذه الرموز تصبح اجتماعية الانسان التي تحدث عنها كثير من الفلاسفة والمفكرون الاجتماعيون ـ مثل ابن خلدون ـ محدودة المعنى. فكيف يمكن للبشر ان يجتمعوا على مستويات متنوعة ومتشابكة دون وجود هذه الرموز واستعمالها من طرف الانسان؟ فهي في الواقع الفاصل بين عالم الانسان وعالم

---

(١٤) يتماشى هذا مع قانون الغالب والمغلوب عند ابن خلدون . وكذلك مع طبيعة العلاقة التي ربطت وتربط مجتمعات العالم الثالث بالمجتمعات الغربية الامبريالية المعاصرة .

(١٥) وضعية المتعلمين في الوطن العربي تعليما تسطو فيه ملامح الثقافة الغربية ( من لغة واداب وعلوم ... ) على الثقافة العربية الاسلامية ( على هذه المستويات نفسها ) عموماً، مثل على ذلك .

(١٦) فمن الملاحظ مثلا حتى عهد قريب ان قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود بالرياض لا يدرس طلابه من ناحية التفكير الاجتماعي العربي بما فيه تفكير ابن خلدون العملاق . بينما يجبر الطلاب انفسهم من ناحية ثانية دراسة التفكير الاجتماعي الغربي ومدارسه خاصة الامريكية منها . ويتخرج الطالب العربي من جامعة عربية في العلوم الاجتماعية دون أن تكون له معرفة كافية بمساهمات المفكرين العرب وعلى رأسهم العلامة ابن خلدون ، الذي اعترف الغرب بمدى نبوغه خاصة في علم العمران الذي كان اول منشىء له عرفته البشرية . وقد وقع تراجع [ حذف مثلاً مقرر « التفكير الاجتماعي عند العرب » ] بالنسبة للسنة الدراسية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ .

(١٧) انظر ملخص النظرية في النص والمشار اليها في : Devos, *Responses to Change: Society, Culture and Personality*.

(١٨) يعتبر عالم الانثروبولوجيا الامريكي C.Geertz ان اللغة هي اهم عنصر على الاطلاق في مركب الثقافة Culture . انظر مراجعة كتابه :

«Local Knowledge: Further Essays in Interpretive Anthropology,» *The New York Review of Books*, vol.31, no.4 (15 March 1984), pp.39-46.

الحيوان. فهذه الرموز هي الاساس في تمييز الانسان عن الحيوان في الذكاء والمعرفة كما اكدت ذلك البحوث العلمية الحديثة. فاللغويون وجدوا ان هناك علاقة وثيقة بين اللغة والتفكير من ناحية وبين اللغة والذكاء من ناحية ثانية. واثبت علماء الاجتماع والنفس ان عملية التنشئة[١٩] الاجتماعية تتأثر كثيراً بالرموز الثقافية الانسانية. فاللغة والقيم والتقاليد الثقافية هي قاعدة تكوين ذاتيتنا الجماعية والفردية.

ان الصمت عن اهمية الجانب الثقافي من الانسان هو تجاهل لطبيعة الانسان نفسها. والعلوم التي تدرس الانسان وقضاياه لا يمكن ان تكون علوماً انسانية **بحق** عند اغفالها او التقليل من قيمة هذا الجانب المركزي في طبيعة الانسان وما له من تأثير وارتباط بالتركيبة النفسية لشخصية الفرد والجماعة كما سوف نرى في بقية هذا البحث.

## رابعاً: مفهوم «التخلف الآخر» ودراسة المغرب العربي

### ١ ـ اللغة وتأثيرها على الآخرين

إن نشر لغة اجنبية في مجتمع ما لا يمكن ان يقتصر على اللغة في حد ذاتها فقط، وانما يقترن به في العادة بث القيم والتقاليد الثقافية[٢٠] لتلك اللغة. وهذا ما وقع فعلاً في مجتمعات المغرب العربي التي تعرضت للاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ويذهب البعض الى ان مثل هذه التأثيرات قد تكون جد خطيرة بالنسبة **لشخصية**[٢١] الفرد «المغربي»[٢٢]. فيمكن اعتبارها مصدراً مهماً لبث ظاهرات الصراع والانفصام والغربة[٢٣] في صلب تركيبة الشخصية نفسها. ومع ذلك فلا ينبغي من الناحية الواقعية تعميم هذه الملاحظات حرفياً على كل المجتمعات التي تأثرت بدخول لغات وثقافات اجنبية اليها كما سوف يتضح في هذا القسم من الدراسة.

لكن تجربة العصر الحديث في هذا المجال اثبتت ان عمق تأثير الامم والشعوب بعضها ببعض يساعد عليه كثيراً عامل اللغة[٢٤]. فقوة تأثير الغرب الرأسمالي في كثير من شعوب العالم اليوم شرقاً وغرباً لا بد من ان تعود في جانب منها الى انتشار لغاته (خاصة الانكليزية والفرنسية وثقافتهما) ذات الاستعمال العالمي. وفي هذا الصدد فإن تأثير اليابان ـ رغم قيادتها في ميادين التكنولوجيا ـ سوف يبقى ضيقاً وبالتالي سطحياً على المستوى العالمي طالما لم تعمل على نشر لغتها وثقافتها بين الشعوب.

---

(١٩) H.Gardner, *Frames of Mind* (New York: Basic Books, 1983).

(٢٠) **وهو عملية التأثير الثقافي المعروف بمصطلح** Acculturation **في اللغة الانكليزية** .

(٢١) **لارتباط العناصر الثقافية بالتركيبة النفسية للشخصية النفسية انظر نظريات التنشئة الاجتماعية** Socialization theories . **ومن ثم جاء تركيزنا هنا على تأثير الثقافة الوافدة على شخصية انسان العالم الثالث** .

(٢٢) **كلمة « المغربي » تعني الجزائري والتونسي والمغربي . وهي صفة مشتقة من عبارة المغرب العربي** .

(٢٣) **باعتبار أن محتوى هذه التأثيرات الثقافية الوافدة تتناقض قليلاً او كثيراً مع بعض مكونات الثقافة الوطنية وبالتالي الذاتية الثقافية** Cultural identity **للمغربي** .

(٢٤) انظر الهامش رقم (١٨) .

## ٢ ـ المزج اللغوي او عدمه

ان ملاحظات السلوك اللغوي للمجتمعات المعاصرة تفيد بأن تعلم مجتمع ما للغة اجنبية لا يعني بالضرورة مزجها مع اللغة الوطنية. فعلى سبيل المثال ان معرفة عموم سكان البلاد الاسكندنافية (السويد والنرويج والدانمارك) للغة الانكليزية (طبعاً بدرجات مختلفة) لم تؤدِ بهم الى ممارسة المزج اللغوي[٢٥] بين لغاتهم والانكليزية كما هو الحال في ظاهرة الفرانكو ـ آراب[٢٦] (مزج العربية العامية ـ على الخصوص ـ بالفرنسية) في المغرب العربي. ومن هنا تأتي شرعية تساؤل الباحث الاجتماعي: ما هي العوامل التي تقف وراء ذلك؟ وهل من علاقة بينها وبين «التخلف الآخر»؟

## ٣ ـ جذور المزج اللغوي

ان التطلع الى فهم اسباب غياب المزج اللغوي اساساً في البلاد الاسكندنافية من جهة، وحضوره في اقطار المغرب العربي من جهة ثانية يتطلب اثارة تساؤلات اخرى:

**أ ـ** هل يعود ذلك الى صفات ذاتية (المتغير **الذاتي للغة**) تتميز بها الفرنسية عن الانكليزية او العكس؟

**ب ـ** هل ان الرغبة في المزج اللغوي عند «المغاربة» وعدمها عند مواطني السويد والدانمارك والنرويج ترجع الى ظروف خارجية ـ **المتغير الاجتماعي** ـ مختلفة عاشتها وتعيشها هذه المجتمعات ازاء كل من اللغتين؟

**ج ـ** هل ان الميل الى الفرانكو ـ اراب عند «المغاربة» وغياب ظاهرة مزج الانكليزية باللغات الاسكندنافية يعود الى عوامل نفسية **المتغير النفساني** للشخصية الاساسية لأفراد هاتين الكتلتين من المجتمعات؟

اما بخصوص العامل (أ) المذكور اعلاه فليس هناك بعد براهين علمية تثبت ان الانجذاب للخلط اللغوي او عكسه له علاقة بالسمات الذاتية للغة الدخيلة نفسها[٢٧].

اما على مستوى المتغير الاجتماعي (ب) فإن ما سجله علماء الاجتماع والانثروبولوجيا من ملاحظات بهذا الصدد يساعد على تفسير ظاهرة المزج اللغوي «الفرنكو ـ اراب» من جهة، وغياب مزج اللغات الاسكندنافية **عموماً** بالانكليزية من جهة اخرى. فمن بين هذه الملاحظات حول تفاعل ثقافتين معينتين يمكن التذكير بالتالي[٢٨]:

---

(٢٥) ولعل تقارب تساوي الطرف الاسكندنافي مع الطرف الانكليزي/الامريكي عموماً هو الذي يفسر الى حد كبير ظاهرة عدم وجود المزج اللغوي في هذه المجتمعات ويتماشى هذا مع ما جاء في : Devos. *Responses to Change: Society, Culture and Personality*, p.4: «in more evenly balanced situations where none is clearly superior: There is a stand off in the mutual adoptions of traits».

وملاحظاتي حول المزج اللغوي في هذه المجتمعات ترجع الى رحلة بعثية في صيف ١٩٨٣ .

(٢٦) انظر : محمود الذوادي ، « نحو دراسة المرأة العربية ، ٤ : جذور ظاهرة الفرانكو آراب الانثوية بالمغرب العربي ، » **شؤون عربية** ، العدد ٢٢ ( كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ) ، ص ١٢٤ ـ ١٣٧ ، وal-Thawadi, «Les racines du franco-arabe féminin au Maghreb,»

(٢٧) انظر الهامش رقم (١٨) .

(٢٨) انظر : Devos. *Responses to Change: Society, Culture and Personality*, p.5.

(١) نادراً ما تتأثر الثقافتان بعضهما ببعض بالتساوي.

(٢) ان الطرف التابع (الهامشي، ذو المكانة الدونية) هو الذي يميل الى تقبل او تبني العناصر الثقافية للطرف المهيمن.

(٣) ان افراد المجموعات الانسانية ذوي المكانة الدونية يشعرون بأنهم يصبحون في مرتبة اسمى اذا ما تقمصوا صفات وخصائص الجانب المهيمن عليهم. وتتفق هذه الملاحظة الاجتماعية الحديثة مع ما جاء في مقدمة العلامة ابن خلدون «في انّ المغلوب مولع ابداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه وفعلته وسائر احواله وعوائده»[٢٩].

(٤) ان رغبة الفرد او الجماعة لتحسين مكانتهما الاجتماعية عامل مهم في تفسير ظاهرة التقليد بين المجتمعات او الثقافات.

(٥) عندما تكون الثقافتان المتفاعلتان في أوضاع متساوية، أو أقرب إلى المساواة، فإن تبادلهما الثقافي يصبح امراً غير وارد على العموم. عند تطبيق هذه المعطيات على ظاهرة المزج اللغوي او غيابه في كل من مجتمعات المغرب العربي والاقطار الاسكندنافية نجد ان الملاحظات الاربع الواردة اعلاه (١، ٢، ٣، ٤) تنطبق **اساساً** على الظروف الاجتماعية (الخارجية) التي احاطت (وما زالت تحيط) بإفراز ظاهرة الفرانكو ـ أراب اثناء احتكاك الجزائر وتونس والمغرب بالاستعمار الفرنسي وثقافته. فالعلاقة بين الاثنين كانت ولا تزال الى حد كبير علاقة الغالب بالمغلوب والتابع بالمتبوع.

اما سبب غياب مزج الانكليزية مع السويدية والدانماركية والنرويجية فيرجع، على العموم، الى ما جاء في الملاحظة الخامسة (٥).

ومن ثم فظاهـرة المـزج اللغوي كمثل من امثلة التبادلات الثقافية التي يمكن ان تؤدي اليها تفاعلات الشعوب بعضها مع بعض هي ظاهرة ذات **جذور اجتماعية**[٣٠]. وهذه العوامل الاجتماعية هي في النهاية **المتغير الوسيط** بين وجود عناصر ثقافية وافدة من ناحية، و **التخلّف الثقافي**[٣١] المتمثل في المزج اللغوي من ناحية اخرى. لكن كما اشرنا سابقاً فإنه ليس علمياً بالنسبة لظاهرة التلاقحات الثقافية ان تكتفي بمجرد وصف وتسجيل العناصر الثقافية التي تتبادلها المجموعات الانسانية عند وقوع الاتصال بينها. فتسرب اللغة الفرنسية (كمادة ثقافية) الى شعوب المغرب العربي في العصر الحديث حدث لا مراء فيه يلاحظه العالِم والانسان العادي. والاعتراف بذلك هو **الخطوة الأولى اللازمة** في دراسات التبادلات الثقافية بين الشعوب . أما **الخطوة الثانية والتي لا بد منها** في اي بحث علمي وموضوعي في هذا الميدان فهي التعرف على تأثيرات الرموز الثقافية الجديدة الوافدة على التركيبة النفسية لشخصية الفرد المتأثر بها . **ومن هنا جاءت اهمية النظر الى ظواهر التبادلات الثقافية، على انها ليست عملية مقصورة على الجانب الثقافي فقط، وانما هي عملية تبدأ ثقافية لتمس، في النهاية، من قريب او بعيد المستوى النفسي للانسان المتعرض لمثل تلك التأثيرات**. «فالتخلف الآخر» هو اذن ظاهرة مزدوجة الطبيعة: هناك الجانب الثقافي

---

(٢٩) ابو زيد عبد الرحمن ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ، ٧ ج ( القاهرة : دار الشعب ، [ د.ت. ] ) ، ص ١٣٣ .

(٣٠) انظر الهامش رقم (١٨) .

(٣١) لأن تمزج لغة بكلمات لغة اخرى ( غريبة عنها من حيث الأصل ) هو تفقير وتشويه للغة كنسق ثقافي .

والنفسي لهما كما سلف تبيانهما في مستهل هذه الدراسة .

وبالتالي فإن رغبة «المغاربة» في مزج عربيتهم بالفرنسية (الفرانكو ـ أراب) تتأثر قطعاً بهذين العاملين المترابطين. فاستعمالهم من جهة للغة الفرنسية، كثيراً او قليلاً، على حساب العربية يمثل احد ملامح «التخلّف الثقافي». فمثل هذه العملية تفقر اللغة الوطنية عنصرها الثقافي. ومن جهة ثانية فإن الظروف الاجتماعية السابقة الذكر (من ١ الى ٤) لها انعكاسات على الجانب النفسي «للمغربي» الميال الى المزج اللغوي. فهو كطرف ضعيف (او مهيمَن عليه) مدفوع اكثر الى اللجوء الى استعمال لغة الغالب وتقليده في عدة ميادين قصد الرفع من معنوياته (المستوى النفساني) نتيجة شعوره بالحقارة والدونية امام ثقافة الفرنسي الذي كان، ولا يزال، إلى حد كبير الجانب الأقوى في معادلة التفاعل بين الطرفين. فالذي يفرز «التخلّف الآخر» كظاهرة ذات تركيبة ثنائية في مجتمع ما، لا يعود بالضرورة اذن الى نشر عناصر ثقافية اجنبية في حد ذاتها، وانما يرجع اساساً الى **معادلة ميزان القوى** التي تقع في اطارها تفاعلات المجتمعات بعضها ببعض. فمعرفة سكان البلاد الاسكندنافية للانكليزية، قليلاً او كثيراً، لم تؤد في حد ذاتها الى وجود ظاهرة المزج اللغوي: اي تدهور لغات (جزء من الجانب الثقافي) هذه المجتمعات. ولا يبدو ان لها تأثيراً سلبياً (الشعور بمركبات النقص مثلاً) على بنية شخصية مواطني هذه البلاد. ومما لا شك فيه هنا ان لتساوي، او لشبه تساوي، الطرفين (الاسكندنافي/ الانكليزي الامريكي) على معظم المستويات دوراً مهماً في ذلك. ومن ثم فمفهوم «التخلّف الآخر» **كواقع ثقافي ونفسي** يصعب ان يكون لوجوده ارضية في مثل هذه المجتمعات.

## ٤ ـ الشخصية وصراعات القيم

يمكن القول بأن الصراعات والتشويهات التي تتعرض لها شخصية الفرد اثناء الاحتكاك بلغة وثقافة اجنبيتين لا يتحتم ارجاعها في حالة مجتمعات المغرب العربي مثلاً الى اللغة الفرنسية في حدّ ذاتها. لكن مع هذا تبقى اللغة متغيراً وسيطاً ومهماً في المساعدة على هذه الصراعات والتشويهات على مستوى شخصية (الجانب النفسي) الفرد. ففي الجزائر وتونس والمغرب كان من وظائف اللغة الفرنسية (وما زال) بث القيم والتقاليد والفلسفات الغربية بين فئات هذه الشعوب خاصة المتفرنسة منها. ودرجة وطبيعة هذه الصراعات ـ على مستوى الشخصية ـ ترتبط الى حد كبير بمدى اختلاف[٣٢] القيم الثقافية الاجتماعية الوطنية عن تلك القيم الوافدة.

وعلى هذا الاساس فتسرب بعض القيم البريطانية/ الامريكية بسبب انتشار اللغة الانكليزية بين سكان المجتمعات الاسكندنافية لا يؤدي بالضرورة الى افراز اعراض الصراعات والتشويهات في شخصية الفرد الاسكندنافي. اذ ان انتساب المجتمع السويدي والدانماركي والنرويجي كالمجتمع الامريكي والبريطاني، الى الحضارة الغربية يجعل قضية تصارع القيم والعقائد والتقاليد في الشخصية الاسكندنافية امراً غير وارد على العموم.

اما مجتمعات المغرب العربي[٣٣]، فقيمها وتقاليدها وفلسفاتها بعيدة عن ان تتلاءم وتتعايش **دون**

---

(٣٢) انظر الهامش رقم (٢١) .

(٣٣) انظر : الذوادي : « نحو دراسة المرأة العربية ، ٤ : جذور ظاهرة الفرانكو آراب الانثوية بالمغرب العربي ، » و al-Thawadi, «Les racines du franco-arabe féminin au Maghreb,».

**إحداث** اي توتر او اضطراب في صلب الشخصية مع نظيرتها الغربية. فهي تنتمي الى مناخ حضاري وثقافي وعربي اسلامي (او شرقي). ومن ثم فاحتمال وجود القيم الثقافية المتصارعة في بنية شخصية «المغربي» المتأثر بالثقافة الغربية امر غير مستبعد. والدراسات السوسيولوجية الحديثة تشير الى ان الشخصية الهامشية[٣٤] هي نتيجة محتملة لمحيط اجتماعي يتصف بصراع القيم وبالتالي بالتفكك الاجتماعي.

## ٥ ـ طبيعة علاقة الطرفين وصراعات الشخصية

اذا كان مصدر حدوث الصراعات اعلاه يعود الى عامل **اختلاف** القيم الموجودة في شخصية الفرد «المغربي» بعد مجيء الاستعمار الفرنسي الى تلك الشعوب، فإن المستوى **الثاني** الذي يمكن ان يكون سبب هذه الصراعات والتوترات في صلب بنية شخصية «المغربي» هو **طبيعة العلاقة** الرابطة لهذين الصنفين من القيم (الغالب والمغلوب)[٣٥]. فعلى هذا المستوى طالما يلاحظ المرء تصرفات لدى الطرف المغلوب (المغربي) تحقر من ناحية بعض قيمه، حتى الاصيلة منها، ويفخر من ناحية اخرى بالطرف الغالب (الفرنسي او الغربي بصفة عامة) حتى الساذج منها. ومن ثم فليس هناك صراع فقط داخل شخصية الفرد المغلوب، وانما هناك ايضاً حالة تدهور لمعنوياته (المستوى النفسي) تجعله في احسن الاحوال يقف موقف المدافع عن قيمه وذاتيته **لا اكثر ولا اقل**. وهكذا فالتحقير للنفس وفقدان الثقة[٣٦] بها أصبح من السمات الشائعة في شخصية هذا النمط من الانسان الذي ينتشر في مجتمعات العالم الثالث. ويمكن تلخيص جذور ومكونات التخلف الثقافي النفسي في الشكل التالي:

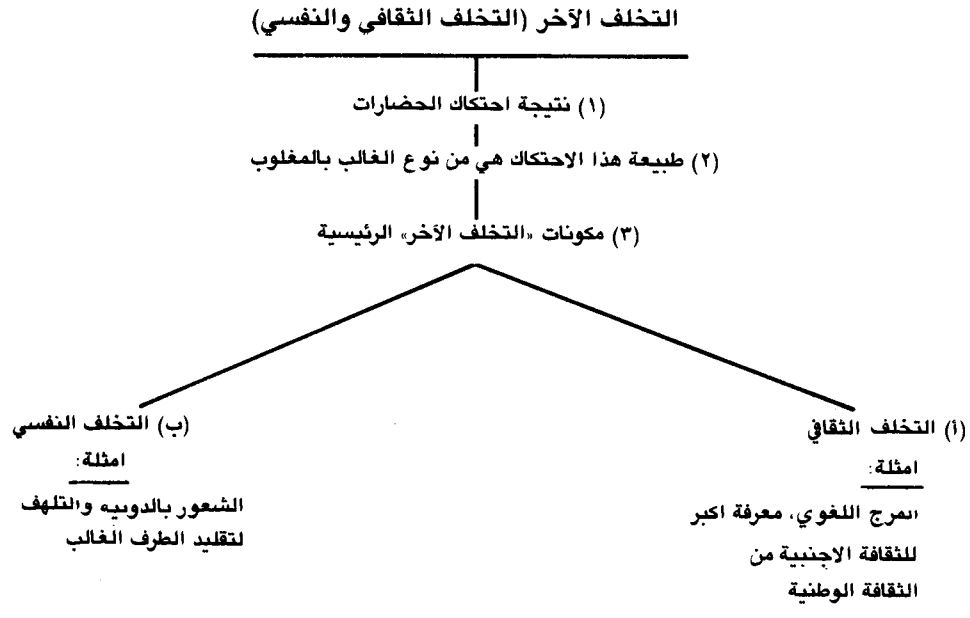


(٣٤) *Encyclopedia of Sociology* (Guilford. Conn.: The Dushkin Pub. Group Inc [1973-1974]), p.165.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢٦٩.

(٣٦) انظر : محمود الذوادي ، « المجتمعات المتخلفة والثقة بالنفس ،» **الفيصل** ، العدد ٦٥ (١٩٨٢) .

# خامساً: تطبيق مفهوم «التخلف الآخر» على ثلاث قضايا عربية

ان مفهوم «التخلف الآخر» كأداة بحث في بعض الظاهرات والقضايا في الوطن العربي يمكن ان يساعد على فهمها. ونتعرض هنا الى ثلاث ظواهر عربية مختلفة لالقاء الضوء عليها من خلال مفهوم «التخلف الثقافي والنفسي»: ١ ـ ظاهرة غياب علم اجتماع عربي؛ ٢ ـ ظاهرة تفشي سبّ اسم الجلالة، واللعن الديني، واستعمال الكلمات والعبارات الجنسية البذيئة في مجتمعات المغرب العربي؛ ٣ ـ علاقة اللغة الوطنية بالتنمية.

## ١ ـ غياب علم اجتماع عربي

تكاد تُرجع كل التحاليل التي بحثت ظاهرة غياب علم اجتماع عربي[٣٧] اليوم اسباب ذلك الى عاملين اساسيين:

أ ـ طغيان المدارس السوسيولوجية الغربية على التكوين المعرفي لعلماء العرب المحدثين.

ب ـ فقر تكوين هؤلاء في تراث التفكير الاجتماعي العربي بما فيه علم العمران الخلدوني.

ان هذا الوضع المعرفي الاجتماعي هو ملمح من ملامح التخلف الثقافي العربي[٣٨] كما ورد تعريفه في هذه الدراسة. ولهذا انعكاسات: فتفشي ظاهرة التقليد لعلم الاجتماع الغربي في فروضه ومنهجيته ونظرياته ظاهرة متوغلة بين المفكرين الاجتماعيين العرب اليوم. ومن ثمّ يمكن القول ان التقليد للغرب هو سبب مهم لتخلف[٣٩] التفكير الاجتماعي العربي الوطني او القومي في العصر الحديث. لكن ازمة المثقفين الاجتماعيين العرب لا تنتهي عند فقر او عدم وجود اساس لقاعدة تفكير اجتماعي وانما تتعداه الى تركيبتهم النفسية (الشخصية). فمنهم من يميل الى تحقير التراث العربي[٤٠] على العموم لأنه في نظرهم بعيد عن ان يتماشى او يتلاءم مع قضايا الحياة العصرية. وبالتالي فمحاولة الاستفادة منه في رأي هؤلاء هي هدر للجهود. هناك من يذهب ابعد من ذلك في هجومه على التراث العربي فيعلن ان الزاد المعرفي الاجتماعي الذي تحتويه مقدمة ابن خلدون مثلاً لا يصلح اعتماده في فهم المجتمع العربي الا في الفترة التي عاشها صاحب المقدمة أو بعد ذلك بقليل.

ومهما تكن الاسباب التي يهمَّش بها التراث العربي فإن اثر ذلك على **معنويات** عالم الاجتماع العربي **المنتمي** للحضارة العربية الاسلامية لا بد ان يُخلّف خدشاً داخلياً محقراً للذات في التركيبة

---

(٣٧) عبد القادر الادلبي، **حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي**، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، ٥ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٣).

(٣٨) انظر الهامش رقم (١٦).

(٣٩) الأوضاع الثقافية **والاجتماعية** السائدة في الوطن العربي عوامل اخرى لا تشجع على نشر التفكير الاجتماعي وبالتالي تنميته.

(٤٠) عثمان سعدي، «كيف نخرج من المأزق الثقافي،» **العربي**، العدد ٣٠٣ (شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ١١٠ ـ ١١٤.

النفسية لشخصية المفكر الاجتماعي العربي. وتلك باقتضاب هي عملية «التخلف الآخر» بمستوييها الثقافي والنفسي التي يعيشها عالم الاجتماع العربي الحديث.

## ٢ ـ ظاهرة تفشي السبّ(٤١)

تنتشر في كل من المجتمع التونسي والجزائري والمغربي ظاهرة «سبّ اسم الجلالة» ولعن الدين (ينُعنْ (يَلْعَنْ) دين بوك او امـك) واستعمـالات كلمات وعبارات جنسية بذيئة. ويبدو ان انتشار هذه الظواهر اقل(٤٢) حدة في بقية المجتمعات العربية. وفي كلتا الحالتين فإن تفشي هذه الظاهرات ينحصر اساساً عند الشباب الذكور والرجال كما هو الشأن في كثير من المجتمعات الانسانية حيث العنصر الذكري هو المسيطر(٤٣) والمتحكم في مقاليد المجتمع.

والسؤال هنا: ما هي الاسباب التي ادت الى انتشار هذه الظواهر **بدرجة عالية** في مجتمعات المغرب العربي؟(٤٤) فالدين الاسلامي وقيمه ما زالت من جهة، متجذرة في الشخصية القاعدية لمواطني هذه المجتمعات. ومن ناحية ثانية، فإن الكبت الجنسي فيها اقل حدة بكثير مما هو سائد في بعض المجتمعات العربية الاسلامية المشرقية. فإلى اي عوامل ترجع اذن درجة هذا الاختلاف في ظاهرة السبّ بين المجتمعات المغربية والمشرقية؟

ليس هناك اجابة جاهزة لتلك التساؤلات. لكن يمكن طرح فرضية واحدة كبداية لمعرفة علمية لطبيعة هذه القضايا: ان مجيء الاستعمار الفرنسي وبثه للغته ولقيمه وثقافته ـ مع تردي وضع هذه المجتمعات على عدة مستويات ـ بطريقة واسعة بين فئات هذه الشعوب، ادى الى افراز **ظاهرة صراعات بين القيم** الاسلامية العربية مع القيم الفرنسية او (الغربية على العموم) في شخصية «المغربي». وقد عُرف من الدراسات في هذا الميدان ان حدة هذه الصراعات قد تقود الى ما يسمى في العلوم الاجتماعية بتفكك الشخصية. ان الاجابة الشافية عن ذلك تحتاج الى جهد بحثي وعلمي يتعدى حدود الفرضية. ومهما تكن جذور هذه الظواهر في النهاية فإن مفهوم «التخلف الآخر» يساعد بدون شك على طرح واثـارة مثـل هذا السلوك الجماعي للتمحيص والبحث العلميين. وبالتالي فهو يساهم في فهم مدلولات هذه الاعراض المجتمعية وما لها من علاقة بمسيرة الاقطار النامية.

---

(٤١) « السفـاهة » كلمـة تونسيـة تعني استعمال الكلمـات والعبارات الجنسيـة البذيئـة على مسمـع ومـرأى الجميع . اما في ما يخص سب اسم الجلالة فان السلطة التونسية لجأت ـ لاتساع انتشار هذه الظاهرة ـ الى معاقبـة المنحرفين بالسجن أو التأديب عند توفر الشهود .

(٤٢) يبدو ان كل المجتمعات الانسانيـة توجـد فيها هـذه الظواهـر القدسيـة أو حرميـة taboo اسم الجلالـة والدين والجنس . والمجتمعات الغربية الحديثة ليست استثناء للقاعدة .فعبارات JesusChrist وGod damn it وtabernacle ( بالفرنسية ) هي امثلة على ذلك .

(٤٣) وكأن هيمنة جنس الذكور في المجتمعات البشريـة تسمح لهم أكثـر من جنس النساء بـالهجوم حتى عـلى مقدسات ومحرمات taboos هذه المجتمعات. وتلك اشارة الى اهمية مبدأ « من بيده ميزان القـوى في المجتمع ؟ » في فهم ما يجري في صلب المجتمعات الانسانية .

(٤٤) لا أدري ان كانت هناك بحوث علمية تطـرقت الى هذه الظـواهر الاجتمـاعية في كـل من تونس والجـزائر والمغرب .

## ٣ ـ علاقة اللغة بالتنمية

ان قضية التعريب في الوطن العربي وعلاقتها بالتنمية الشاملة مسألة لا تتمتع باجماع عربي. فشق[٤٥] يرى ان المجتمعات العربية لا يمكن ان تكتسب رهان التنمية **الكاملة** بدون ان تسترجع اللغة العربية مكانتها الطبيعية القومية والوطنية في كل قطاعات ودروب الحياة العربية. ويستشهد البعض بالتجارب التنموية الناجحة لكل من اليابان والصين وكوريا في العصر الحديث. فكلها احرزت تقدماً دون ان تضحي بلغتها.

يميل الشق الثاني الى القول بأن لا علاقة مباشرة بين اللغة (كعنصر ثقافي) وعملية تنمية المجتمعات. ومن ثم فاللجوء الى استعمال اللغات العصرية (الانكليزية والفرنسية) بدل العربية، خاصة في الميادين العملية، يصبح ضرورة ملحة للحاق بالمجتمعات المتقدمة. فدعوة هذا الفريق تندرج تحت مفهوم «التخلف الآخر». فعدم استعمال اللغة الوطنية (العربية) في بعض الميادين هو تخلف ثقافي لها حسب تعريفنا «للتخلف الآخر». وكما رأينا فإن ملامح ما سميناه «بالتخلف النفسي» (تحقير اللغة الوطنية والذات من جهة، والفخر باللغة الوافدة والشعور بالنقص امام صاحبها) مرتبطة دائماً بجانب التخلف الثقافي. ان حسم قضية اهمية التراث الثقافي الوطني (بما فيه اللغة) بالنسبة للتطور الشامل الذي تعاني منه مجتمعات الجنوب لا يمكن التوصل اليه، او القرب منه على الأقل، بدون الغوص العلمي والموضوعي فيه. فهو مجال ما زال يشكو من قلة البحوث **المتعمقة**. وبالتالي فليس لنا حول طبيعته وتأثيراته على مسيرة المجتمعات الا امور عامة وسطحية. ولعل مفهوم «التخلف الآخر» محاولة متواضعة لبداية الاهتمام «بالزوايا الاخرى» المساهمة في التخلف او التنمية، التي اهملتها العلوم الاجتماعية الغربية التقليدية.

## سادساً: العلم براء من نسيان «التخلف الآخر»

وعلى الرغم من وجود مثل هذه الملامح «التخليفية» الثقافية والنفسية في كثير من المجتمعات النامية اليوم فإن صمت[٤٦] ملف بحوث ودراسات التنمية والتخلف المعاصرة ازاء «التخلف الثقافي النفسي» لا يزال صمتاً مسترسلاً الى يومنا هذا ولا يكاد المرء يعثر على الاسباب الموضوعية العلمية التي ادت الى اهمال ونسيان علماء التنمية والتخلف شرقاً وغرباً لمثل هذه الظاهرة.

فبينما اهتم ويهتم علماء الانثروبولوجيا والاجتماع الغربيون اهتماماً كبيراً، في العصر الحديث، بدراسة ثقافات المجتمعات، البدائية منها خاصة، فإن دراسات ظاهرتي التنمية والتخلف في العالم الثالث، من طرف الباحثين والمنظرين الغربيين، تخلو تماماً من اي طرح جدير بالذكر لقضية «التخلف الآخر» او «التخلف الثقافي النفسي». فسكوت المختصين بمسائل التخلف والتنمية، في العصر الحديث، عن هذه الظاهرة «التخليفية» المنتشرة على طول وعرض مجتمعات الجنوب امر يدعو الى التشكك في مدى التزامهم بالروح العلمية الموضوعية التي تنادي بها العلوم الغربية المعاصرة بما فيها

---

(٤٥) سعدي، « كيف نخرج من المأزق الثقافي، » .

(٤٦) خاصة من طرف الصف الراديكالي لعلماء الاجتماع والاقتصاد المعاصرين الذين سوف نعرض لهم فيما بعد . انظر : François Perroux, *Pour une philosophie du nouveau développement* (Paris: UNESCO, 1981).

العلوم الاجتماعية. ومن هنا تأتي الحاجة الى اللجوء ـ ولو باختصار ـ الى علم اجتماع **المعرفة** لتفهم اسباب اهمال دراسة «التخلف الآخر».

## سابعاً: الليبراليون وتحيزهم الثقافي

فعلماء الاجتماع والاقتصاد التنمويون الغربيون اهتموا بدراسة التركيبة الثقافية (كالدين والاساطير والقيم الاجتماعية والتقليدية) للدول النامية للبرهنة على ان التركيبة الثقافية هي في مجموعها لا تساعد على إقامة صرح التنمية بنمطه وشكله الغربيين. ومن ثم جاء **انصرافهم** كلية عن اعتبار تنمية الجانب الثقافي الاصيل للمجتمع النامي كرافد اساسي في انجاح عملية التنمية المرتكزة على نفسها، التي تزداد المناداة بتبنيها[٤٧] اكثر فأكثر في السنوات الاخيرة في كتابات وسياسات التنمية. وموقف دارسي ظاهرتي التنمية والتخلّف، خاصة منذ ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها، هو موقف اذن يبدو انه يدين ويرمي التركيبة الثقافية (من قيم وتقاليد وقوانين ودين...) بالدونية[٤٨] في مجتمعات العالم الثالث. ومن ثم فالدعوة الى القضاء على ملمح «التخلف الثقافي» لا يمكن اذن انتظارها من باحثين ومنظرين غلب عليهم التحيز الثقافي الى ثقافة حضارتهم. فنمط الحضارة الغربية المعاصرة هو النمط الوحيد عندهم الذي ينبغي اتباعه **مادياً** (اقتصادياً، تكنولوجياً، علمياً...) و **ثقافياً** (قيماً ودوافع ونمط حياة..) من طرف المجتمعات التي ترغب في الخروج من ربقة التخلف. ان هذه الاسباب غير الموضوعية «الايديولوجية» تصلح خاصة في تفسير صمت علماء الاقتصاد والاجتماع والنفس الغربيين الليبراليين عن ظاهرة «التخلف الآخر». فالتخلف بكل صوره في نظرهم لا يرجع الى عامل الاستعمار الغربي الحديث[٤٩] المباشر، ولا غير المباشر. فتخلف الدول النامية ليس الا انعكاساً للتركيبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التقليدية لهذه المجتمعات. وبالتالي فتنمية التراث الثقافي الاصيل للمجتمعات النامية، اي القضاء على «التخلف الآخر» هي خطوة الى الوراء لا الى الامام، حسب زعمهم.

## ثامناً: الراديكاليون وتفسيرهم المادي

اما علماء الاقتصاد والاجتماع الراديكاليون[٥٠] فلم يولوا هم الآخرون اي اهتمام يذكر الى ظاهرة «التخلف الآخر» في المجتمعات التابعة، اذ قصروا تحليلاتهم على علاقة التابع بالمتبوع اقتصادياً. ومن ثم فظاهرة التبعية التي تربط التابع بالمتبوع هي في جوهرها تبعية اقتصادية لا غير،

---

(٤٧) المصدر نفسه .

(٤٨) هذا الاتجاه واضح اكثر عند علماء التنمية الغربيين الامريكيين من اقتصاديين واجتماعيين ونفسانيين ، ويمكن ذكر : B.F.Hoselitz, D.McLelland, D.Lerner and E.Inkles.

(٤٩) انظر : الذوادي ، « التخلف الآخر بالمغرب العربي ، » ص ٢٥ ـ ٢٦ .

(٥٠) ان سمير امين وانور عبد الملك وP.Baran وG.Frank هم امثلة لهذا الصنف من العلماء الذين اهتموا بقضايا التنمية والتخلف دون اهتمام يذكر « بالتخلف الآخر » .

اعتقاداً منهم كماركسيين ان جذور التخلف ذات اصل اقتصادي مادي بحت. وبالتالي فالرموز الثقافية هي افراز للوضع الاقتصادي الذي يمر به المجتمع. فتجاهل مركب «التخلف الثقافي» في مجتمعات العالم الثالث من طرف الراديكاليين الذين ركزوا خاصة على العلاقة التي تربط بين ظاهرة الاستعمار والتخلف الاقتصادي والاجتماعي هو تجاهل يدل على **قصور** مقدرة الملاحظة عند هؤلاء العلماء الذين يبدو ان تصورهم المادي الجاف قد شوه رؤيتهم لمعطيات التخلف المتعددة الملامح ولم يترك مجالاً لفهم ودراسة ملامح التخلف ذات الطبيعة غير المادية. فملامح «التخلف الآخر» التي خلفتها التجربة الاستعمارية الغربية في مجتمعات العالم الثالث، هي اكثر جلاء، على بعض المستويات، من ملامح التخلف الاقتصادي والاجتماعي اللذين سببهما العامل الاستعماري نفسه. فكيف يدرك الباحث الغربي الراديكالي، من جهة، العمليات الاقتصادية **المعقّدة** التي ادت الى تفشي ظاهرة التخلف في القطاع الاقتصادي للمجتمع الذي استعمره والذي تأثر ولا يزال يقاسي من التبعية لمستعمره **دون** ان يهتدي من جهة ثانية، الى عناصر طبيعة العمليات (رموز ثقافية وتفاعل بين غالب ومغلوب) التي تفرز ما سميناه «بالتخلف الآخر»؟

واذا كان الاستعمار ـ كما يقول لفيف الراديكاليين ـ يفقِر ويعطِّل المسيرة الطبيعية لاقتصاد البلد المستعمَر، أفلا يقوم هذا الاستعمار بالشيء نفسه على المستوى الثقافي لهذا المجتمع نفسه؟ ألا يعتبر نشر لغة المستعمر مثلاً على حساب اللغة (اللغات) الوطنية في المجتمع التابع (المحتل) افقاراً وتحقيراً (وبالتالي تخلّفياً) للسان الوطني؟ اذْ تشير ملاحظاتنا ودراساتنا الى ان انعكاسات عملية التفقير والتحقير[٥١] على اللغة والثقافة (التخلف الثقافي) تتعدى هذه الاخيرة لتزرع بذور مركبات النقص، وصراعات الشخصية (التخلف النفساني) عند الفرد الذي عانى من التجربة الاستعمارية خاصة الثقافية منها.

وفي كلا موقفي هذين النمطين من العلماء الاجتماعيين هناك **تجاهل** فاضح لواقع موضوعي جديد في هذه المجتمعات. اذ ان تسرُّب عناصر ثقافية اجنبية كاللغة وانماط تعليم جديدة، محتوىً وشكلاً، الى الاقطار التي سقطت تحت هيمنة الغرب حقيقة لا مراء فيها. ولا يجرؤ اي باحث موضوعي ان ينكر ان عملية نشر الثقافة كانت دائماً لصالح المجتمعات الغربية المسيطرة على المستعمرات الجديدة. والموضوعية تقضي هنا ان يدرس كل مهتم بحركية المجتمعات الانسانية ما لهذا **الواقع الثقافي الجديد** من انعكاسات على كينونتها ومصيرها، وبالتالي على تراثها الثقافي ذاته وما له من علاقة على المستوى النفسي ببنية شخصية الطرف المهيمَن عليه.

## تاسعاً: التخلف مادي ومعنوي

ومهما يكن سبب هذا الاهمال الشائع عند علماء الاجتماع والاقتصاد الغربيين، ومن دار في فلكهم لدراسة التخلف الثقافي النفسي جنباً الى جنب مع ملامح التخلف الاخرى، فإن تفاعل الحضارة الغربية الغالبة مع مجتمعات العالم الثالث المغلوبة في العصر الحديث، **حدث تاريخي** لا يمكن إلا

---

(٥١) تتلخص هذه المركبات في ان الانسان الذي يعرف لغة وثقافة وحضارة المستعمر ( بمعنى « التخلف الآخر » ) يميل من جهة الى تعظيم شأن لغة وثقافة وحضارة الجهة المسيطرة عليه ومن جهة ثانية يجنح الى التحقير من شأن لغته وثقافته وحضارته الوطنية . والنتيجة لكل هذه العملية هي بالتأكيد تفشي ظاهرة مركبات النقص بين الافراد المغلوبين ( بالمعنى الخلدوني الذي يقول أن المغلوب يقلد الغالب ) ومجتمعات المغرب العربي الثلاثة لا تندر فيها هذه السلوكات ومركبات النقص الى يومنا هذا .

ان تثـري دراسة آثاره الزاد المعرفي للعلوم الاجتماعية ذات الروح العلمية. وليس الاهتمام بالآثار الثقافيـة الناتجة من هـذا الاحتكاك الحضـاري بين الطرفـين بـأقل اهميـة . فالعنـاصر الثقافيـة مـن لغـة ، وتـراث ثقافي معرفي ، ودين ، وتقاليد ، وقيم ، هي **الأسس الرئيسية** التي تنشـأ منهـا وتتشكل بها خاصة **ملامح الشخصية الجماعية** لأي مجتمع انساني. فمحاولة زحزحة او اضعاف او اقتلاع هذه المكونات اي (تخليفها القسري) هي **ضربة جارحة** في صميم ذاتية الشخصية الوطنية. فأكبـر مصيبة يمكن ان تصيب اي مجتمع هي مصيبة تشويه شخصيته وانحلالها في رموز ثقافية خارجية غازية. ومن ثم جاءت المقولة المشهورة بأن ما تغزوه الثقافات لا تقدر عليه لا العساكر ولا الانظمة الاقتصادية. فغزو هذه الاخيرة غزو من الخارج للهياكل المادية (هو غزو للكمّ)[٥٢] اما الغزو الثقافي فهو غزو من الداخل (غزو للكيف) اي تسلط وسيطرة على عقل وروح المغلوب[٥٣]. والتاريخ يشهد بأن اذعان الآخرين، وطاعتهم المستمرة لحظيرة الغازي لا تتم الا عندما يفلح الغالب في تجذير رمـوزه الثقـافية (من لغة ومفاهيم وقيم حضارية) في الشخصية الجماعية لافراد المجتمع المغزو. فالعرب الفاتحون قدروا على تأسيس امبراطوريتهم الكبيرة في وقت قصير، وذلك لنجاحهم في بث القيم الحضارية الاسلامية **اولاً**، ثم تعريب لغة ولايات ودويلات الخلافة **ثانياً**. وهكذا نرى ان تأثيرات وتأثُّرات المجتمعات بعضها ببعض ذات **طبيعة ثنائية**: مادية وثقافية. فطبيعتها هي اذن طبيعة الانسان نفسه: **مادة وروح**. فأي جهل لهذه الحقيقة في نظرنا يقود بالضرورة الى قصر في النظر وبالتالي الى فهم ضيق خاصة بالنسبة للظواهر الاجتماعية والانسانية. وعلم اجتماع التنمية المعاصر مثال على ذلك. فتحاشيه اثارة ودراسة قضية «التخلف الآخر» التي تمس ملمحاً مهماً للتخلف الذي تعاني منه مجتمعات العالم الثالث الا وهو **التخلف الثقافي النفسي** الذي ينعكس فيما ينعكس على تدهور نمو الشخصية الجماعية نمواً طبيعياً وصحياً (بدون صراعات) والتخلف النفساني الذي يتمثل خاصة في مركبات النقص في تركيبة الشخصية للمتخلف، ومن ثم تصبح مظاهر تحقير النفس وفقدان الثقة بالنفس[٥٤] سمـات شخصيـة لانسـان «التخلف الآخر». فالتبعية الثقافية، اذن، لكثير من حكام العالم الثالث، والطبقات البرجوازية، على الخصوص، ازاء الثقافة الغربية (حضارة وايديولوجية سياسية) **هي اداة بحث اساسيـة** لفهم استمـراريـة العـلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية بين المستعمِر القديم، والمستعمِر بالمعنى الجديد، وبين كثير من مجتمعات العالم الثالث التي استقلت منذ زمن غير قصير. فالتـركيـز على أهمية **العامل الاقتصادي** في فهم حركية المجتمعات، هو في رأينا منظور ذو رؤية محدودة لا يمكن ان تفسر كل شيء في ظاهرة المجتمع المتعددة والمعقدة الجوانب.

فاستمرار النظر الى التخلف بعين واحدة عوضاً عن عيون متعددة، ينقض الاتجاه العام المنادى به اكثـر فأكثر في بحوث العلوم الاجتماعية منذ السبعينات: وهو ان يتحاشى الباحثون والمنظرون ارجاع الظواهر الاجتماعية، بما فيها التنمية والتخلف، الى **سبب واحد يتيم** لأن ذلك لا يتماشى مع طبيعة هذه الظواهر. فالدعوة الى تعاون العلوم الاجتماعية المختلفة اليوم في فهم الظاهرة الاجتماعية هي رد فعل طبيعي على التفسير الاحادي الرؤية الذي لم يفلح ـ كما هو منتظر ـ في اعطاء الاجابة

---

(٥٢) يمكن وصف « التخلف الآخر » بانه تخلف يمس **الكيف** ( الجانب الثقافي والنفسي للمجتمع واعضـائه ) ، بينما التخلف الاقتصادي يعني بجانب الكم . والفرق بينهما من حيث الاهمية واضـح .... بالنسبـة لأي تنمية تجعـل الانسان هو منطلقها وغايتها .

(٥٣) Y.Eudes, *La Conquête des esprits* (Paris: Maspéro, 1982).

(٥٤) انظر : الذوادي ، « المجتمعات المتخلفة والثقة بالنفس ، » .

الوافية فضلاً عن الهداية لحل معضلات التنمية التي ما زالت تتخبط فيها معظم مجتمعات العالم الثالث.

## عاشراً: من اسباب فقر نظريات التنمية والتخلف

إن النظرة الغربية الاكاديمية التي تبرىء، من جهة، الاستعمار الغربي من اي تأثير على ظاهرة التخلف المنتشر في مجتمعات العالم الثالث في العصر الحديث، وترمي، من جهة اخرى، بالدونية للتركيبة الكلية لهذه البلدان بما في ذلك الجانب الثقافي لها لا يمكن لها في تصورنا الا ان تؤدي الى فقر في التنظير العلمي في ميدان التنمية والتخلف. فلقد تفاءل وعوّل البعض في العلوم الاجتماعية على ان ظاهرتي التنمية والتخلف ستكونان مصدراً مهماً لاثراء عالم المفاهيم والنظريات[٥٥] إثراءً علمياً لهذه العلوم، بحيث تنطبق هذه المفاهيم والنظريات بدقة وموضوعية على واقع اسباب التخلف والتنمية في المجتمعات النامية. فالتنظير الاجتماعي الذي لا ينطلق من الواقع الكبير (اي الشامل لكل عناصر الظاهرة الاجتماعية) ـ سواء أكان ذلك لتحيز ايديولوجي حضاري او لضيق رؤية المنظور المادي مثلاً في دراسة الظاهرة كما ورد اعلاه ـ **لا ينتظر** منه اساساً **إغناء** المادة الاجتماعية التنظيرية بتعاريف ومفاهيم وفروض ونظريات مفيدة لدفع مسيرة البحث في هذا المجال بخطى حثيثة الى الامام. فابن خلدون المفكر الاجتماعي العربي المعروف لم يكن له ان ينشىء علم العمران ويثري به المفاهيم والنظريات التي لم تفقد صلاحيتها الى يومنا هذا في تفسير كثير من الظاهرات الاجتماعية في الوطن العربي، لولا انه لم يلتزم التزام العالم القنوع بأهمية الموضوعية والامانة العلمية في وصف واقع المجتمع العربي الشامل (اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ودينياً وقبلياً ...)[٥٦]، فمن المسلّمات، في رأينا، في هذا الصدد ان اكتشاف القوانين والنواميس التي تتحكم في المجتمع، على العموم، والظاهرة الاجتماعية، على الخصوص، لا يمكن الحصول عليه دون الغوص الملتزم في دراسة المعطيات الواقعية الكاملة لهما[٥٧]. فإن التركيز على عنصر او مركّب معين من ناحية، واهمال او التقليل[٥٨] من ناحية ثانية، من اهمية عنصر آخر رغم انه لا يتجزأ من طبيعة الظاهرة المدروسة، لا يمكن ان يؤدي الا الى مفاهيم **وفروض ونظريات قاصرة ومشلولة**.

ومن ثم فإن ازمة النظريات الحديثة لعلم الاجتماع والاقتصاد التنمويين سوف تبقى على ما هي عليه، او تزداد رداءة، طالما انها ظلت سجينة التحيّز الايديولوجي، والرؤية المادية الاحادية اللذين لا يؤديان في النهاية الا الى انفصام مستمر بين النظرية وبين واقع ظاهرتي التخلف والتنمية. وبالتالي الى افلاس هذه النظريات التي لا تنطلق في عملية تنظيرها من ارضية **الواقع** المتعدد الجوانب الذي قاد ويقود المجتمعات النامية الى ما هي فيه من مأزق بالنسبة للتغلب على عراقيل التخلف وكسب رهان التنمية بملامحها العامة. فعملية التنمية الذاتية مثلاً، التي كثر الحديث عنها بين بعض المختصين

---

(٥٥) انظر: Jacquemot et al., *Economie et sociologie du tiers-monde: guide bibliographie*, p.16.

(٥٦) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**.

(٥٧) عبد الله لشريط، **التفكير الاخلاقي عند ابن خلدون** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦).

(٥٨) هذا الوضع هو السائد الى حد الآن ـ كما بيّنا ـ بخصوص الجانب الثقافي والنفسي الذي اهملت الاعتناء به العلوم الاجتماعية المعاصرة التي تهتم بمسائل التنمية والتخلف.

العالميين والمحليين ورجال السياسة في المجتمعات النامية بعد فشل نظريات العون الخارجي (من المجتمعات الاستعمارية او الامبريالية) في تنمية هذه الاخيرة تنمية **صحيحة** لا يمكن ان تتم وتنجح بدون انماء تراثها الثقافي وتعزيز الجانب النفسي من تركيبة الشخصية كما هو وارد في مستهل هذه التأملات.

فالتنمية عملية كلية تشمل كل النواحي التي تساهم في بناء وتمييز المجتمع. أوَلَيْست ثقافة المجتمع هي المميز الاساسي **لشخصيته**؟ فتنمية عناصر هذه الاخيرة هي اذن احسن المؤشرات على ان عملية التنمية تؤمن وتعمل بفلسفة التنمية الذاتية.

## حادي عشر: التخلف الآخر وعقدة التبعية

ان «التخلف الآخر» كما تُبين معطيات هذه الدراسة هو حصيلة احتكاك حضارتين غير متكافئتين اي غالبة ومغلوبة. ومن نتائج هذا النوع من العلاقة، افراز ظاهرة التبعية لدى الطرف المهيمَن عليه. وكما رأينا فإن تبعية هذا الاخير هي في الحقيقة تبعيتان:

١ ـ التبعية الثقافية المتمثلة في تفقير التراث الثقافي للجانب المغلوب (المزج اللغوي، معرفة اكبر لتراث الغالب...).

٢ ـ التبعية النفسية التي تترجمها رغبة الطرف المغلوب في تقليد الغالب. ومن ثم ففي علاقة التبعية حرمان للمجتمع وافراده من عملية التنمية الذاتية سواء أكان ذلك على المستوى الاقتصادي او التكنولوجي او الثقافي او النفسي.

إن التنظير في ميدان التنمية والتخلف سوف يكون قوالب براقة وهشة لا غير، اذا هو لم يدرج في تحليلاته للظاهرتين عاملي: علاقة الغالب بالمغلوب وعنصر التبعية. فقد افصح هذا البحث بما فيه الكفاية عن مدى تأثّر هذا الجانب من التخلف «التخلف الآخر» بهذين المتغيرين.

وليست وجوه التخلّف الاخرى (اقتصادي، تكنولوجي...) لمجتمعات الجنوب بمستثناة من ذلك. فهيمنة المجتمعات الصناعية الغربية على مجتمعات العالم الثالث منذ الفترة الاستعمارية، وما تبع ذلك من تبعية، هو الاطار التاريخي والاجتماعي الكفؤ الذي يساعد[٥٩] على تفسير كل من ظاهرتي التنمية

---

(٥٩) ان تركيزنا على مفهوم التبعية لا يعني انها هي داء كل شيء « تخليفي » في مجتمعات الجنوب . ففي بعض الحالات كانت هذه التبعية سبباً في تطورات مهمة في هذه المجتمعات . لكن مساوىء التبعية تتمثل في كونها لا تعطي الفرصة **لاثبات الذات** عند **هذه الاقطار** . وبالتالي فهي كأنها « عامل اجهاض » لكل ما كان يمكن انجازه في ظروف عادية في تطور هذه المجتمعات . ويمكن تحديد ذلك في قولنا : ان الدول المتقدمة لها سياساتها الاستراتيجية ( لرعاية مصالحها ) التي تجعلها تضع كل العراقيل امام الدول التابعة ( النامية ) لمنعها من التقدم في الميادين **الحساسة** مثل الطب وبعض اصناف التكنولوجيا الخ .... أي أن لها خططها المدروسة لابقاء تبعية هذه المجتمعات الى اجل غير مسمى . وفي هذا الاطار فالتبعية تعطي الانطباع بانها تقدم المجتمعات المستوردة مثلا للتكنولوجيا الحديثة دون ان يكون الأمر كذلك في حقيقة الأمر . ومن ثم فالبقاء في ظل التبعية لا يمكن ان يؤدي الى الاقلاع التنموي الدائم والحقيقي .

الغـربية وتخلّف مجتمعات الجنوب بملامحهما الحديثة.. وهكذا يتضح من ملف «التخلف الآخر» **ان نظريـة التبعية هي من انسب الاطر النظرية للعلوم الاجتماعية** لتفسير هذا النوع من التخلف المنتشرة اعراضه في المجتمعات النامية، ونحن نختلف مع هؤلاء المنظرين الذين يحصرون، اساساً، ظاهرة التبعية على المستويين الاقتصادي والسياسي.

ان بحثنا في «التخلّف الآخر» على الخصوص اثبت ان تبعية المجتمعات النامية للمجتمعات الصناعية الغربية تتعدى ذلك لتشمل ايضاً الجانبين الثقافي والنفسي. وبذلك تصبح التبعية مركباً متعـدد المـلامـح المترابطة. وطبيعة تفاعلات الحضارات تتماشى مع هذه النظرة الشمولية لظاهرة التبعيـة. فاحتكـاكـات مجتمعـات الجنـوب مع مجتمعـات الشمـال طالما كانت متنوعة المستويات (اقتصادية، سياسية، تكنولوجية، ثقافية...). والتبعية كإفراز لهذا التواصل اللامتوازن (غالب ومغلوب) بين هذه الشعوب، وعلى كل تلك المستويات، لا يمكن الا ان تكون تبعية ذات رؤوس لا رأس او رأسين فحسب. والخروج من التخلّف بكل رؤوسه يتطلب من المجتمعات النامية **التحرر الكامل من لفيف التبعيات**. عند ذلك فقط يجوز الحديث عن تحقيق مشاريع التنمية الذاتية التي يزداد حول اهميتها إجماع المهتمين بقضايا التنمية والتخلّف كل يوم. فهي في نظرهم مفتاح الخروج من الحلقات المفرغة التي دارت وتدور فيها السياسات التنموية في العالم الثالث □

صدر حديثاً عن

**مركز دراسات الوحدة العربية**

**مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (١)**

# مـــوقـــف
# فرنسا وألمانيا وإيطاليا
# من الوحـــدة العربيـــة
# ١٩١٩ - ١٩٤٥

**الدكتور علي محافظة**

# النقابات والوعي القومي: مثال تونس

**عبد السلام بن حميدة**

قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ تونس.

## مقدمـــة

اعتنت العديد من الدراسات بالحركة النقابية التونسية، واكدّت كلها على تسيّسها السريع. ولو ان المؤرخين متفقون على مشاركتها الفعالة في حركة التحرر الوطني فإن الاشارة الى نوعية الوعي القـومي الذي ساعدت على تبلوره تكاد تكون منعدمة اذا استثنينا التلميح الى البعد المغربي عند فرحات حشاد.

إذا رجعنا الى الوثائق الصادرة عن النقابات فإنه من الصعب ان نجد اشارات الى هذه المسألة. وذلك لأن الامـر يتعلق بحـركـة اجتماعية مدعوة احياناً للرد على التهمة المتمثلة في القيام بنشاط سياسي. وكذلك لأن الساحة التي نشطت فيها منظمـة الشغيلة هي البلاد التونسية فكل بعد يتعدّى هذا الاطار لا يمكن له ان يظهر الا في مؤسسات استثنائية.

انـطلاقـاً من هذه الاعتبارات اخترنا تقسيم هذه الدراسة التي تهدف الى رصد العلاقة بين **النقابات والوعي القومي في تونس إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: سيتناول بالبحث تسييس النقابات** التونسية ومشاركتها في حركة التحرر الوطني في تونس: اما في القسم الثاني، فإننا سنحاول متابعة تطور البعد المغربي الذي اتصف به وعي بعض النقابيين؛ واخيراً سنتعرض في القسم الثالث من هذه الدراسة الى كل ما يمكن ان يوحي بوجود بُعد عربي محتمل.

وأودّ قبل ذلك ان ألفت الانتباه الى اننا فضلنا عدم الخوض في الجدال حول مقومات القومية مما سيجعل البعض يتهمنا بالسطحية. وقد ارتأينا انه من الاجدى تقديم بعض «المواد الاولية» التي تساعد على مواصلة البحث في ميدان لم يستقطب اهتمام الباحثين. وهدف هذا البحث هو ان يكون لبنة اولى لأعمال لاحقة اكثر عمقاً وتفصيلاً.

# اولاً: تسييس النقابات التونسية ومشاركتها في حركة التحرر الوطني في تونس

من اهم خاصيات الحركة النقابية التونسية في عهد الاستعمار المباشر التسييس السريع الذي عرفته. فمن بين مؤسسي جامعة عموم العملة التونسية الاولى في اواخر ١٩٢٤ هناك من ناضل في صفوف الاتحادات العمالية الفرنسية وهي: جامعة عموم العملة (C.G.T.) وجامعة عموم العملة الموحدة (C.G.T.U.). ومعروف ان هذه المنظمات الفرنسية تجاوزت منذ زمن بعيد مرحلتها الحرفية (Corporatiste) التي مرت بها بعيد تكوينها. لقد كوّن محمد علي الحامي نفسه، وهو محرّك هذه التجربة التونسية الأولى، في المانيا، حيث استطاعت طبقة الشغيلة الربط بين المطالب المادية والمطالب السياسية منذ مدة غير قصيرة. علاوة على ذلك نجد من بين رواد النضال النقابي من ناضل في صفوف احزاب سياسية قبل الانضمام الى الحركة النقابية. وفي هذا الصدد بامكاننا ان نشير على سبيل المثال الى الطاهر الحداد الذي كان منخرطاً في الحزب الحر الدستوري، والمختار العياري الذي نشط في صفوف الحزب الشيوعي.

وقد نصّ الفصل الاول من القانون الاساسي لجامعة عموم العَمَلة التونسية الاولى على ما يلي: «الغرض من جامعة عموم العملة التونسية ان تجمع الاجراء جميعهم في دائرة اقتصادية بصرف النظر عن جنسياتهم واديانهم للدفاع عن مصالحهم المادية والادبية...»[١]. إن النضال لأجل كسب الحريات يعتبر، كما هو معروف، في طليعة المصالح الادبية للشغالين وذلك في عهد لم يقع الاعتراف فيه بعد، حتى بحق التنظيم النقابي بالنسبة للعمال التونسيين.

منذ ذلك التاريخ، واذا استثنينا بعض الفترات القصيرة جداً، فإن النقابيين التونسيين لم يميلوا الى النظرة الحرفية، وبقيت الحركة النقابية التونسية ـ على الاقل خلال فترة الاستعمار المباشر ـ تشارك في النضال الديمقراطي الذي عبّأت له طاقات مهمة، خاصة في عهد فرحات حشاد الذي اعتبره اساساً، اذ كتب سنة ١٩٤٩:

«هل يكون للعمل النقابي معنى بدون الضمانات الاساسية للحريات التي يطمح اليها كل رجال العالم؟ وهل يمكن تحقيق الانجازات الاجتماعية والاقتصادية لدى شعب لا ينعم بخيرات الديمقراطية؟ وكيف يمكن للحركة النقابية ان تتطور في بلد لا يوجد فيه اي ضمان للحريات الفردية والطبيعية؟»[٢].

وقد لعب حشاد في (ايار/ مايو ١٩٥١) دوراً مهماً في تأسيس لجنة الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي التي انبثقت عنها لجان فرعية في كل مناطق البلاد التونسية. وقد تمكنت هذه اللجان من تجنيد الطبقات الشعبية وتحسيسها لضرورة الدفاع عن الحرية.

وهكذا بإمكاننا القول ان الحركة النقابية التونسية بتجاوزها السريع للحرفية الضيقة، وبربط مصيرها بالدفاع عن الديمقراطية قد ساهمت في ايجاد اطار سياسي يساعد على نمو الوعي القومي.

من ناحية اخرى اعتبر بعض الفرنسيين ان جامعة عموم العملة التونسية تحمل في احشائها

---

(١) الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية** (تونس: مطبعة العرب، ١٩٢٧)، ص ١٤١.

(٢) **انظر**: «تونس والحركة النقابية،» *Confrontation internationale*, no. 3 (septembre-octobre 1949), p. 19.

منذ **ولادتها**، بذور الدعوة الى انفصال تونس عن الامبراطورية الفرنسية. وهذا ما قد يفسر، التحرك السريع الذي قامت به سلطات الاستعمار لضرب الحركة العمالية التونسية، علاوة على ذلك، سرعان ما قام تعاون بين النقابات والاحزاب السياسية الوطنية، فقد حصل تعاون لمدة قصيرة بين جامعة عموم العملة التونسية الاولى والحزب الحر الدستوري كما يشير الى ذلك احمد توفيق المدني في كتابه **حياة كفاح** (الجزء الأول). وقد أقامت جامعة عموم العملة الثانية في عام ١٩٣٧ علاقات أمتن، وان لم تدم أيضاً، طويلاً، مع الحزب الدستوري الجديد. كل ذلك يدل على احساس النقابيين التونسيين بضرورة تدعيم النضال الوطني.

وحرص الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦) على اقامة علاقات مع كل القوى التي تشارك بصفة او بأخرى في حركة التحرر الوطني. وقد انضم اليه الاجراء من مناضلي الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم وأساتذة جامع الزيتونة وغيرهم (باستثناء الشيوعيين).

لم يقتصر دور الاتحاد على اقامة علاقات ودية مع الاحزاب الوطنية بل احكم كذلك الربط بين المطالب المادية والمطالب السياسية للأجراء. وقد حسّس منخرطيه الى اهمية الاستقلال الوطني والى ضرورة التركيز على هذا المطلب. ولعل سر نجاحه في هذه المهمة التاريخية يكمن في ممارسته الصحيحة لهذا الاقتناع إذ تمكن من مواكبة تطور الظروف الموضوعية التي تساعد على تبلور الوعي القومي. ففي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ حمّل فرحات حشاد ـ مؤسس الاتحاد ـ الاستعمار مسؤولية كل المصائب التي تعاني منها البلاد. إذ صرح: «انظروا الى ما حولكم تجدوا ايادي الاستعمار وراء كل نكبة من نكباتنا»[٣].

هذا المنهج المتبع سيجره بعد اقل من سنة من ذلك التاريخ الى القول: «سيصبح النضال النقابي (...) متصلاً اكثر فأكثر بالنضال القومي الذي تخوضه الشعوب ضد كل نزاعات الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية»[٤]. وخلال المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد المنعقد في آذار/ مارس ١٩٥١ وقع التصريح بكل وضوح في التقرير حول «المشكلة القومية والتمثيل الشعبي»: «خدمة القضية القومية واجبنا الاول»[٥].

ويبدو ان هذا التدرج وافق تطور الوعي الوطني للأجراء التونسيين الذين انضموا بأعداد كبيرة الى الاتحاد العام التونسي للشغل؛ اذ وجد فيه الموظف التونسي المدافع عن تونسة الادارة وتعريبها، واعتبره العامل خير ناطق باسم مصالحه المادية والمعنوية. وقد تعلق به الموظف والعامل وطبقوا اوامره وآمنوا بالشعارات التي **رفعها**،ودعموا حركة التحرر الوطني واقتنع العديد منهم بما جاء في مقالة فرحات حشاد نذكر منها ما يلي:

«(إن) سعادة الطبقة الشغيلة مقترنة بسعادة الوطن وبراحته ولا يمكن تحقيق الازدهار الاجتماعي تحت نفوذ النظم الاستعمارية وضغطها والطبقة العاملة التونسية التي تشعر كل الشعور بهاته الحقائق تبذل اقصى الجهد لتكون خير مثل في كفاح البلاد حتى بلوغها غايتها المنشودة»[٦]

---

(٣) **الحرية**، ١٧/ ١٢/ ١٩٤٨.
(٤) «تونس والحركة النقابية،» ص ١٩.
(٥) تقارير المؤتمر الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، ٤، تونس، آذار/ مارس ١٩٥١، ص ٤٩.
(٦) **الحرية**، ١/ ٨/ ١٩٤٨.

لا شك ان هذا الوضع ساهم في جعل الكثير من الأُجراء ينخرطون في الاحزاب السياسية الوطنية، وخاصة في الحزب الدستوري الجديد. فنتج عن ذلك في بعض الحالات تشابك الانظمة والمسؤوليات الحزبية والنقابية. كما وقع تنظيم اضرابات مشتركة مع الاحزاب السياسية مثل الاضراب الذي شن من ٢١ الى ٢٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥١ احتجاجاً على الرد السلبي الذي قدمته سلطة الاستعمار يوم ١٥ من هذا الشهر على المطالب التونسية، وشارك فيه الحزب الدستوري الجديد والقديم، والحزب الشيوعي التونسي، الى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (النقابات التونسية ذات النزعة الشيوعية).

زد على ذلك ما يبدو من ان القادة النقابيين المنخرطين في الحزب الدستوري الجديد مثل احمد التليلي وعبدالله فرحات قد ساهموا في دفع هذا الحزب نحو مواقع نضالية اكثر تجذراً. وذلك لأن هؤلاء القادة المنحدرين من الطبقة الشغيلة كانوا مؤهلين اكثر من غيرهم لتنظيم الحركات الجماهيرية. وهناك اشارات تفيد ان مشاركة العديد من مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل وحتى بعض عناصره القيادية كانت حثيثة في النضال المسلح ضد المستعمر خاصة في المدن وفي منطقة قفصة حيث القي القبض في بداية عام ١٩٥٢ على ابرز مسؤول نقابي احمد التليلي. اما الطاهر عميرة وهو احد قياديي الاتحاد فإن مشاركته في النضال المسلح لا تدعو للشك الى درجة انه اضطر الى الهجرة الى طرابلس لتجنب الاعتقال من قبل السلطات الفرنسية.

ان التضحيات التي قدمها الاتحاد لتحرير البلاد التونسية لا تحصى: الى جانب القتلى والجرحى والمساجين والمطرودين من العمل والاعانات المالية التي وضعها على ذمة الوطن. ويجب الا نتغاضى كذلك على مساهمته في ايجاد الدعم العالمي لحركة التحرر الوطني. وقد أكدنا في دراسات سابقة صحة ما كتبه منذ سنة ١٩٥٣ الفرنسي دانيال قيران (Daniel Guerin) الذي اعتبر ان فرحات حشاد «طعّم الحركة التونسية للتحرير الوطني بدعم عمالي»[٧].

ان المؤكد هو قيام الحركة النقابية التونسية بدور مهم في بلورة الوعي الوطني لدى الاجراء. فنضالاتها اليومية، والاضرابات العديدة التي شنّها الاتحاد تحولت الى اسهام في نضال الشعب التونسي في مسار التحرر الوطني. وان حبّذ فرحات حشاد كلمة شعب التي كان يستعملها بكثرة فإنه اشار احياناً الى «الامة التونسية». وهي عبارة كثيراً ما وردت في كتابات بعض اعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، خاصة في اوائل الخمسينات، وبالتحديد في تقارير المؤتمر الوطني الرابع (آذار/ مارس ١٩٥١). ووردت هذه الكلمة كذلك في التقرير حول «المشكلة القومية والتمثيل الشعبي» الذي اعدّه محمود المسعدي ٤ مرات في صفحة واحدة (وهي صفحة ٥١). نشير كذلك الى ان هذا التقرير تضمن كلمة سيزداد شأنها فيما بعد وهي كلمة «الذاتية التونسية» (ص ٤٧).

وعلى الرغم من ذلك فإن الاستنتاج الذي يتمثل في الانطلاق من هذه المؤشرات للقول ان هذا الفكر هو فكر قطري ضيّق استنتاج خاطىء. ففي الوقت نفسه، الذي يقع فيه التأكيد على التضامن والانتماء التونسي تقع الاشارة بإلحاح الى وحدة مصير شعوب المغرب العربي والى الدفاع عن الانتماء العربي لتونس. فالحديث عن «الامة التونسية» لا يهدف آنذاك الى طمس البعد المغربي او

(٧) «F. Hached, l'Afrique du Nord et l'Amérique,» *La tribune des peuples*, no. 1 (mars-avril 1953), p. 22.

العربي، بل بالعكس، فإن همه الوحيد هو تعبئة كل الطاقات ضد المستعمِر والتغاضي عن كل ما يمكن ان يفـرق بين التونسيين. ان اعتبار مفهوم «الامة التونسية» نقيضاً للقومية العربية لا يتماشى مع الواقع. نلاحظ في هذا المجال ان بعض المؤرخين الفرنسيين الذين واكبوا الاحداث لم يغفلوا عن هذا الامر: فشارل اندري جوليان مثلاً يتحدث عن التشابك والتجانس بين الوطنية والقومية العربية والبعد المغربي(٨). ويذكرنا هذا الوضع مـا جاء في دراسات انور عبد الملك حول «الامة ذات الدرجتين» (nation à deux paliers) (٩).

اننا نسوق كل هذه الملاحظات لتجاوز التناقض الظاهري الذي قد يبدو في خطاب الاتحاد العام التـونسي للشغـل بين المنـاداة بالامة التونسية وبوحدة المصير المغربي في الوقت نفسه. فالبعد المغربي اصبح من ثوابت فكر القادة النقابيين خاصة. فما هي اهم الاطوار التي مرّ بها هذا البعد المغربي في فكر الاتحاد؟ ذلك هو ما سيتكفل به القسم الثاني من هذه الدراسة.

## ثانياً: البعـد المغربـي

لم يكن هذا البعد في الواقع جديداً بالنسبة للحركة النقابية التونسية اذ يمكن ان نقول انه يرجع الى ما قبـل تأسيس جامعـة عموم العملة التونسية الاولى. لقد شارك محمد علي الحامي في حرب طرابلس (١٩١١ ـ ١٩١٢) كمتـطوع. ثم بعـد نفيه من تونس سنة ١٩٢٥ حاول الالتحاق بالمغرب الاقصى، انطلاقاً من مصر، للمشاركة في ثورة الريف. وإن لم يصل الى هدفه نظراً لإلقاء القبض عليه في طنجة، ولإبعاده منها الى مصر، فذلك لا يمنعنا من اعتبار هذا الحدث دليلاً على إيمانه بارتباط مصير بلاده بمصير بلدان المغرب العربي الاخرى.

اما خلال التجربة النقابية التونسية الثانية التي قادها بلقاسم القناوي فيبدو ان هذا الوعي بوحدة المصير قد لقي شيئاً من الفتور، او على الاقل مرّ بفترة صعبة؛ اذ شهد ميناء تونس في حزيران/ يونيو ١٩٣٧ مشادات بين عمال شحن بضائع تونسيين اصيلي جهة «الحامة» منضوين في جامعة عمـوم العملة التـونسيـة وعمال شحن «صوفية» اصيلي الجزائر منخرطين في جامعة عموم العملة الفرنسية (C.G.T.) . اضافة الى ذلك لم تشارك جامعة عموم العملة التونسية في الاضراب الذي طرحه يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ الحزب الدستوري الجديد بغية الاحتجاج على القمع في المغرب الاقصى والجزائر.

بعـد الحرب العالمية الثانية، اخذ البعد المغربي يبرز ويتدعم مع الوعي الوطني خلال فترة اتسمت باحكـام الربط من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل بين النضال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. لقد قام فرحات حشاد الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل يوم ٢٠ كانون **الأول**/ ديسمبر ١٩٤٦، اي بعد بضعة اشهر فقط من تأسيس هذه المنظمة النقابية، بإلقاء محاضرة في مقر جمعيـة طلبة شمال افريقيا المسلمين في باريس وضّح خلالها اختيارت وطموحات الاتحاد في هذا

---

(٨) Charles-André Julien, *L'Afrique du Nord en marche: nationalismes musulmans et souvernaité française*, 2eme ed. (Paris: Julliard, 1952), p. 25.

(٩) انظر: Anouar Abdel-Malek, *La pensée politique arabe contemporaine*, Collection politique, 39 (Paris: Seuil, 1970), p. 24.

المجال. لقد صرّح متحدثاً عن رغبته في توحيد الحركة النقابية في شمال افريقيا: «وهو مشروع عزيز علينا طالما حلمنا به وسوف لا نألو جهداً في سبيل تحقيقه. ولا مجال للشك يا اخواني في ان خط بلدان شمال افريقيا الثلاثة وثيق الارتباط وقضيتها واحدة على وجه الاطلاق. وعلى هذا يجب إحكام عقد الرباط الاخوي المتين الذي يربط بين الطبقة العمالية في الاقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية شمال افريقية [...] وهكذا يمكننا تنظيم جامعة نقابية شمال افريقية قادرة على الدفاع بصفة ناجعة عن مصالح الطبقة العمالية في الاقطار الثلاثة ذات المصير المشترك. وسوف لا نألو جهداً في سبيل تحقيق هذه الجامعة العزيزة علينا بصفة خاصة».

يلاحظ الدارس لفكر حشاد انه كثيراً ما يستعمل ـ كما هو الحال هنا ـ مفهوم طبقة عمالية شمال افريقية. ألا يمكن اعتبار استعماله للمفرد دليلاً على اقتناعه بوحدة المصالح والمصير المشترك؟! وقد اكّد ذلك حشاد سنة ١٩٤٧ لمرات عديدة، كما قام بالتذكير بمشروع رابطة نقابية تضم نقابات المغرب العربي اكثر من مرة. فهو يقول على سبيل المثال في حديث اجراه مع مندوب جريدة «الزهرة» خلال شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧: «انجاز تكوين الرابطة النقابية لافريقيا الشمالية التي اصبحت مطمح كل عامل من عملة الاقطار الثلاثة الذين يشعرون بوجوب تكتلهم للقيام بواجبهم نحو اوطانهم التي تشملها مصلحة واحدة ومستقبل واحد»(١٠).

وفي شهر آذار/ مارس من السنة نفسها ـ ١٩٤٧ ـ وجّه الكاتب العام للاتحاد نداء الى عمال شمال افريقيا جاء فيه: «ان خط شغالي افريقيا الشمالية مشترك هم يشتكون من نفس الآلام ويقاومون نفس الاعداء ولذلك لن يتسنى لهم النجاح إلا بتحقيق وحدتهم واشتراكهم في بذل ما لديهم من القوى واخلاصهم في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة. ولذا فإن الاتحاد العام التونسي للشغل، اول منظمة نقابية مستقلة في افريقيا الشمالية، يوجه نداءه الى كافة الشغالين الشمال افريقيين، مهما كانت وضعيتهم، لينتظموا داخل نقابات مستقلة بجميع انحاء الجزائر والمغرب ـ عمال الصناعة والتجارة والفلاحة واعوان المصالح العامة ومتوظفين الادارات والبلديات، وهاته النقابات تتكون منها اتحادات جهوية ومركزية حتى يسرع اليوم الذي تتأسس فيه من الاتحادات الجزائرية والمغربية والتونسية الجامعة النقابية الشمال افريقية اثناء مؤتمر تاريخي وتأخذ بيدها حظوظ شغالي اقطارنا الشقيقة الثلاثة. [...] وهكذا تدل الطبقة الشغيلة الشمال افريقية شعوبنا على طريق الوحدة».

اذا وقفنا عند المفاهيم المستعملة من طرف قادة الاتحاد يسترعي انتباهنا استعمال حشاد مرة اخرى للمفرد عند الحديث عن الطبقة الشغيلة الشمال افريقية. لا بدّ من الاشارة كذلك الى اللجوء الى صيغة الجمع في بعض الحالات والاقتصار على المفرد «شعب» تارة اخرى للاشارة الى «شعوب» البلدان الثلاثة. ففي مقال واحد لحشاد صدر يوم استشهاده يستعمل المفرد «شعب» مرتين والجمع مرة(١١).

اما اذا درسنا اللوائح الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد فإننا نلاحظ تكاثر الاشارة إلى اهمية التضامن المغربي عند قادة الاتحاد. فقد وجّه المؤتمر القومي الثاني المنعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ الى «الطبقة العاملة الشمال افريقية» تحياته الاخوية. وقد تحدث المؤتمر القومي الثالث في نيسان/ ابريل ١٩٤٩ عن ضرورة تنسيق العمل النقابي في شمال افريقيا وتوحيده ضمن اهدافه التي نص عليها برنامج العمل الذي صدر بهذه المناسبة. ولم يكتف بذلك بل اعتنى التقرير الادبي

---

(١٠) **الزهرة**، ١٤/ ١/ ١٩٤٧.

(١١) **الندوة**، العدد ١٢ (٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٢).

الذي وقع إعداده آنذاك اعتناء خاصاً بهذه القضية اذ خصص فقرة طويلة لمشروع اعداد مؤتمر نقـابي شمـال افريقي وتحدث بإطناب عن مجهودات الاتحاد الرامية الى تكوين «جبهة عمال شمال افريقية». ويتجلى التعلق بالتضامن المغربي سنة ١٩٤٩ من خلال اضافة ملحق للتقرير الادبي يتضمن التعليق على مبـادرة طلبة شمال افريقية المتمثلة في تقديم إعانة مالية الى عمال شركة صفاقس ـ قفصة المضربين.

ويبدو لنا ان هذا البعد المغربي بلغ اوجه سنة ١٩٥١ وبالتدقيق في شهر آذار/ مارس من تلك السنة حيث وقع تنفيذ اضراب عام ناجح احتجاجاً على القمع المسلط في المغرب الاقصى على الحركة الوطنية وكذلك اعطى الاتحاد في مؤتمره الوطني الرابع مكانة خاصة للتضامن المغربي، اذ نجد في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه فرحات حشاد ما يلي:

«... فأحيي اخواننا في مراكش والجزائر الذين برهنوا بحضورهم في هذا المؤتمر على ان الوحدة المغربية شيء واقعي حي عميق، لاجغرافي فقط، وانها وحدة في المصاب الذي سلطه الاستعمار على اقطارنا المغلوبة على امرها، ووحدة في الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل، وفي العمل الذي سيفضي في نهاية الامر ـ بفضل جهاد الشعوب المغربية وتضحياتها ـ الى الفوز بحياة العزة والكرامة»[١٢].

علاوة على ذلك خصّص التقرير حول العلاقات مع المنظمات الاجنبية عدة صفحات للحديث عن «وحدة العمل النقابي في افريقيا الشمالية» جاء فيها: «ومما لا نزاع فيه هو ان الطبقة العاملة التونسية تقاسي المظالم نفسها، وتتذمر من السياسة نفسها، وتكافح ضد العقبات نفسها، التي تجابه حركة العمال في الجزائر والمغرب. ومما لا شك فيه ايضاً هو ان نجاح حركتنا لا يمكن ان يكون تاماً نهائياً الا متى تحصلت الطبقة العاملة الشقيقة على حقوقها، وان هذه الحقائق تجعلنا نهتم بكل ما يلاقيه اخواننا العمال في مراكش والجزائر من عراقيل وظلم، فضلاً على ما يربطنا بهم مـن علائـق اخويـة طبيعية وتضامن في العمل والكفاح»[١٣].

ووقع التأكيد في الفصل نفسه على ضرورة توحيد العمل المطلبي بإعداد مخطط عمل مشترك. ووقع نعت هذا المشروع بكونه من اهم اهداف منظمـة الشغيلة التونسية. والجدير بالذكر في هذا الاطار هو ان الاختيارات الاساسية في العلاقات الخارجية التي وضعها المؤتمر الوطني الرابع كثيراً ما وقع تبريرها بضرورة بلوغ هذه الغاية. فقد عيب على الجامعة النقابية العالمية (F.S.M.)، التي قرر المؤتمر الانسلاخ منها، عرقلتها لمشروع توحيد العمل النقابي في شمال افريقيا. ويذكر التقرير في هذا المضمـار ان المجلس القومي للاتحاد كان قد وجّه في ١٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٠ للجامعة النقابية العالمية رسالة يأسف فيها لعدم تحقيق ذلك المشروع. واستبشر بقيام عمال شمال افريقيا بالتظاهر في باريس منفصلين عن العمال الفرنسيين وتكوينهم لجنة نقابية خاصة بهم.

تجدر الاشارة كذلك الى انه، خلال المفاوضات التي دارت بين الجامعة العالمية للنقابات الحرة (C.I.S.L.) والاتحـاد، قبيل انعقاد مؤتمر المنظمة الشغيلة التونسية الرابع، والتي تناولت بالدرس الانضمام الى الجامعة العالمية للنقابات الحرة، حرص النقابيون التونسيون على ضرورة اعطاء «موقع

---

(١٢) انـظر: عمـر سعيـدان، **فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي** (سوسة، تونس: مطبعة الشلّي، [د.ت.])، ص ٢٥٠ ـ٢٦٣.

(١٣) تقرير المؤتمر الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، المصدر نفسه، حول العلاقات مع المنظمات الاجنبية، ص ٣٥.

مماثل» في المستوى النقابي والاجتماعي لجميع عمال شمال افريقيا. ومن بين العوامل التي اعتبرت مشجعة على الانخراط في الجامعة العالمية للنقابات الحرة استعدادها لتكوين نقابات وطنية مستقلة عن النقابات الفرنسية في الجزائر والمغرب الاقصى. وقد تم التأكد من موافقتها على مبدأ توحيد العمل النقابي في شمال افريقيا.

وجاء في الخطاب الذي ألقاه حشاد يوم ١ ايار/ مايو ١٩٥١ بمناسبة عيد العمل: «بهذا العيد يحتفل الشعب الجزائري وشعب مراكش وشعب طرابلس لاقامة الدليل على انها شعوب متحدة المرمى والاتجاه ومستعدة للقضاء على الاستعمار المشترك»[١٤].

وفي شهر تموز/ يوليو من السنة نفسها صدر لحشاد في بروكسل مقال باللغة الفرنسية في مجلة (Synthèses» تحت عنوان «الحركة النقابية بشمال افريقيا» تعرض فيه للوضع النقابي في المغرب الاقصى، ثم الجزائر، واخيراً في تونس. وقد اكد فيه على وحدة المهام المنوطة بعهدة الطبقة الشغيلة في شمال افريقيا اذ يقول: «يجد العامل نفسه في المغرب والجزائر وتونس مضطلعاً بمسؤوليتين يجب عليه تأديتهما: اولاهما التحرر الاجتماعي وثانيتهما هي التحرر الوطني».

ومن الصدف ان هذا المقال تم نشره باللغة العربية يوم ٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٢، اي يوم اغتيال حشاد، وقبل ايام قلائل من الاحداث الدامية للدار البيضاء التي تلت احتجاج عمال المغرب الاقصى على اغتيال الزعيم النقابي التونسي[١٥]. ومن المصادفات الدالة كذلك وقوع هذه الاحداث بعد سنة من اتخاذ حشاد موقفاً تضامنياً مع عمال المغرب الاقصى: لقد طالب في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥١ الزعيم التونسي بتوجيه لجنة بحث من قبل المجلس الاجتماعي الى المغرب في وقت كان يستعد فيه الوطنيون المغاربة لعرض قضيتهم امام هيئة الامم. وقد فنّد حشاد في الوقت نفسه ادعاءات بعض الاوساط الفرنسية التي تفيد ان بعض ممثلي العمال المغاربة وقدماء المحاربين المراكشيين قد بعثوا ببرقيات الى هيئة الامم يعربون فيها عن رضاهم بالوضعية السائدة في بلادهم[١٦].

نشير كذلك الى انه بعد وفاة حشاد، ورغم الصعوبات التي مرّ بها النشاط النقابي نتيجة سياسة القمع المتبعة من قبل سلطات الحماية، لم يقع التخلي عن هذه المبادىء. إذ حرص قادة الاتحاد على تدعيم العلاقات مع نقابات المغرب العربي، خاصة في اطار الجامعة العالمية للنقابات الحرة. ففي اوائل ١٩٥٣ تحصلوا على منحة من هذه المنظمة العالمية مكنتهم من إعداد دروس باللغة العربية حول تنظيم النقابات وادارتها[١٧]. وحضر هذه الدروس من ١٢ الى ١٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٣، ٢٣ نقابياً تونسياً، ١٠ من ليبيا. واوصت اللائحة المتعلقة بالتكوين النقابي التي اعدها المؤتمر الوطني للاتحاد المنعقد في تموز/ يوليو ١٩٥٤ بتكثيف الجهود لاشتراك اكبر عدد ممكن من عمال الجزائر والمغرب الاقصى وليبيا في هذا النوع من الدروس.

من جهة اخرى آلت جهود الاتحاد الى اجبار المؤتمر الثالث للجامعة العالمية للنقابات الحرة على

---

(١٤) **الصباح**، ٣/ ٥/ ١٩٥١.

(١٥) **الندوة**، (٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٢).

(١٦) مقابلة مراسل وكالة روتس في باريس لحشاد، وقد نشرت بعض مقتطفاته في: **الصباح**، ٥/ ١٢/ ١٩٥١.

(١٧) انظر: *Monde du travail libre,* no. 32 (février 1953).
(مجلة ناطقة باسم الجامعة العالمية للنقابات الحرة).

الموافقة على تقديم شكاوى الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضد التعدي على الحريات النقابية في تونس والمغرب الاقصى[١٨].

ونلاحظ ايضاً في هذا المجال ان اللائحة حول العلاقات مع المنظمات الاجنبية المنبثقة عن مؤتمر الاتحاد الخامس المنعقد في تموز/ يوليـــو ١٩٥٤ اوصت الهيئة الادارية بالسعي الى تكوين منظمة جهوية في صلب الجامعة العالمية للنقابات الحرة (C.I.S.L.) تضم تونس والجزائر والمغرب الاقصى وليبيا.

يبدو لنا من خلال هذه العينات من مواقف الاتحاد قبل الاستقلال انه يمكننا القول بوجود بُعد مغربي للوعي القومي لدى عدد من قادة المنظمة العمالية التونسية. وقد اخذ هذا البعد اهمية خاصة سنة استقلال **البـلاد ١٩٥٦** بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي السادس للاتحاد بين ٢٠ و٢٣ ايلول/ سبتمبـر الذي زينت خلاله المنصة بأعلام الجزائر والمغرب الاقصى وتونس. وتعرض الكاتب العام للاتحاد احمد بن صالح في خطابه الافتتاحي الى ما سماه «ثورتنا الموحدة من المغرب الاقصى الى ليبيا».

كما أوصت لائحة السياسة العامة التي اعدها المؤتمر الهيئة الادارية المنتخبة بمواصلة بذل ما في وسعهـا لتـوحيـد العمـل والمنظمات العمالية في شمال افريقيا، وخصصت فقرة في اللائحة الاقتصـادية للتضامن الاقتصادي الشمال افريقي طالب فيه المؤتمر بإعداد مخطط نمو اقتصادي واجتماعي على مستوى جميع بلدان المغرب العربي. ووقعت الاشارة الى «وطننا العزيز تونس» و«وطننا الاكبر المغرب»[١٩].

وهناك ظاهرة بارزة خلال السنوات الاولى لاستقلال تونس تتمثل في الاعتناء الكبير الذي اولاه الاتحاد الى قضية تحرير الجزائر التي تعرّض لها احد تقارير المؤتمر السادس تحت عنوان: «الجزائر ـ افريقيا» بهذه الجمل المعبرة: «كفاح الجزائر هو كفاحنا القومي، وكفاح شعوب شمال افريقيا هو كفاحنا القومي. وانتم على علم من موقف الشعب التونسي بأسره وموقف الاتحاد من ضمنه إزاء كفاح الجزائر الباسلة، فالتأييد مطلق وهو يومي، منتشر في جميع الميادين في الداخل والخارج. وقد حققنا بالخصوص لكفاح الجزائر مناصرة الجامعة العالمية للنقابات الحرة بأن عَملْنا على ان يصبح الاتحاد الجزائري للشغل عضواً بها. [...] وهكذا يسير شمال افريقيا وشعوبه في وحدة كاملة نحو الحرية والعدل والرفاهية والمجد».

ونجد ضمن لوائح المؤتمر لائحة خاصة بالقضية الجزائرية حيّا فيها المؤتمرون ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين وقبوله من طرف الجامعة العالمية للنقابات الحرة، كما حيّوا تكوين جامعة نقابات شمال افريقيا وهي الجامعة التي وقع الاعلان عن تكوينها ببيان مشترك صدر في بروكسل يوم ٥ تموز/ يوليو ١٩٥٦ عن ممثلي اتحادات تونس والجزائر والمغرب الاقصى.

من جهة اخرى يذكر محمد البجاوي في كتابه **حقائق حول الثورة الجزائرية** ان المناضل النقابي الجزائري احمد طالب حضر ضمن الوفد التونسي مؤتمر الجامعة العالمية للنقابات الحرة الذي

---

(١٨) *Monde du* ***travail libre,*** no. 37-38 (juillet-août 1953).

(١٩) انظر: الكتيب الذي اعد بمناسبة المؤتمر القومي للاتحاد العام التونسي للشغل، ٦، ٢٠ ـ ٢٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٦، ص ١٥.

تقرر خلاله قبول عضوية الاتحاد العام للعمال الجزائريين[٢٠]. كما يشير الكاتب نفسه الى اشراف النقابي التونسي احمد التليلي على عملية تمرير كمية من الاسلحة موجهة الى الثورة الجزائرية عبر التراب التونسي في شاحنات للحرس الوطني التونسي. لا شك ان هذه العملية الاخيرة تمت بموافقة السلطات السياسية التونسية، لكن ذلك لا يمنعنا من اعتبار تحمّل الزعيم النقابي التونسي هذه المسؤولية دليلاً آخر على الاهتمام الخاص الذي يوليه قادة الاتحاد لحركة التحرر الوطني في الجزائر.

لقد شهدت الساحة الشمال افريقية بعد استقلال تونس والمغرب الاقصى تحولاً في الاوضاع النقابية والسياسية انجَرّ عنه تقلص نفوذ القيادة النقابية التي اصبحت ترضخ للسلطات السياسية داخل هذه البلدان. وهكذا يمكننا الحديث عن بداية عهد جديد يتسم بوجود بون شاسع بين الشعارات والتصريحات من جهة، والواقع من جهة اخرى. فخلال اللقاء بين نقابات المغرب العربي الذي التأم في ٨ ثم في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٧ اكد من جديد النواب النقابيون على رغبتهم في الوحدة النقابية، لكن واقع التجزئة السياسية سيفرض نفسه حتى على المستوى النقابي.

لقد بقي اهتمام الاتحاد منصباً على مساندة نضال الشعب الجزائري، الشيء الذي سيعطي حرارة خاصة للتضامن المغربي حتى استقلال الجزائر. فخلال المؤتمر القومي الثامن للاتحاد المنعقد في ١ ـ ٢ ـ ٣ نيسان/ ابريل ١٩٦٠ نلاحظ اهمية التمثيل المغربي اذ حضر هذا المؤتمر خمسة ممثلين عن النقابات الجزائرية واربعة عن نقابات المغرب الاقصى. وتصدرت اللائحة الخاصة بالجزائر في العدد الخاص لمجلة «الشعب» (الناطقة بلسان منظمة الشغيلة التونسية) الذي اعد بهذه المناسبة كل اللوائح الاخرى بما فيها اللائحة العامة. وجاء في هذه اللائحة العامة:

«إن المؤتمر الثامن للاتحاد (...):

ـ يؤكد المساعي المبذولة لتحقيق وحدة المغرب العربي [...].

ـ يؤكد عزم الاتحاد العام التونسي للشغل على المساهمة في بناء حركة عمالية بشمال افريقيا...»[٢١].

وصرّح احمد التليلي الكاتب العام للاتحاد خلال الخطاب الافتتاحي لهذا المؤتمر: «لم يزل مسيّرو الاتحاد يساهمون في توحيد جميع القوى التقدمية في المغرب الكبير الذي يتوقف توحيده على تحرير جزائرنا المكافحة كفاح الابطال...»[٢٢].

ثم اعلن احمد التليلي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ لمجلة «العامل الجزائري» انه سينشأ قريباً كونفدرالية مغربية للشغل[٢٣]، وأضاف في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ خلال حديث مع جريدة «العمل»: «اننا عقدنا يوم ٢ تشرين الثاني/ اجتماعاً في عاصمة الجزائر، حاولنا اثناءه تحديد السير نحو جامعة مغربية للشغل، تندمج فيها كل المكاتب المركزية الموجودة، وخطونا خطوة اكبر من هذه فوضعنا روزنامة العمل للوصول الى هذا الهدف وحددنا يوم ٢١/ ١٢/ ١٩٦٢ لانعقاد اجتماع لشبه مجلس كونفدرالي يضم قادة المكاتب المركزية للحركات النقابية الثلاث. لكن نأسف لأننا لم نتمكن من عقد هذا الاجتماع (...) ان الوحدة النقابية ستكون طبيعية حقاً وستشكل عاملاً يعجل بتوحيد جموع الاقطار المغربية...»[٢٤].

---

(٢٠) Mohamed Lebjaoui, *Vérités sur la révolution algérienne* (Paris: Gallimard, 1970), pp. 36-37.

(٢١) **الشعب**، السنة ٢، العدد ١٢ (ايار/ مايو ١٩٦٠)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧.

(٢٣) *La presse*, 11/ 11/ 1962.

(٢٤) **العمل**، ١٦/ ١/ ١٩٦٣.

كما جاء في كلمة الاتحاد في المؤتمر القومي الثالث للاتحاد المغربي للشغل التي القاها عضو المكتب التنفيذي عبد العزيز بوراوي في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ ما يلي: «تجمع بيننا لغة واحدة ودين واحد ومغرب كبير واحد: وهذا وحده كافٍ لاقامة الدليل، إن لزم ذلك، على الوحدة الكاملة التي نعمل على تدعيم اركانها وجعلها حقيقة ملموسة ظاهرة للعيان (...). لقد ناضلنا ضد استعمار واحد ومن أجل اهداف واحدة في كنف وحدة قومية شاملة وانتصرنا انتصاراً واحداً والحمد لله (...). فاليوم وقد تخلصنا من الحكم الاجنبي في ليبيا وتونس والمغرب والجزائر **وجب علينا تجسيم الوحدة النقابية التي قطعت بعد اشواطاً تذكر بعد تكوين لجنة قارة تضم المنظمات النقابية الأربع وحصول** الميثاق التاريخي الذي تم بينها في اوائل تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. ان توحيد الصفوف تحت راية مؤسسة نقابية نظامية في شمال افريقيا اصبح امراً ضرورياً حتى تكون الخطوة التمهيدية لوحدة اشمل بين شعوبها في جميع الميادين على أساس الوحدة القائمة والمصالح المشتركة.

يحيا الاتحاد المغربي للشغل

تحيا وحدة الشمال الافريقي...»[٢٥].

وصرّح الحبيب عاشور باسم الاتحاد في مؤتمر العمال الجزائريين، يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ خلال الخطاب الذي القاه مباشرة بعد كلمة الرئيس الجزائري احمد بن بلة امام المؤتمرين:

«ان استقلال الجزائر بعد تحرر اقطار المغرب العربي الكبير الاخرى يفتح سبلاً جديدة امام مغربنا اذ لنا اهداف تعز علينا كثيراً. ففي الميدان النقابي يجب ان نحقق توحيد الحركات النقابية لشمال افريقيا، وفي خصوص هذه الوحدة يكفي ان نلتزم بالاتفاق المبرم بين الهيئات النقابية المركزية الثلاث في عاصمة الجزائر إذ ان هذا الاتفاق رسم برنامج الوحدة. حقاً ان الطريق التي سنسلكها لن تكون خالية من الصعوبات، بيد ان اقتناعنا المشترك ووفاءنا الى شهدائنا عيست ايدير وفرحات حشاد وغيرهما سيكون بمثابة حافز يسمح لنا بالتغلب على كل العقبات. [وأضاف] ... انه يمكن ان اؤكد لكم ان منظمتي ستقوم بكل ما في وسعها وستتقدم بثمرة تجربتها لتحقيق وحدة نقابات المغرب في اقرب الآجال»[٢٦].

ان زمام الامور بعد الاستقلال اصبح يتجاوز القيادات النقابية اذ صارت الاختيارات الاساسية رهينة موافقة السلطات السياسية.

اما بعد أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ التي شهدتها البلاد التونسية والتي حظيت على اثرها القيادة الشرعية للاتحاد العام التونسي للشغل بمساندة نقابات المغرب العربي الاخرى فقد انقطعت العلاقات مع القيادة «المنصبة» في تونس بعض السنوات. ثم بعد رجوع القيادة الشرعية على رأس الاتحاد، وخاصة بعد تراجع السلطات في قرارها القاضي بمنع الحبيب عاشور من الرجوع الى العمل النقابي عرفت هذه العلاقات تحسناً ملحوظاً وتعددت الاتصالات سنة ١٩٨٤ بغية تكوين كونفدرالية مغرّبية للشغل رغم التوتر في العلاقات الجزائرية ـ المغربية.

هكذا يمكن ان نقول ان التضامن بين النقابيين في المغرب العربي خلال اوقات الشدة والخلافات بين الانظمة السياسية لم يضمحل، وإن عرف بعض الفتور. ويبدو ان الاجراء المنضوين تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل من اكثر الشرائح الاجتماعية الاخرى للمجتمع التونسي تعلقاً بفكرة المغرب العربي. ومن البديهي ان هذا التعلق بالتضامن والايمان بوحدة المصير في اطار المغرب

---

(٢٥) نشرت هذه الكلمة في: **العمل**، ٩/ ١/ ١٩٦٣.

(٢٦) **الصباح**، ١٨/ ١/ ١٩٦٣.

لا يتناقضان، بل هما متصلان اتصالاً متيناً بالاحساس بالانتماء العربي الذي سنتعرض اليه في القسم الاخير من هذه الدراسة.

## ثالثاً: الاحساس بالانتماء العربي

عَنْوَنَّا هذا القسم الاحساس وليس الوعي القومي العربي نظراً لانعدام دلائل ثابتة تفيد ايمان اغلب القادة النقابيين بفكرة القومية العربية، رغم ان هناك تأكيداً اجماعياً عندهم على الانتماء العربي. ولقد اكتفينا بجمع معلومات يمكن اعتبار بعضها اشارات الى بوادر وعي قومي واخرى تشير الى حدود هذا الوعي.

اننا لا نضيف جديداً اذا قلنا بأن من خاصيات حركات التحرر العربية الشعور العميق لدى قادتها بالانتماء الى الحضارة العربية الاسلامية. ويمكن اعتبار اختيار الرمز التصويري الذي نجده على اول بطاقة انخراط لجامعة عموم العملة التونسية سنة ١٩٢٤ مؤشراً على ذلك. إذ يمثل هذا الرمز عاملاً يلبس برنساً، وهو اللباس التقليدي[٢٧].

لا شك ان هذا الاحساس العربي يفسر تحول محمد علي الحامي بعد نفيه سنة ١٩٢٥ الى عدد من الاقطار العربية. لقد حاول الالتحاق «بالريف» المغربي. ثم بعد طرده من قبل السلطات الاستعمارية في طنجة التحق بالقاهرة، وبعدها بالحجاز.

وإن لقي التضامن العربي بعض الفتور، كما لاحظنا ذلك بالنسبة الى فكرة التضامن المغربي في الجزء الثاني من دراستنا هذه، خلال التجربة النقابية الثانية (١٩٣٧ ـ ١٩٣٨). فقد عوّل التونسيون كثيراً على الشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة إثر تكوين جامعة الدول العربية. ففي آذار/ مارس ١٩٤٥ ساعد الحبيب عاشور احد القادة البارزين لاتحاد النقابات المستقلة للجنوب الحبيب بورقيبة على الخروج خلسة من البلاد التونسية والالتحاق بالقاهرة حيث يوجد مقر الجامعة العربية.

وعندما تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل كان إحساس كاتبه العام بالتضامن العربي قوياً. فقد صرّح حشاد في خطاب له خلال سنة ١٩٤٦: «لقد طلبنا انخراطنا كعضو عامل له مكانته في المنظمة العالمية للعملة، وتساندنا وتؤيدنا في مطالبنا شعوب عربية شقيقة»[٢٨].

وساهم فرحات حشاد في الاحتفالات بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيس الجامعة العربية في آذار/ مارس ١٩٤٧ بمحاضرة عنوانها: «النهضة الاجتماعية في العالم العربي»، ألقاها في دار الاتحاد العام التونسي للشغل وقد صدر تلخيص لهذه المحاضرة في جريدة «النهضة» يمكن اعتباره رغم ما قاساه من الرقابة الاستعمارية وثيقة نادرة إذ جاء فيه:

«استهل محاضرته بذكر الاحتفالات التي يقوم بها الآن العالم العربي كله احتفاءً بذكرى تأسيس (رقابة) مستعرضاً

---

(٢٧) توجد صورة لهذه البطاقة في: الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ص ١٤٥.

(٢٨) انظر نص خطاب حشاد خلال الاجتماع الذي انعقد في المسرح البلدي يوم ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٤٨، في جريدة: **النهضة**، ٢٩/ ٤/ ١٩٤٦.

حالة الامم العربية قبل تأسيس الجامعة، وما فكرت الجامعة في القيام به، وعلى الاخص حالة العملة والحركة النقابية في الشعوب العربية قبل استقلالها وبعده. ثم تعرض الى الحركة النقابية في الجزائر وسيطرة الاحزاب السياسية الاجنبية عليها وفي المغرب وفي طرابلس (رقابة). واعطى بسطة مستفيضة في الحركة النقابية في تونس من عهد محمد علي الى اليوم وما يجب ان يفكر فيه النقابيون من تأسيس جامعة عربية للعملة، وفي العمل على ربط الصلة بين الاقطار العربية (رقابة). ان الاتحاد العام جعل في مقدمة برامجه تحقيق وحدة العمال في الشمال الافريقي قاطبة ثم ربط الصلة بين الاقطار العربية لتكوين جامعة العملة العربية (رقابة)...»[٢٩].

هكذا يتضح ان هنالك في ذهن حشاد علاقة بين النضال على الساحة المغربية والبعد العربي. كما نلاحظ شدة الرقابة الاستعمارية تجاه كل ما له علاقة بجامعة الدول العربية مما يفسّر قلة الوثائق في هذا الموضوع. ويبدو ان التحركات على المستوى العربي كانت تزعج السلطات الاستعمارية الفرنسية، إذ رفضت مثلاً إعطاء تأشيرة خروج لفرحات حشاد عندما اراد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ المشاركة في «المؤتمر الاجتماعي للشرق الاوسط» الذي نظم في القاهرة تحت اشراف منظمة الامم المتحدة.

إن البعد العربي للحركة النقابية التونسية تمثّل في تعلق النقابيين بانتمائهم للحضارة العربية الاسلامية ودفاعهم عن اللغة العربية. فمواقف الاتحاد من هذه القضايا واضحة منذ تأسيسه سنة ١٩٤٦. لقد وضع ضمن شروطه الاساسية الكفيلة بتوحيد الحركة النقابية خلال مفاوضته مع فرع الجامعة العامة للعمل (C.G.T.) الفرنسية في تونس استعمال اللغة العربية، كما طالب الاتحاد باشتراط اللغة العربية في جميع المناظرات حتى تكون اللغة الرسمية الوحيدة في جميع الدواوين الحكومية. واعتبر هذه القضية مصيرية اذ جاء في التقرير في مشاكل الثقافة والتعليم الذي قدم للمؤتمر الوطني الرابع (١٩٥١) ما يلي:

«للوصول بالشعب التونسي الى استقلاله الداخلي، على الحكومة التونسية ان تبدأ اولاً بأول مقومات هذا الاستقلال بردّ الصبغة التونسية للادارات التونسية، ولن يكون ذلك الاّ متى اصبح جميع موظفي الحكومة تونسيين، ولغة الادارة اللغة العربية» (ص ٦٤).

وقامت الجامعة القومية للتعليم التابعة للاتحاد في هذا المجال بعمل كبير ومتواصل. وأعدّت منذ ١٩٤٨ تقريراً مستفيضاً، اكدت فيه على ضرورة تحوير التعليم وتعريب الكثير منه. وتبنى الاتحاد العام كل مواقفها، وخصص خلال مؤتمر ١٩٥١ صفحات عديدة من التقرير لمشاكل الثقافة والتعليم، وتحدث عن «تحوير التعليم والسير به الى التعريب». ووقعت الاشارة فيها الى انه اعتمد عند إعداد هذا البرنامج «على حقائق واقعية ملموسة، منها: ان ماضي الامة التونسية وحاضرها ومستقبلها متصل اتصالاً متيناً بالعالم العربي الاسلامي، وبحضارته الاسلامية ديناً، والعربية لغة: فكل تعليم مبني على غير هذا الاساس انما هو محاولة معاكسة للواقع تؤول الى الخيبة كمحاولة، والى قتل الامكانيات العقلية والنفسية كتعليم. ثم ان المبدأ الثاني الذي يقوم عليه برنامجنا هو إرادة الامة التونسية والعالم العربي عامة، المتعلقة بمسايرة امم الدنيا في التقدم العلمي والصناعي، وتجديد ما ضعف من قواها المادية والخلقية» (ص ٥٧).

يبدو من خلال هذه المقتطفات ان البعد العربي لا ينحصر في التعلق باللغة العربية وبالحضارة

---

(٢٩) **النهضة**، ٢٣ / ٣ / ١٩٤٧، وقد اعيد نشر هذا الملخص في عدد خاص لجريدة **الشعب** صدر بمناسبة ذكرى اغتيال فرحات حشاد بعنوان : « الزعيم فرحات حشاد في عيد العروبة.» (١٩٥٩) .

العربية الاسلامية، بل يتجاوز ذلك إذ يعتبر قادة الاتحاد من واجبهم المساهمة في تغيير الاوضاع ليس على الساحة المغربية فقط، وانما ايضاً على كامل التراب العربي. ويؤيد هذا القول ما جاء في التقرير حول العلاقات مع المنظمات الاجنبية الذي وقعت عليها المصادقة خلال المؤتمر الوطني الرابع حيث جاء فيه: «فليكن رائدنا تعزيز العمل للاعانة على تحقيق انتصار جانب الرقي الاجتماعي في النهاية في البلاد العربية وفي العالم» (ص ٤٥).

وعندما اثيرت خلال هذا المؤتمر مسألة مشاركة الاتحاد في «المؤتمر الاجتماعي للشرق الاوسط»، وقع تأييدها بلا تحفظ اعتباراً للارتباط الكامل بالاقطار العربية من الناحية التاريخية والثقافية والاجتماعية. كما وقع التعبير عن رغبة المؤتمرين في جعل الحلول المفيدة المنبثقة عنه ثمرة عمل عربي مشترك[٣٠].

وبعد انضمام الاتحاد الى الجامعة العالمية للنقابات الحرة (C.I.S.L) سنة ١٩٥١ حاول قادته تدعيم علاقاته مع المنظمات العمالية العربية مستغلين هذا الاطار الذي تمثله الجامعة العالمية للنقابات الحرة. وحرص النقابيون التونسيون على حث هذه الجامعة العالمية على الاهتمام بالقضايا العربية. فصدر لأحمد بن صالح في ايار/ مايو ١٩٥٣ مقال في المجلة الناطقة باسم الجامعة العالمية للنقابات الحرة (وهو آنذاك ممثل الاتحاد في هذه المنظمة) حول الحركة النقابية في الشرق الاوسط[٣١]. كما اخذ النوري البودالي سنة ١٩٥٤ «يجوب البلدان العربية كمبعوث للجامعة العالمية للنقابات الحرة»[٣٢].

لكن نظرا للصعوبات الناتجة عن عدة عوامل من بينها الخلاف في الاختيارات على المستوى العالمي إذ اختارت بعض النقابات العربية المشرقية الانضمام للجامعة النقابية العالمية (F.S.M.) التي كان يسيطر عليها الشيوعيون، وكذلك نظراً، لضعف اغلب النقابات المشرقية وعجزها عن تجاوز الخلافات بين الانظمة السياسية القائمة بعد الاستقلال، ضعف الامل في الوصول الى توحيد كل الجهود في مستقبل قريب. وان بقي التركيز كما رأينا ذلك آنفاً على ضرورة تدعيم العمل العمالي في المغرب العربي (بما في ذلك ليبيا). فقد اصبح الغموض يكتنف الاختيارات الاخرى. لقد صرّح احمد بن صالح الكاتب العام للاتحاد خلال مؤتمر صفاقس للحزب الدستوري الجديد المنعقد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥: «لا يمكن لتونس ان تنسى مستقبلها في شمال افريقيا اولاً، وبالذات، وان مستقبلها في افريقيا ثانياً، وان مستقبلها في البحر الابيض المتوسط ثالثاً. كل ذلك على قاعدة حضارتنا العربية الاسلامية»[٣٣].

هكذا اذن، فبعد ان كان حشاد يعتبر ان تكوين جامعة نقابية عربية هدف يأتي مباشرة بعد تكوين جامعة شمال افريقية اصبح النقابيون سنة ١٩٥٦، وخاصة الكاتب العام للاتحاد بن صالح، يفكرون في آفاق اخرى تأتي بعد البعد المغربي. على انه لم يحصل نسيان التركيز على الانتماء الحضاري في كل الحالات. يبدو لنا آنذاك وكأن الايمان الراسخ بالمصير العربي المشترك الذي وجدناه في عهد

---

(٣٠) النص الفرنسي لتقرير المؤتمر الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل حول العلاقات مع المنظمات الاجنبية، المصدر نفسه، ص ٩١.

(٣١) «Regards sur le mouvement syndical au Moyen-Orient.» *Monde du travail libre,* no. 35 (mai 1953).

(٣٢) *Monde du travail libre,* no. 54 (décembre 1954).

(٣٣) انظر: التقرير الادبي للمؤتمر القومي للاتحاد العام التونسي للشغل، ٦، ٢٠ ـ ٢٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٦، ص ٦٩.

حشـاد قد بدأ يمـر بمـرحلة تذبـذب نتيجة اوضـاع يتصل بعضـها بالتغييرات التي عرفتها الساحة السياسية العربية.

لقد اعتبر النقابيون التونسيون العدوان الاستعماري الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ اعتداءً عليهم. وأعلن احمد بن صالح عن تضامن النقابيين التونسيين مع مصر وتأييدهم لتأميم قنال السويس. إلا ان الواضح هو تبني القيادات النقابية للخلافات القائمة بين الانظمة السياسية. ولا شك ان مساندة قيادة الاتحاد لبورقيبة ضد صالح بن يوسف منذ سنة ١٩٥٥ انجرّ عنها كثير من التحدّي تجاه بعض الانظمة المشرقية وبعض الشعارات الوحدوية العربية.

علاوة على ذلك فإن مشاركة العديد من النقابيين في تشييد الدولة التونسية بوصفهم مناضلين سياسيين وخاصة بصفتهم موظفين في مختلف اجهزة الدولة قد ساهم في جعل بعضهم يتحمس للفكر القطري السائد في البلاد.

من ناحيـة اخـرى فقـد تمكّن الحـزب الدستوري بسرعة بعد توليه دفة الحكم من الحد من استقلالية منظمة الشغيلة التونسية مما جعل بعض القادة النقابيين يعبرون عن مواقف رسمية هي قبل كل شيء مواقف حكومية. وإن بقي شعار توحيد نقابات بلدان المغرب العربي الاربعة في الصدارة، فقد قل نسبياً التعرّض للانتماء العربي، وغاب الحديث عن توحيد النقابات العربية في لوائح المؤتمرات النقابية التي انعقدت خلال السنوات الاولى من الاستقلال. ومن اهم الشعارات التي وقع التركيز عليها خلال المـؤتمر الثامن (نيسان/ ابريل ١٩٦٠)، نجد: «الوحدة النقابية المغربية تساعد على تشييد الوحـدة النقابية الافريقية». كما رفع المؤتمر الوطني التاسع (آذار/ مارس ١٩٦٣): شعار: «وحدة مغـربية وتعاون افريقي». بينما خصّصت فقرة من اللائحة السياسية العامة للمؤتمر الحادي عشر المنعقد في آب/ اغسطس ١٩٦٩ للحديث عن «تونس المتوسطية».

نلاحظ ايضاً ضعف تمثيل المشرق العربي في مؤتمرات الاتحاد آنذاك، اذ انحصر هذا التمثيل في سوريا وفي لبنان خلال المؤتمر الثامن (١٩٦٠). وبعد الخطاب الشهير لرئيس الجمهورية التونسية في أريحا سنة ١٩٦٥ حول القضية الفلسطينية، تأزمت اكثر فأكثر العلاقات بين الاتحاد الذي كان يقوده البشيـر بلاغة، والنقابات العربية المشرقية.

وعلى الرغم من ذلك لم يهمـل الاتحـاد القضيـة الفلسـطينية، اذ تعرض اليها خلال مختلف مؤتمراته. واخذ هذا الاهتمام اهمية خاصة خلال المؤتمر الحادي عشر (آب/ اغسطس ١٩٦٩). فقد خصصت لائحة السياسة العامة المنبثقة عنه فقرات للحديث عن نضال الشعب الفلسطيني. وذلك قبل التعرض الى حركات التحرر الافريقية. كما اعدّ المؤتمر نفسه لائحة تضامن مع الشعب الفلسطيني وحركات التحرر الوطنية الافريقية، حيّا فيها نضال منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وعندما اخذ الكلمة ممثل الاتحاد العام لعمال فلسطين وقف كل الحاضرين وهم يهتفون مدة خمس دقائق ثم انشدوا نشيد الثورة.

وبعد اقل من سنة في ٣٠ ايار/ مايو ١٩٧٠ انعقد المؤتمر الثاني عشر الخارق للعادة الذي سجـل عودة الحبيب عاشـور لقيادة الاتحاد، وأعلن بقوة عن تأييد منظمة الشغيلة التونسية للثورة الفلسطينية. إذ عبّرت اللائحة العامة النابعة عنه عن المساندة اللامشروطة للقضية الفلسطينية. وبعث المؤتمرون برقية الى اتحاد عمال فلسطين.

أمّا المؤتمر الثالث عشر المنعقد في شهر آذار/ مارس ١٩٧٣، فقد تميّز بأهمية التمثيل العربي،

إذ نجد بين الحاضرين الكاتب العام لاتحاد العمال العرب، والمدير العام للمنظمة العربية للعمل، والكاتب العام لنقابات عمّال فلسطين... وأوصت لائحته السياسية اولاً بتدعيم العلاقات الاخوية الموجودة بين المنظمات النقابية للمغرب العربي، وثانياً بمواصلة الجهود وتكثيف الاتصالات مع منظمات «الدول العربية الشقيقة»، وثالثاً بمواصلة تعريف الرأي العام العالمي بالقضية الفلسطينية، ودعم المقاومة الفلسطينية. كما طلبت اللائحة نفسها من الجامعة العالمية للنقابات الحرة (C.I.S.L) الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في الحرية.

وقد أعطى كذلك المؤتمر الرابع عشر المنعقد خلال شهر آذار/ مارس ١٩٧٧ اهمية كبيرة للقضية الفلسطينية حيث عبّرت احدى اللافتات المعلقة في قاعة المؤتمر عن الدعم النقابي لها، وكانت محور العديد من التدخلات. وقد سجل هذا المؤتمر ايضاً حضوراً عربياً مهماً، واخذ الكلمة ايضاً خلاله الكاتب العام لاتحاد العمال العرب والمدير العام للمنظمة العربية للعمل.

وبعد احداث كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ الدامية والقاء القبض من قِبل السلطة على القيادة المنبثقة عن هذا المؤتمر، تحصلت هذه الاخيرة على مساندة المنظمات النقابية العربية. وقد ساهم ذلك مع عوامل اخرى في تعزيز النَّفَس العروبي داخل الاتحاد، خاصة عندما عادت القيادة الشرعية الى نشاطها العادي. فأصبح الاتحاد خير سند لاتحاد العمال الفلسطينيين، وبالتالي للثورة الفلسطينية، وقادته هذه المساندة المطلقة الى تجميد علاقاته مع الجامعة العالمية للنقابات الحرة (C.I.S.L) سنة ١٩٨٣ رغم المساعدة التي قدمتها هذه المنظمة العالمية للاتحاد في اوقات الشدة.

ويمكن اعتبار أعمال المؤتمر الوطني السادس عشر (١٥ ـ ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤) تتويجاً لهذا المسار. إذ وقع إعداد «تقرير حول العلاقات العربية والخارجية» جاءت فيه عبارة «وطن عربي» (ص ٥٣)، ويشير الى «تعيين الاتحاد العام ضمن اللجنة النقابية العربية التي أُوكل لها مسؤولية معالجة الازمة التي تردّى فيها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في اتجاه تجاوز الخلافات. وتدعيم روابط الاخوة، والتعاون داخله، ومشاركة عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام في اجتماع اللجنة في دمشق يوم ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤» (ص ٥٥).

ويعلن التقرير نفسه «ان الاتحاد العام يتّجه اكثر فأكثر نحو توطيد الروابط مع المنظمات النقابية العربية والافريقية. ويولي اهمية مطلقة للقضية الفلسطينية، ولا يقبل المساومة بها بأي شكل من الاشكال» (ص ٥٥). ولا شك ان إحداث خطة امين عام مساعد مكلف بالعلاقات العربية، يهدف الى تدعيم هذا الاختيار الذي يبدو واضحاً حتى من خلال توجيه الدعوات الى الوفود الاجنبية لحضور اشغال المؤتمر. إذ لم تتم دعوة النقابات المصرية والامريكية نظراً لمواقفها المعادية للقضية الفلسطينية.

هكذا يبدو لنا بعد دراسة الوثائق الرسمية ان الاتحاد يتجه اكثر فأكثر نحو توطيد الروابط مع المنظمات النقابية العربية وفي مقدمتها المنظماتالمغربية. وسيناقش قريباً مشروع قانون اساسي لجامعة نقابية مغربية اعده الاتحاد لعلّه سيسمح بتحقيق تتويج لمسار بدأ مع مؤسس الاتحاد فرحات حشاد. كما لاحظنا ان الأجراء المنظّمين لهذه المنظمة النقابية حريصون على «تجسيم وحدة العمال قبل قيام وحدة الحكومات» حسب تعبير الحبيب عاشور[٣٤].

---

(٣٤) انظر تصريح الحبيب عاشور بالجزائر في ايار/ مايو ١٩٨٣ في: تقرير المؤتمر القومي للاتحاد العام التونسي للشغل، ١٦، ١٥ ـ ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤ حول العلاقات الخارجية، ص ٦٧.

ان هذا النضـال لتوحيد المغرب العربي ارتبط بتوجه عربي إذا استثنينا الفترة المتمثلة في السنوات الاولى من الاستقلال التي توافق فترة غياب استقلال القرار النقابي عن الحزب الحاكم.

من ناحية اخرى، وان لم تمكننا الوثائق المتوفرة لدينا حالياً من التعمق اكثر في هذا الموضوع بالتطرق الى بعض المعطيات المحدودة التي تفيد وجود قطاعات عمالية اكثر تحمساً من القيادات للبعد العربي. فمثلاً خلال مؤتمر ايلول/ سبتمبر ١٩٥٦ عاب بعضهم على احمد بن صالح عدم مشاركة الاتحاد في مؤتمر العمال العرب المنعقد في آذار/ مارس ١٩٥٦ في دمشق □


صـدر حـديثـاً عـن

**مركز دراسات الوحدة العربية** **جـامعـة الأمم المتحـدة**

**مكتبة المستقبلات العربية البديلة**

**٣**

**عملية صنع القرار العربي**

# كيف يصنع القرار في الوطن العربي

**ابحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة**

**الدكتور ابراهيم سعد الدين** **الدكتور محمد السيد سليم**

**الدكتور وليد خدوري**

**ملتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الاوسط**

# العرب والعالم... أو البحث عن مستقبل!

**د. علي نصار**

**مستشار بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة سابقا،**
**واستاذ باحث في مركز دراسات الوحدة العربية.**

## مقدمة

قد لا ننسى محاولاتنا العديدة وغير الناجحة في صياغة حاضر أفضل، ونتذكر الضعف والشك القائم داخلنا، عندما نطرح فيما بيننا اي فكر للخلاص مما نحن فيه. ليتنا نكون أكثر جرأة وتجرّدا في إعمال الفكر وتقبل الحوار، خوفا من الحاضر وتحسبا للمستقبل. قد لا تسمح «البانوراما» العربية الحالية بالاحتكام الى الحاضر، لفرز الفكر والحكم عليه. ولكن ـ كمحاولة مقترحة، ولا أقول يائسة ـ هل يصلح في ذلك الاحتكام إلى آفاق المستقبل ومعضلاته؟ وهل يمكن ان يجمعنا البحث عن مستقبل، بأكثر مما تفرّقنا محاولات فهم الحاضر؟ ومن ثم نشتق من احتياجات مواجهة المستقبل مؤشرات للحكم على الحاضر واستيعاب دروس الماضي.

إن العدد الكبير من التساؤلات في هذه الدراسة، والحجم الكبير لتحديات المستقبل، وإحباطات الحاضر، تترك امام القارىء والمثقف العربي اختيارا واحدا. وهو الفكر القومي الاصيل والبديل، والعمل الابداعي على جميع المحاور، والاهتمام بالجماهير قبل الحكومات، واقتراب القوى السياسية من بعضها البعض بقدر حجم تحديات المستقبل... أو لا مستقبل.

## أولا : صياغة المستقبل في عالم متغير

١ ـ توافر عبر فترة السبعينات وحتى الآن كم كبير من الدراسات المستقبلية والنماذج العالمية التي حاول فيها الآخرون رسم خريطة العالم وقواه لفترة طويلة مقبلة. وفي هذه الدراسات والنماذج لا تتغير صورة الوطن العربي في المستقبل عما هي عليه الآن[١]. وكان ذلك طبيعيا بحكم

(١) انظر التقويم الوارد، في: ابراهيم سعدالدين وآخرون، **صور المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، ١٩٨٢)، الفصل ١.

الافتراضات التي قامت عليها هذه الدراسات والنماذج. في هذه الافتراضات ان في العالم حضارة واحدة، والكل يجري خلف أهداف التنمية نفسها، وفي اطار المؤشرات نفسها الجزئية والكلية للتنمية.

وتفترض هذه الدراسات والنماذج عدم إمكانية قيام تنسيق وتكامل عربي إلا من خلال اطراف ثالثة تمدنا بالتقنية والمعرفة ورأس المال، وكلها امور حُددت سلفاً (دون اختيار عربي) وطورت في ظروف غير ظروفنا. وتتمثّل علاقات التبادل بين المنطقة العربية والعالم اساسا في تبادل ثروة البلدان النفطية العربية مقابل التقنية والمصانع الجاهزة وسلع الاستهلاك، أما البلدان العربية غير النفطية فلم يبد لها في هذه الدراسات مستقبل افضل من تصدير قوة العمل بها. في كل هذه الدراسات لن تتحسن صورة الوطن العربي عبر عقدين قادمين، ولن تقل «الفجوة» بينه وبين الدول الصناعية المتقدمة بشكل محسوس. ولكن حصيلة هذه الدراسات والنماذج من ناحية اخرى قد اثبتت عدة قناعات، منها أن الخلاص يتمثل في تغيير اجتماعي عميق داخل كل قطر وتغيير عميق في العلاقات الدولية. ومنها اعادة النظر في أنماط الاستهلاك السائدة. ومنها ضرورة اعادة النظر في بعض التقنيات التي افرزتها الحضارة الغربية، وعلى الاخص تلك التي ارتبطت بأنماط استهلاك الأغنياء، وكثيفة الاستخدام للطاقة، وتلك الملوثة للبيئة والمهدرة لمواردها.

وفي جميع الأحوال يكون من المطلوب إعادة النظر في توجّهات التنمية، و النظر في جميع المعوقات الاجتماعية التي تحول دون ذلك.

والشيء الخطير هو اننا لا نعترف بأن هناك بعض الاستراتيجيات «العالمية» التي صيغت لتحول الصورة المستقبلية المحبطة للوطن العربي الى واقع، وعلى الطرف العربي، لم يتم الاتفاق حتى الان على استراتيجية عربية للمواجهة.

ويجمع الدارسون للآفاق العالمية على أن العالم سوف يواجه في المستقبل القريب العديد من التغيرات الاساسية والمآزق الحيوية والانقلابات التقنية[٢]. وتقدم بعض الافاق على انها (بطبيعتها) سوف تعيد تشكيل مسار التنمية في البلدان المختلفة، وكذا علائق التبادل والتبعية على المستوى العالمي. والتنبيه الى هذه الآفاق يطرح في اكثر من مناسبة اسئلة حول ضرورة الاستعداد لهذه الآفاق احيانا، أو حتمية تفادي بعضها في احيان اخرى. وفي جميع الأحوال فإنه يستحيل تجاهل هذه الآفاق، والتي تتميز بالمعدلات العالية للتغير. إن الدرجة العالية لتبعية وانكشاف اقطار الوطن العربي حاليا، واستحالة التنمية من خلال تكرار النموذج المغلق للتنمية، اذا ما اضيفت لبعض المحاذير والملاحظات التالية، يجب أن تدفعنا الى مزيد من التفكير في «حقيقة» المستقبل، وعلى حساب خلافاتنا الحالية.

٢ ـ على رأس هذه الآفاق والمحاذير المتوقعة في رسم الإطار العالمي لعقدين قادمين تأتي ثورة المعلوماتية. ويترتب على هذه الثورة تغير جذري في تقنيات الانتاج المادي والخدمي والاستهلاك، ويعاد بناء أنماط الحياة حول المعلومة المنظمة، ويباع الذكاء الانساني في التبادل التجاري بما يفوق ما عداه من سلع وموارد.

---

(٢) انظر حصرا أولياً لرؤوس مواضيع هذه الاتجاهات العامة، في: D. Fisher, *Major Global Trends and Causal Interactions among Them*, HSDRGPID. 76/ UNUP - 341 (New York: U.N., 1981).

ومرة اخرى ـ مع كل الخبرة المريرة ـ تقود الولايات المتحدة الامريكية السبق في هذا الافق التقني. وتشمل ثورة المعلوماتية التقدم الكبير في سرعة وكفاءة الحاسبات الالكترونية مع انكماش هائل في حجمها، وتُطور المعلومة لتشمل كل اشكال الاتصال حتى الصوت والصورة والترددات الموجية، وتطور اساليب خزن واسترجاع المعلومات وعبر آلاف الاميال **ومتخطية للحدود السياسية**، والانتشار الواسع الى جميع مناحي الحياة. وتحوي الكتابات، عن الآفاق المقبلة، العديد من المحاذير والاخطار التي يمكن ان تتعرض لها بلدان العالم الثالث امام طغيان هذا القادم الجديد(٣).

فالمعلوماتية ومنجزاتها سوف تمتد الى الوطن العربي لا محالة، لتساهم في تشكيل طبيعة مجتمعاته وقيمه و علاقاته الدولية. **فهذه الثورة تغير من مفهوم العمل والقوة العاملة**، ومن مفهوم وقت الفراغ والترفيه، ومن شكل العلاقة بين المؤسسات والسلطة من ناحية، والأفراد من ناحية اخرى، وتعيد تشكيل كل وسائل الاتصال الانساني. ومن أولى نتائج هذه الثورة إعادة تشكيل اساليب ومناهج الإدارة واتخاذ القرار من خلال المستحدثات والحاسبات، وبالطبع ابتداع إطار فكري نظري لتبرير كل ما يتم تمريره من اختيارات ومؤشرات من خلال هذه الثورة ومستحدثاتها. وتؤدي تطبيقات هذه التقنية الى الأتمتة، مع ما لذلك من آثار توزيعية وقيمية واغتراب، وربما مزيد من البطالة. ونتيجة للمعدلات العالية للتطور التقني في هذا المجال، سوف يترتب على ذلك، بافتراض المسيرة الحالية للوطن العربي، مزيد من العلاقات غير المتكافئة مع الغرب الصناعي. وسوف يسمح انتشار مستحدثات هذه الثورة بمزيد من التهديد للأمن العربي نتيجة لانتشار الأجهزة، وسهولة الاتصال بينها عبر الحدود، وما تعنيه هذه الأجهزة من تسهيل لعمليات «التجسس المعلوماتي» للتعرف على مصادر القوى والضعف في الاقطار العربية. كما يمكن ان تؤدي هذه المستحدثات الى مزيد من الضغوط على موازين المدفوعات وعلى مصادر الطاقة المحلية.

بعض الدول، اذن، سوف تملي الثقافة والحضارة دون سواها. ويجب أن لا ننسى امكانية استخدام هذه التقنية الجديدة في الصراعات العالمية. وكلما سمحنا بمزيد من تبعية الانسان العربي وأطره الاجتماعية والقيمية (في الثقافة والتقنية ونظم التعليم والتدريب) كلما تلاشت قيم الأصالة والانتماء والدين وحاجته الى التمايز. بل وسوف يتقهقر الاهتمام باللغة العربية واستخدامها امام هذه المستحدثات ولغاتها. وسوف تتأصل هذه السلسلة الخبيثة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية والاقمار الصناعية ،حيث سوف تتولى هذه **خلق الانسان المستهلك وليس فقط السلعة** ، وتزداد عرى التبعية الى اقصاها . المستقبل مرهون اذن بمدى وامكانية التفكير والتخطيط الاستراتيجي لمستقبل بديل غير تابع ،وبتعظيم الاستفادة من ايجابيات هذه التقنية وتفادي سلبياتها .هذا معناه الثقة بالنفس والا يكون مثقفونا أسرى للحضارة الغربية .وهذا يحتاج إلى فرض التنافس والصراع من اجل التعايش بين الحضارات وليس الاستسلام امام قهر حضارة لغيرها من الحضارات .

يجب ألّا نسمح لهذه التقنية الجديدة ان تقضي على الدور الذي يمكن ان ينهض به ماضينا الثقافي والفني والقيمي، ولا أن تقضي على حصيلة آلاف السنين والتجارب من المعرفة والمعلومات

(٣) علي نصار، «هذا القادم الجديد... ماذا اعددنا له؟ «المعلوماتية» في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)، ص ٤ ـ ١٥.

التي افرزتها البيئة العربية وحفظتها دون الذوبان. وقد يتراوح موقف الانسان العربي امام هذا القادم الجديد بين المزيد من الرفض من ناحية، أو أن يستسلم الجيل التالي لتشكّله حضارة الغرب واقماره الصناعية وشركاته متعددة الجنسية تماما. وكلا الموقفين يعني تدمير الخصوصية والاستقرار الاجتماعي، وبالتأكيد ضياع فرص التنمية الحقيقية. هنا، فإن من الأهداف[٤] التي يجب أن نعنى بها على المستوى الفكري والسياسي، هي في الحقيقة اختيارات تضمن لنا:

- خضوع هذه المستحدثات وخضوع المعلومة ونظم المعلومات للرقابة المحلية ولمشاركة البحث العلمي الوطني.

- قيام صناعة عربية محلية ومُبدعة للمعلوماتية ومستلزماتها، قائمة على الموارد المحلية والميزات النسبية العربية، وقائمة على الربط الكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي.

- دفع قطاعات البحث العلمي العربي الى صياغة نظم للمعلومات غير مفتعلة ولا مستوردة، وتصاغ في ضوء الخصائص العربية وحصيلة المعرفة المتراكمة ومتابعة التطورات الاجتماعية العربية. وتنظيم بعض المعلومات التي يمكن تبادلها في السوق العالمي.

- التمهيد التعليمي والتربوي والتدريبي لخلق الانسان الناقد والمبدع والخلاق والقادر على الانتقاء امام هذه التقنيات.

- التجهيز لاشكال جديدة من التحليل العلمي الجدلي[٥]، واشكال مختلفة من السلوكيات والحراك الاجتماعي، وادوات الاتصال الداخلي واساليب الادارة، والممارسات الديمقراطية، وخلق مؤسسات لمتابعة مستمرة لكل ما يترتب على ذلك من سلبيات.

- تقوية أواصر الاتصال القائم على القرب الجغرافي ووحدة المصير والانتماء وبأساليب جذّابة، وحتى لا نسمح أن يسمع الانسان العربي (في احد التجمعات السكانية) اخبار العواصم الاوروبية ووكالات الانباء الأجنبية، دون ان يعرف ماذا يحدث في التجمع السكاني المجاور له.

- وعندما يتغير مفهوم الأمية من «عدم المقدرة على القراءة والكتابة» الى «عدم المقدرة على التحليل وترتيب المعلومات وتعليم النفس»، فلا بد من استغلال ذلك لمحو الأمية بالوطن العربي من منطلق اكثر جاذبية واكثر اتساقا مع اهتمامات الانسان واحتياجاته اليومية.

- واخيرا، الحذر من ربط خبرائنا وعلمائنا بالشبكات العالمية للمعلومات، وبالتالي علينا تقديم البدائل المحلية من منطلق الثقة بالنفس وضرورة تقديم الحلول الأكثر اتساقا مع الظروف العربية.

هذه الأهداف والتصورات اما أنّا قادرون عليها، أو أنّا دون متطلباتها بكثير، وكلها تساوي، في الوقت نفسه، محاولة جادة للتمايز الحضاري.

٣ - وهناك بعض المحاذير القيمية والاجتماعية والمرتبطة بثورات تقنية اخرى، يقال انها سوف

---

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية، **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الاساسية**، سلسلة وثائق الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة (تونس: الادارة، ١٩٨٥)، القسم ٣.

(٥) انظر آثار المعلوماتية على علاقات الانتاج ، وليس فقط على تطور قوى الانتاج، في: *La Pensée* (Paris), no.241 (septembre- octobre 1984).

تمتد بآثارها لتغير طبيعة المجتمعات بالعالم. وعلى رؤوس هذه التقنيات: تقنيات الكتلة الحيوية والثورة البيولوجية، وتقنيات استخدام الطاقة النووية، وتقنيات جديدة لإحلال الموارد. ومن المهم هنا أن نشير الى الآتي:

ان كل هذه التقنيات تثير حولها حوارا عميقا، فلسفيا وحضاريا، من حيث مدى تقبّل دوافعها، ومن حيث تقبل القيم والدين لنتائجها، ومن حيث نتائجها الاجتماعية غير المحسوبة. والوطن العربي مطالب هنا بالمشاركة في الحوار والمتابعة، واختبار مدى اتساق اي من نتائج هذه التقنيات مع اصالتنا وما نعتز به من قيم.

وتقنيات الهندسة الوراثية تطرح للتفكير تطبيقاتها في الانجاب، وتخليق خصائص وراثية جديدة في النبات و الحيوان والانسان، والتأثير على الغرائز والعقل والصفات الوراثية (حتى عن بعد، ومن خلال الغذاء و الدواء وغيرهما). ويصعب القول بأن تقنيات استبدال وزراعة الاعضاء لن يظهر لها في المستقبل آثار على الامن والجريمة في مجتمعاتنا.

وانتشار وسهولة تداول تقنيات الطاقة النووية تطرح مشكلات عديدة تتصل بأمن المواطن، وصحته، وعلاقته بالدولة، والحدود التي سوف تتاح له لممارسة حرياته الشخصية.

وتقنيات احلال الموارد تطرح تحذيرات حول التوازن البيئي حول الانسان، واحتمال ظهور مجتمعات جديدة حول مصادر جديدة في الصحراء والبحار.

والضمان الوحيد لمتابعة وتعظيم **العائد الاجتماعي**، من هذه التقنيات الجديدة، هو في تبني مفاهيم غير تابعة للتنمية تسمح بأخذ زمام المبادرة في البحث العلمي الوطني الموجه لاحتياجات داخلية، وإعادة النظر في فعالية وكفاءة نظم التعليم والتدريب والصحة في ضوء ذلك. وهذا يتطلب اعادة النظر في محتوى التعليم الجامعي والبحث العلمي ومدى مواءمته للمستقبل المتغير، ويتطلب فورا ان تكون مثل هذه المتابعة لآفاق المستقبل جزءاً من اهتمامات العمل السياسي للقوى العربية.

٤ ـ إن قائمة التساؤلات المطروحة امام الفكر العربي، والعمل السياسي الناضج على ساحتنا ، هي قائمة واسعة. اضافة الى الدعوة الى تفادي السلبيات، وتأكيد اهمية التفكير والتخطيط لهذه الآفاق، فالأمر يتطلب حماية اكبر قدر من المواطنين العرب من هذه السلبيات، في تطوير حقيقي للعمل السياسي، وكذلك خلق الاشكال المؤسسية الموازية التي تقوى على مجابهة كل ذلك.

ووقوفنا مكتوفي الايدي، او في حالة اللامبالاة، يفقدنا مشروعية حديثنا عن الحاضر والمستقبل. ولا عجب حينذاك عندما يتحول العمل السياسي الى جزر معزولة في الواقع العربي.

المستقبل العالمي مليء بدواعي القلق ودعاوى الفكر وذلك في امور عديدة منها على سبيل المثال ما يلي:

ـ ان التوازن الايكولوجي البيولوجي الانساني معرض في المستقبل للانهيار. وبدأت بعض نظريات علم الاجتماع بالفعل تتحدث عن ذلك. واولى المواقع المرشحة لظهور آثار هذا الاختلال: العلائق الاسرية، والمجتمعات البدوية، ودور الانسان في العملية الانتاجية.

ـ عبر فترة طويلة تم تقديم الحاجات على انها الاستهلاك. ومن الضروري العودة لتاريخ

طويل اكثر استقرارا، عندما كان الاهتمام بالحاجات يتعدى الاستهلاك، وعندما كانت **تهم وسيلة اشباع الحاجات** وليس مجرد الاشباع.

ـ في الافق ما يهدد بتحول جذري في مفهوم العمل وقوة العمل، الشيء الذي يهدد بثورة في الهياكل الاجتماعية القائمة حاليا.

ـ في الافق التقني المقبل الكثير مما سوف يحسم ويحدد في كثير من الأمور حول اختيارات الانسان في ممارسة الحرية والديمقراطية (العودة للبربرية من خلال التقنية)[٦].

ـ لقد عاش الغرب مسيطرا، ولفترة طويلة، من خلال الادعاء بأنه لا يوجد بعد ثقافي في التقنية، وكان معنى هذا: النظرة المركزية الاقتصادية المادية، وسبب التمحور حول الغرب وحول الولايات المتحدة. وبالتالي فبقدر تمسكنا بالبعد الثقافي في التنمية وتأكيدنا عليه بقدر ما يكون الخلاص من التبعية.

ـ للآفاق التقنية بعض متطلباتها التي قد لا يمكن تحقيقها، وعدم تحقيقها يعني اما الاستسلام امامها أو العمل الدؤوب لصياغة تنمية بديلة. وعلى كل فإن الاتمتة المتوقعة على المستوى العالمي، مع نهاية القرن، تتطلب ان يكون تأهيل القوة العاملة كلها من مستوى التعليم الثانوي والتعليم العالي، ولمحتوى معين للتعليم.

ـ الدعوة للسلام عمل اجتماعي يعني خلق الانسان المؤمن بالسلام والقادر على حمايته. في هذا انقاذ للموارد المادية والبشرية والبحثية الموجهة للحروب والتسليح. ولكن الدعوة للسلام تعني **أيضا** عدم ترك بعض الفئات الاجتماعية لتهدر الثروات الطبيعية ولتقابل التفاوتات بالقهر او الانعزال.

ـ سوف يتحول العالم من خلال التقنيات المقبلة من التبعية، من خلال السيطرة على الجماعات والفئات الاجتماعية، الى السيطرة على الافراد والانفراد بهم، وقد تكون هذه هي اهم نقلة في تأكيد صور أشد عمقا للتبعية.

ـ وهذا لا يعني دائما استسلام الافراد. بل قد يكون ما يهدد الصحة النفسية للفرد **دافعا للمقاومة**، بدلا من استسلامه لأزماته مع الاقتصاد والعمل والطبيعةو الجسد والتاريخ والوعي والدين. وعندما تقدم التقنية في العقود الآتية كإله جديد، إنما هي تفتح باب الاجتهاد بظهور اكثر من إله.

ـ سوف تُوجه الى وسائل القراءة ـ على الاغلب ـ ضربة قاصمة، ويجب ان نستعد لذلك بأساليب اكثر جدية واحتراما لتناول الثقافة.

ـ سوف تتحول الادارة الى اهم عناصر الانتاج واغلاها. والتحضير لذلك يجب ان يبدأ من الان. والحد الادنى لذلك التحضير هو عدم إبعاد العلماء عن دوائر اتخاذ القرار وعدم ارهاب المثقفين تحت اي مسمى كان.

---

(٦) في بعض التساؤلات الصارخة هنا، انظر: ميروسلاف بتسوليتش وآخرون، **العلم والتكنولوجيا**، ترجمة حازم عبدالرحمن توفيق، سلسلة تغيير العالم، جامعة الأمم المتحدة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥).

ـ لقد اهمل علماء الاجتماع طويلا اثر عمليات التحديث على الاتصال الانساني، واهتموا اكثر من ذلك بدور الاتصال الانساني في عملية التحديث. وتناسى هؤلاء ان الاتصال الانساني مستحيل دون المساواة في السلطة، ودون تفادي الفصل التعسفي بين الانتاج والمتعة، و الفصل ما بين التقنية والبحث والمشاركة السياسية.

ـ ان موارد المنطقة العربية كلها لا تكفي لكي يعيش خمسة بالمائة من سكانها كما كان الامريكي الشمالي المتوسط يعيش في منتصف الستينات. واختيارات ومشروعات التنمية لا بد من ان تقدم التوزيع وغيره من الابعاد الاجتماعية، وليس النمو وبعد ذلك التوزيع. والعدالة لا بد من ان تتحول الى مفهوم يعني **ضمان حق الاجيال التالية في الثروة**، وان ينعكس ذلك في الممارسات اليومية وجميع مؤشرات الاختيار.

## ثانياً : الواقع، ونقاط البدء

### ١ ـ واقع التبعية

تتميز الهجمة الحضارية الغربية الثانية على منطقتنا، بدءاً من مطالع القرن التاسع عشر، بأنها لم تلجأ فقط، او لم تلجأ بالدرجة الأولى، للقوة المسلحة كوسيلة للقهر، ولكنها قبل ذلك كانت قهراً للقيم وأنماط الحياة وتشويها لهياكل الانتاج، انعكست عبر الزمن في ظواهر اجتماعية عديدة. والعديد من اواصر التبعية قد تم إنجازه عبر هذا التاريخ الطويل. وهو بالتحديد ما يجب الا يحظى بالاهمال، مهما اختلفنا حول الأحوال التي وصلنا اليها. ومقدرتنا على تأصيل المحددات الرئيسية في التنمية ترتبط بما يمكن استخلاصه من ثوابت عبر فترة طويلة من الزمن، تسمح بمتابعة الظواهر الاجتماعية السياسية والاقتصادية. فما هي ملامح هذه التشوهات وهذه التبعية؟

لقد حاول الاستعمار عبر هذه الفترة ـ على الاقل على مستوى النخبة وفي مناهج التعليم ـ زرع العديد من القيم التي تتسق مع الحضارة الغربية والارتباط بها، ولا تتفق بالضرورة مع الظروف الخاصة، قيمية وايكولوجية وتاريخية، للوطن العربي واقطاره. وعلى رأس هذه: غلبة الديكارتية وتقديم العقل على الروح والوجدان، في الاختيار وقواعد السلوك. وتقديم العلمانية على انها ضرورة لاعلاء شأن العقل، ولترشيد مناهج الحياة المادية، ثم الاهتمام بالاطروحات النظرية التنموية التي تركز على الابعاد الاقتصادية والمقاسة، وعلى النشاط الصناعي داخلها.

وارتبط بهذا كله ان جاءت قضية التوزيع كقضية تالية للنمو في حد ذاته، واقتصار مؤشرات التنمية الى حد كبير على عدد محدود من مؤشرات النمو المادي، واهمال حق الاجيال التالية في الثروة، وظهور قواعد للسلوك في النشاط المادي لا تعنى الا بالاجل القصير، وظهور التيلورية في الادارة ،ودوافع للتطوير التقني لا تعنى بأن يكون الانسان متجانسا واكثر سلاما في وسط بيئته الانتاجية والحياتية. وتم الفصل التعسفي بين وقت العمل ووقت الراحة، وقُدم ما يتجانس مع كل ذلك من توجهات ومحتويات لنظم التعليم والتدريب والادارة والبحث. من هنا كانت المشروعات الكبيرة والتركز في المدن تحضرا وخيرا في حد ذاته رغم العديد من الملاحظات عن الآثار الاجتماعية السلبية لها. وفي وسط هذه الاطروحات، وما ترتب عليها من فكر، تناسى العاملون في ميادين التنمية ان الانسان وحاجاته وخصائصه هم الهدف لأي نشاط فكري، فلا الانسان مجرد اداة للانتاج، ويجب عدم تشويه خصائصه لاستيعاب المزيد والمزيد من المنتجات المادية

والترفيهية، ويجب عدم خلق انماط للانتاج والتقنية تدفع الانسان الى القلق والاغتراب، وفي دورة ثانية تنتج له الأجهزة والمستحدثات التي «تحارب القلق» (وهي في الحقيقة تدفعه الى المزيد من القلق).

كذلك قدمت التقنية كأنها نبت عشوائي او هدية من الإله خص بها الحضارة الغربية فقط، وكأنها منفصلة عن رغبات المولين والموجهين لنشاطها. واثبت التاريخ والمتابعة أن هذا غير صحيح على الاطلاق. ولإخفاء هذه المغالطة عن وعي أو عن غير وعي، كان الخلط بين مفاهيم العلم والتقنية، وكان تقديم المعرفة على انها المعلومة المنظمة كما **حددت الحضارة الغربية مفهومها** وحدودها. وكان الحديث عن عالمية العلم والتقنية وعن التخلف التقني المطلق لبلدان العالم الثالث. وتكاثفت هذه المفاهيم مع الاستسلام القيمي امام الحضارة الغربية الى زرع عدم الثقة بالنفس امام تفوق الآخرين، وفي الوقت نفسه عدم المحاولة الجدية الى استيعاب وفهم كل ما اتت به نظم التقنية ومستحدثاتها.

ولم يلاحظ البعض منا أن فكرة الفصل الكامل ما بين الدين والدولة، هي فكرة مبالغ فيها وغير مبررة. فعندما يتركز الدين في نطاق مجرد العلاقة الخاصة بين كل انسان ومعتقداته، دون اية مترتبات اجتماعية وتنظيمية، أي بعيدا عن الدولة، هنا ننسى ان ممارسة العقيدة الخاصة لا يجب ان تؤدي الى الاضرار بالاخرين، بل قد يكون لحصيلة هذه الممارسات عائده الايجابي على مستوى المجتمع. وهذا يسقط منطقيا فكرة الفصل الكامل. الدولة بالتالي لا بد من ان تشمل تنظيما يراعي العقائد، ويستثمر ما فيها من ايجابيات، ويتفادى تناقضاتها.

وفي غمرة هذا التحول الهيكلي والقيمي، الذي استسلمنا امامه، بدت عدة أمور منطقية ولم تكن بالضرورة كذلك. هنا تم تبنّي العديد من الهياكل والمؤسسات والمعاهد التي صيغت في ضوء اختيارات لم تناقش، ومحتوى للتنمية لم يثبت نجاحه حتى الان على المستوى العربي. هذه المؤسسات يرفضها الانسان العربي احيانا ويتعايش معها باغتراب شديد في احيان اخرى. وينطبق هذا بالتأكيد على مؤسسات المشاركة والممارسات الديمقراطية، ومؤسسات التعليم والتدريب، وعلى المؤسسة الصحية، وعلى العديد من ادوات الاعلام والثقافة. وهكذا فإن المنطق يستدعي ان نعيد النظر في الهياكل والمؤسسات والمعاهد، وما تتبناه هذه من مفاهيم للأمية، واهداف الحياة، والعائلة، والحرية الشخصية، والصحة، والثقافة. علينا أن نعيد النظر ايضا فيما وراء هذه الهياكل من فصل تعسفي، بين العمل والمتعة، بين البحث والتعلم والنشاط الاقتصادي، بين قطاعات الانتاج والخدمات، بين الثقافة والمشاركة، بين المشاركة والانتاج، وبين الانسان وبيئته التقنية والايكولوجية. ولا شك أن لدينا من تراثنا الكثير من الصيغ والمؤسسات والأفكار التي يمكن ان نعيد النظر فيها. ولكن السؤال: كيف وبأية مؤشرات؟

وتتيح متابعة الظواهر الكمية فرصة طيبة لتوصيف درجة تبعية اقطار الوطن العربي، وتصور مدى حجم التحدي الذي يجب أن نأخذه في الاعتبار عند تصور نقاط الانطلاق للمستقبل.

لقد ارتبطت عدة صور من اشكال التشوه الهيكلي المادي المشاهد حاليا بالارتباط بالسوق العالمي، وتحوير اقتصاديات الاقطار العربية لإشباع حاجات خارجها، ولاستيعاب المزيد والمزيد من سلع فرضها رأس المال العالمي وغرس الاستعمار لنظام المحصول الواحد في عدة اقطار عربية، مما كان له من اثر سلبي على ظروف الزراعة بهذه الاقطار. وتم ذلك مع زراعة قيم السوق

والربحية في المدى القصير وفرض أنماط الاستهلاك المستوردة. واهدرت ثروة الغابات والمراعي بالاقطار المطلة على البحر الابيض، والاستسلام امام التصحر واخطاء الري والصرف والحرث العميق، وأمام التلوث. وكل هذه جاءت لدرجة كبيرة نتيجة لتدني النشاط الزراعي في مواجهة الصناعي، وتدني الاهتمام بمصادر المياه امام الاهتمام بالسياحة، وعدم الثقة بالنفس امام تقنيات الغرب الصناعي، وتقديم الحياة بالمدن على العمل بالريف.

وغرست نماذج مفتعلة للتصنيع، اقرب ما تكون الى قيام صناعات عشوائية منها الى قيام حركة للتصنيع. وصاحب ذلك كل صور الاغتراب احيانا والرفض احيانا اخرى، واهدار توازن البيئة، وخلق ازدواجية غير مبررة في عديد من الأحيان بين أنشطة حديثة وأنشطة تقليدية وتدهور شكل توزيع الدخل، والتركز في المدن. وكان لكل ذلك من الآثار الاجتماعية السلبية الكثير مما نعانيه اليوم.

والاخطر من ذلك ان المنهج المتاح لنا كان متزاوجا، بين الاستسلام امام هذه الضياعات او بدء العمل على الحد من سلبياتها. ولكن لم يكن تفادي ذلك من خلال نظرة حرة واختيار اصيل يسترشد بخصوصية الظروف وبمؤشرات اخرى بديلة[٧].

والاقتصاديات العربية في مجملها اكثر اندماجا في، وتبعية للسوق العالمية، مقارنة بباقي مناطق العالم الثالث. فالاكتفاء الذاتي من القمح دون مستوى ٥٤ بالمائة، ويسير الى التدهور الى ما يقرب من ٤٥ بالمائة مع أفق عام ٢٠٠٠ (وحتى بافتراض تحسن الانتاجية في كل من العراق وليبيا والمغرب وتونس، وحتى رغم الإنجاز الذي قامت به السعودية في هذا المجال)[٨]. واذا ما نظرنا الى القطرين اللذين يحويان اكبر احتياطي اضافي من الأرض القابلة للاستزراع، وهما السودان والصومال، لوجدنا ان هذه النسب قد تدهورت فيهما الى ما دون النصف في الأولى والى حوالي ٣ بالمائة في الثانية[٩]. وتطرح جميع الدراسات حقيقة اهدار موارد الزراعة في هذين البلدين كمشكلة تحكمها الابعاد الاجتماعية قبل اية عوامل اخرى.

وأظهرت احدى الدراسات ان حوالي ٥٢ بالمائة من الفائض النفطي المتحقق في المتوسط للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ كان يكفي لتمويل خطة لاستصلاح واستزراع اكثر من ستة ملايين هكتار عبر الفترة نفسها، وهي قيمة تمثل اقل من متوسط الانفاق السنوي العربي على استيراد الغذاء. ولكن الاختيار التابع قد لا يقبل مثل هذا التوجه الى الامكانات العربية، و رغم التدهور المستمر والمنتظم والمشاهد في القيمة الحقيقية للإيداعات العربية في المصارف الدولية .

والاقتصاديات العربية في مجملها اكثر الاقتصاديات انكشافا امام السوق العالمي (والشركات متعددة الجنسيات)[١٠]. فنسبة الصادرات الى الناتج قبل رفع اسعار النفط ٣٠ بالمائة (وفي امريكا اللاتينية حوالي ١٣ بالمائة)، ونسبة الواردات الى الناتج ٣٢ بالمائة (وهي في افريقيا

---

(٧) انظر: علي نصار، **الامكانات العربية: اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، الفصل ١

(٨) استناداً الى حسابات : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **مستقبل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية** ( الخرطوم: المنظمة، ١٩٧٨).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) هذه الأرقام مأخوذة من: سمير أمين، «الاقتصاد العربي المعاصر،» ترجمة محمد علي الدمشاوي، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣)، ص ٣٤ ـ ٤٨.

٢٢ بالمائة وفي امريكا اللاتينية ١٤ بالمائة). وفيها تمثل الواردات في الاستهلاك الغذائي ٣٢ بالمائة. وصادرات المواد الأولية هي دون ٩٠ بالمائة فقط بالنسبة للمغرب وتونس. وأغلب صادرات المواد الأولية تمثل فقط سلعة او سلعتين. و«مؤشر الانكشاف الاقتصادي» للخارج (والذي يشمل الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي) يتعدى ١٠٠ بالمائة لعشرة اقطار عربية، وما بين ٩٠ ـ ١٠٠ بالمائة لقطرين، وما بين ٦٠ ـ ٨٠ بالمائة لأربعة اقطار اخرى. ولا يستثنى من هذه المعدلات المحذرة الا سوريا والمغرب (ولنلاحظ انهما يمثلان نظامين مختلفين). واخيرا فإن اكثر من ٧٣ بالمائة من الصادرات العربية محصور بالاسواق الرأسمالية الغربية، وان التبادل التجاري بين الاقطار العربية دون ٥ بالمائة. ولا يمكن تفسير كل هذه الظواهر والاتجاهات الا من خلال التبعية في انماط الاستهلاك، وكذلك الاستسلام امام الاختيارات التقنية تحت مسمّيات «التحديث».

وجاليا تتجمع بعض الشواهد الاضافية التي تعكسها الارقام حول اشكال اضافية للتبعية التقنية من خلال: تدفق سلع الاستهلاك غير الغذائي والسلع الترفيهية، والاتساع غير المبرر في المدخلات المستوردة في نشاط التشييد والبنية الاساسية، وبعض الصناعات التي اقيمت اخيرا (والتي تتميز بواحدة من ثلاث، اما كثافة استخدامها للطاقة، أو تلويثها للبيئة، أو احتياجها الكبير لاستيراد المعرفة والخبرة الاجنبية كمكونة اساسية في الانتاج). وتتجمع الشواهد حول الآثار الاجتماعية السلبية للاهتمام بالسياحة وتركيز الإنفاق بالمدن. كما يتجمع ما يكفي للشك في فعالية وقيمة مفاهيم «المزايا النسبية» و«تساوي عوائد عناصر الانتاج» في ديناميات السوق العالمي. وهناك الضغوط لنقل التقنيات كثيفة الاستخدام للطاقة والملوثة للبيئة الى العالم النامي، وحتى يتفرغ الغرب الصناعي لثورة المعلومات.

في الآونة الاخيرة، ترتب على ذلك كله مزيد من المشكلات التي يجب ان نتعامل معها. فبعض الاقطار العربية قد استنزف اخيرا في مستوردات الطاقة وحقائق الأزمة العالمية، واندفع ابناؤه وخبراته الى الهجرة صوب النفط. ولكل ذلك آثاره السلبية التي يجب ان تحسب كنتاج للتبعية. كذلك هجرة العقول نحو الغرب . وترتب على ذلك انهيار لنظم التعليم والخدمات في بعض الاقطار الاقل غنى، واهملت بعض الصناعات والحرف التقليدية والتي كان من الممكن ان تمثل خمائر للمستقبل، وظهرت فئات اجتماعية ورشاوى توزيعية غيرت من نظم القيم وغطت على الكثير من قيم الانتماء والعمل والاصالة.

وترتب على ذلك ايضا، ان احساس الدول الصناعية المتقدمة بحجم تبعية الآخرين لها واستسلامهم امام مخططاتها ، قد دفعها الى المغالاة في تدني العلائق مع الاقطار العربية. فالفوائض العربية تستخدم في تمويل نشاط للبحث العلمي يستهدف الوصول الى بدائل للنفط، والوصول الى تقنيات اخرى يتحمل تكلفتها المستهلك والمنتج العربي في لحظة الاستيراد، مرة اخرى. والتجارة العالمية تتجه بعيدا عن الاقطار العربية الى العالم الأول والثاني ثم الى البرازيل والهند وكوريا. وسلاح الديون سلاح مُشهر امام العديد من الاقطار العربية، رغم مسؤولية الدول الغنية عن هذه الديون. واصبحت المنطقة العربية مكانا للتجارب التقنية غير المأمونة. ولقد كان التوجه الحضاري الى تقنيات الغرب وراء إحباطات الجزائر في تجارب التصنيع الثقيل، واحباط مصر وسوريا والعراق في سياسة احلال الواردات، ووراء التشوهات الهيكلية والاجتماعية في منطقة الخليج، واهمال الزراعة والمراعي في السودان والصومال واليمن وعمان.

وترتب على اشكال التبعية هـذه، **ثقافيـة واجتماعيـة واقتصاديـة**، بعض الظواهـر بالغـة الخطورة يجب أن تعالجها التنمية ضمن غيرها من التحديات الحالية والمستقبلية. وعلى رأس هـذه الظواهر بالغة الخطورة يأتي الأمن العربي. والأمن العربي يمثل قبل كل شيء **مدى مقدرة** الاقطار العربية (وتجمعاتها وعملها المشترك) على اختطاط مسيرة تنموية مستقلة، وبالتحديد مدى مقدرتها على تبني استراتيجية جماعية واعية وفعالة على المدى الطويل. لقد زُرعت اسرائيل في المنطقة لتمثل نموذجا حضاريا من المطلوب اقتفاؤه والخضوع له. والهزيمة الحقيقية للمشروع الاسرائيلي لا بـد من أن تتضمن تخليص الـوطن العربي من ضعف الثقـة بـالنفس والاستسـلام امـام مـا تمثلـه اسرائيل من تفوق حضاري مزعوم. والنظر الى اسرائيـل بهذا الشكـل قد يكـون المدخـل الى خلق الانسان العربي القادر على التصدي لها، وقـد يكون المـدخل الـوحيد لتقطيـع اواصر الهيمنة غـير المباشرة، وهي عـلى الاغلب اقوى في تـأثيرهـا من محاولات الهيمنـة المباشـرة. وفرضت المفـاهيم التابعة، ضمن ما فرضت، مفهوما واحـدا للجيوش والسـلاح و العقيدة العسكـرية، وحيث تقـاس وتُميز اغلبها من خلال فنون الانتاج والقتال التي طورتها الحضـارة الغربيـة. ولا شك ان صـداما واستفزازا عسكريا على المدى الطويل سوف يحدد نتائجه من يضع قواعد اللعبة ومكانها وتوقيتها. وهكذا تحول الصراع العسكري الى شيء شبيه بمعدلات التبـادل التجاري والتي يحـددها الاكثـر تقدما من الناحية التقنية، وبمؤشرات التقدم التي يضعها ويفرضها الاخرون. وهكذا اصبـح تملك السـلاح الأحدث مظهـرا مفتعلا من مظـاهر القـوة، وتلاشت جـانبه مظـاهر التنميـة والمشـاركـة والاستقرار الاجتماعي.

وأصبحت المنطقـة العربيـة اليوم اكبـر مشترٍ للسـلاح في الاسواق العـالمية. بـل ان منطقة الخليج وحدها تحظى بربع مشتروات السلاح في السوق العالمي له[١١]. لقد أصبح تحديا حقيقيـا، البحث في توصيف: الخصائص والاصـالة التي يمكن ان تـدفع بـالمقاتـل الحقيقي والاكثر انتمـاء لقضيـة، ومحددات ومـلامح عقيـدة عسكريـة خاصـة وتقنيات خـاصة ومـواءمة للسـلاح والبيئة والامكانات، وذلك بالاضافة الى البحث في مـواجهة تـدني مؤشرات درجـة الانكشاف الاقتصـادي امام العالم الخارجي، والتي تتطلب التعبئة القصوى للامكانات، وعلى رأسها البشر.

كذلك يجب ان نعنى بتطوير ما ترتب عـلى اوضاع التبعيـة هذه، في مفهـوم الدولـة ودورها، وعلاقتها بالمواطن واهل العلم والباحثين، وبمراكز القوى الفكرية في المجتمـع. هذه العـلاقات يجب ان تـواجه لتكـون قوى دافعـة وديناميات في التغيـير الاجتمـاعي. ويجب ان نعنى بلحظـات رفض المواطن العربي لهذه التبعية، ومحاولة تطوير هـذا الموقف من الـرفض الى الايجابيـة (كل اشكـال الـرفض لأنماط سيـاسية او استهـلاكية أو ثقـافية او اعـلامية، سـواء في المـلابس أو المسكن او الانتـاج، سواء في التحـالفات او الصـداقات، وسـواء في الاساليب المقتـرحة لممـارسـة الشـورى والحريات وغيرها).

ولقد ادت كل اشكال التبعية هذه، وما انبنى عليها من مؤشرات وقـاعدة معلـومات وهيـاكل تنظيمية، ان قاعدة الموارد الحقيقية بالوطن العربي ليست معـرّفة بـدقة حتى الان. ان مـا نعرفـه

---

(١١) محمد الرميحي، «منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة،» **السياسة الدولية**، العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣)، ص ٢٠ ـ ٣٣.

منها هو ما تسمح فكرة المعلومات المنظمة واقتصاديات الشريك الأجنبي بالتعرف عليه. كذلك فإن كفاءة نظم التعليم والصحة والبنية الاساسية والخدمات يصعب قياسها بالتعريفات المستخدمة. ويصعب كذلك قياس وتقويم اذا ما كانت هذه الخدمات تقوم على فلسفة واضحة ومحددة ام لا. وينطبق الشيء نفسه على قاعدة المعلومات الخاصة بالتوزيع للدخل والتوزيع الاقليمي، وعلى العديد من المؤشرات الأخرى. ويجب ان نراعي هذه العلاقة الجدلية بين الفهم والمعرفة من ناحية، وتحديد الاهداف من ناحية اخرى، فكلاهما لا بد من ان يؤدي الى تطوير الاخر. ولقد تابعت بعض المنظمات والانشطة الدولية، وتابع بعض مثقفي العالم الثالث، ما يحدث في الاطار العالمي من ظواهر تكريس التبعية. ودقت نواقيس الخطر في آن واحد. ولكنه في ضوء تبعية الهياكل **الانتاجية والثقافية** (وتبعية **اتخاذ القرار**، وفي ضوء ما تم تكريسه من وقيعة وتجزئة بين بلدان العالم الثالث) ضاعت اغلب المتابعات و التوصيات والأفكار هباء. هكذا لم يُهتم بتوصيات الفاو، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، الانكتاد، واليونيدو، واللجان الاقتصادية والهيئات الاقليمية الأخرى. لم تحظ هذه التوصيات بالتبني الكافي، ولا بالتكافل والتكتل، ولا بالمحاولات الجدّية للتطبيق من قبل الحكومات العربية. ذلك مع أن ما قدم في مجالات الصحة والمرأة والطفل ، والأمية والتبعية الثقافية والتعليم الفني والعام ، وفي مجالات التصنيع والزراعة والتقنية المناسبة ، كان يمكن أن يترتب عليه تنمية حقيقية، وخلق ظروف عالمية أكثر مناسبة . وهذا القدر المتدني من الاهتمام حظيت به أفكار التنمية وخبراتها في فترة السبعينات . وكان جديراً بالأفكار الخاصة الاهتمام بالابعاد الاجتماعية ، وبحتمية الاعتماد المتبادل على النفس ، والتوجه المحلي لاشباع الحاجات الاساسية ، أن تضع الوطن العربي في بداية مسيرة أكثر اشراقاً .

وهل كان من الممكن هذا في وطن عربي مجزّأ ومفتّت ؟

## ٢ ـ واقع التجزئة والتفتت

تنسب الدراسات المتاحة « تخلف » أقطار الوطن العربي في بعض مؤشرات التنمية واستسلامها أمام مخططات الآخرين ـ وضمن أشياء أخرى ـ ، إلى واقع التجزئة .ولا شك أن تجزئة وتفتت الموارد والامكانات العربية أدت إلى « هدر الامكانية » . من هنا تأتي تصوراتنا العربية المشتركة داعية دائماً إلى المزيد والمزيد من التنسيق والتعاون العربي عبر المنظمات والمؤسسات ( عبر الأقطار العربية ) . ومن هنا تأتي التوصيات دائماً على قدر ضار من الجزئية ، ومتجاهلة حجم القيود المترتبة على واقع التجزئة ، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار دور ومسؤولية ومصلحة الاطار العالمي في تفتت وتجزئة الوطن العربي ، وإذا ما أخذنا في الاعتبار مدى عمق واقع التفتت والتجزئة . وأوجه القصور فيما تم صياغته من توصيات عربية حتى الآن يمكن أن تجتمع في ثلاثة :

الأول،اهمال وتجاهل العديد من المتطلبات الاجتماعية لهذه التوصيات ، والادعاء بامكانية تحييد البعد الاجتماعي بعيداً عن متطلبات العمل العربي المشترك .

والثاني ، اهمال وتجاهل ردود فعل العالم الخارجي امام هذه التوصيات ومترتباتها السياسية والاجتماعية .

والثالث، هو التقليل من اهمية المناقشة الواسعة لاهدافنا وغاياتنا، وعما اذا كانت في الحقيقة تمثل اختياراتنا الخاصة، ام انها مجرد استعارة اهداف وتوجهات حضارية نُسلم امامها دون اي تحفظ.

اليوم يسلم العالم بأن هناك لغة عربية وان هناك ديانة اسلامية، ولكنه يقاوم اشد المقاومة ويرفض الاعتراف بوجود وطن عربي او امة اسلامية. هذا الموقف الذي كان لا بد من ان يثير الانتباه الى اقصى درجة. ان الاجابة بأن الاستعمار والعالم الخارجي يفضل التعاون مع الكيانات الصغيرة، من حيث المقدرة على ربطها به، اجابة معقولة ولكنها ليست مرضية، وقد لا تكفي لتصوراتنا المستقبلية او البحث عن مستقبل. ماذا لو رضيت الاشكال الجديدة للاستعمار ببعض الصيغ للتجمعات الاقليمية، ولو رضيت كذلك بنقل العديد من الصناعات والتقنيات وادوات الانتاج، والتي يمكن ان تؤدي الى بعض مظاهر القوة الصناعية، الى الوطن العربي؟ وهناك من المشاهدات ما يؤكد هذه الاحتمالات. ثم ماذا يزعج الاستعمار في تجمعات تتعبد قياداتها في معابد تقنياته وتستهدف في النهاية ملاحقته في مسيرته نفسها لاستهلاك وانتاج الاشياء نفسها؟ هل ينزعج الاستعمار من قرارات واختيارات يضع لها اشتراطاتها وحدودها وقواعد التقويم فيها، وبحيث لا يترك للاخرين اية فرصة ليذهبوا بعيدا؟

لا شك ان العالم الخارجي **يقاوم ويرفض وجود توجهات اخرى** وانماط حضارية اخرى. والمشروع «القومي» قد لا يزعج كثيرا اذا ما كان يمثل في الحصيلة النهائية «مشروعات مشتركة لمنطقة»، ولكن ما يهدد علاقات التبعية حقيقة هو وجود «مشروع متميز ومتكامل» في **اهدافه وتوجهاته** للمنطقة نفسها.

من الضرورة بمكان تطوير فكرة التفتت والتجزئة بشكل جذري بحيث تعطينا تفسيرا للاستسلام امام مخططات الاخرين، وتعطينا التقويم الحقيقي لواقع التبعية، وبحيث يمكن ان تفيدنا في البحث عن مخرج، بعد كل تجاربنا عبر عدة عقود معاصرة. وهكذا فإن هذا التطوير لا بد من أن يبدأ من نظرة شاملة لا تجعل من الحديث عن التفتت والتجزئة وكأنه تقسيم جغرافي سياسي وجيولوجي، او كأن الحدود السياسية بين الاقطار هي مجرد خطوط على ورق من ناحية، نتعامل معها كأنها غير موجودة مرة، أو كأنها مستحيلة الزوال مرة اخرى. والحد الأدنى من محاور هذا التطوير لا بد وان يراعي الافكار التالية:

- ان واقع التجزئة والتفتت يعني في خلفيته، نتيجة لمعطيات تاريخية عميقة، او نتيجة لما زرعه الاستعمار عبر اكثر من قرن اخيرا، بعض **عدم التجانس في المجتمعات والقيم والتوجهات**. وهذا في حد ذاته يمثل تحديا امام العمل المطلوب في مسيرة التنمية العربية الشاملة، وهو يعطي في الوقت نفسه تربة خصبة لنزعات الحكام ولتدخلات القوى الخارجية المعارضة للوحدة العربية.

- الخروج من التبعية، كمرادف أو على الاقل كشرط لازم للتنمية، يعني أقصى تعبئة للموارد في مواجهة العالم الخارجي. ولكن يجب ان نلاحظ ان الموارد العربية ليست حاصل الجمع البسيط لموارد الاقطار العربية، لكنها ناتج تفاعل هذه الموارد عبر حيز اكبر ومعطيات أوسع للحركة. والفرق الواضح بين حاصل الجمع البسيط، وناتج التفاعل هو ان الاخير **يفترض تنظيما**

**اجتماعيا مغايرا** يسمح بعدم اغتراب الانسان العربي عن وسطه التقني، ويسمح بأكبر تعبئة لطاقة الانسان الانتاجية، ويسمح بتخفيض التكلفة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي، ويرى في التغيير الاجتماعي بعضا من اهم عوامل الانتاج، ويتسع بالسوق والحيز المناسب الى اقصاه، ويقلل من فرص التدخل السلبي للآخرين عبر القنوات الثقافية والسياسية.

التنمية لا بد من أن تسمح بالتعبئة القصوى للموارد من خلال تقديمها للبشر والتنظيم في عملية التنمية. وعند التحضير كذلك لخلق الظروف التي تحمي عمليات الجمع والتفاعل للموارد ضد رغبة الآخرين. والتنظيم الاجتماعي لا بد وان ينبني على الاختيار الحر للإنسان وعلى اقصى درجات مشاركته.

هكذا فإن اي عمل عربي مشترك لا بد من أن يبدأ بالتعامل مع جزئيات وتفاصيل المجتمعات العربية، وان يتناول خصوصيات كل كيان قبل التعامل مع ظواهر متوسطة عربية. العمل العربي المشترك مطالب بخلق متطلباته في الاجتماع والسياسة، من خلال تنمية القيم والتوجهات والعطاء والتنظيم على مستوى كل قطر.

وهناك اخيرا بعض الامور المتصلة بالتجزئة الى كيانات صغيرة، وهي تمثل كل ما سبق، ولا يمكن فصلها عمّا ادت اليه التبعية بالضرورة.

إننا نعيش عصر العلم الكبير، وهو في النهاية يتمثل في ان الانجاز العلمي والتقني مرهون بتجهيز الكم الهائل من التمويل والامكانات والتنظيم الاجتماعي الواسع، ولتحقيق اهداف علمية وتقنية بعينها. والدخول الى دنيا العلم الكبير لا يتناسب معه تفتت الطاقات البحثية والامكانات المادية والاسواق كما نشاهد حاليا على الساحة العربية.

وان بعض المشروعات الكبرى كان من الممكن ان تتجاوز حسناتها سيئاتها اذا ما أتيح لها الامتداد المكاني والسكاني المناسب.

كما وان بعض اوجه مشاركة المواطنين كان من الممكن الوصول اليها، أوبمعنى ادق، السماح بها في تجمعات سكانية اكبر، ولكن انفراد النخب الحاكمة بشعوب محدودة الحجم، وحقيقة ان مخاوفها تزداد مع صغر قوتها السكانية، جعلها دائما تقاوم المشاركة.

والجهد التنموي العربي نتيجة لهذه الأوضاع، ولحقيقة التبعية وازدياد اواصرها عبر السبعينات وخاصة النصف الثاني منها، وحتى الان قد استنزف في صراعات عربية/ عربية زادت في عددها وحدّتها وأنواعها.

ويجب ألا ننسى أن واقع **تفاوت الثروة** واشباع الحاجات بين اقطار عربية متجاورة هو في حد ذاته **دعوة لعدم الاستقرار** الاجتماعي بكل تبعاته.

## ثالثاً : سقوط الأوثان، والبحث عن مستقبل

الحضارة الغربية (بنموذجيها الرأسمالي والاشتراكي) لم تعد لها الجاذبية نفسها، وتظهر الكثير من اشكال التصدع، ثم انها محل مراجعة شاملة من قبل مفكريها.

ونحن في جميع الأحوال ـ كما يبدو من ظواهر ، وكتابات غمرت الفكر العالمي عبر عقدين

حتى الان، بصدد تحول اساسي على الساحة العالمية، يمهد لظهور عالم جديد، لم يعد من الممكن أن يظل متمحورا حول اوثان وتوجهات الحضارة الغربية.

في المشاركة: يقوم النموذج الرأسمالي على الملكية والربحية والمبادأة الفردية، وعلى التصنيع القائم على اعلى درجات تقسيم العمل، وعلى تقديم معايير النمو والكفاءة (الماديتين) بشكل حاسم. فيضوء هذه الاسس قامت نظم على الاستغلال وعدم المساواة والسيطرة، وظهرت مراكز قوى تعكس شكل توزيع الثروة وضرورات الحفاظ عليها وعلى تفاوتاتها. من هنا فإن مشاركة القاعدة الأوسع من السكان تعرضت لبعض المؤثرات التي أدت الى تدنيها. من هذه سيطرة النخبات الاكثر ثروة من خلال تملك رأس المال واحتكار التقدم التقني، ومن خلال استعمال الحث والتشكيل والقهر كوسائل للضبط الاجتماعي، ولدفع قوة العمل الى الاغتراب. من هنا تكررت ممارسات للحضارة اليونانية القديمة، حين كانت الديمقراطية لنخبات معينة دون غيرها، ولكن من خلال ديناميات مقررة كجزء من التوجه الحضاري والثقافي. وكان الانسان في ذلك أقرب الى الوسيلة منه الى الغاية، وكانت مستويات اتخاذ القرارات الحقيقية بعيدة عن المشاركة، وبدت النظم البرلمانية كأشكال موازية واقل تأثيرا في اتخاذ القرارات الحقيقية.

ويقوم النموذج الاشتراكي الأوروبي على الملكية العامة والتدخل المركزي الحاسم في اتخاذ القرار والتخطيط. ولكن تبقى توجهاته الى التصنيع واعلى درجات تقسيم العمل وتقديم معايير النمو المادي. ويستهدف هذا انشاء مجتمع لا طبقي ونظام عالمي جديد يقوم على التضامن بدلا من التنافس. ويختلف هذا النموذج عن المثل الأعلى الأصلي للاشتراكية. بل انه ينكر تماما امكانية قيام اي شكل من اشكال الاشتراكية الفطرية. من هنا تبدو المشاركة الحقيقية الواسعة وكأنها تزيّد لا ضرورة له، وظهرت بيروقراطيات سلطوية. وتحدد اغلب الاهداف والاختيارات دون مشاركة جماهيرية تقريبا، وأصبح اغتراب قوة العمل في هذه الظروف امرا طبيعيا. وظهرت فروق اجتماعية لأسباب اخرى غير توزيع الثروة. وعمليا يستحيل التوسع في مفهوم المشاركة الا من خلال آليات ثابتة بعينها، ويستحيل السماح بحق التنوع الحضاري الا من خلال التسليم بتفوق الحضارة الغربية، وبشكل مقيد بتفسيرات ضيقة ومتعنّتة للعقيدة المسيطرة.

وعلى العكس، فإن العديد من تجارب المشاركة في العالم الثالث تطرح اشكالا اكثر ايجابية ، حتى اذا ما قيست من خلال العائد.

وفي تبديد الموارد: لا يختلف الدارسون حول حقيقة ان الحضارة الغربية قد اضافت كثيرا الى الاحتياجات المادية للافراد بالعالم وعبر مسيرتها، من خلال معدلات النمو المادي العالية نتيجة للثورة الصناعية والتقنية عبر قرنين من الزمان، ومن خلال انجازات تحديثه الزراعة عبر عقدي الخمسينات والستينات. ولكن الدارسين لا يختلفون ايضا حول حقيقة ما تنبّه اليه العالم مع بداية السبعينات حول الثمن الحقيقي الذي تم دفعه في هذه المسيرة، واسباب ذلك. اجمع الدارسون بالغرب على ان موارد العالم الطبيعية قد تعرضت لتبديد شديد تاريخي وما زالت تتعرض له نتيجة للآتي:

- توجهات الحضارة الغربية التي تقدم النمو المادي على ما عداه.

- التوجهات التقنية التي تعنى بالمزيد من تقسيم العمل، واحلال الطاقة التجارية محل قوة

العمل، والسعي الى تسويق اكبر قدر من المنتجات.

ـ المفهوم القاصر للعدالة، والذي يعنى بالنمو ومن ثم التوزيع (في نظرة استاتيكية او متوسطة المدى على احسن الافتراضات).

ـ سوء توزيع الثروة، والديناميات التي تسمح بذلك على مستوى الدولة وعلى المستوى العالمي.

ويتفق النموذجان الغربيان في تبعات النقطتين الأوليين، مع ظهور بعض الاختلافات نتيجة للتفاوت بينهما في النقطتين التاليتين، ونتيجة لتبني النموذج الاشتراكي الأوروبي مبدأ التخطيط وقيامه على الملكية العامة. وترتب على هذه النقاط، خاصة في الغرب الرأسمالي وتوابعه، تراجع دور قوة العمل، وتراجع المحليات، واهمال المصادر المتجددة، ونسيان حق الاجيال التالية في الثروة، وتغليب الاقتصاديات البسيطة في تقويم المشروعات. وترتب على ذلك بعض الحقائق المفزعة في مجال استنزاف موارد الكون من طاقة ومعادن.

ورغم كل اشكال التبعية فإن مسؤولية العالم النامي، والذي يحوي حوالي ٧٥ بالمائة من سكان العالم، مسؤولية محدودة. فهو في النهاية يستهلك اقل من ٣٣ بالمائة من الطاقة التجارية في العالم. واستهلكت امريكا الشمالية والاتحاد السوفياتي وأوروبا واليابان ٨٤ بالمائة من الطاقة التجارية المنتجة في ١٩٦٥ ( بينما لا يتجاوز اجمالي سكان هذه المناطق ٢٦ بالمائة ) .

وهناك الان معادن مهددة بالنضوب (في اقل من ٥٠ عاما) يتراوح عددها بين ٩ ـ ١٣ من المعادن الاساسية اللازمة للانتاج المادي. ويتحدث الدارسون عن عام ٢٠٠٠ كعام متوقع لبروز ازمة حادة في المياه بالرغم من كل الحلول التقنية المقترحة من الحضارة الغربية. وكل الحلول المقدمة للاحلال محل الموارد الناضبة يترتب عليها ـ في اطار تقنية الحضارة الغربية ـ التضاعف المتسارع في الطلب على مدخلات الطاقة والمياه. وقد ارتبط هذا التبديد ـ كما تؤكد جميع الدراسات ـ بالنظم الاجتماعية السائدة وسوء توزيع الدخل بها.

ولقد اظهرت الدراسات ان اعادة النظر في الاطار الاجتماعي السياسي (ما بين التبعية وديناميات السوق الغربي، الى الاعتماد على النفس والتوجه لاشباع الحاجات الاساسية) يمكن ان يؤدي الى تخفيض اساسي في حاجة التنمية للاستثمارات والاستيراد، والى تخفيض حوالى ٤٥ بالمائة من الطلب على مصادر الطاقة الأولية، ولتحقيق معدل النمو السنوي نفسه[١٢].

في **التوجهات والقيم**: لقد ولدت هذه الحضارة الرعب النووي وحرب الكواكب، وتمارس الدول العظمى التصعيد حفاظا على تماسكها الداخلي. واضرت بالبيئة والمناخ العالميين. واليوم يوجه اكثر من ٥٠ بالمائة من الاستثمار في العلم والتقنية بالعالم لانتاج اسلحة نووية، وحوالى ثلثي المتبقي موجه لانتاج سلع غير ضرورية ، بينما لا تتجاوز المعاملات بين البلدان النامية والمتقدمة في سوق التقنية مستوى ١٠ بالمائة. والاعتقاد الثابت، ان لبيئة النمط الصناعي للحضارة الغربية علاقة بأول ١٠ ـ ١٥ بالمائة من الأمراض المؤدية للوفاة[١٣]، وعلاقة بالاختلال البيئي، والتلوث الحراري بكل تبعاته.

---

(١٢) انظر: نصار، **الامكانات العربية: اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة**، الفصل ٢.

(١٣) المصدر نفسه.

وعندما نتغاضى عن قيم الربحية، ويتغاضى التنظيم الاجتماعي عن التلوث، في مقابل النمو المادي، كان من الطبيعي ظهور صناعات حديثة لمحاربة التلوث، وفي دورة مفرغة (واثبتت دراسة ليونتيف ان احتياجات محاربة التلوث في افق عام ٢٠٠٠ تمثل حوالى ٣٣ بالمائة من نصيب الفرد من الدخل في الاقطار العربية غير النفطية، وحوالى ١٠ بالمائة بالاقطار العربية النفطية). ونتيجة لاهمال الجوانب الوجدانية والمؤشرات الاجتماعية والانسانية للتنمية، في مقابل اعادة النمو المادي، دفع الانسان بحضارة الغرب دفعا الى القلق وتصاعد حالات الانتحار والهروب ـ والانسان بالغرب في ذلك لا يختلف كثيرا عن بعض الاتجاهات العربية الرافضة لمظاهر هذه الحضارة. ذلك بالاضافة الى الآثار النفسية والاجتماعية للتركز في المدن وظهور المؤسسات العملاقة بها، واهمال التدريب والتعليم الزراعي، وظهور الارهاب كمواقف للتعبير عن رفض هذه الحضارة ومؤسساتها.

واضاعت هذه الحضارة (من خلال فرض «تفوقها»، وقهر القيم الأخرى) العديد من صور التفاعل مع حضارات اخرى كان من الممكن ان تؤدي الى صياغات اكثر استقرارا، وفائدة للبشرية على المدى الأطول.

والى اي مدى يمكن لمثقفي الوطن العربي التمسك بمؤشرات وتوجهات حضارة تعاني من احباطاتها، تحمل في احشائها عوامل انهيارها، وتحمل في تاريخها ما يكفي لاستحالة تكرارها وتكرار ظروفها من قبل العالم الثالث؟

من هنا كان طرح افكار للتنمية البديلة تتمثل في الاهتمام بالمناطق غير الحضرية والتركيز على المحليات، الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة، عدم الفصل بين الانتاج والتعلم والبحث، عدم الفصل بين صحة الانسان وصحة البيئة، احترام التقنيات وقيم الاصالة التي عاشت عبر قرون من الزمان؛ أي ضرورة الاعتماد على النفس وضرورة تنويع مؤشرات التنمية. ولكل من هذه الافكار البديلة نظرة للمستقبل في ضوء نضوب الموارد، واستحالة استمرار اشكال التبعية الحالية في المستقبل، ومحاولة اخذ زمام الأمور في عالم متغير وغير مستقر.

وكل هذه الأفكار مؤداها وأولاها بالاهتمام الظواهر الاجتماعية ، وتعظيم المشاركة وعائدها، وتقديم الانسان على ما عداه من عوامل الانتاج، واعتبار الانسان هدفا مباشرا وليس وسيلة، والبحث عن التنظيم الاجتماعي المناسب.

وتضم الدراسات حول الآفاق بعض التوقعات السياسية التي تدعم هذه النظرة البديلة وتزيد من احتمالات الأمل في نجاحها. فالنظام العالمي مطالب بالتغيير ومعرض للتغيير ولأسباب كلها موضوعية.

فاليابان مرشح للظهور كقوة عظمى، وعندما يحدث ذلك فإن اليابان تطرح مع ظهورها افكار التمايز الحضاري وضرورة التنافس بين الحضارات. والصين مرشحة كذلك، وتكمن قوتها في التمايز الحضاري على الساحة العالمية. واوروبا الغربية مرشحة، ودوافعها لذلك احساسها بخطورة هيمنة الولايات المتحدة على الاختيارات والسوق العالمي والآفاق التقنية. أوروبا الغربية يتمثل دافعها الأول في محاولة الاختلاف عن نمط يسير نحو مزيد من الاستقطاب واهدار الموارد على الساحة العالمية، وكذلك اعتراضها على عدم التكافؤ في التبادل العالمي.

وبعد فترات طويلة من اهدار الموارد، فلقد بينت الدراسات المستقبلية ان خريطة موارد

العالم الطبيعية قد اعيد توزيعها بالفعل بشكل مغاير عن القرنين الماضيين، وبعيدا عن السيطرة المباشرة للقوى الصناعية الكبرى، وفي وسط عالم لا يسمح بالاشكال التقليدية للاستعمار.

وازمات الغذاء والديون والطاقة ليست ازمات تدفع بعض اقطار الوطن العربي فقط للمواجهة،ولكن العدد الاكبر من بلدان العالم الثالث.

هذا في وقت اصبحت فيه الأزمة الاقتصادية العالمية تثير اليأس اكثر مما تدعو الى الترقب.

والحضارة الغربية نفسها في مجال مراجعة لاهدافها واختياراتها، وتلعب القوى الاجتماعية الداخلية فيها دورا متزايدا في مراجعة هذه الأهداف والاختيارات. كما ان تفاصيل ما نشر حول استراتيجيات اسرائيل المستقبلية انما يظهر تركيزها على فرض قهر التقنية (وما يسمى التبادل التقني، والبحث العلمي والتعليم والتربية) في مخططاتها للتعاون والانتشار عبر الوطن العربي، وطالما تفصح اسرائيل عن تفوقها الحضاري في كل ما تقدمه من مشروعات للمستقبل، والامل في الوصول الى انسب الاشكال لدرء هذه المخططات من خلال المواجهة الحضارية.

**اخيرا**: أليس هذا هو الوقت المناسب لإعمال الفكر والخيال... يجمعنا الاحساس بحجم التحديات ومخاوف المستقبل... ويلهينا ذلك عن مخاوفنا من بعضنا البعض؟ هل يجمعنا ذلك حول ما انجزه بعض المفكرين العرب في مجالات التنمية البديلة، وحول التساؤلات العديدة في هذه الدراسة، والتي تنتظر اجابة او استراتيجية؟ وهل يمكن تطوير «أجندة» التفكير والعمل السياسي العربي، في هذه اللحظات المليئة بالاحتمالات المتفاوتة؛ وبحيث تشمل الهموم التي حوتها هذه الدراسة □

صدر حديثاً عن

**مركز دراسات الوحدة العربية**

# نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة

**"الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"**

**د. علي خليفة الكواري**

# معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية وحقـوق العـرب في خليـج العقـبة

**د. عدنان البكري**

**قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت .**

لم يكن لاسرائيل وجود على خليـج العقبة الا بعـد ان اخلت القوات الاردنيـة منطقة « بـير قطار » وبلدة « أم رشـرش » بتاريـخ ٩ آذار/مارس ١٩٤٩ التي احتلتهـا القوات الاسـرائيلية في اليوم التالي واقامت فيها ميناء « ايلات » . وكان ذلك قبل التوقيع على اتفاقية الهدنة الاسرائيلية ـ الاردنية بتاريخ ٣ نيسان /ابريل ١٩٤٩ . ومنذ ذلك التاريخ حتى إبرام معاهدة السلام المصـرية الاسرائيلية بتاريخ ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ اصرت الحكومة المصرية بأنّ خليج العقبة هو خليـج داخـلي ، وان مياهـه هي مياه عـربية اقليميـة مغلقة تخضـع للسيادة المصـرية والاردن والمملكـة العربية السعودية ، وان وجود اسرائيل في ميناء ايلات هو وجود واقعي ـ عسكري لا يبـرر قانـونا ادعاءها باستخدام الخليج لمرور سفنها او السفن الاجنبية المتجهـة الى ميناء ايـلات ، طالمـا كانت اسـرائيل في حـالة حـرب مع الاقطـار العربيـة المشاطئـة : وان مضيق تيران هـو جزء من الميـاه الإقليمية لمصر ، ولا يمكن اعتباره مضيقـا دولياً لانـه لا يصل بـين بحرين عـامين أولا ، ولأنـه لم يسبق ان جرى التعامل على استخدامه للملاحة الدولية ثانيا .

وقد تغير الحال بعد إبرام معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية في نيسان/ابريـل ١٩٧٩ ، وسقطت جميع الادعاءات المصرية والحجج القانونية المدعمة لها[١] .

ولتقويم الحالة القانونية الراهنة التي اوجدتها معاهدة السلام لخليج العقبـة ومضيق تيران لا بد من استيعاب الحجج التي قدمتها مصر بكل إصرار وقوة للتأكيد عـلى عروبـة الخليج ولـدعم مواقفها المبدئية بعدم الاعتراف باسرائيل كدولة مضائقية ـ خليجية ، ومقارنتها بالوضـع القانـوني الذي اوجدته معاهدة السلام التي اعترفت لاسرائيل بحرية استخدام المياه الاقليمية المصـرية في المضيق والخليج ، لملاحة السفن المتجهة من وإلى ميناء إيلات بضمان الحكومة المصرية نفسها .

(١) تبطل المعاهدة بين الاطراف المتعاقدة جميع القواعد العرفية واحكام الاتفاقيات الثنائيـة التي تتعارض مـع المعاهدة إلا ما كان من القواعد الآمرة. المادة ٥٣ من قانون المعاهدات. أنظر : *Vienna Convention on the Law of Treaties*, U.N. Document, A/CONF., 39/27 (1969).

ويرمي البحث بالدرجة الأولى إلى التنقيب عن احكام القانون الدولي العام التعاقدية والعرفية المتعلقة بالبحار الداخلية والمضائق التي تربطها بالبحار الحرة ، لتقدير مدى تفريط معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية بحقوق العرب في خليج العقبة ، وتهديدها لأمنهم وسلامتهم في ظل النظام القانوني الجديد الذي أوجدته المعاهدة .

وتسهيلاً لحصر الموضوع في اطار شمولي اخضعنا بحث اهم تفاصيله للعناوين الفرعية التالية :

أولاً : مقدمات عامة .

١ ـ خلفية تاريخية للنزاع العربي الاسرائيلي على خليج العقبة ومضيق تيران .

٢ ـ الملامح الجغرافية لخليج العقبة ومضيق تيران .

ثانياً : الوضع القانوني للخليج والمضيق قبل التوقيع على معاهدة السلام .

ثالثاً : الوضع القانوني للخليج والمضيق في ظل معاهدة السلام .

رابعاً : حقوق والتزامات الاقطار العربية الأخرى في ظل معاهدة السلام .

خامساً : خاتمة واستنتاجات .

## اولاً : مقدمات عامة

### ١ ـ خلفية تاريخية

منذ ان احتلت اسرائيل قرية أم رشرش الاردنية بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٤٩ وحولتها إلى ميناء ايلات حصلت على شاطىء طوله ستة اميال يطل على خليج العقبة . ومنذ ذلك التاريخ بدأت تطالب بحرية الملاحة في الخليج ، وفتح مضيق تيران لسفنها المتجهة إلى ميناء إيلات ، باعتبارها دولة شاطئية تشارك الاقطار العربية الثلاثة الأخرى وهي مصر والسعودية والأردن ، بحق المرور الحرّ في الخليج من خلال مضيق تيران . إلا أن مطالبتها لم تلقَ بالاً من قبل البلدان العربية المطلة على الخليج ، وخصوصا الجمهورية العربية المتحدة ، التي استمرت على غلق الخليج في وجه السفن الاسرائيلية والبضائع المتجهة إليها ، والذي بدأته مصر بعد حرب عام ١٩٤٨ مباشرة[٢] .

وفي بداية عام ١٩٥٠ اتفقت الحكومة المصرية مع المملكة العربية السعودية على احتلال جزيرتي « صنافير » و« تيران » ، وهما الجزيرتان اللتان تتحكمان في مدخل خليج العقبة ، رداً على احتلال اسرائيل لأم رشرش وانشائها لميناء إيلات على ساحل الخليج الشمالي . وقد ارسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى حكومة الولايات المتحدة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ وأخرى إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٠ تفيدهما بأنها قد قامت باحتلال

(٢) Louis M. Bloomfield, *Egypt, Israel and the Gulf of Aqaba in International Law* (Toronto: Carswell, 1957), pp.7- 10.

الجزيرتين بالاتفاق التام مع الحكومة السعودية نظراً لاتجاهات إسرائيل التي تشير الى تهديدها للجزيرتين عند مدخل خليج العقبة في البحر الاحمر(٣) .

ودعماً لاحتلال مصر لجزيرتي أم صنافير وتيران قامت الحكومة المصرية منذ أوائل الخمسينات باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإخضاع المرور في الخليج لسلطتها في التفتيش والاستيلاء ، وضبط ومصادرة كل ما اعتبر من المهربات الحربية ، بما في ذلك المواد الغذائية ، اذا كان من شأنها دعم المجهود الحربي للعدو الصهيوني ، على ان يقوم مجلس الغنائم بالإشراف على عمليات الضبط والبتّ في المنازعات الناجمة عنها ، واصدار الحكم في طلبات التعويض . وقد صدرت التعليمات للوحدات العسكرية المرابطة في جزيرة تيران باطلاق النار على السفن الحربية الاسرائيلية التي تحاول المرور في المياه الاقليمية المصرية ، بما في ذلك مدخل الخليج ، بقصد منعها من المرور ، فإذا استمرت في محاولتها وَجهت اليها النار مباشرة . اما السفن التجارية الاسرائيلية فقد صدرت الأوامر باحتجازها واحالتها الى مجلس الغنائم إذا ما حاولت المرور في المياه الاقليمية ، بما في ذلك مدخل خليج العقبة(٤) .

وقد استمرت مصر بتطبيق الإجراءات الآنفة الذكر ومنع إسرائيل من حرية مرور سفنها عبر مضيق تيران . ولم تستطع اسرائيل ثني مصر عن عزمها ، وفشلت حتى في استصدار قرار من الأمم المتحدة سنة ١٩٥٤ ، يمنحها حق المرور في المضيق . ولم تجد سبيلا اخَر تسلكه سوى اللجوء إلى استخدام القوة . وقد واتتها الفرصة بعد أزمة قناة السويس التي فجرها تأميم الحكومة المصرية للقناة في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٦ ، واشتركت مع بريطانيا وفرنسا للاستيلاء على القناة في ما يعرف بالعدوان الثلاثي على مصر . وكنتيجة لهذا العدوان حلت قوات الطوارىء الدولية محل القوات الاسرائيلية التي احتلت شبه جزيرة سيناء . وقد اتخذت قوات الطوارىء مواقع مراقبتها على طول ساحل سيناء المحاذي لخليج العقبة ، وقرب مدخل الخليج في شرم الشيخ ورأس نصراني في عام ١٩٥٧ ، لضمان حرية المرور بعد ان اعيد فتح مضيق تيران لسفن جميع الدول بما فيها اسرائيل(٥) . الا ان مصر عادت واسترجعت سيطرتها على الملاحة في الخليج ، بعد انسحاب قوات الطوارىء الدولية بناء على طلب الحكومة المصرية في أيار/مايو سنة ١٩٦٧ ، وأغلقت مضيق تيران في وجه جميع السفن المتجهة الى ميناء إيلات الاسرائيلي . ولكن ما أن اندلعت الحرب العربية ـ الاسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ حتى احتلت اسرائيل الساحل الغربي من المضيق وجميع شبه جزيرة سيناء وفرضت سيطرتها على الملاحة في المياه الاقليمية المصرية المحاذية لساحل شبه الجزيرة في خليج العقبة ، وعلى الملاحة في مضيق تيران ، تحت احتجاج مصر واصرارها على عدم شرعية الاحتلال الاسرائيلي . وقد تغير الحال بعد التصديق على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية من احتلال فعلي غير قانوني للسواحل المصرية المطلة على الخليج ، وما أدى اليه من فرض حرية الملاحة للسفن الاسرائيلية في الخليج ، وعبورها مضيق

---

(٣) United Nations, Security Council, 659th Meeting, 15 February 1954, par. 103 (Offical Records).

(٤) حول الاجراءات التي اتخذتها مصر ضد السفن الاسرائيلية، انظر: Bloomfield, Ibid., note 2.

(٥) Rosalyn Higgins, comp., *United Nations Peacekeeping, 1946- 1967* (New York: Oxford, 1969), pp.221- 370.

تيران بالقوة المسلّحة ، الى اعتراف قانوني بحق إسرائيل باستخدام المياه الاقليمية المصرية لملاحة السفن المتجهة إلى إيلات تنفيذا للفقرة الثانية من المادة الخامسة لمعاهدة السلام المبرمة مع إسرائيل في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

## ٢ ـ الملامح الجغرافية لخليج العقبة ومضيق تيران

تُشارك ثلاثة بلدان عربية سواحل خليج العقبة ، وهي مصر والسعودية والاردن ، يضاف إليها اسرائيل ، بعد ان فرضت وجودها عسكريا في ميناء ايلات بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٤٩ . ويقع الساحل المصري في غرب الخليج بطول مائة ميل تقريبا ، والسعودي شرقه بطول ٨٨ ميلا تقريبا ، وتشترك الأردن وإسرائيل في الساحل الشمالي منه بطول ١٦ ميلا للساحل الأردني الذي يقع عليه ميناء العقبة ، و٦ أميال للساحل الاسرائيلي الذي يقع عليه ميناء ايلات .

ويبلغ طول خليج العقبة من مدخله إلى نهايته شمالا في ميناءي العقبة وإيلات ٩٦ ميلا تقريبا ، واقصى عرض له ١٤,٥ ميلا ، واقل عرض له ٣ أميال تشكّل النهاية الشمالية للخليج . أما عرض مدخله في مضيق تيران فيبلغ $\frac{3}{4}$ ٥ ميلا ، وتعترضه جزيرتا تيران وصنافير . وتقع جزيرة تيران على بعد ثلاثة اميال من الساحل المصري ، اما صنافير فتقع على بعد ١,٥ ميلاً شرق تيران . والجزء الواقع بين الجزيرتين غير صالح للملاحة بصورة عامة . والممر الصالح للملاحة الذي يسمى ممر الانتربرايز هو الجزء الملاصق لساحل شبه جزيرة سيناء وعرضه ١٣٠٠ ياردة من الساحل . اما الممر الآخر ، وهو الممر الشرقي ، الواقع بين جزيرة تيران وسلسلة الشعب المرجانية ، ويسمى ممر جرافتون ، فلا يتجاوز عرضه ٩٥٠ ياردة ، وهو لا يصلح للملاحة السفن الكبيرة ولا يعتبر آمنا . اما الجزء الواقع بين صنافير والساحل السعودي فهو غير صالح للملاحة السفن الكبيرة ، وحتى المتوسطة ، وتستخدمه القوارب والسفن الصغيرة المحلية للملاحة ، وذلك لانتشار الشعب المرجانية فيه وضحالة مياهه[٦] . ويقع المضيق برمته ضمن المياه الاقليمية لمصر والسعودية حيث سبق لهما منذ سنة ١٩٥٨ الادعاء باثني عشر ميلا بالإضافة الى منطقة ملاصقة ، بعرض ستة اميال ، تمتد وراء المياه الاقليمية[٧] .

---

(٦) فيما يتعلق بالملامح الجغرافية انظر التقرير الذي قدمه كندي بناء على تكليف من الأمم المتحدة:
H.R. Kennedy, «A Brief Geographical and Hydrographical Study of Bays and Estuaries, The Coasts of Which Belong to Different States,» U.N. Document, A/CONF., 13/ 15 (13 November 1957); U.N. Conference on the Law of the Sea, A/CONF., 13/ 37 (1958), vol.1, pp.198- 244 (Official Records) and United States Naval Oceanographic Office, *Sailing Directions of the Red Sea and the Gulf of Aden*, 5th ed. (U.S.: The Office, 1965).

(٧) U.N. Legislative Series, *National Legislation and Treaties Relating to the Territorial Sea, the Contiguous Zone, the Continental Shelf, the High Seas and Fishing and Conservation of the Living Resources of the Sea*, U.N. Document, ST/ LEG/ SER., B/15 (1970), and L.M. Alexander, «Indices of National Interest in the Ocean,» *Ocean Development and International Law Journal*, vol.1 (1973), pp.43- 47.

# ثانياً : الوضع القانوني للخليج والمضيق قبل التوقيع على معاهدة السلام

يمكن تحديد الوضع القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران قبل التوقيع على معاهدة السلام من خلال مناقشة حجج البلدان العربية ، على ضوء الاحكام السائدة في القانون الدولي العام ، والتي تنصبّ على المواضيع الرئيسية التالية :

١ ـ ان خليج العقبة هو بحر داخلي مغلق .

٢ ـ ان خليج العقبة هو خليج تاريخي .

٣ ـ قيام حالة الحرب مع اسرائيل .

## ١ ـ خليج العقبة هو بحر داخلي مغلق

إن تحديد الصفة القانونية لخليج العقبة يجر وراءه تقرير ما اذا كان مضيق تيران دولياً او غير دولي ، وبالتالي تقرير مدى خضوعه لحرية مرور السفن الاجنبية في مياهه . فالمضيق الدولي هو الفتحة المائية التي لا يزيد اتساعها عن مجموع عرض البحر الاقليمي للدولة او الدول التي تقع على جانبيه ، والذي يصل بين جزئين من البحار العالية ويستخدم للملاحة الدولية . هذا هو تعريف القانون الدولي العرفي وتعريف محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو وما ذهب إليه الفقه الدولي[٨] . فهل يعتبر خليج العقبة بحرا عاما يصله مضيق تيران ببحر عام آخر هو البحر الاحمر ؟ ام انه بحر مغلق ، وبالتالي ، لا يعتبر المضيق الذي يربطه بالبحر الاحمر مضيقا دوليا ؟ هناك معياران للحكم : الأول جغرافي ، والثاني وظيفي . فبالنسبة للمعيار الاول يعتبر خليج العقبة خليجا داخليا مغلقا لأن حوضه غير متصل ببحار أخرى إلا بفتحة واحدة لا يتجاوز عرضها ثلاثة اميال ، لا يصلح للملاحة منها إلا مسافة ١٣٠٠ ياردة . اما بالنسبة للمعيار الوظيفي فهو بحر داخلي مغلق لان الملاحة فيه تقتصر على ثلاثة اقطار عربية . اما اسرائيل ، فإن سفنها والسفن المتجهة اليها لم تتمتع بحق المرور فيه الا بعد احتلالها بالقوة العسكرية للساحل الغربي من المضيق في الحرب التي شنتها على مصر عام ١٩٦٧[٩]، وقبلها ، في الفترة الواقعة بين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ ، قامت قوة الطوارىء الدولية بالإشراف على حرية الملاحة فيه بموافقة الدولة المضيفة وهي مصر ، وكانت الموافقة هي الاساس لوجودها في اراضي الجمهورية العربية المتحدة ، ولا يمكن اعتبار تلك الموافقة اساسا لتنازل مصر عن ادعائها في غلق المضيق في وجه الملاحة الاسرائيلية او نشوء الحق لإسرائيل في المشاركة مع البلدان العربية الاخرى المشاطئة في حرية المرور في الخليج

---

(٨) The Corfu Channel Case, International Court of Justice Reports, U.K./Albania, 3, 28 (1949).

(٩) وجود اسرائيل على خليج العقبة هو وجود واقعي وليس قانوني: B. Murti, «The Legal Status of the Gulf of Aqaba,» *Indian Journal of International Law*, vol.7 (1967), and M. Hummad, «The Right of Passage in the Gulf of Aqaba,» *Egyptian Journal of International Law*, vol.15 (1959), pp.118- 151.

عبر مضيق تيران[١٠] . ويؤكد هذا الادّعاء ممارسة الجمهورية العربية المتحدة حقها في تقرير سحب قوة الطوارىء الدولية ، وما ترتب على انسحابها الفعلي من عودة مصر إلى اغلاق خليج العقبة ومضيق تيران في وجه السفن الاسرائيلية ، وحظر مرور البضائع الاستراتيجية المتجهة إلى اسرائيل عن طريق المضيق والخليج . وبعبارة أخرى : ان خليج العقبة لم يكن مفتوحا للملاحة الدولية الحرة ـ وهو المعيار الوظيفي ـ وبذلك ينهار المعيار الثاني للحكم على اعتبار المضيق دوليا . هذا ، وان البحر الاقليمي لإسرائيل ـ على فرض التسليم بوجوده القانوني من قبل الاقطار العربية المشاطئة ـ لا يمكن الوصول اليه الا باختراق حوالى ٩٦ ميلا من المياه الاقليمية المغلقة التابعة للسيادة المشتركة لكل من السعودية والاردن والجمهورية العربية المتحدة . وقد اثير موضوع حق الدول في المرور البريء في المياه الاقليمية للدول المطلة على الخليج كما تقرره قواعد قانون البحار العرفية ، والمادة ١٤ من اتفاقية جنيف للبحار الاقليمية والمنطقة الملاصقة لعام ١٩٥٨ بحجة مضادة[١١] . وليس اسهل من دحر هذه الحجة بالقول : بأن المرور البريء في المياه الاقليمية لدولة او دول ساحلية يخضع لقوانين وانظمة تلك الدول والتمتع به معلق على شرط عدم اخلاله بأمن وسلامة الدولة الساحلية ، ولا يشمل على الاطلاق حق المرور لسفن الدولة او الدول التي هي في حالة حرب مع الدولة او الدول الساحلية ، ولا السفن المتجهة اليها من غير التي تحمل جنسيتها .

فخليج العقبة هو خليج مغلق ، ومضيق تيران لا يعد مضيقا دوليا لأنه لا يصل بين بحرين عامين ، ولم يجر التواتر على استعماله في الملاحة البحرية الدولية قبل إبرام معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية[١٢] ، ولا يمنع ذلك تعدد البلدان العربية المطلة عليه ، لان هذه البلدان هي في حالة حرب مع إسرائيل وهي لم تسمح ، بصفتها هذه ، للسفن الاسرائيلية او السفن المتجهة اليها بعبور مضيق تيران والملاحة في خليج العقبة منذ قيام دولة اسرائيل . وان تواجد اسرائيل في ميناء ايلات وما فرضته بعد حرب ١٩٦٧ كان بالقوة المسلحة التي لا تشكل ادعاء قانونيا[١٣] .

ويتصل بموضوع البحار الداخلية اتصالا مباشرا حق المرور البريء في هذه البحار وعلاقته بالمياه الاقليمية للدولة او الدول المطلة على هذه البحار . فقد تراوح الادعاء بالمياه الاقليمية من ثلاثة اميال ( مبدأ قذيفة المدفع لبنكر شوك ) إلى اثني عشر ميلا . واليوم تكاد مسافة الاثني عشر ميلا تكون هي السائدة والمعترف بها في التعامل والقانون الدولي . ومنذ الاعتراف بهذا الادعاء وما تضمنه من بسط سيادة الدولة المطلقة على مياهها الاقليمية اعترف كذلك بحق المرور البريء للسفن الاجنبية في المياه الاقليمية كاستثناء لحق السيادة المطلقة للدول على مياهها الاقليمية .

---

(١٠) Statement by the Representative of Egypt at the Security Council, in: United Nations, Security Council, 22nd year (29 May 1967), p.7, par. 79; Statement by the Representative of Saudi Arabia presented to the 12th Session of the General Assembly, 2 October 1957, p.223, par.92, and Statement of the Representative of Saudi Arabia presented to: The Law of The Sea Conference, (1958), vol.3, p.3, par.30 (Official Records ).

(١١) Leo J. Bouchez, *The Regime of Bays in International Law* (Leyden, A.W.: Sythoff, 1964), pp.179- 184.

(١٢) K.M. Misra, «India and the Status of Aqaba and Tiran,» *International Problems*, vol.13 (1874), pp.283- 290.

(١٣) Charles B. Selak, «A Consideration of the Legal Status of the Gulf of Aqaba,» *American Journal of International Law*, vol.52, no.4 (October 1958), pp.660- 668.

وافترض ان قاعدة المرور البريء تنطبق على المياه الاقليمية التي تشكل مضيقاً يصل بين بحرَيْن حُرّيْن[١٤] .

والذي يعنينا هو التمييز بين المضائق التي تصل بين بحرين حرين ، وتلك التي تربط بين بحر حر وبحر داخلي . فبالنسبة للمضائق التي تربط بين بحر حر وبحر داخلي جرى العرف على التمييز بين حالتين : الاولى فيما لو كان كلا المضيق والبحر الداخلي محاطاً باقليم دولة واحدة ، وكان المضيق بأكمله يقع ضمن المياه الاقليمية لتلك الدولة . والحالة الثانية هي : فيما لو كانا محاطين باقليم اكثر من دولة واحدة . ففي الحالة الاولى تعتبر البحار الداخلية بحارا مغلقة ، تخضع بكاملها للسيادة المطلقة للدولة الساحلية التي يحق لها غلق الخليج في وجه الملاحة للسفن الاجنبية في مياهها الداخلية ، كما كان الحال بالنسبة لمضيق البسفور الذي يؤدي الى البحر الاسود ، الذي كان برّمته محاطا بالاقاليم التركية قبل الاعتراف لروسيا ببسط سيادتها على جزء من البحر الأسود في معاهدة كتشك كنارجي عام ١٧٧٤ . اي ان البحر الاسود كان يعتبر بحيرة عثمانية داخلية حين كانت كل شواطئه المطلة على البحر خاضعة للسيادة العثمانية[١٥] .

اما اذا كان المضيق ، ومياهه الداخلية ، محاطا بأقاليم اكثر من دولة واحدة فقد جرى العرف على منح السفن الاجنبية حق المرور البريء فيه . ويجب التأكيد هنا على ان حق المرور البريء «Innocent Passage» في المياه الاقليمية هو ليس كحق المرور الحر «Free Passage» في المياه الدولية فهو يخضع لتنظيم وسيطرة الدولة الساحلية بما يتفق مع امنها وسلامتها ومصالحها ، بينما لا تخضع الملاحة في البحار الحرة الدولية لسيطرة اية دولة . ومع ذلك فقد استثنى الفقه الدولي المضائق الصغيرة والبحار الداخلية الضيقة واعتبرها مياهاً داخلية تخضع للسيادة المطلقة للدول المطلة عليها ، على ان تتمتع جميعها بحرية المرور والملاحة فيها دون غيرها من الدول[١٦] . بالإضافة إلى ذلك ، وحتى لو اعترفنا بحق المرور البريء في المياه الداخلية من خلال المضائق التي تربطها بالبحار الحرة ، فمن الصعب وصف مرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة مرورا بريئا طالما كانت في حالة حرب مع جميع الدول الاخرى المطلة على الخليج .

وحين كُلفت هيئة القانون الدولي القيام بإعداد مشروع نظام البحر الاقليمي لم تتضمن مسودة المواد التي اعدتها اية قواعد تتعلق بالبحار الداخلية ، ولكنها أشارت في التعليق على المواد الى تطبيق القواعد العرفية السائدة[١٧] ، واضافت بان هذه القواعد يمكن ان تعدل لأسباب تاريخية ، او باجراءات دولية[١٨] . وخلا المشروع من اية قواعد تتعلق بالمضائق المحاطة باكثر من

---

(١٤) P.C. Jessup, *The Law of Territorial Waters and Maritime Jurisdiction* (New York, 1927), (Reprinted in 1970), pp.47- 63; Marjorie Millace Whiteman, *Digest of International Law*, Department of State Publications, 7403 (Washington: U.S. Dept. of State; U.S. Government Printing Office, [1965]), vol.4, pp.343- 480, and S. Slonim, «The Right of Innocent Passage and the 1958 Geneva Conference on the Law of the Sea,» *Columbia Journal of Transnational Law*, vol.5 (1966), pp.96- 127.

(١٥) L. Oppenheim, *International Law*, 4th ed. (1928).

(١٦) Charles Cheney Hyde, *International Law , Chiefly as Interpreted and Applied by the United States*, 2nd ed. (Boston: Little, Brown and Company, [1947]), p.484.

(١٧) Report of the International Law Commission, 8th session (1956), pp.227- 278, and *Yearbook of International Law Commission*, U.N. Document, A/CN. 4/SER. A (1956), pp.254- 259.

(١٨) Report of the International Law Commission, p.278.

دولة واحدة . لكن الهيئة بحثت القاعدة المتعلقة بالمرور عبر المضائق التي تربط بين جزئين من البحار الحرة على ضوء تعليق الممثل الاسرائيلي في الهيئة على هذه القاعدة . وارادت اسرائيل من تعليق ممثلها صياغة القاعدة لتتناسب مع طموحاتها في خليج العقبة دون ذكر ذلك صراحة. الا ان مقرر الهيئة الخاص أدرك الغرض من التعليق ، وقال بالحرف الواحد : « يتراءى ان ما يدور بخلد اسرائيل هو خليج العقبة »[١٩] . وكانت آراء اكثرية اعضاء الهيئة ضد الاقتراح الاسرائيلي الرامي الى اضافة المضائق التي تصل بين البحار الحرة والمياه الاقليمية لدولة أجنبية الى قائمة المضائق الدولية . ورأت الهيئة بأن حق المرور في هذه الحالة يمكن ان يستند على الاتفاقيات الدولية او الممارسة الطويلة لهذا الحق . ولم تجد في الاقتراح الاسرائيلي الاعتباطي اي سند في القانون الدولي ، وانما فصل ليتناسب مع حاجات اسرائيل ومصالحها في الخليج ، ولم تجد المعلومات الكافية او السوابق او القواعد التي يمكن ان تستند عليها لوضع القواعد التي يمكن تطبيقها على الخلجان المحاطة باكثر من دولة واحدة[٢٠] .

وأثناء انعقاد المؤتمر الاول لقانون البحار عام ١٩٥٨ ، لمناقشة مشروع قانون البحار الذي اعدته هيئة القانون الدولي ، تقدمت كل من هولندة والبرتغال والمملكة المتحدة وإيرلنده الشمالية بتأييد الولايات المتحدة بتعديل النظام القانوني المطبق على المضائق التي تصل بين جزئين من البحار الحرة ، ليشمل المضائق التي تقع في مداخل البحار الداخلية المحاطة باكثر من دولة واحدة . وتبعا لهذا التعديل لم تعد المضائق التي تصل بين جزئين من البحار الحرة وحدها مفتوحة للمرور البريء للسفن الاجنبية ، بل اضيف اليها المضائق التي تصل بين البحار الحرة **والمياه الاقليمية** لدولة اجنبية . وقد واجه هذا الاقتراح بالتعديل معارضة شديدة من قبل المملكة العربية السعودية بدعم من الاقطار العربية الاخرى . ومن اهم الحجج التي وردت على لسان ممثل السعودية أن قواعد القانون الدولي حين نصت على حق المرور البريء كانت قد منحت هذا الحق للملاحة الدولية في المضائق التي تصل بين بحرين حرين ، ولم تمنح هذا الحق في حالة المضائق التي تربط البحار الحرة بالمياه الداخلية ، او بالبحار الاقليمية لدولة معينة . واستنتج من ذلك ان النص المعدل لم يكن يعبّر عن المبادىء العامة للقانون الدولي وانما صمم لدعم ادعاءات دولة واحدة[٢١] . ومع ذلك ، وعلى الرغم من تبني المؤتمر للتعديل المقترح ، الذي شمل لأول مرّة في تاريخ القانون الدولي العام ، المضائق التي تستخدم للملاحة الدولية بين جزء من البحار الحرة والمياه الاقليمية بحق المرور البريء للسفن الاجنبية ، كما ورد في النص النهائي للمادة (١٦) فقرة (٤) من اتفاقية جنيف للبحار الاقليمية والمنطقة الملاصقة لعام ١٩٥٨ ، فلم يكن لتبني هذه المادة الموجهة ضد العرب لصالح اسرائيل باعتراف الممثل الهولندي[٢٢] أيّ مردود عملي او اثر قانوني حيث لم تنضم أيٌّ من البلدان العربية المطلة على خليج العقبة ، وهي مصر والسعودية والاردن إلى اتفاقية جنيف للبحار الاقليمية والمنطقة الملاصقة ورفضت التصديق عليها . وقد قرر مجلس الجامعة العربية كذلك تأجيل انضمام الاقطار العربية الى الاتفاقية . وهذا يعني حسب الآراء الفقهية السائدة ، وقانون المعاهدات ، ان الاقطار العربية غير ملزمة بالتقيد بنص المادة المذكورة

---

(١٩) *Yearbook of International Law Commission*, p.202.

(٢٠) Report of the International Law Commission, p.269.

(٢١) U.N. First Conference on the Law of Sea, 1958, no.3, p.93.

(٢٢) M. Sorensen, «Law of the Sea,» *International Conciliation*, no.520 (1958), p.236.

ولا اية مادة اخرى من الاتفاقية تتعارض نصوصها مع القانون الدولي العرفي الذي كان سائداً قبل تبنّي الاتفاقية . فالقواعد التي لا تعتبر جزءاً من القانون العرفي لا تلزم الا الدّول الموقعة عليها حتى ولو تضمنتها المعاهدات الدولية الشارعة مثل اتفاقية جنيف التي نحن بصددها . بالاضافة الى ذلك ، حتى ولو فرضنا التزام البلدان العربية بنص المادة (١٦)، يبقى الالتزام منصبًّا على حق المرور البريء في مضيق تيران وحده ولا يتعداه إلى حق استخدام المياه الاقليمية لخليج العقبة لأن المادة تنظّم المرور في المضيق ، اي في مدخل الخليج فقط ، ولم تتطرق إلى تنظيم الملاحة الدولية وحق المرور البريء في الخليج نفسه بأي شكل من الأشكال[٢٣] .

## ٢ ـ خليج العقبة هو خليج تاريخي

خليج العقبة هو خليج تاريخي تستثنى الملاحة الدولية الحرة فيه من احكام القانون الدولي ، ويخضع لسيادة الدولة او الدول المطلة عليه . ويعتبر الخليج تاريخيا بتوفر الشرطين التاليين :

ـ ممارسة الدولة ، أو الدول ، المطلة على الخليج الذي تدعى به خليجا تاريخيا سلطتها عليه لفترة زمنية طويلة وبصورة فعالة ومستمرة .

ـ عدم اعتراض الدول الاخرى على ممارسة الدولة او الدول سيطرتها عليه[٢٤] .

وباستعراض الحقائق يتبين لنا توفر هذين الشرطين الرئيسيين في ادعاء البلدان العربية المعنية بحقوقها التاريخية في خليج العقبة . فقد بسطت الدولة العثمانية نفوذها على الخليج لمئات السنين وكانت هي المسؤولة وحدها عن سلامته وأمنه ، وكانت سفن الحجاج المتّجهة من العقبة الى ميناء جدة عبر البحر الأحمر تبحر تحت رقابة وبرخصة السلطات العثمانية . وكان ميناء العقبة من الموانىء الرئيسية المشغولة باستقبال السفن التي تحمل البضائع من الهند وموانىء جنوب شرق آسيا . وليس ادل على تاريخية الخليج من امتداد تاريخ استخدامه كبحر داخلي الى ايام الهكسوس والكنعانيين والفلسطينيين حيث ذكر اسم ميناء العقبة في التوراة والانجيل . وحين أبرمت معاهدة القسطنطينية ( عام ١٨٨٨ ) الخاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس اكدت الدولة العثمانية في الفقرة الاخيرة من المادة العاشرة ما نصّه :

« من المتفق عليه ايضا ان احكام المواد الأربع المذكورة ( وهي المواد ٤، ٥، ٧، ٨، التي تضمنت مبدأ حرية الملاحة في القناة ) لا تتعارض اطلاقاً مع التدابير التي ترى حكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها لكي تضمن بواسطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الجانب الشرقي من البحر الاحمر »[٢٥] .

وخليج العقبة من ضمن الممتلكات الواقعة على الجانب الشرقي من البحر الاحمر . وعبارة « ممتلكاتها » تنفي نفيا قاطعا كون الخليج من المياه الدولية، وتؤكد صفته كبحر داخلي تاريخي . بالإضافة الى ذلك ، فقد أريد بهذه المادة استثناء خليج العقبة من احكام معاهدة القسطنطينية

---

(٢٣) Mohammed El-Baradei, «The Egyptian- Israeli Peace Treaty and Access to the Gulf of Aqaba: A New Legal Regime,» *American Journal of International Law*, vol.76, no.3 (1982), p.545.

(٢٤) Yehuda Z. Blum, *Historic Titles in International Law* (The Hague, 1965), p.17.

(٢٥) Great Britain, *Parliamentary Papers*, commercial no.2 (1889), cited by: Jacob Coleman Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East, 1535- 1914* (1956), vol.1, pp.202- 205.

المتعلقة بقناة السويس ، والإبقاء على خليج العقبة بحراً داخليا يخضع لسيطرة الدولة العثمانية المطلقة ، لا يشاركها فيها احد .

اما بالنسبة لشرط عدم المعارضة ، فليس هناك من إشارة واحدة في اي مصدر من المصادر ، ولا حتى في ادعاءات اسرائيل نفسها ، ما يشير الى اعتراض او احتجاج اية دولة على سيطرة الدولة العثمانية او الاقطار العربية الثلاثة التي خلفتها على الملاحة في الخليج ، او الادعاء باعتباره بحراً مفتوحا للملاحة الدولية الحرة ، او طلبها اعتبار مضيق تيران مضيقا دولياً ، اللهم الا **بعد** قيام دولة اسرائيل وبمناسبة مناقشة ما أصبح المادة (١٦) فقرة (٤) ، التي عدلت التعريف التقليدي للمضائق الدولية إرضاء لإسرائيل ، وكان ذلك عام ١٩٥٨ !! وهذا الاعتراض لا قيمة له قانوناً . فالحقوق التاريخية الممتدة إلى مئات السنين ، والمكتسبة بالتقادم ، لا يمكن شجبها لمجرد الاحتجاج عليها مهما كان السند القانوني ، إلا في حالة واحدة هي التنازل الطوعي عنها ، وهذا لم يحصل إلا بالنسبة لمصر بعد توقيع اتفاقية السَّلام[٢٦] .

## ٣ ـ قيام حالة الحرب مع إسرائيل

البلدان العربية المطلة على خليج العقبة ومضيق تيران هي في حالة حرب مع اسرائيل منذ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ . وقد تجددت الحرب عدة مرات ، وكان هجوم اسرائيل المسلّح على البلدان العربية واحتلال أراضيها بالقوة ـ من ضمن ذلك شنّ الحرب على مصر مع فرنسا وانكلترا بما يسمى بالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، ثم احتلال الجولان ، وسيناء عام ١٩٦٧ ، والهجوم على الاردن ، تأكيدا من قبل اسرائيل نفسها على قيام حالة الحرب . اما اتفاقيات الهدنة مع ايّ قطر عربي ، ومنها اتفاقية الهدنة مع مصر عام ١٩٤٩ ، فلا يترتب عليها إنهاء حالة الحرب ، بل ايقاف العمليات العسكرية فقط . وان خرقها في اي من الحروب المارّ ذكرها ، وغيرها ، يجعل الاقطار العربية في حل من الالتزام بها مع تمتعها الكامل بحقوق المتحاربين التي ترتبها قوانين الحرب ، ومنها غلق خليج العقبة ومضيق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية ، وحظر المرور البريء في المياه الاقليمية العربية لجميع السفن الاسرائيلية وغير الاسرائيلية ، التي تحمل بضائع تساعد على دعم المجهود الحربي للعدو[٢٧] .

ان عدم اعتراف البلدان العربية المعنية بإسرائيل قد حرم اسرائيل قانوناً من ممارسة

---

(٢٦) بناء على الحكم في قضية مضيق فونسيكا الذي تطل عليه سواحل هندورس والسلفادور ونيكاراغوا لا يمنع تعدد الدول المشاطئة على الخليج من تطبيق قواعد المياه الداخلية على مياهه.

«The Gulf of Fonesca, The Central American Court of Justice, 1971,» *American Journal of International Law*, vol.11 (1917), pp.674- 730.

بخصوص هذا الموضوع، انظر: «Historic Bays,» U.N. Document, A/CONF., 13/1 (30 September 1957), Memorandum by the Secretariat of the U.N. to: The U.N. First Conference on the Law of Sea, Ibid., vol.1 (Official Records).

من الأمثلة على الخلجان التاريخية: Gulf of Gabès, Hudson Bay, Gulf of Cancale.

انظر، أيضاً: Bouchez, *The Regime of Bays in International Law*, pp.216ff., and M.P. Strohl, *The International Law of Bays* (The Hague, 1963), pp.375ff.

(٢٧) Henry Cattan, *Palestine and International Law: The Legal Aspects of the Arab-Israeli Conflict* (London: Longman, 1973), pp.133- 134.

السيطرة ، او الاختصاص ، على اي جزء من سواحل او مياه خليج العقبة ، وان ممارستها للسيطرة او الاختصاص لم يكن أساسه حق السيادة بل تمّ نتيجة لاحتلال عسكري لا يرتب حقوقاً للمحتلّ في ظل الفقرة (٤) من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة التي تحرّم استخدام القوة ، او التهديد باستخدامها ، في العلاقات الدولية[٢٨] . يضاف إلى ذلك ويدعمه أنّ احتلال اسرائيل لأم رشرش ( إيلات ) ، الذي جعل منها دولة مضائقية في الواقع ، بتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٤٩ قد جاء مخالفاً لاتفاق الهدنة مع مصر في جزيرة رودس بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩ . فقد تعمدت المادة السابعة من الاتفاقية إهمال تسوية المشاكل المتعلقة بالجزء الشرقي من صحراء النقب ، حيث تقع ام رشرش ( او ميناء ايلات )[٢٩] . وقد ادّعت إسرائيل بان المادة نفسها قد أحالت الموضوع الى التسوية باتفاقية هدنة مستقلة مع الأردن ، وأنّ إسرائيل والمملكة الاردنية قد توصلتا فعلاً الى عقد اتفاقية هدنة بينهما بتاريخ ٣ ابريل/نيسان ١٩٤٩ ـ اي بعد احتلالها لأم رشرش ـ وان مشكلة ميناء ايلات قد حلت بالاتفاق بين الطرفين حيث وقعت منطقة إيلات ضمن الخطوط الاسرائيلية «Demarcation Lines» المتفق عليها[٣٠] . وليس لهذه الحجة من سند قانوني يدعمها . فاتفاقيات الهدنة هي اتفاقيات مؤقتة ، والخطوط التي ترسمها هي خطوط عسكرية وليست حدوداً دولية سياسية دائمة ، ولا يمكن اعتبارها كذلك الا بعد ابرام معاهدة صلح نهائية ترسم هذه الحدود[٣١] . بالاضافة إلى ذلك ، وكما اسلفنا ، فانّ خرق شروط الهدنة يجعل الطرف الآخر في حِلّ منها وتعتبر وكأنها لم تكن . ومن الشروط التقليدية التي ترد في اتفاقيات الهدنة ـ ومنها اتفاقية الهدنة الاسرائيلية ـ الاردنية ـ تعهد الأطراف المعنية وقف جميع العمليات الحربية وعدم القيام بأعمال عدوانية[٣٢] . واذا ما استعرضنا الاعمالَ العدوانية التي قامت بها اسرائيل على الاردن منذ التوقيع على اتفاقية الهدنة حتى وقت قريب واشتباكها معها في معارك حربية ، لأدركنا السبب القانوني الذي يجعل الأردن في حلّ من اتفاقية الهدنة ، وبالتالي سقوط الحجة[٣٣] .

## ثالثاً : الوضع القانوني للخليج والمضيق في ظل معاهدة السلام

« يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق او ايقاف لحرية الملاحة او العبور الجوّي . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوّي ، من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة » . ( المادة الخامسة فقرة (٢) من معاهدة السلام )[٣٤] .

---

(٢٨) R.R. Baxter, *The Legal Consequences of the Unlawful Use of Force under the Charter*, proceedings of the American Society of International Law (1968), pp.138ff.

(٢٩) Art. 7 of the Egyptian - Israeli General Armistice Agreement of 24 February 1949, in: United Nations, Security Council, 4th year, U.N. Document, S/1264/ Rev.1 (Official Records).

(٣٠) Jordan- Israeli General Armistice Agreement of 3 April 1949, in: United Nations, Security Council, 4th year, Special Supply, no.1, U.N. Document, 5/1302/ Rev.1, Annex 1, Map no.1, Part 2.

(٣١) بطرس بطرس غالي، **ازمة الدبلوماسية العربية** (القاهرة: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٩)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٣٢) Jordan - Israeli General Armistice Agreement, 3 April 1949, Ibid., note 3, and *U.N. Treaty Series*, vol.42, p.304.

(٣٣) غالي، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٣٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **المعاهدة المصرية الاسرائيلية: نصوص وردود فعل**، سلسلة الدراسات، ٥٣ (بيروت: المؤسسة، ١٩٧٩)، ص ٦.

لقد قدمت هذه المادة لاسرائيل اكثر مما كانت تطمح اليه لو انضمت الاقطار العربية إلى اتفاقية جنيف للبحار الاقليمية والمنطقة الملاصقة لعام ١٩٥٨ . فالفقرة الرابعة من المادة (١٦) من اتفاقية جنيف قد ألزمت الدول المنضمة اليها بعدم إيقاف المرور البريء للسفن الاجنبية عبر المضائق التي تستخدم في الملاحة الدولية ، بينما بقي المرور عبر البحر الداخلي خاضعاً للمرور البريء الذي يمكن ايقافه إذا تعارض مع امن الدولة وسلامتها . وهذا يعني انه حتّى لو كانت الأقطار العربية قد انضمّت للاتفاقية فإنها كانت تستطيع إيقاف المرور البريء في المياه الاقليمية لخليج العقبة نظراً لقيام حالة الحرب بينها وبين إسرائيل ، كما فصّلنا ، دون أن نخرق أحكام الاتفاقية . أما معاهدة السلام ، وبالذات الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي نحن بصددها ، فلم تكتف بما جاء في الفقرة الرابعة من المادة (١٦) من اتفاقية جنيف ، بل اعتبرت مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية **الدولية** المفتوحة لجميع الدول ، وسلبت منها صفة المياه الاقليمية التي يؤكدها الواقع الجغرافي والقانوني ، ومنحت حرية الملاحة فيها لإسرائيل ـ من بين الدّول الأخرى ـ دون عائق او ايقاف لهذه الحركة **قياسا على البحار الحرة** . وبذلك تنازلت مصر عن حقها المضمون في القانون الدولي في السيطرة على مياهها الاقليمية .

وحتى لو زالت صفة الدولة المحاربة عن اسرائيل بعد التوقيع على معاهدة السلام مع مصر ، فإن اسرائيل لم تكن تستطيع التمتع بالحقوق نفسها التي منحتها اياها الفقرة الاولى من المادة الخامسة . فحرية المرور «Free Passage» هي ليست كالمرور البريء «Innocent Passage» كما سنفصل ذلك لاحقا . والقراءة المتفحصة للمادة الخامسة من المعاهدة برمتها ـ الفقرتان الاولى والثانية ـ تؤكد ادراك الطرفين المتعاقدين وعزمهما على إزالة الشك بالنسبة لتمتع إسرائيل بحق المرور الحر في قناة السويس ( الفقرة الأولى ) وخلق اليقين بالنسبة لتمتع إسرائيل بحريّة المرور المطلقة في مضيق تيران وخليج العقبة ( الفقرة الثانية ) . فنص الفقرة الاولى من المادة المتعلقة بقناة السويس هو نص « كاشف » ، أما نص الفقرة الثانية المتعلق بمضيق تيران وخليج العقبة فهو نص « مقرر » او مؤسس . فقد نصت الفقرة الأولى على ان :

« تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها ، في كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط ، وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها ، وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة »[٣٥] .

هذا اليقين بحق إسرائيل في استخدام قناة السويس بعد زوال صفة الدولة المحاربة عنها ليس له ما يوازيه بالنسبة لحقها في استخدام مضيق تيران وخليج العقبة في القانون العرفي او التعاقدي . فكان لا بد من الفقرة الثانية من المادة نفسها لتقرير حقوق لم تنص عليها اية اتفاقية دولية ، ولم يعترف بها القانون الدولي العرفي ، ولا أقرَّها التعامل الدولي في اي وقت ، قبل التوقيع على معاهدة السلام .

أما سبب تخطّي معاهدة السلام للحدود التي رسمتها اتفاقية جنيف للبحار الاقليمية فهو أن اتفاقية جنيف لم ترتب سوى حق المرور البريء ، بينما ورد في الفقرة الثانية من المادة

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦.

الخامسة من معاهدة السلام عبارة « حرية الملاحة والعبور الجوي » . فحرية الملاحة والعبور الجوي ترتبط بالبحار الحرة ، كما ورد في المادة الثانية من اتفاقية جنيف للبحار الحرة لعام ١٩٥٨ ، وليس بالمادة السادسة عشرة من اتفاقية البحار الاقليمية والمنطقة الملاصقة . ومن الحريات المترتبة على حرية الملاحة التي يمكن ممارستها في البحار الحرّة ( وليس المياه الاقليمية ) حرية « الانتقال والمراقبة والتفتيش وإجراء المناورات والتجارب ، وغير ذلك ، التي يمكن ممارستها فوق وعلى وتحت السطح »[٣٦] ، ولا يمكن إخضاعها بأيّ شكل من الأشكال لسيادة اية دولة[٣٧] . وبالمقارنة مع ما يتضمنه حق « المرور البريء » من قيود على الملاحة في البحار الاقليمية يبدو واضحا خطورة التنازلات التي قدمتها مصر لإسرائيل على أمن الدول العربية المطلة على خليج العقبة ـ بما في ذلك مصر نفسها . فالمرور يكون بريئاً « ما دام لا يضر بسلم أو حُسن نظامٍ او أمن الدول الساحلية »[٣٨] . ويعتبر مرور سفينة اجنبية مضراً بسلم وحسن نظام او أمن الدولة الساحلية اذا اضطلعت ( السفينة الاجنبية ) بأيّ من النشاطات التالية : ( أثناء وجودها في البحر الاقليمي ) .

أ ـ اي تهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد سيادة الدولة الساحلية او سلامتها الاقليمية او استقلالها السياسي .

ب ـ اي مناورة او تدريب بأسلحة من أيّ نوع .

ج ـ اي عمل يهدف الى جمع المعلُومات ويكون من شأنه الاضرار بدفاع الدولة الساحلية او أمنها .

د ـ أي عمل دعائي يستهدف المساس بدفاع الدولة الساحلية او أمنها .

هـ ـ إطلاق اي طائرة او إنزالها او تحميلها ( على ظهر باخرة ) .

و ـ إطلاق اي جهاز عسكري او إنزاله او تحميله ( على ظهر باخرة ) .

ز ـ تحميل او تفريغ اي بضاعة او عملة او شخص .

ح ـ أي عمل من اعمال التلوث المتعمد والخطير المنافي لهذه الاتفاقية .

ط ـ اي عمل من أعمال صيد الأسماك .

ي ـ القيام بأنشطة بحثية أو دراسية .

ك ـ أي عمل يقصد منه التدخل في شبكات المواصلات أو في اي من المرافق او المنشآت الاخرى للدولة الساحلية .

---

(٣٦) W.M. Reisman, «The Regime of Straits and International Security: An Appraisal of International Law Making,» *American Journal of International Law*, vol.74, no.1 (1980), p.48.

(٣٧) Myres Smith Mc Dougal and William T. Burke, *Public Order of the Oceans: A Contemporary International Law of the Sea* (New Haven: Yale University Press, 1962), pp.75ff.

(٣٨) اتفاقية جنيف للبحار الحرة والمنطقة الملاصقة لعام ١٩٥٨، المادة ١٤، الفقرة ٤.

ل ـ اي نشاط آخر ليست له علاقة مباشرة بالمرور[٣٩] .

وهذا يعني باختصار شديد ان جميع المحظورات الآنفة الذكر ، التي رسمها القانون الدولي العام لحماية أمن وسلامة الدول الساحلية في مياهها الاقليمية ، في ظل مفهوم « المرور البريء » ، قد أباحتها المادة الخامسة من معاهدة السلام في ظل مفهوم « حرية الملاحة » في مضيق تيران وخليج العقبة .

ومن الامتيازات التي منحتها معاهدة السلام لإسرائيل حق « العبور الجوي » كما ورد في العبارة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة وهي « كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة » . فمنذ استخدام الطيران في العمليات الحربية خلال الحرب العالمية الأولى أصرت الدول ـ وعلى رأسها الدول المحايدة ـ على السيادة الكاملة في فضائها الجوّي ورفضت قياس هذا الفضاء على البحار الحرة بالنسبة لحرية الطيران ، والمياه الاقليمية بالنسبة للمرور البريء . ومنذ ذلك الوقت تبلورت قاعدة عرفية اعترفت بها الدول كجزء من القانون الدولي مفادها حق الدولة في الطيران في الفضاء الذي يعلو البحار الحرّة فقط **دون** الطيران في الفضاء الذي يعلو إقليم الدولة او مياهها الاقليمية . ولا يوجد حتى اليوم ما يضمن للدول حق العبور الجوّي البريء فوق المياه الاقليميّة للدول الاجنبية دون موافقة الدولة المعنية[٤٠] . ولكن الطرف المصري قد منح الطرف الاسرائيلي في مياهه الاقليمية واجوائه الفضائية التي تعلوها في خليج العقبة ومضيق تيران الحرية المطلقة غير المقيدة بأية قيود وضعها القانون الدولي العام لحماية الدول الساحلية . وبذلك تكون المعاهدة قد تبنت قواعد عامة تجاهلها النص غير الرسمي المركّب لمشروع قانون البحار الذي يعد من آخر المحاولات الدولية لإعادة النظر في هذا القانون وتطويره[٤١] . وتأكيداً لهذا القول تجاهلت المعاهدة إلزام السفن المارة والطائرات بأية واجبات ، ولم تحدد مدى حقوق وسلطات مصر عليها باعتبارها الدولة الساحلية ، حتى ولم تتطرق إلى إلزام الغوّاصات ـ مثلاً ـ بالعوم فوق سطح البحر حين مرورها في المياه الاقليمية المصرية ، كما تفرض ذلك قواعد القانون الدولي في حالة المرور البريء . وبذلك حققت المعاهدة من الوضوح ما لم يستطع تحقيقه النص غير الرسمي المركّب لمشروع قانون البحار[٤٢] .

هذا ، وقد تأكدت نية الجانب المصري في منح إسرائيل اكثر مما يتضمنه المرور البريء من حقوق في خليج العقبة ومضيق تيران ، حين التزم في المادة الثامنة من الملحق الثالث للاتفاقية بضمان المرور البريء طبقا لقواعد القانون الدولي في المياه الاقليمية الأخرى دون الاخلال بنص

---

(٣٩) النص التفاوضي المركب لقانون البحار لعام ١٩٧٧، المادة ١٩، الفقرة ٢، وقد أوضح هذا النص اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي والمنطقة الملاصقة لعام ١٩٥٨، المادة ١٤، الفقرة ٤.

(٤٠) غير أن مشروع النص الموحد غير الرسمي لقانون البحار قد اتى ببدعة المرور العابر: «Transit passage» الذي يشمل حق الطيران الذي يجب ان لا يعاق. ولكن مفهوم المرور العابر يطبق على المضائق التي تصل اجزاء من البحار الحرة. اما المضائق التي تصل بين اجزاء بحر حر بمياه اقليمية (مضيق تيران) لدولة اجنبية فيطبق عليها حق المرور البريء. انظر: U.N. Third Conference on the Law of the Sea, vol.4 (Official Records).

(٤١) Reisman, «The Regime of Straits and International Security: An Appraisal of International Law Making,» p.76.

(٤٢) المصدر نفسه.

المادة الخامسة من معاهدة السلام التي تتعلق بالملاحة في المضيق والخليج وحدهما[٤٣] . إذن فلا يجب ان ينظر إلى المادة الثامنة من الملحق على انها تفسير للمادة الخامسة من المعاهدة بل إضافة لها . فالطرفان المتعاقدان اعتبرا مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لجميع الدول دون عائق او ايقاف لحرية الملاحة او العبور الجوّي ، بينما اقر في الملحق حقّ سفن كلّ منهما في المرور البريء في مياهه الإقليمية التي لم تتطرق اليها المادة الخامسة من الاتفاقية .

## رابعاً : حقوق والتزامات الأقطار العربية الاخرى في ظل معاهدة السلام

بما ان القواعد التي تبنتها معاهدة السلام ليست من القواعد العرفية المعترف بها في القانون الدولي العام ، فهي لا تلزم الا الاطراف المبرمة لها . وعلى العكس ، فإنّ رضاء الطرفين المتعاقدين ـ مصر واسرائيل ـ بالالتزام بها يكون قد ألغى جميع القواعد العرفية وقواعد الاتفاقيات الدّولية التي كانت محل خلاف بينهما قبل إبرام المعاهدة ، الا ما تعارض منها بالقواعد الآمرة[٤٤] (jus gogen) . وليس هناك ما يشير الى تعارض أيّ نص من نصوص المعاهدة المتعلقة بموضوع البحث بأيّ قاعدة من القواعد الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . وبناء عليه ، فإنّ موافقة مصر على فتح خليج العقبة ومضيق تيران لحرية الملاحة والعبور الجوي لجميع الدول لا يلزم الدولتين الشاطئيتين الأخريين وهما السعودية والاردن دون رضاهما الصريح ، وتبقى مياههماالاقليمية في الخليج خاضعة لقواعد القانون الدولي ، ولا يحق للأطراف الاخرى الادعاء بما جاء في معاهدة السلام من حقوق في مواجهتها ، ويستمر مرور سفنها في الخليج خاضعا لقواعد المرور البريء وما تخوله هذه القواعد للدول الساحلية من فرض القيود والواجبات على السفن المارة والعبور الجوّي . هذا بالنسبة للدول الاخرى غير إسرائيل . أما بالنسبة لإسرائيل نفسها فلا تتمتع حتى بحق المرور البريء نظراً لاستمرار حالة الحرب بينها وبين الاردن والسعودية .

هذا من النّاحية النظرية ـ القانونية الصِّرف . اما من الناحية العملية فليس بإمكان المملكة العربية السعودية او الاردن ممارسة حقوقهما في التصدي للسفن الاسرائيلية ـ المدنية او الحربية ـ او منعها ، او ايقافها ، او فرض اي قيد عليها ، حتى ولو كان في مرورها ما يهدد امنهما وسلامتهما . فميناء إيلات الاسرائيلي يقع في نهاية الخليج شمالا . وبما أنّ الساحل الغربي للخليج يعود برّمته لمصر ، بداية من مدخله في مضيق تيران وحتى نهايته في حدود الساحل الاسرائيلي الضيق الذي يطل عليه ميناء ايلات ، فتستطيع السفن الاسرائيلية الملاحة في المياه الاقليمية المصرية التي يرسمها القانون الدولي العام بحرية تامة ضمنتها لها المادة الخامسة من معاهدة السلام ، وتتجنب بذلك المعوقات القانونية النظرية التي اتينا على ذكرها . أمّا بالنسبة للمرور في مضيق تيران فقد رأينا عند بحث الملامح الجغرافية للمضيق والخليج ، في بداية البحث ، أن الممر الصالح للملاحة ـ وهو ممر الإنتربرايز ـ الذي لا يتجاوز عرضه ١٣٠٠ ياردة يقع ملاصقا للساحل المصري في شبه جزيرة سيناء ، وبذلك تعتبر إرادة السعودية ـ التي تطلّ

---

(٤٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **المعاهدة المصرية الاسرائيلية: نصوص وردود فعل**، ص ٣٥.

(٤٤) المادة ٥٣ من قانون المعاهدات.

على الجانب الشرقي من المضيق ـ في عرقلة ، او ايقاف ، او منع مرور السفن الاسرائيلية ، في المضيق مشلولة ، حتى ولو استرجعت سيادتها على جزيرة تيران ، لأن مسافة الـ ١٥٠٠ ياردة الصالحة للملاحة ستكون من حصة مصر ، بعد تقسيم مسافة الاميال الثلاثة التي تفصل بين الساحل المصري والجزيرة ، مناصفة بين السعودية ومصر .

وبذلك تكون المعاهدة قد ألغت عملياً حقوق العرب الآخرين في خليج العقبة ومضيق تيران .

## خامساً : خاتمة واستنتاجات

١ ـ لقد حققت اسرائيل في معاهدة السلام ما لم تستطع تحقيقه عن طريق القانون الدولي الذي لم تجد في تطبيق قواعده واحترامها نصا وروحا ما يشبع طموحاتها التوسعية .

٢ ـ منذ بداية الصراع العربي ـ الاسرائيلي اختلطت الجوانب السياسية بالقانونية ، وكانت المواقف السياسية المدعومة بالحجج القانونية ذات تأثير كبير في دعم الموقف العربي إلى درجة الخضوع لإرادة الجمهورية العربية المتحدة في غلق مضيق تيران وخليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية . ولم تستطع حتى الحرب الدولية التي شنتها اسرائيل مع انكلترا وفرنسا من دحر السند القانوني ، وظلت مصر حتى التوقيع على معاهدة السلام مصرة على مواقفها السياسية ـ القانونية . وقد بين البحث اهمية القانون الدولي الايجابية في دعم المواقف السياسية العربية ، والسلبية في إضعاف هذه المواقف بعد غياب الدعم القانوني لها عن طريق الاعتراف التعاقدي بحقوق إسرائيل في المياه العربية .

٣ ـ لقد بين البحث ـ من بين السطور ـ خطورة اية محاولة لعقد معاهدة سلام مع اسرائيل . فالنتائج المتوقعة والمترتبة على أية معاهدة سلام مستقبلية لن تخرج عن الاطار العام الذي رسمته المعاهدة المصرية الاسرائيلية التي تخلو من عنصر تبادل المنافع «Reciprocity» ، كما يتوقع من اي معاهدة بين أية دولة واخرى أو مجموعة من الدول ، والسبب الرئيسي في غياب مبدأ « خذ وأعط » من المعاهدات العربية الاسرائيلية المتوقعة هو أن اسرائيل تملك كل ما يعود للعرب ، وليس في يد العرب ما يعود لإسرائيل ، وبالتالي فليس بيد العرب ما يساومون به إسرائيل .

٤ ـ على الرغم من تكرار عبارة « يحترم الطرفان حق كلّ منهما .. » في مواقع شتى من المعاهدة ، الا ان الواقع يشير في التحليل النهائي الى التزام مصر وحدها باحترام حقوق اسرائيل دون مقابل عملي . فاسرائيل لا تملك من الموانىء الا ميناءً واحدا ولا من السواحل الا ما طوله ستة أميال تقع في النهاية القصوى من الخليج، وهي لا تعترض سبيل السفن المصرية كي تستطيع مصر الافادة من الاحترام المتبادل للحقوق . ثم إن مصر ليس لها موانيء مهمة تطل على خليج العقبة أصلا !! أما العبور الجوّي فالمستفيد الوحيد منه هو اسرائيل ، حيث تستطيع طائراتها التحليق فوق مائة ميل من الساحل المصري وصولاً إلى اسرائيل . وليس للطائرات المصرية اية مصلحة بالتحليق فوق ستة اميال من الشواطيء الاسرائيلية ، وليس لها جهة تقصدها على اية حال .

٥ ـ إن مواقف الاقطار العربية الموحَّدة من محاولات إسرائيل للملاحة في خليج العقبة وعبور مضيق تيران باللُّجوء إلى الهيئات والمؤسسات الدولية السياسية والقانونية قد أدت إلى فشل هذه

المحاولات قبل التوقيع على معاهدة السلام . هذه المواقف هي نقطة مضيئة في مسيرة الوحدة العربية يمكن ان تتحول إلى مِشعل ، لو تكررت ظاهرة القيادة الجماعية المدعومة بالمد الوحدوي ، والتي فرضت نفسها على تلك المواقف فكان موقف المملكة العربية السعودية والأقطار العربية الأخرى في الأمم المتحدة ، وتصديها للحجج الاسرائيلية وتنازلها عن جزيرتي تيران وأم صنافير ، دعماً منها للموقف المصري ، ورفض الاقطار العربية التصديق على اتفاقية جنيف للبحار الاقليمية بتوصية الجامعة العربية ، كل ذلك يؤكد بأن الوحدة ـ حتى ولو كانت وحدة الصف ـ والقيادة الجماعية التي بدأها جمال عبد الناصر ، هما الكفيلتان بضمان حقوق العرب في أرضهم ومياههم واجوائهم □


صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

# الفلسفة في الوطن العربي المعاصر

بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الأول
الذي نظمته الجامعة الاردنية

| | | |
|---|---|---|
| ابراهيم بدران | سالم يفوت | فؤاد زكريا |
| احمد ماضي | سعيد بنسعيد | كمال عبد اللطيف |
| احمد محمود صبحي | سلمان البدور | ماجد فخري |
| اديب نايف ذياب | عادل ضاهر | محمد وقيدي |
| حسن حنفي | عبد السلام بنعبد العالي | محمود امين العالم |

# السودان وديناميكية التنوع : محاولة في استطلاع مستقبل قطر عربي ـ أفريقي

**د . عبد الغفار محمد أحمد**

**استاذ في جامعة الخرطوم سابقاً ومعار إلى قسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب ـ جامعة الملك سعود في الرياض**

## مقدمة

ما يدور في السودان منذ السادس من نيسان/ابريل ١٩٨٥ اصبح يغطي حيزا كبيرا من المجلات والصحف العربية والاجنبية ، ويبذل فيه جهد مقدر لتصوير وتحليل الاحداث وتراكماتها . غير ان هذا العمل يتطلب الماما ـ بقدر معقول ـ بتاريخ المنطقة والاطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تدور فيه الاحداث . وتهدف هذه الدراسة لطرح عام لمثل هذه الخلفية علها تساعد في تفهم ما يدور من صراع وتجعل القارىء يقدر ابعاد الصعاب التي تكتنف الادوار التي تشارك بها مختلف المجموعات والاتجاهات على مسرح الاحداث .

يلاحظ المتتبع للاحداث انه عبر ستة عشر عاما ، هي عمر حكم التسلط الفردي ، حدثت العديد من التقلبات في الخطط الاقتصادية وتمت ، ثم تفككت ، العديد من التحالفات السياسية وبرزت للوجود فئات صفوية جديدة مدعمة للطبقة الوسطى وخاصة الشريحة الطفيلية منها التي سندها ودعمها النظام القائم ، كما تحالف النظام مع قوى عالمية هي ابعد ما تكون عن مصالح الفئات الشعبية والطبقة الدنيا على وجه الخصوص[١] . وانغمس النظام في تبعية مذلة واستخدم القهر في تعامله مع الجماهير عموما والفئات التي عارضته على وجه الخصوص . وتفاقم الامر عندما زادت الضغوط داخليا وخارجيا نتيجة لما حدث من جفاف وما تبعه من مجاعة ، ووفود عديد

(١) نود، بمصطلح الطبقة الدنيا ، ان نشير الى كل المعدمين الذين يجاهدون لايجاد قوتهم اليومي ، ويعتمد جزء كبير منهم على بيع قوة عمله لتحقيق ذلك ونريد له ان يكون تعريفا اكثر شمولا من المصطلح الذي يكثر استعماله في مثل هذه الحالات ، وهو مصطلح البروليتاريا . انظر : أحمد زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية : انكليزي ـ فرنسي ـ عربي** ( بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٨ ) ، ص ٣٣٢ .

بجانب التحالف مع المعسكر الرأسمالي ممثلا في الدول الغربية فقد تحالف النظام ايضا مع المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي وكذلك بعض الشركات المتعددة الجنسيات .

من اللاجئين من جراء الحروب الاهلية في الدول المجاورة وفوق ذلك تفجرت الحرب مرة اخرى في اقليم القطر الجنوبي[٢].

وانفرط عقد تنظيمات القوى الشعبية وضعف دور القوات المسلحة نتيجة لما واجهت من تصفيات إلى أن تحرك الشارع السوداني في الفترة ما بين ٢٧ آذار/مارس - ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ممثلا في طبقاته الدنيا التي لم تعد تتحمل تمادي النظام في التبعية وتضييق الخناق عليها رضوخا لأوامر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . في خضم الحركة الدائبة التي تبعت تلك الاحداث اصبح السؤال حول مستقبل السودان ودوره الذي يمكن ان يلعبه على النطاق الداخلي والمستوى الاقليمي يطرح نفسه ؛ خاصة مقدرته في ربط افريقيا جنوب الصحراء بشمالها . وتحاول هذه الدراسة في طرحها للاحداث ان تركز على امكانية السودان في القيام بهذا الدور الذي اشرنا اليه .

## اولاً : الاطار العام : الوحدة في التنوع

من ناحية طبيعية وعرقية وثقافية يمثل السودان عالما افريقيا مصغرا . ذلك ان ما حققه القطر من نجاح خلال السنوات الاولى بعد الاستقلال ، وما واجهه ويواجهه من صعاب ، وما يزخر به من امكانات مستقبلية هي نموذج لما هو عليه الوضع الافريقي عموما ، خاصة ما يسمى من هذه القارة بحزام السودان، الذي يمتد عبر القارة من القرن الافريقي شرقا وحتى المحيط الاطلسي غربا[٣] . فالسودان كما هو اليوم اكبر بلدان افريقيا ، يمتد من خط العرض ٢٢ شمالا وحتى خط العرض ٤ قرب خط الاستواء ، ومن البحر الاحمر إلى تشاد في افريقيا الوسطى ، وتبلغ مساحته نحو مليون ميل مربع . سكانه خليط من الاجناس والالوان ، ويتبع ذلك تنوع في اللغات والتقاليد والمعتقدات . وآخر تقدير للسكان ( ١٩٨٣ ) يقرر ان عددهم نحو ٢٢ مليون نسمة ، وأن نسبة الازدياد السنوي هي ٢,٨ بالمائة . ويلاحظ ان ٧٧ بالمائة من هذا العدد يعيشون في الجزء الشمالي والاوسط من السودان . من هذا العدد ايضا يعيش حوالى ١٤,٣ مليون اي ما يعادل ٦٥ بالمائة في المناطق الريفية . وقد زادت الكثافة السكانية من ٤ أشخاص للكيلومتر المربع عام ١٩٥٦ الى ٨,٨ أشخاص للكيلو متر المربع عام ١٩٨٣[٤] .

وفي اطار الحديث عن السكان تجدر الاشارة الى عنصر أصبح يشكل أهمية خاصة في مستقبل القطر ذلك هو عنصر اللاجئين . فحتى عام ١٩٧٢، عندما توقفت الحرب الاهلية في الجنوب بعد توقيع الاتفاقية بين الحكومة المركزية والمجموعات التي حملت السلاح في الجنوب ،

---

(٢) كانت الحرب الاولى في جنوب القطر قد بدأت في عام ١٩٥٥ واستمرت لمدة ١٧ عاما . اعقبتها فترة هدوء عقب اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ التي استمرت اكثر من عشر سنوات بقليل لتبدأ حرب اخرى ، نحاول في هذه الدراسة سرد احداثها .

(٣) انظر : مدثر عبد الرحيم ، « العروبة والافريقية والانتماء في السودان ، » في : Yusuf Fadl Hasan, *Sudan in Africa* (Khartoum: University of Khartoum, 1971),p.228, and Ronald Oliver and J.D. Fage, *A Short History of Africa*, Penguin African Library, AP2 (Baltimore: Penguin Books, [1972]),p.45.

(٤) الخرطوم ، مصلحة الاحصاء ، **ملخص لاحصاء عام ١٩٨٣** ( الخرطوم : المصلحة ، [د.ت.])،و Charles Gurdon, *Sudan at Cross Roads* (England: Middle East and North African Students Press, 1984), p.6.

وهي الاتفاقية التي عرفت فيما بعد باتفاقية أديس أبابا ، اسم العاصمة الافريقية التي وقعت فيها ، كان اتجاه تدفق اللاجئين من السودان إلى الاقطار المجاورة ، فقد هرب حوالى ربع مليون شخص من جنوب السودان إلى كل من يوغندا واثيوبيا وزائير وافريقيا الوسطى . هذا بالإضافة إلى ثلاثة أرباع المليون الذين هجروا قراهم إلى الغابة هربا من الحرب التي استعرت حولهم . ولكن بحلول عام ١٩٧٣ كان ما يقارب الـ ٨٠ بالمائة من الذين عبروا الحدود بالاضافة إلى معظم من هجروا قراهم الى الغابة قد عادوا إلى ديارهم الاصلية .

منذ ذلك التاريخ انعكس اتجاه تدفق اللاجئين ، حيث اصبح السودان ملجأ لأعداد هائلة من جيرانه من الاقطار الافريقية التي استعرت حروبها الداخلية ، وضرب الجفاف اجزاء واسعة من اراضيها . وقد اصبح السودان حاليا ثالث او رابع قطر في العالم من حيث ترتيب الأقطار المستقبلة للاجئين . وبالرغم من صعوبة الحصول على ارقام دقيقة لأعداد اللاجئين إلا ان معظم الاحصائيات تشير إلى أن العدد الموجود داخل الحدود السودانية يفوق ٨٠٠,٠٠٠ لاجيء[٥] . ومعظم هؤلاء قد جاءوا هربا من الحرب التي تدور بين القوات الاثيوبية وقوات الثورة الاريترية ومعظمهم من الايرتيريين وتقرنجا . وبجانب هؤلاء يوجد حوالى ٢٥٠,٠٠٠ يوغندي و٣٥,٠٠٠ تشادي تم وضعهم في معسكرات مقابل حدود بلادهم . وهذه الارقام تزداد وتتقلص حسب تطور الاحداث في الاقطار المعنية ، إلا أنّ الغالب الأعم من هؤلاء اللاجئين يقيم بالسودان منذ اكثر من عامين . ولقد شكلت هذه الاعداد بلا شك عبئا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا على قطر يعتبر من الدول الاشد فقراً في العالم ، والتي تواجه صعوبات جمّة في شتى المجالات خاصة مجالات التنمية .

واذا كنا قد تحدثنا عن التركيبة السكانية من ناحية أعداد السكان ، فقد يكون اكثر ما تبرزه هذه الارقام هو التباين الواضح بين أعداد سكان الريف والحضر ، وبين اهل السودان والوافدين عليهم . إلا ان هناك تنوعاً اكثر اثراً على تفاعل السكان وعلاقاتهم ببعضهم البعض ، وبجيرانهم في الاقطار الأخرى ، وبالدور الذي كان من المأمول للقطر أن يلعبه خاصة وهو في وضع جغرافيّ يجعله صلة ربط طبيعية بين افريقيا شمال الصحراء ، وجنوبها ، من خلال مرور نهر النيل وفروعه عبر أراضيه . هذا التنوع يعود إلى الروابط العرقية والثقافية بين المجموعات التي تقطن سودان اليوم . فهناك على اقل تقدير حوالى تسع عشرة مجموعة رئيسية وما يقارب ٥٩٧ مجموعة فرعية[٦] . وتمثل المجموعات التي تدعي الاصول العربية حوالى ٤٠ بالمائة من المجموع الكلي للسكان بينما يمثل الدنيكا وهم المجموعة الرئيسية وسط مجموعات جنوب السودان ١٢ بالمائة، والبجة وهم مجموعات غير عربية في شرق السودان٧ بالمائة، بينما تمثل المجموعات غير العربية في غرب السودان ٦ بالمائة من مجموع السكان . وتجدر الاشارة هنا الى انه لا توجد سوى مجموعة صغيرة جداً من السكان يمكن ان تدعي عدم الاختلاط بالمجموعات الاخرى ، ولذا تظل هذه الارقام ممثلة للاتجاهات الشعبية في نظرة الافراد بعضهم إلى بعض ، وعلاقاتهم التاريخية ، والحدود التي يتحركون ويكسبون عيشهم بين ربوعها .

---

(٥) Gurdon, Ibid., p.8.

(٦) لتفاصيل أوفى، انظر: Harold Alfred MacMichael, *Arab History in Sudan* (London: Cambridge University Press; Frank Cass and Company, 1922), and

نعوم شقير ، **جغرافية وتاريخ السودان** ( بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٧ ) .

هذا التنوع في المجموعات العرقية يتبعه تنوع مماثل من ناحية اللغة . فاللغة العربية هي اللغة الرسمية في المعاملات الحكومية ما عدا حالة الاقليم الجنوبي حيث تستخدم اللغة الانكليزية في المكاتبات الرسمية إلى جانب استخدام اللغة العربية . وبالرغم من أنه يمكن القول بأن اللغة المستعملة عند عامة الشعب هي اللغة العربية ، وان اللغة العربية المهجّنة تمثل ايضا لغة التخاطب بين المجموعات غير العربية في جنوب السودان ، خاصة عندما تتخاطب خارج الاطار القبلي او في المناطق الحضرية الكبيرة ، مثل عواصم الاقاليم الجنوبية الثلاثة[٧]. ولكن يجب أن لا ينسينا هذا حقيقة ان هناك حوالى ١١٥ لغة للتخاطب تستخدمها المجموعات السودانية ، منها ٢٦ لغة يتخاطب بكل واحدة منها اكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة . وقد حدّ انتشار الامية بين السكان من امكانية استخدام اللغة العربية الفصحى لدى عدد كبير من المجموعات التي سبق الاشارة اليها . وبالرغم من ان هناك نشاطاً في محو الأمية الا انه يسير ببطء ، فالارقام بين عام ١٩٥٦ ـ و١٩٧٦ ،تشير الى ان نسبة الامية انخفضت من ٧٦,٩ بالمائة الى ٥٥,١٨ بالمائة بين الرجال، ومن ٩٦,٥ بالمائة الى ٨٢,٠٦ بالمائة بين النساء[٨] . وحتى تنخفض هذه النسبة إلى درجة اكبر سيظل عنصر التباين قائما على هذا المستوى الذي يؤثر على الصلات اليومية بين الافراد والمجموعات ، وعلى الوحدة القومية ، وتكوين المجتمع السوداني .

اما بالنسبة للمعتقدات فالملاحظ ان معظم الادبيات التي تتحدث عن السودان ، وخاصة تلك التي تأتي من كتاب غربيين ، تصر على التمييز بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي . وقد استغل هذا التمييز بواسطة الحاقدين على وحدة السودان والآملين في جره بعيداً عن دائرة التعاون العربي الافريقي استغلالا بشعا ، خاصة في السنوات الأولى بعد الاستقلال. كما أنه كان محورا أساسيا لتخطيط السياسة الإدارية في الجنوب كما سنبين لاحقا . وواقع الأمر غير ذلك ، فمن الواضح أن اكثر من ٧٠ بالمائة من مجموع سكان السودان يدينون بالإسلام وينتشرون في كل ارجاء القطر : شماله وجنوبه شرقه وغربه . كما ان اكثر من ٤ بالمائة من مجموع السكان مسيحيون معظمهم في جنوب البلاد . أما الأعداد الاخرى فهي تمارس معتقداتها التقليدية . وتجدرالاشارة هنا إلى أن الإسلام كما هو ممارس يوميا عند العامة في السودان استقطب العديد من الممارسات السائدة وسط الثقافات التي امتزج بها فأصبحت بذلك بعض الممارسات لدى العامة بعيدة عن التعاليم الاصولية ، وإن كانت لا تتعارض معها . فهي تجنح في تفسيرها في اتجاه يجد عدم الرضا عند المتمسكين بالتقاليد القديمة كما هي عند السلف[٩] .

---

(٧) لقد انتشرت لغة خاصة بمناطق الاقليم الجنوبي تستخدم مفردات اللغة العربية ولكنها تلتزم اشكالا مختلفة في تركيب الجمل وفي التذكير والتأنيث ، مما حدا بالدارسين في هذا المجال الى تسمية هذه اللغة العربية « بعربي جوبا » نسبة الى عاصمة الاقليم الجنوبي . وهم هنا يشيرون الى اللغة المستخدمة في المناطق الحضرية . انظر : محمود عشاري ، **المسح اللغوي في السودان** ، مجموعة تقارير ( الخرطوم : معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، [د.ت.] ) . ( البحث مستمر )

(٨) انظر تقرير منظمة العمل **الدولية**: International Labor Organization [ILO], *Growth Employment and Equity: A ComprehensiveStrategy for the Sudan* (Geneva: ILO, 1972).

انظر ايضاً : مقترحات المُنظمة عن التعليم ، و Gurdon, *Sudan at Cross Roads*, , p.9.

(٩) نلاحظ على سبيل المثال ان هناك عدداً من الممارسات التي هي في اصولها مسيحية تمارس عند معظم القاطنين على ضفاف النيل مثل حمل الاطفال وغسلهم في النيل بعد الولادة بمدة معينة وهي عادة التعميد نفسها عند المسيحيين . كذلك الرقص واستخدام الطبول في الاحتفالات الدينية ، وهي بعض الموروثات الثقافية ذات الاصول الافريقية التي ادخلت على الممارسات الدينية عند العامة وبعض قادتهم الدينيين من رجال الصوفية .

ان هذه المجموعات المختلفة بموروثها الثقافي الثريّ وألسنتها المتعددة في التعبير ، تفاعلت مع بعضها البعض في ديناميكية منتظمة عبر الأجيال . ففي حدود ما يُعرف الآن بالسودان التقت وتفاعلت،الثقافات الافريقية الأصيلة بالحضارة المصرية القديمة ، فكان حصادها مملكة نبته في كوش ، ومملكة مروى جنوباً حيث كان الإسهام التقني الأول لتلك البقعة من افريقيا ، حيث برزت إلى الوجود صناعة الحديد ، وما أطلق عليه المؤرخون المحدثون برمنغهام افريقيا ، ومنها انتشرت إلى بقية انحاء القارة . وقد نقبل بعض تفسيرات الشيخ أنتاديوب فنقول ان اصل الحضارة المصرية افريقي وان طريقها إلى حدودها الشمالية كان عبر هذه المنطقة . وفي ممارسات بعض النيليين من عادات وتقاليد اليوم ما يحملنا على ترجيح بعض هذه الافكار[١٠] . ثم يمر الزمن ويحمل في طياته عناصر التغيير من خلال التفاعل فنرى الدول المسيحية تقوم ردحا من الزمن في علوة والمغرة فتصل المنطقة بعض آثار الحضارة الاوروبية . ويأتي التأثير الاكبر الذي يشكل دعائم الحياة وفاعليتها في عصرنا الحالي ، ذلك هو وصول العناصر العربية ودخول الاسلام والتحول الذي قاد إلى ما نحن فيه الآن وشكله على مدى اكثر من خمسة عشر قرنا خلت . وفي سباق أوروبا لاقتسام « الكعكة » الافريقية ، وامتدادا لدعوتها للتنصير التي توارثها ابناؤها ، بدأ التبشير المسيحي المدعوم من قبل الدولة المستعمرة يحاول ان يجد له مدخلا في الشمال وعند فشله في اقناع الاداريين بالسماح لدعاته بالعمل في شمال القطر اتجه جنوبا محاولا قطع الطريق الجنوبي ووقف زحف الثقافة العربية الإسلامية مستخدما ابشع وسائل التفرقة وبث الأحقاد . وكان كل حصاده خلق قوة صفوية صغيرة العدد اثرت على مستقبل السودان وعلاقته بالوطن العربي كما سنوضح لاحقا .

التنوع الثقافي في هذا الاطار الذي اشرنا اليه يعتبر من ابرز وجوه الشخصية السودانية . يمنحها هذا التنوع خاصية لا تتمتع بها شخصية أخرى في القارة سواها . تلك هي الشخصية ذات الهامشية المتعددة الجوانب كما سماها احد الكتاب الأفارقة[١١] . انها شخصية في ظاهرها التعدد وفي مضمونها الترابط العضوي بين اجزاء متكاملة . انها الآن مزيجٌ من العروبة والافريقية ، نتاج عملية الوحدة في التنوع . ويمكننا تفهم هذا الأمر اذا ما نظرنا إلى واقع الثقافة المؤثرة في حياة المجموعات السكانية كما حاولنا رسم خريطتها الديموغرافية .

---

(١٠) للتوسع في عملية التفاعل هذه والاتصال بين الثقافات يمكن الرجوع الى الكتب التالية :

Cheikh Anta Diop, *The African Origin of Civilization: Myth or Reality*, trans. from French by Mercer Cook (New York: Lawrence Hill and Co., 1974); Basil Davidson, *Discovering Africa's Past* ([New York]:Longman, 1978), and J.D. Fage, *A History of Africa* ([London]: Hutchinson and Co.,1978).

من هذه العادات التي يمكن الاشارة اليها عادة القتل الطقسي الذي يمارسه الشكل بالنسبة للملكهم وحتى تنظيم الدولة نفسها وهي عادة ايضاً وجدت عند الفونج ، انظر : يوسف فضل حسين ، **الممالك الاسلامية في السودان** ( ١٩٧٦ ) . وبالرغم من ان لهذه الاطروحات من يعارضها مثل Fage ، الا انها تدل على ان هذا التفاعل بين ثقافات شمال الصحراء وجنوبها كان وما يزال قائماً ، في : Fage, Ibid.,p.41.

أنظر أيضاً: Francis Mading Deng: *Dynamics of Identification: A Basis for National Integration in the Sudan* (Khartoum: University of Khartoum, 1973), and *Africans of Two Worlds: The Dinka in Afro-Arab Sudan* (New Haven: Yale University Press,1978; London: Ithaca,1980).

(١١) انظر : Ali Mazrui, «The Multiple Marginality of the Sudan,» in: Hasan, *Sudan in Africa*, p.242.

« ان الميلاد الحقيقي للثقافة العربية في السودان يبدأ بعهد الفونج . ولكن هذا لا يعني أن الثقافة العربية لم تدخل السودان إلا مع هذا العهد لأنه ثابت أن الثقافة العربية اكتسبت مكانها المشروع بين ثقافات السودان في طليعة الغزو وليس في أعقابه ، فقد تسربت مع قوافل الحجيج وفي أخراج التجار وحقائب الدعاة والمسافرين . وعلى الدوام كان المسجد يقام ، والأذان يدوّي في ممالك السودان المسيحية لتأتي على صداه جحافل الفتح العربي . بل ان تاريخ الثقافة العربية في السودان يضرب في اعماق التاريخ ، إلى ابعد عمق من ذلك فيعود إلى ما قبل الاسلام ، وإلى ايام الخلفاء الأول ، ولكن تلك بواكير لم تخرج عن مستوى اللقاء العابر إلى مجالات التأصيل والترسيخ »[١٢] .

لكن الثقافة العربية لم تجد الطريق سهلا لتضرب جذورها في اعماق المجتمع السوداني ، إذ ان ثقافات المجموعات التي تسكن السودان الشمالي وخاصة ممالكه المسيحية كانت تشكل عقبة امام المدّ العربي بكل صنوفه . ساعدها في ذلك ان الثقافة العربية في القرن الثالث عشر كانت قد تعرضت لعديد من الضغوط التي قللت من روح الدفع فيها ، والتي كان يمكن ان تجعلها قادرة على احتلال مواقع جديدة في يسر . وعندما انهارت ممالك الشمال ـ ليس فقط نتيجة للضغط المتواصل من قبل المجموعات النازحة ، ولكن نتيجة لما أحدثه قدوم هذه المجموعات من تغييرات داخل البنيات المجتمعية السائدة ـ قامت مملكة الفونج وبدأ عصر التلقي . وقتها « كانت الثقافة العربية قد غدت مسخاً مشوهاً ، ضاعت ملامحه الأصلية في ضباب الهزائم والمنازعات ، فلم يتلقَّ السودان منها سوى النفايات والقشور ، ( ذلك ) لكونها غير قادرة على اعطاء الاكثر والاكمل . ولم يكن انهاك الثقافة العربية السبب الوحيد وراء تلك الظاهرة ، فقد كان وراءها سبب آخر مهم هو نوعية الرجال الذين حملوها إلى السودان ، فَهُم بلا شك لم يكونوا قادة الفكر والرأي في عصرهم ، ولا حتى أشباه القادة ، كانوا مجرد رجال عاديين ، على حظ من العلم ـ وان كانوا لا يخلون احيانا من الشعوذة والتهريج ـ قذفتهم شتّى الدوافع الى اصقاع السودان لينشروا العلم احيانا ، وليجمعوا الدنيا باسم العلم احياناً اخرى »[١٣] . وإذا اخذنا بالتعريف المبسط للثقافة على اساس انها نظرية في السلوك فإنّ ما لدينا من المادة التاريخية عن الحياة الاجتماعية في عهد الفونج ، العهد الذي سميناه عهد الميلاد الحقيقي للثقافة العربية في السودان ، نلاحظ ان الثقافة العربية ممثلة في سلوك دعاتها ، لم تكن المورد الكافي الذي يروي ظمأ المجتمع السوداني الذي كان يتوق للجديد[١٤] . والادبيات التي عالجت هذا الموضوع أوردت من الامثلة ما يؤكد صدق هذه المقولة خاصة عند تحليلها لدور بعض الشخصيات القيادية على المستوى الفكري في تلك الحقبة ، ووضعها في اطارها الاجتماعي عند محاولة تحليل التطور الاقتصادي والاجتماعي للأمة السودانية في ذلك الحين[١٥] .

---

(١٢) انظر : محمد المكي ابراهيم ، **الفكر السوداني : اصوله وتطوره** ( الخرطوم : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٧٦ ) ، ص ٣ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٥ . هنا تجدر الاشارة الى ان اغلب الدعاة وعدد من الرحالة العرب الذين زاروا السودان في عهد مملكة الفونج والفور من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر جاؤوا من المغرب العربي . ولعل هؤلاء **يشكلون** جزءاً من الفقراء الذين رحلوا من المغرب الى مصر لما سمعوه من خبر الرفه بها ووصل بهم الطريق الى السودان . في خبر هجرة هؤلاء الفقراء الى مصر ، انظر : **مقدمة ابن خلدون** ( القاهرة : المكتبة التجارية ، [د.ت.] ) ، ص ٣٦٢ .

(١٤) ابراهيم ، المصدر نفسه ، ص ٨ ـ ١٠ .

(١٥) انظر : محمد نور بن ضيف الله ، **طبقات ود ضيف الله** ، تحقيق يوسف فضل حسن ( الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٦٧ ) ؛ عبد المجيد عابدين ، **تاريخ الثقافة العربية في السودان منذ نشأتها الى =**

يفرض علينا الواجب ونحن نعالج مثل هذا الموضوع أن نراعي واقعاً جوهرياً وهو أن ميزانية التاريخ ليست رصيدا من الكلام ، بل هي كتل من النشاط المادي ومن الأفكار التي لها كثافة الواقع ووزنه . هذه الميزانية المكونة من صنوف النشاط الايجابي هي في الحقيقة ميزانيات من القيم الثقافية التي تقوم على مقومات راسخة في المجتمع . ان الثقافة في جوهرها هي ثمرة المجتمع ، ولا نودّ في مقال كهذا ان نتطرق إلى العوامل التي ادت الى التطورات المختلفة التي مرت بها الثقافة السودانية ، وإنما نركز حديثنا على سودان القرن العشرين . انطلاقا من هذا التحديد نجد أن ما حدث في السودان في العقود الاولى من هذا القرن ، من استسلام للتسلط وركود في الحياة الفكرية ، كان انعكاسا واضحا وثمرة متوقعة للتحرك الاستعماري المتوحش بعد ثورة ١٩٢٤[١٦] .

لقد تمكن الاستعمار خلال تلك الفترة من تصفية طلائع المقاومة ممثلة في قيادات اللواء الابيض ، لكنه لم يقف عند ذلك ايمانا منه بأن الصفوة التي اتيحت لها فرص التعليم والانخراط في السلك الاداري أو في الجيش قد فتحت افق السودانيين على حقائق جديدة . لا بد من ان انعكاس اثر مثل هذه الحركة قد يصل الى الريف ، ان لم يكن في الامكان خلق فجوة بين تفكير هذه الصفوة والصفوة التقليدية في اقاليم السودان المختلفة . وهذا ما تم بالفعل ، إذ احتوت الإدارة البريطانية القيادات الأهلية في الريف وجعلت منها عدوا للقيادات التي كانت تمثل الفئات التي بدأت تظهر في المدن المختلفة . لكن النشاط الاقتصادي والحراك الذي لازم المجتمع اثناء هذه الفترة كان لا بد له من ان يؤدي الى ولادة جديدة لقيادات تمثل افكارها فئات المجتمع الحديث الذي بدأت اشكاله تتبلور . هنا نرى ملامح تنوع من نوع آخر في المجتمع وعلى اسس جديدة ، معتمدا على موارد جديدة وتقسيم ثنائي للمجتمع . لقد كانت هذه الفترة من نشاط القيادات الجديدة تمثل خطوة تجاه تلافي الخطأ الذي وقعت فيه وثبة العشرينات ، وذلك بتحقيق انفتاح اكبر على المجتمع السوداني . جاءت هذه القيادات ممثلة للتفاعل الذي بدأ داخل المجتمع ونتج عنه تشكيل جديد لفئات اجتماعية لها مصالحها التي تدافع عنها واهدافها التي تعمل على تحقيقها ولغتها الخاصة التي تخاطب بها من تتحدث باسمهم . وفي هذا الخضمّ لم يكن غريبا ان يكون صوت الصفوة الارستقراطية هو الأكثر صدى . فهذه « طائفة تلقت أعلى انواع التعليم المعروفة في البلاد ، ( وأتيحت لبعضها فرص التعليم في الخارج)، وتسنّمت وظائف لها خطرها ومكانتها في المجتمع ، ووجدت المجال امامها مفتوحا للترقي والتقدم ، فنشأت منها ارستقراطية مثقفة يتسم افرادها بالنزعة التفردية المتمكنة وبالطموح السياسي »[١٧] . وقد كانت اتاحة الفرصة لهذه الصفوة بالظهور كقيادة أهون بكثير على الحكومة الاستعمارية من خطورة السماح للصفوة التي اخذت على عاتقها تمثيل الفئات الدنيا من عمال

---

= **العصر الحديث** : **الدين** ، **الاجتماع** ، **الأدب** ( القاهرة : مطبعة الخانجي ، ١٩٥٣ ) ، وابراهيم ، **الفكر السوداني** : **اصوله وتطوره** .

(١٦) يتحدث عن هذا الأمر بتفصيل الدكتور عبد الرحيم . أنظر :مدثر عبد الرحيم ، **الامبريالية والقومية في السودان** : **دراسة في التطور الدستوري والسياسي ، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦** ( بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧١ ) : ابراهيم ، المصدر نفسه ؛ حيدر ابراهيم علي ، « السودان والوحدة العربية : خصوصية الدور والانتماء ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٦ ، العدد ٥٤ ( آب/اغسطس ١٩٨٣ ) ، ص ٧٢ ـ ٨٦ ، وأحمد الأمين البشير ، « العلاقة بين السياسة والدين في السودان ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٨ ، العدد ٥٧ ( تموز/يوليو ١٩٨٥ ) ، ص ١٠٤ ـ ١٢٥ .

(١٧) ابراهيم ، **الفكر السوداني** : **اصوله وتطوره** ، ص ٧٠ .

المدن وصغار موظفيها وفئات الشعب في المناطق الريفية . فالأخيرة لها حصيلة من السند أوسع ، كما أنّ جماهيرها ذات مصالح تتضارب مع تلك التي تمثلها وترعاها قوات الاحتلال .

والصفوة الارستقراطية مهما اختلفت سياسيا مع الادارة الاستعمارية ، إلا انها دربت على اسلوب من السلوك يجعلها تتصرف بتعالٍ في احتكاكها مع عامة الشعب . ذلك ناتج من حقيقة انها نهلت من المنهل الثقافي نفسه الذي تربى في احضانه السادة المستعمرون . ذلك هو التمثل بالغرب ثقافة وسلوكا . ومن هنا تأتي بداية الفجوة والجفوة التي حدثت بين هذه الارستقراطية المثقفة ورصيفتها التي تولت قيادة الفئات الاخرى ، او حاولت القيام بذلك الدور بشكل او آخر . كما ان هذا الموقف قاد الصفوة الارستقراطية في نهاية المطاف الى الانفصال التام عن عامة الشعب ، الشيء الذي نشهده في نهاية الخمسينات وبداية الستينات ، حتى بعد ان ذهب الاستعمار السياسي . هذه مشكلة ليست خاصة بالسودان بل عانت من مثل هذه الصفوة الارستقراطية معظم دول العالم الثالث وما زالت تعاني منها . هذا ما يقود الى القول بأن هذه الصفوة ، اذا ارادت لنفسها ان تقوم بدور فعال في مجتمعها عليها ان تدرك جذور وتفاصيل موقفها الحالي . فكونها تجد نفسها منفصلة عن وسطها فهذا نتاج طبيعي لبعد المنشأ الثقافي ( فكريا وفي بعض الاحيان جغرافيا ) عن منشأ الحياة . فمثقف العالم الثالث الذي كونته لندن وباريس ، على سبيل المثال ، هو في اغلب الأحيان اوثق اتصالا بثقافة تلك البلدان من ثقافة الارض التي ينتمي اليها ، ويتمثل بأسلوب حياة تلك الشعوب اكثر من التزامه بقيم وتقاليد واسلوب حياة موطنه . هذه مسألة مهمة في تكوين واتجاهات ووعي هذا المثقف . فهو بلا شك يستطيع ان يقوم بدور مهم بفضل ما انغرس في فكرة من نبات الثقافة الاوروبية . غير ان ذلك في بعض الاحيان يجعله ينظر الى المشكلات التي تواجه حياته اليومية بكل جوانبها نظرة مزدوجة . وعندما يطغى الجانب السلبي في هذا الموقف ، وهو الاتجاه الى اخذ قشور تلك الثقافة الغربية ، خاصة وأنها هي الاخرى تمر بمرحلة ازمة وتفكك وانحلال نتيجة للتناقضات في ديناميكية التفاعل بين مقوماتها ، فإن دور الصفوة يكون ذا خطورة بالغة .

ان انتقاد الصفوة الارستقراطية المثقفة ، أو صفوة المجتمع الذي نال حظاً اوفر من بقية افراد الشعب في فترة ما قبل الاستقلال ، لا يعفي الصفوة التي ارتبطت بالفئات الاخرى من اللوم . فهذه الصفوة التفتت الى العمل السياسي اليومي وانغمست فيه إلى الدرجة التي جعلتها تهمل المساهمة المباشرة في بلورة الافكار التي طرحتها بصورة متكاملة ، ولا تستطيع حتى التعبير عنها بصورة متواصلة تجعلها ذات اثر فعال على المدى البعيد في سلوك الفرد .

لقد جاءت ازمة المثقفين السودانيين ( وهنا نجمل كل مجموعات الصفوة الممثلة لمختلف الفئات ) من وقوعهم في الشَّرَك الذي نصبه الاستعمار منذ أول ايامه في بداية هذا القرن . ذلك الشرك تمثل في النظام التعليمي الذي أراد له الاستعمار ان يكون ممثّلاً لثقافته وخادماً لها ، وإن كان نقله حتى لهذه الثقافة فيه الكثير من التحوير والتشويه والتحريف المقصود . وكان أن نتج عن هذا النظام البرج العاجيَ الذي وجد المثقف صعوبة في النزول منه . وبرزت هنا أزمة التخاطب فقادت إلى تباين من نوع آخر في المجتمع . فاللغة يتحدثها المثقفون في منتدياتهم وفي تخاطبهم من الأجهزة المتاحة كانت بعيدة كل البعد عن فهم العامة إذ انها لا تنتمي كثيراً للعدد الوافر من الالسنة في السودان . وكانت لغة التخاطب عند المثقفين في اغلب الأحيان عاجزة عن تصوير حركة

الحياة اليومية بصورة صادقة . وهذه مسألة قد يطول الجدل فيها ، ولكنّها أصبحت ذات أهمية كبرى في تغذية التنوع في إطار التكوينات الاجتماعية في السودان ، ولم يعد ترفاً ذهنياً ان نتحدث عن لغة التخاطب في السلم التعليمي او في اجهزة الاعلام . يضاف الى كل هذا غياب وجود صفوة حديثة فعّالة على المستوى الاقليمي وخاصة الإقليم الجنوبي . فالتعليم هناك ترك في أيدي المؤسسات التبشيرية التي لم تتمكن من كسر الحاجز بينها وبين التنظيمات التقليدية ، ولذا لم تتح لها الفرصة للتغلغل بالقدر الكافي الذي يجعلها تستقطب عددا كبيراً إلى جانبها ، أو تؤهله الى الانضمام الى ميادين العمل التي استحدثها الاستعمار ، خاصة في المجال الإداري . وحتى محتوى ما يقدم من تعليم لم يكن بامكانه ان يقود المتدرب من خلاله بعيدا ، فهو لم يتعدَّ كونه تدريبا في معظم الأحيان لتخريج خدم منزليين . وقد وضح جلياً عدم وجود ، أو ضعف ما وجد ، مما يمكن ان يشار اليه بالصفوة المتعلمة عند انعقاد مؤتمر جوبا الذي عالج مسألة الصلة بين الشمال والجنوب عام ١٩٤٧ .. وقد قاد هذا الامر الى ضعف المشاركة من الاقليم في المراحل الاولى من الحركة الوطنية التي انتظمت القطر بعد الحرب العالمية الثانية .

## ثانياً : بذور الفرقة وتحجيم الدور

في الاطار السابق كان التفاعل عبر القرون ، بين افريقيا شمال الصحراء وجنوبها ، يتم في استمرار وتناسق عن مزيج متوازن من التبادل الثقافي واشتراك في التجربة المصيرية ؛ يشهد على هذا انتشار نظم ومعتقدات متشابهة لدى الممالك التي قامت في حزام السودان وشمال افريقيا[١٨] . غير اننا لا بد من ان نشير الى حقيقة ان التمازج بين المجموعات الافريقية والعربية الذي حدث في السودان بعد دخول المجموعات العربية بأعداد كبيرة خلال القرن الرابع عشر وجد بعض الصعوبات الموضوعية التي أثرت في وصول آثاره الثقافية وتمازجه العرقي مع المجموعات التي تقطن الاجزاء الجنوبية من القطر . لقد وقفت المستنقعات والذباب والرطوبة الاستوائية حائلا دون دخول المجموعات العربية إلى الجنوب « باعتبارها عوامل غير ملائمة لتربية الجمال ولا جذابة لأهل الصحراء . لهذا اتجه بعضهم شرقا فدخل الحبشة واستقر فيها ، بينما اتجه آخرون غربا الى سهول كردفان ودارفور ومنها غربا الى اواسط افريقيا الغربية »[١٩] . ونتيجة لهذه الهجرات السكانية والتمازج بين المجموعات الوافدة والسكان المستقرين حدث التمازج العرقي بالدرجة التي اصبح معها من الصعب القول بالنقاء العرقي للمجموعات الوافدة او المستقرة التي احتكت بها . وعمّ الإسلام ، واستعرب السودان ولو بنسبة تقل قليلا عن انتشار الاسلام فيه ، وبقي الجنوب عمليا بعيداً عن هذه المؤثرات حتى القرن التاسع عشر . وهنا كانت بذرة التنافر التي يجني السودان حصادها اليوم .

---

(١٨) انظر بعض هذه النظم في الهامش رقم (٢) ، ويمكن الرجوع الى المزيد منها في : Deng, *Africans of Two Worlds: The Dinka in Afro-Arab Sudan.*

كما يمكن الرجوع الى بعض المعلومات عن حركة المجموعات الافريقية شمالاً من اواسط افريقيا ، في : Fage, *A History of Africa,* and Davidson, *Discovering Africa's Past.*

(١٩) عبد الرحيم ، **الامبريالية والقومية في السودان : دراسة في التطور الدستوري والسياسي ، ١٨٩٩ - ١٩٥٦** ، ص ١٥ .

عزز هذا الاتجاه في الماضي القريب عاملان رئيسيان : الاول تجارة الرقيق التي قامت في اعقاب فتح محمد علي باشا للسودان ( ١٨٢١ ) والثاني السياسة تجاه الجنوب التي انتهجتها الادارة البريطانية في السودان حتى سنة ١٩٤٧ . لقد هدفت هذه السياسة الى فصل المناطق الجنوبية عن بقية البلاد وذلك لضمها الى ممتلكات التاج البريطاني المجاورة لإقامة اتحاد افريقي شرقي تحت السيطرة البريطانية[٢٠]. وبالرغم من ان تجارة الرقيق مسألة لها ابعادها ومحدداتها التاريخية المعقدة ، وأنها فرضت على السودان فرضا من جانب القوات المصرية وقد شارك فيها نفر محدود من التجار ذوي الاصول الشمالية ، الا ان ذلك لم يمنع دعاة الفرقة من إعادتها إلى مسرح نقاش علاقات الجنوب والشمال كلما اشتد الصراع واحتدم النقاش . وينسى هؤلاء ان تجارة الرقيق في السودان « لم يزاولها الاوروبيون من مختلف الجنسيات ، والمصريون والسودانيون الشماليون فقط ، بل ان القبائل السودانية الجنوبية كذلك تعاطت هذه التجارة فيما بينها ، وكان اشهر المتعاملين بهذه التجارة « موبوي » احد رؤساء قبيلة الزاندي الذي تاجر بالالوف من الارقاء الذين حصل عليهم إما من القبائل المستعبدة التي أخضعها ، أو بالغزو المنظم للشعوب المحيطة »[٢١] . يضاف الى ذلك ان هذه العملية المأساوية كانت جزءاً من اتجاه بغيض في التاريخ الافريقي عمّ معظم أرجاء افريقيا غربا وشرقا وجنوبا ومارسته مجموعات مختلفة من البشر . وتجدر الاشارة الى ان اسواق الرقيق في ذلك العهد في مدن السودان الكبرى كانت تعج بقوميات مختلفة تشارك كجزء من هذه العملية كمعروض او مشتر[٢٢].

أما السياسة البريطانية فقد كانت الارض الخصبة التي نبتت فيها ومنها بذور الفرقة التي حدّت من الدور الفعال الذي كان يمكن ان يلعبه السودان في الوحدة الافريقية بكونه انموذجاً للتعايش بين المجموعات العرقية والدينية والثقافية المتنوعة في الإطار السياسي الواحد . كان يمكن ان يكون لبنان ما قبل الحرب الاهلية في افريقيا ، ولكن يبدو ان القوى الخارجية ذات المصالح والمطامع الخاصة تريد له ان يكون لبنان الثمانينات في إفريقيا . وكانت البداية او المدخل لطرح سياسة التفرقة هي تأجيج نار الحقد بإثارة ذكرى تجربة تجارة الرقيق بعد تزييف تاريخها وطمس الشخصيات المساهمة فيها لينصبّ وزرها على التجار الشماليين فقط، ثم بداية حرب صليبية جديدة في محاولة لإيقاف زحف الثقافة العربية وانتشار الاسلام جنوبا والذي تمكن ، إلى مدى ، من عبور العوائق الطبيعية التي أشرنا اليها ، واصبح يجذب بعض الأفراد إلى صفوفه . وكان اهم حملته التجار في القرى الصغيرة ، وهو نهج تبعه انتشار الاسلام حتى في شمال ووسط السودان في الماضي .

---

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .

(٢٢) بعض الصور التي وصلتنا من الرحالة ومن بعض الاداريين او من رافقهم توضح ان اسواقا مثل سوق ام درمان والخرطوم كانت تعج باجناس مختلفة من البشر . فمن بينها نجد البريطانيين واليونانيين والايطاليين والأرمينيين والسوريين والمصريين والنيجيريين إلى جانب السودانيين . وقد شاركت بعض هذه المجموعات في نشاط سوق الرق . وتوضح بعض الرسومات التي بنيت على مشاهد حقيقية لهذه الاسواق ، ان من بيعوا في سوق الرقيق في ام درمان هم اقرب الى الاصول الاثيوبية من اصولهم الزنجية . انظر الرسم في : سلاطين باشا ، **السيف والنار في السودان** ( لندن : مطبعة ادوارد ارنولد ، ١٩٠٧ ) ، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ .

بالنسبة لصورة الخرطوم في الثلاثينات من هذا القرن ، انظر كتاب ماجدولين كنج ـ هال : Magdalen King-Hall, *Somehow Overdone: A Sudan Scrapbook* (London: The Woman's Book Club, 1944).

وتشير المذكرات التي بعث بها السكرتير الاداري للمفتشين ان عليهم ان ينفذوا سياسة بسيطة شكلا حتى لا تلفت انتباه الشماليين ، وخاصة الاداريين منهم ، او المصريين المشاركين في الحكم . على ان تكون هذه السياسة « هي العمل على قيام وحدات عنصرية قائمة بذاتها ، او وحدات قبلية ذات بناء ونظام يقوم الى حد ما وفقاً لمقتضيات العدالة ، وأن الحكومة الصالحة هي التي تشجع الأعراف والعادات والمعتقدات القبلية »[٢٣] ، وكانت المعايير المطلوبة لتنفيذ ذلك ، هي انشاء هيئة من العاملين الذين يتكلمون بغير اللغة العربية ـ سواء من الاداريين او الكتبة او الفنيين ـ والحد من هجرة التجار الشماليين والعمل على ان يعوّد الموظفون القبائل استخدام اللغة الانكليزية لدى استحالة التخاطب باللهجة المحلية .

وكان غرضهم الوحيد الدافع إلى طرح هذه السياسة هو اقصاء النفوذ العربي ، ودعم تنفيذ هذه السياسة بوضع قيود شديدة بهدف منع الهجرة من الشمال إلى الجنوب تبلورت في قانون المناطق المغلقة الصادر عام ١٩٢٢ . وهدفت الحكومة الى تشجيع التجار اليونانيين والسوريين ليحلّوا محل التجار الشماليين . وفضلاً عن تشجيع الموظفين البريطانيين على الإلمام بثقافة القبائل التي حكموها ، فقد القي على عاتقهم العمل على ان تكون اللهجات القبلية وسيلة يمكن من خلالها تدريس الانجيل والتبشير بآياته[٢٤]. ووقع اختيار مؤتمر الرجاف الذي انعقد في عام ١٩٢٨ ، وحضره ممثلون عن حكومات السودان ويوغندا والكونغو والإرساليات التبشيرية في الاقطار الثلاثة ، على بعض اللغات الرئيسية لتطويرها كوسيلة من وسائل التربية والتعليم . وقد ركزت السياسة على « ان محاربة استخدام اللغة العربية مسألة ضرورية لتنفيذ اغراض الخطة العامة ، لأن العربية سيقل استخدامها تدريجياً ، لأنها ليست لغة المحكومين والحاكمين»[٢٥] . وجنح بعض المفتشين في التشدد في ظل هذه السياسة وفرضوا اوامر متفرعة منها مثلا : منع استخدام بعض الكلمات العربية او اطلاق الاسماء العربية على أطفال مواطني تلك المناطق ، ومنعوا بيع او ارتداء الملابس العربية المستخدمة في الشمال بل جاهد مدير بحر الغزال ليخلق حاجزا اصطناعيا بين التجار الشماليين القادمين إلى تلك المديرية من دارفور فقام بطرد ٥٠٠ نسمة من ابناء غرب افريقيا المسلمين من مركز كفياكنجي الذي أغلق مقر رئاسته وتركه خاوياً للخراب حتى يكون أرضا محايدة بين دارفور وبحر الغزال لا يسمح لأحد بعبورها . وأجبرت رئاسة مركز راجا والإرسالية الكاثوليكية على الانتقال غربا وذلك ، كما يقول مدير بحر الغزال ، « لأن هناك جامعاً براجا ، واني ارغب في ان اراه مهجورا حتى لو حولت راجا من مكانها »[٢٦] .

---

(٢٣) مذكرة السكرتير الاداري لكل من مديري بحر الغزال ومنجلا واعالي النيل بتاريخ ١٩٣٠/١/٢٥ ، في : جعفر محمد علي بخيت ، **الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩** ، ترجمة هنري رياض ( بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٢ ) ، ص ٢٠٨ .

(٢٤) هذا التشجيع وصل الى درجة منحهم مكافآت وترقيات اذا ما تعلموا لغة المجموعات التي يعملون وسطها . اضافة الى ذلك قامت الحكومة بتشجيع الدراسات التي تمكن هؤلاء الاداريين من تفهم قيم وتقاليد وعادات هذه المجموعات ودفعت بهذا الواجب للانثروبولوجيين . والاشارة هنا للدراسات التي اعدها سلجمان وايفانز برتشارد ونادل وغيرهم ، انظر : جيمس فارس وعبد الغفار محمد أحمد ، في : Talal Asad,ed., *Anthropology and the Colonial Encounter* (London: Ithaca Press, [1973] ).

(٢٥) مذكرة السكرتير الاداري ، في : بخيت ، المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .

(٢٦) مذكرة مدير بحر الغزال بتاريخ ١٩٣٠/٣/٢٢ ، في : بخيت ، المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .

نـلاحظ مما اوردنـا من شذرات هنـا ، وهي فقط بعض مـا اريـد لـه ان يتم في اطـار تلـك السياسة ، ان الهـدف كان هـو استئصال جميـع معالم الثقـافة العـربية الاسـلامية في الجنـوب واستبدالها بالمسيحية واللغـة الانكليزيـة . واستخدم في ذلـك كل اسلـوب يمكنه ان يثـير الاحقاد ويغذي النزعات العنصرية بين المجموعات في شمال القطر وجنوبه حتى تتم التفرقة المرجوة ويتعثر المد العربي الإسلامي جنوبـا . غير ان هـذه السياسـة لم يكتب لها النجـاح لاسباب عـدة منها : حدوث الضائقة المالية في البلاد ، والازمة الاقتصاديـة خلال عـام ١٩٣٠ ، مما حـال دون تطويـر منفصل للاقتصاد في الجنوب . كما ان سياسة تفويض التعليم للارساليات قد عجـزت عن تخريـج جنـوبيين مؤهلـين أكفاء لمـلء الوظـائف الادارية والتنفيـذيـة يمكنهم ان يحلـوا محـل المـوظفـين الشمـاليين . وكـل ما نجحت فيـه هو أنهـا ، ومن خلال النظـام التعليمي التبشيـري خلقت بعض المثقفـين المعادين لـلإسلام ولأبنـاء شمال البـلاد دون جعلهم جنوبيـين بالمعنى الـوطني السليم . وعموما فإن هذه السياسة والتي استمـر تنفيذهـا حتى عام ١٩٣٤ جعلت التـلاحم السياسي بـين الشمال والجنوب غير متوقع من وجهة نظر المتعلمين الجنوبيين . وهنا نبتت بذور الفتنـة والتفرقـة وقويت جذورها لتصبح المؤثر الفعلي في حيـاة السودان حتى اليـوم وسيكون لهـا الأثر في تشكيـل مستقبله .

وبالرغم من أن نقدا كثيراً ووجيها قد ركز على هذه السياسـة منذ السنـوات الأولى لتطبيقها إلا أن التفكير الجدّي لإعادة النظر فيها لم يبدأ الا بعـد ان تمكنت الحركـة السياسيـة في الشمال من العمل بالضغط المركز على الحكومة حتى تقوم بإلغائها . وقد قاد مؤتمر الخـريجين هـذا العمل وضمّن هذا المطلب في مذكرته التي تقدم بها للحكومة عام ١٩٤٢ . ثم جاء مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ ليؤكـد ان مستقبل الجنـوب هو في ارتبـاطه بـالشمال[٢٧] . ولكن الفجـوة التنمويـة بين الشمـال والجنوب اصبح من الصعب تجسيرها ، وما ترسب في النفـوس من عدم الثقـة لم يكن من السهل محوه ، واصبح يطل برأسه كلما اخطأ الساسة في الشمال ، وما اكثر اخطـائهم منذ الاستقـلال ! وقد كان اكبر هذه الاخطاء ما حدث اثناء الحكم الذاتي وفترة السَـوْدنة حيث قـاد الصراع حـول المناصب وما أثاره من مشاحنات الى التمرد في توريت في آب/اغسطس عام ١٩٥٥ ، أي قبل اربعة أشهر إلا بضعة ايام من إعلان الاستقلال . وهنا كانت بذرة الفـرقة قـد أصبحت نباتـاً له جـذع وفروع استخدمتها قوى عديدة داخلية وخارجية في إشعال نار الانقسام وخلق حاجز بـين افريقيـا شمال الصحراء وجنوبها . حاجز قصـد به ان يكـون سدا منيعـا بين أيّ تـلاقٍ للثقافـة العربيـة الاسلامية بالثقافات الافريقية في وسط القارة . لقـد اصبح الستـار الاخضر من حشائش السـدود ستاراً سيظل الى مدى طويل محفورا في ذاكرة التاريخ[٢٨] . وتقلص الدور المرجو للسـودان في ان

---

(٢٧) الحديث عن هذا المؤتمر حتى اليوم يشوبه بعض التردد وعدم الثقة إذ ان هناك العـديد من السيـاسيين الجنوبيين عبر السنوات التي تلت الاستقلال حاولوا ان يبرهنوا على عدم مصداقية ما توصل اليه . خاصة وان تمثيل الجنوبيين فيه كان ضعيفا من ناحية الخبرة السياسية والمستوى التعليمي قياسا لما كـان عليه تمثيـل الشماليـين من ابناء القطر . كما ان هناك اتهامات بأن بعض الضغوط على الممثلين الجنـوبيين قـد صاحبت انعقـاد ذلك المؤتمـر وقد شارك فيها بعض الاداريين .

(٢٨) «ستار الحشائش». *The Grass Curtain* كـان هو الاسم الـذي اختاره الجنـاح السيـاسي للمجمـوعـات المتمردة، قبل اتفاقية اديس ابابا، للمجلة التي تصدر معبرة عن رأيه. وقـد صدرت منهـا اربعة اعـداد قبل الاتفـاقية والعدد الخامس بعد الاتفاقية مباشرة وجاء متضمنا لصيغة تلك الاتفاقية ثم توقفت بعد ذلك. وقد كان رئيس تحريرها =

يكون عنصر ربط وبوتقة صهر للثقافات المختلفة التي كان يرجى لها ان تتعايش جنبا الى جنب في هذه المنطقة .

## ثالثاً : سنوات التأرجح بين الضياع والامل

يمكن اختزال كل الدعاوى التي يثيرها الذين ساندوا تمرد ١٩٥٥ في جنوب السودان والحركة العسكرية والسياسية التي تمخض عنها في ثلاثة محاور ثنائية المحتوى ، تحاول ان تؤكد التباين بين المجموعات الشمالية والجنوبية وتعمل على تصويره بأنه : (١) صراع بين عرب وأفارقة ، (٢) صراع بين مسلمين ومسيحيين ؛ (٣) صراع بين مستغَلين ومستغِلّين . والعرض السابق يوضح بجلاء خطل هذه المحاور الثلاثة وعدم دِقتها في عرض قضية عدم التوازن التنموي بين اجزاء القطر والذي يشكل العقبة الرئيسية امام التوحد ، وهو اساساً نتاج لسياسة لم يكن للمواطن السوداني ، شمالياً كان أم جنوبيا ، اليد في بذر بذورها وترسيخ قواعدها . وإن كان يصح ان يحمل القادة السياسيون في سني ما بعد الاستقلال ـ وخاصة السنوات الاولى حتى منتصف عقد الستينات وهي السنوات التي يمكن ان نسميها سنوات الضياع ـ مسؤولية تفاقم المشكلة . لقد كانت نظرة هؤلاء السياسيين للمستقبل ضيقة ، ولذا اصبح الجنوب مقبرة لأحلامهم .

وإذا عدنا الى المحاور الثلاثة يمكن ان نقول في ايجاز : ان سردنا للتكوين العرقي للمجموعات السكانية يوضح بجلاء عدم وجود عنصر عربي نقي في مناطق شمال السودان فالقبائل العربية التي دخلت بأعداد وافرة في القرن الرابع عشر اختلطت بالسكان واخذت عنهم الكثير مثل ما اخذوا عنها ، وتزاوجت معهم وتزاوجوا معها . وقد سبقتها موجات عديدة من الهجرة العربية امتزج افرادها بالمجموعات الشمالية خاصة التي تقطن على ضفاف النيل وفروعه . ونتج عن كل هذا عنصر مميز في شخصيته وثقافته وانتمائه . فهو عربي اللسان والثقافة افريقي التقاطيع ، مزيج عرقي وسط يمكن ان نطلق عليه عربي ـ افريقي أو « أفرو ـ أراب » كما يقول الفرنجة . واما بخصوص المحور الثاني فنجد ان انتشار الاسلام تخطى المجموعات العربية الى مجموعات ذات اصول افريقية بحتة ، كما انتشر في بعض مناطق الجنوب نفسه . ونكاد نجزم ان عدد المسلمين من ابناء الجنوب يكاد يفوق عدد المسيحيين فيه . الاختلاف الوحيد هنا ان المسيحيين يشكلون الصفوة نظراً لما اتاح لهم الاستعمار من سند في تولي بعض المناصب التي اهّلتهم الكنيسة لها ، بينما ظل المسلم الجنوبي جزءا من العامة يواجه باضطهاد من قبل الحاكم الاجنبي . وتجدر الاشارة هنا ايضا الى ان هناك مجموعات في شمال السودان غير مسلمة تعيش في أمان وتنعم بالحرية ، إذا ما استثنينا ما تعرضت له من مضايقات في آخر عامين من حكم التسلط المايوي .

اما الحديث عن الصراع بين الجنوب والشمال على اساس انه صراع بين مستغِلين ومستغَلين ففيه شيء كثير من عدم المصداقية في عرض المشكلة . إن وجود تجار شماليين في مناطق الجنوب حقيقة واقعة ، وقد لاحظنا فيما مضى من عرض كيف كانت تتم محاربتهم ، وكيف ان

---

= هو السيد مدينج دي قرانق من الدينكا القلائل الذين شاركوا في قيادة الحرب الأهلية في تلك الفترة واصبح وزيرا اقليمياً للثقافة بعد الاتفاقية.

البديل لهم من يونانيين وسوريين كان يتم تشجيعه لتولي زمام امر الاقتصاد ، ولكنه لم يتطوع بالقيام بما اريد له ان يقوم به لعدم جدوى ربحية النشاط . ولا نريد ان ندافع هنا عن التجار الشماليين في الجَنوب ، ولكن نريد ان نقول ان الاستغلال الذي يتم من جانب هذه الفئة في المناطق الريفية في السودان يكاد يكون نفسه في كل الاقاليم ، وتشهد على ذلك الشكاوى التي نجدها في الشرق والغرب والوسط دون استثناء .

أما اذا كان يقصد بالحديث عن الاستغلال عدم التنمية المتوازنة فان في هذا الامر بعض المصداقية . ولكن تجدر الاشارة الى ان بدايات التنمية التي اثرت في توجه القطر الاقتصادي كمنتج لنوع معين من المواد الاولية كانت مرتكزة في المناطق التي يمكن ان تنتج بأقل تكلفة ، حتى يتمكن الاستعمار الذي يستفيد من هذه العملية من جني اكبر قدر من الارباح . هذا هو الامر الذي قاد الى قيام مشروع الجزيرة وما تبعه من مشروعات . وهنا يجب إثبات أن ضيق أفق المخططين في فترة ما بعد الاستقلال ، ونهم المستثمرين الذين لا يريدون سوى الربح ، هو الذي دفع الى قيام معظم المشاريع في اواسط السودان لجودة التربة وسهولة المواصلات وتوفر الأيدي العاملة . وبمعنى آخر ، ضمان الربح باقل قدر من التكلفة . ولكن الجنوب لم يكن منسيا تماما كما يريد ان يصور مروجو هذا المحور . فحتى في آخر ايام الاستعمار قام مشروع الزاندي ، وهو اول مشروع للتنمية الريفية يقصد به خلق اكتفاء ذاتي في جزء من القطر[٢٩] . ورغم ان الهدف السياسي من وراء المشروع يسير في اتجاه تدعيم التباين ، وبناء سند اقتصادي للفُرقة الا انه كان من الممكن ان يكون مثل هذا المشروع نواة لمشاريع مثيلة وانموذجاً يمكن الاستفادة من ايجابياته وسلبياته في مستقبل التخطيط في الاقليم . لكن مثل هذا الامل كان مصيره الضياع نتيجة لتمرد عام ١٩٥٥ وما تبعه من نشاط حربي وسياسي .

ان الادبيات التي تعالج قضايا الوحدة والترابط في اقطار ذات تنوع شبيه بما هو حادث في السودان ، تؤكد ان من أهم مقومات الانفصال او الدعوة له ، تتأتى من اختلاف المعتقدات ، والبعد الجغرافي للاقليم المتحفز للانفصال عن مركز السلطة ، واختلاف التجربة التاريخية خاصة في المجال الاداري ، ثم فوق كل هذه احتمال ـ او على الاقل امل الداعين في ـ تدخل جهات اجنبية إلى جانبهم[٣٠] . واذا كنا قد تطرقنا بصورة او اخرى للمقومات الثلاثة الاولى فإنّ علينا ان نذكر شيئا عن المقوم الاخير الخاص باحتمال او امل التدخل الخارجي . في آب/اغسطس ١٩٥٥ عندما تمردت المجموعات النظامية في توريت ، كان يحدو قادتها الامل بالتدخل من جانب القوات البريطانية . وليس سراً ان هذا التفكير كان يدور في خلد بعض الاداريين البريطانيين ويجد تشجيعا من المؤسسات التبشيرية. إلا انه في آخر الامر لم يتمخض عن نشاط فعليّ للقوة الخارجية، وأصيب الذين دبروا التمرد بإحباط شديد ومن هنا بدأ التوجه في النشاط السياسي عبر المنابر التي

---

(٢٩) انظر : Conrad C.Reining, *The Znade Scheme: An Anthropological Case Study of Economic Development in Africa* (Evanston, Illinois: Northwestern University Press, 1966).

(٣٠) انظر : Fred R. Van der Mehden, *Politics of the Developing Nations* (Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1964) ;Mohamed Omer Beshir, ed.,*Southern Sudan: Regionalism and Religion*, Graduate College Publications, 10(Khartoum: University of Khartoum, 1984), and Raphael K.Badal, *Oil and Regional Sentiment in Southern Sudan*, Discussion Paper, 80 (Syracuse: Syracuse University Press, Department of Geography, 1983).

اتيحت آنذاك ، وجاءت الدعوة للحركة الفدرالية بقيادة الاب ستارنينو ولكنها أُجهضت مع بقية الحركات الاخرى في الشمال والجنوب عند استيلاء العسكريين على السلطة في عام ١٩٥٨ .

وبدل ان يوجه العسكريون انتباههم الى اسباب الشقاق ودوافع التباين خاصة في مجال التنمية نجد انهم اتجهوا الى الحل العسكريّ ، مما قاد كل قيادات الحرب الاهلية التي اتت بعد ذلك الى ان تتجه الى استجلاب العون الخارجي . وعبر السنين ـ بما في ذلك فترة ما بعد تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٦٤ حين عاد السياسيون للحكم وحاولوا ، الى حين ، رأب الصدع وعقدوا مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ الذي انفض دون الوصول الى اتفاق بين المجموعات التي جاءت ممثلة للجنوب والاحزاب الشمالية ـ استمر البحث عن الدعم الخارجي . وكانت اسرائيل ، بما لديها من استراتيجية في هذا الجزء من افريقيا وما لها من اهداف وراء عزل السودان عن بقية افريقيا جنوب الصحراء ، أول المساهمين في مد يد العون للقوات التي نظمها المحاربون في جنوب القطر . كما ان الاستخبارات المركزية الامريكية CIA لعبت دورا فعالا في دعم هذه المجموعات في بداية ايام حكم مايو ١٩٦٩[٣١] . اما الدعم المعنوي والمادي في بعض الاحيان فقد كان يصل من المؤسسات الكنسية خلال فترة الحرب الاهلية الاولى .

الا ان التدخل الاجنبي في آخر ايامه لم يكن كله سلبي الجوانب . فالتدخل الخارجي هو الذي قاد الى جمع ممثلي القوات المحاربة في الجنوب والحكومة المركزية حول مائدة واحدة في المحاولة الى الوصول الى حل يرتضيه الجانبان . وقد كان للجهد الذي قام به مجلس الكنائس العالمي والمؤتمر العام للكنائس الافريقية بجانب الامبراطور هيلاسلاسي امبراطور اثيوبيا في ذلك الحين، الفضل في التوصل الى اتفاقية عام ١٩٧٢ المعروفة باتفاقية أديس أبابا حيث وقعت[٣٢] . لقد كانت هذه الاتفاقية اداة فعالة في احتواء الدعوة، او الجنوح نحو الانفصال، لأنها استجابت لكل ما كان مطروحا من جانب الصفوة في الجنوب منذ عام ١٩٥٣ ، وهو منح الاقليم وضعا مميزاً من خلال الوضع الذي تم الاتفاق عليه ، هناك تمثيل للاقليم في مجلس الشعب القومي بجانب وجود مجلس شعبي اقليمي . كما تم استيعاب « الانيانيا »[٣٣] في الجيش السوداني . كما تم التأكيد على مبدأ تطوير الثقافات المحلية الذي كانت قيادة مايو قد اعلنته في ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٩ بعد توليها السلطة مباشرة . وتجدر الاشارة الى ان الصفوة الجنوبية كانت قد قبلت الاتفاقية بما يشبه الاجماع . الا ان عددا قليلا جدا أصر على موقف مناصبة الشمال العداء ورفض الاتفاقية مما جعل له اثراً مهماً في تطور الاحداث في السنوات الاخيرة .

---

(٣١) Badal, Ibid.,p.5; C.Eprile,*War and Peace in the Sudan* (London: David and Charles, 1974),pp. 140-144, and Mohamed Omer Beshir, *The Southern Sudan: From Conflict to Peace* (London: C.Hurst and Co., [n.d.]; New York: Praeger, 1968), pp.90-92.

(٣٢) لقد شاهد كاتب هذه الدراسة عن قرب نشاط المؤسسات الكنسية في اسكندنافية حيث كان يدرس في النرويج في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ وقد كان للنشاط الذي قام به الاعلام والتوجيه الذي قاده مجلس الكنائس النرويجي في عام ١٩٧٠ و١٩٧١ ، الفضل في ايجاد بعض نقاط الالتقاء بين الجهات المتصارعة . وكان التمهيد لزيارة السيد ابيل اير الزعيم الجنوبي الذي كان وقتها وزيرا للاشغال في حكومة مايو اثر كبير في التمهيد للالتقاء في اديس ابابا . وكان ابيل اير هو الذي اوكل اليه امر قيادة وفد الحكومة ليفاوض المحاربين بقيادة جوزيف لاقو .

(٣٣) الأنيانيا ، وتعني الثعبان السام في لغة احدى المجموعات التي تقطن المديرية الاستوائية ، هو الاسم الذي اختاره المتمردون لقواتهم .

لقد كانت سنوات ما بعد الاتفاقية هي سنوات الامل في ان يتم إلحاق الاقليم الجنوبي من ناحية تنموية برصيفه في الشمال كما ان كل الاسباب التي كانت تدفع الى العزلة والانفصال سيتم العمل على ازاحتها ، ويتم التفاعل الثقافي من خلال تنشيط وتطوير الثقافات المحلية بحيث تأخذ مكانتها في خارطة القطر الثقافية . وكان الأمل في أن التوصل لمثل هذا الحل يمكن ان يكون انموذجاً يحتذى بالنسبة للعديد من الاقطار في حزام السافانا التي تواجه مشكلة تنوّع مماثلة . واذا ما قدر لمثل هذا الحل ان يطبق في بلد مثل تشاد ، يصبح الاتصال بين افريقيا شمال الصحراء وجنوبها متيسراً من عدة مداخل . وربما يصبح التفاعل بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية اكثر حركة ونشاطاً ويكون له أثره الإيجابي على المستوى الاقليمي والعالمي . ولكن القوى الخارجية ذات الاهداف الاستراتيجية في المنطقة ، ومنها من شارك في صنع اتفاقية اديس ابابا ، لم يكن ليرضيها مثل هذا التقدم في العلاقات ، وكان عليها ان تعمل على اثبات ان مثل هذا الانموذج الذي طرحته الاتفاقية لا يمكن ان يعمل على المدى البعيد . والمؤسف ان يساعد في مثل هذا الامر ضيق الافق لدى القائمين بأمر الحكم المركزي في القطر نفسه .

## رابعاً : العودة الى متاهات الفرقة مرة اخرى

لسنا في هذا المقال بصدد سرد ما حدث من تدهور في الأحوال الاقتصادية والسياسية في السودان بشكل تفصيلي ، فهناك العديد من الدراسات التي قدمت في هذا المجال من متخصصين محليين وعالميين(٣٤) . كل الذي نود ان نَخْلُص إليه من تلك الدراسات ـ وهو الذي يساعد في فهم عودة الاتجاهات التي تدعو الى الفرقة مرة أخرى ـ هو أن الأحوال الاقتصادية والسياسية وصلت حدا من التدهور جعل من الصعب التحكم منطقيا في سير الحياة اليومية في السودان على مستوى المركز او الاقليم . لقد اصبح السودان يعاني من مجاعة حادّة منذ أكثر من عامين وهو القطر الذي كان في بداية السبعينات يرفع شعار المقدرة على غذاء الوطن العربي وانه سيكون السلة الغذائية للاقطار العربية اذا ما توفر له المال . وقد توفر المال إلى مدى ، ولكن انعدم التخطيط الذي يقود القطر للقيام بما استشعر من دور . والمؤسف ان التشبث بالسلطة جعل

---

(٣٤) نشير هنا إلى بعض الدراسات التي تطرقت لتحليل الاوضاع الاقتصادية في السودان ، وهي جزء من العديد من الدراسات التي تطرقت الى هذا الموضوع . ولم نشر الى تقارير البنك الدولي ومنظمة النقد الدولية وفيها معلومات وافرة عن الاقتصاد السوداني وما وصل اليه من انهيار .

P. Osterdiekhoff and K. Wohlmath, «The Breadbasket is Empty: The Options of Sudanese Development Policy,» *Canada Journal of African Studies*, vol.17, no.1 (1983), pp.35- 67; M.H. Awad, *Why is the Breadbasket Empty* , Development Studies and Research Center [DSRC] Seminar, 40 (Khartoum: University of Khartoum, DSRC, 1983); M.H. Awad, *Economic Islamization in the Sudan: A Review*, DSRC Seminar, 50 (Khartoum: University of Khartoum, DSRC, 1984); I. El Badawi, *The Sudan Demand for International Reserve: A Case of a Labour- Exporting Country*, DSRC Seminar, 56 (Khartoum: University of Khartoum, 1984), and Richard Brown, *A Background Note on the Final Round of Economic Austerity Measures Imposed by the Nimeiry Regime, June 1984 to March 1985*, Work Paper prepared by DSRC and ISS (Khartoum: University of Khartoum, DSRC, 1985).

أما في الجانب السياسي فتجدر الاشارة الى: منصور خالد: **لا خير فينا إن لم نقلها** (الخرطوم: جامعة الخرطوم، قسم التأليف والنشر، [د.ت.])، **والسودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد** (لندن: مطبعة ايدام، ١٩٨٥).

النظام المايوي يرفض حتى اعلان هذه المجاعة في الوقت المناسب ليساهم العالم عامة والوطن العربي خاصة في انقاذ الملايين من الجوعى .

أما في الجانب السياسي فقد كان الاتجاه الاساسي للحكم المايوي هو على غرار « فرق تسد » ، ورفض لاي رأي معارض حتى ولو جاء من صديق ، وكبت لأي حرية في التعبير . وفي هذا الاتجاه جاءت فكرة تقسيم كل القطر الى وحدات اقليمية تمشيا مع ما حدث للجنوب بعد الاتفاقية ، ثم جاء تقسيم الاقليم الجنوبي مؤخرا الى ثلاثة اجزاء بهدف اضعاف مقدرته في ان يمثل قوة ضغط على الحكومة المركزية . وفي حمّى التكالب على السلطة بدأت المشاكل التي تؤجج نار الفرقة تتراكم مع مر الايام . وقد زاد من إشعال هذه النار اضافة عامل جديد للعوامل التي تحدثنا عنها كعوامل قد تدفع الى محاولة الانفصال . ذلك هو اكتشاف النفط في بعض مناطق غرب السودان وجنوبه . لقد أثبتت التجربة في معظم الدول ، ومنها على وجه الخصوص بعض الدول الافريقية التي يوجد فيها تنوع في التركيبة السكانية ان اكتشاف معدن نفيس من شاكلة النفط بمقدوره ان يشجع الفئات التي تشعر بظلم في علاقتها مع بقية المجموعات في القطر الى الدعوة للانفصال إذا ما كان المعدن جغرافيا في مناطق سكنها . هذا ما حدث في حالة مجموعات « الايبو » في بيافرا في نيجيريا عندما اكتشف النفط فيها في اوائل الستينات من هذا القرن ، وفي حالة اقليم شابا عندما حاول الانفصال عن زائير والاحتفاظ بالنحاس في اطار دويلة جديدة . فهذه المعادن ومصادر الطاقة ، بالإضافة إلى فتح شهية المجموعات الانفصالية وتعضيد دعوتها ، وشعورها بأنها لم تعد عبئا على كاهل الدولة ويمكن ان تحرز تقدما في مجالات التنمية اذا ما استأثرت بكل ما هو مخزون لديها من معادن ومصادر طاقة ، ايضا تقوي من أمل التدخل الاجنبي . وهذا ما حدث ويحدث في السودان بعد اكتشاف النفط ، فقد قويت الدعوة الى حق اقتسام العائد بصورة تحفظ للإقليم مكانة مميزة . وتبع ذلك العديد من المشاكل النابعة من الموضوع نفسه أو المرتبطة به . ويغذيها الشعور بإمكانية الاعتماد على الذات مستقبلا ، رغم عدم تصريح القيادات بمثل وجهة النظر هذه .

كان اول هذه المشاكل هو مشكلة الحدود بين الإقليم الجنوبي والإقليم الشمالي وتفسير بعض ما ورد في ، او ما صمتت عنه ، اتفاقية اديس ابابا في هذا الشأن . المناطق المتنازع عليها ثلاث هي : منطقة حفرة النحاس ، ومنطقة بانتيو ، ومنطقة شالي والكرمك ، وكلها مناطق ذات إمكانات اقتصادية ربما يكون بعضها مؤثراً في مستقبل التنمية في السودان . فمنطقة حفرة النحاس كانت منذ زمن مجال استكشاف لمعدن النحاس وإن لم يكن هناك تحديد دقيق لكمياته وإمكانية استغلاله تجارياً . وهي المنطقة التي حاول الاستعمار ان يجعل منها حاجزا خاليا من السكان بين الشمال والجنوب لوقف امتداد الثقافة العربية الإسلامية جنوبا ، وقد اشرنا الى ذلك عند حديثنا عن السياسة الاستعمارية في الجنوب . ورغم انها عند الاستقلال كانت جزءاً من مديرية بحر الغزال ، إحدى المديريات المكونة للاقليم الجنوبي ، الا انها في بداية الستينات أُلحقت بمديرية دارفور في الغرب . اما منطقة بانتيو فهي المنطقة التي اشارت استكشافات شركة شفرون التي تنقب عن النفط انها اغنى المناطق التي تم التوصل اليها حتى الآن وتشكل المركز الاساسي للحقل النفطي المكتشف . ومنطقة شالي وكرمك ، بالرغم من ان مواردها الاقتصادية المعروفة حتى الآن شحيحة جدا الا ان اتصال المنطقة بالهضبة الاثيوبية وكون هذه المنطقة احدى المناطق المهمة كمصدر للذهب في الماضي، عندما اتجه اليها قادة جيوش محمد علي باشا بعد استيلائهم على

سنّار عام ١٨٢١ يجعل منها منطقة يمكن معاودة الاستكشاف فيها مرة أخرى، بالاضافة الى انها من ناحية ثقافية ، وانطلاقاً من الانتماءات العرقية لسكانها تكون أكثر اتصالا بمناطق الاقليم الجنوبي منها بالأوساط الذي تقع فيه الآن.

لقد كان لنقاش مجلس الشعب القومي لمسودة لائحة حدود الاقاليم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ صدىً واسع بين السياسيين في الاقليم ، وخاصة أعضاء مجلس الشعب الاقليمي في الجنوب . واللائحة نفسها لم يكن فيها ما يحمل على مناهضتها إلا ان الخريطة المرافقة لها وضعت المناطق المشار اليها في الاقاليم الثلاثة المجاورة وهي دارفور وكردفان ، والاوسط . وقد رأى فيها مجلس الشعب الاقليمي تخطيا واضحاً لاتفاقية اديس ابابا والتي تقول ان « المديريات الجنوبية تعني بحر الغزال والاستوائية واعالي النيل حسب ما كانت عليه حدود هذه المديريات في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ ، بالإضافة إلى أي مناطق ذات سمات ثقافية جنوبية ، أو تقع جغرافياً في حدود الجنوب ويقرر موقفها بالاستفتاء »[٣٥] . والاضافة الاخيرة في تحديد الاتفاقية حول المناطق ذات السمات الثقافية كانت تشير الى وضع منطقة الكرمك وشالي ، حيث ان معظم السكان في هذه المنطقة اكثر انتماءً عرقيا وثقافيا للمجموعات الجنوبية منها إلى بقية مجموعات السودان الأخرى . وهذا أمر ينطبق ايضا على منطقة اخرى هي منطقة ابياي في جنوب كردفان التي يسكنها الدينكا . ولكن هذه المجموعات كانت قد اختارت ان تكون جزءاً من كردفان وحسمت أمرها حتى عندما تطرق مجلس الشعب الاقليمي لمناقشته في عام ١٩٧٩ .

وبعد نقاش مستفيض رفض مجلس الشعب الاقليمي هذه اللائحة ورفع الأمر الى رئيس الجمهورية يدعوه للتدخل . كما ثار عليها معظم المتعلمين الجنوبيين في الخرطوم ، خاصة طلاب الجامعة الذين يشكلون وزنا خاصا وسط الصفوة الجنوبية تؤثر سلبا وايجابا على مجريات الامور السياسية . في نهاية الامر تدخل رئيس الجمهورية ليقف في صف مجموعة الصفوة الجنوبية ومجلس شعبها الاقليمي ويكون بذلك اول من حمل معول تحطيم المؤسسات التي تنادي بها حكومة مايو[٣٦] .

ثم تلت هذه المشكلة مشكلة اخرى ظهرت بوادرها في عام ١٩٨١ وهي اقامة مصفاة النفط التي تقرر ان تكون كوستي موقعا لها . ومرة اخرى طلب مجلس الشعب الاقليمي من رئيس الجمهورية التدخل لنصرته ضد القرار الذي اصدره وزير الطاقة وإدارة شركة شفرون . وقد ارتكزت دعوى مجلس الشعب الاقليمي على ان بانتيو هي أصلح منطقة لقيام مثل هذه المصفاة اذ انها منطقة الانتاج وان قيام المصفاة فيها سيتيح للمنطقة كلها قدراً من التنمية الاقتصادية هي في اشد الحاجة إليها . ولكن هذه المرة لم تسر الأمور كما حدث في المشكلة الأولى ، وتمخض كل الصراع على الاستمرار في العمل على قيام مصفاة كوستي مع الوعد بقيام مصفاة صغيرة في بانتيو .

أما المشكلة التي أجّجت نار الصراع بين السياسيين الجنوبيين والحكومة المركزية فهي مسألة تقسيم الاقليم الجنوبي إلى ثلاثة اقاليم . حقيقة الأمر أن الاقتراح لم ينبع من المركز وإنما

---

(٣٥) انظر تفاصيل هذا الموضوع ، في : Badal, *Oil and Regional Sentiment in Southern Sudan*, pp.12-17.

(٣٦) انظر موقف نميري من المؤسسات التي خلقها نظام مايو في : خالد : المصدر نفسه.

تقدم به القادة الجنوبيون من المديرية الاستوائية ، وعلى رأسهم جوزيف لاقو قائد الانيانيا السابق ، ونائب رئيس الجمهورية عند تقديم الاقتراح في عام ١٩٨١ . وقد كان الهدف الاساسي هو محاولة الحد من سيطرة الدينكا على اجهزة الحكم في الاقليم ، والدافع هو تذمر مجموعات الاستوائية وهي مجموعات صغيرة العدد ولكنها ترى نفسها أكثر تقدما من المجموعات الاخرى ، غير انها تعجز عن السيطرة لكثرة اعداد الدينكا وحلفائهم من القبائل النيلية الاخرى . وقد أشرنا في حديثنا عن التركيبة السكانية ان الدينكا يمثلون تقريبا ١,٢ مليون نسمة .

وبالنظر الى الدور الذي قامت به مجموعات الاستوائية في الحرب الأهلية قبل اتفاقية اديس ابابا نلاحظ انها فعلا كانت المحرك الرئيسي لكل النشاط . وقد كانت مساهمة المجموعات النيلية والدينكا على وجه الخصوص لا تمثل شيئا بالنسبة لما قامت به اللاتوكا ، وهي المجموعة التي ينتمي اليها جوزيف لاقو قائد الانيانيا . وبحكم وجود المجموعة الاستوائية على مقربة من مصادر السلاح ومن المستشارين الاسرائيليين الموجودين وقتها في يوغندا ، تمكنت هذه المجموعات من السيطرة على قيادة النشاط المسلّح . ولكن بمجرد ان وقعت الاتفاقية رأت هذه المجموعات السلطة تفلت من يدها وتذهب الى الدينكا وابناء عمومتهم النوير والذين يمثلون مجتمعين حوالى ٦٠ بالمائة من سكان الإقليم . وبعد صراع طويل قاد إلى حل مجلس الشعب الإقليمي وتكوين حكومة عسكرية قرر رئيس الجمهورية قيام انتخابات جديدة لمجلس الشعب الاقليمي أتت بجوزيف طمبره ، وهو من مجموعات الاستوائية المؤيّدة للتقسيم ، رئيسا للمجلس التنفيذي العالي للاقليم الجنوبي في نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

وهنا كانت بداية الصراع القبلي في الاقليم الجنوبي ، وشهدت هذه الفترة ظهور المجموعات التي حملت السلاح وسمت نفسها بالانيانيا « اثنين » .وقد انضم لهذه المجموعات المتفرقة عدد من الجنود الذين تمردوا على وحداتهم في مختلف انحاء الاقليم . ومع استمرار هذا الصراع على المستوى الاقليمي والذي اخذ طابع استخدام القوة في بعض الاحيان قام نقاش على المستوى المركزي في اوساط الاتحاد الاشتراكي ( الحزب الحاكم ) واوساط المثقفين الجنوبيين . وحسم هذا الصراع رئيس الجمهورية بقراره بتقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم هي المديريات الثلاث نفسها التي كانت قائمة قبل الاتفاقية . وكان ذلك القرار في أيار/مايو ١٩٨٣ . ولم يكن الهدف هو ارضاء جهة أو اخرى بقدر ما رأى فيه رئيس الجمهورية فرصة لإضعاف موقف قوة ضاغطة لم يعد نظام حكمه قادراً على مجاراتها سياسيا .

وهنا كانت البداية الفعلية لتمزيق الاتفاقية في الذهن الشعبي ، ووجد الذين حملوا السلاح المبرر العملي لفعلهم . كما اصبح في مقدورهم استقطاب بعض القادة السياسيين الذين يَئِسوا من إمكانية إعادة الأمور الى نصابها عبر اجهزة النظام المتهالكة . واذا كانت اتفاقية اديس ابابا قد انهت « اخطر فجوة تفصل بين الشمال والجنوب في السودان وبين العرب والافارقة وبين الاسلام والمسيحية في افريقيا »[٣٧] . فإن نظام مايو ممثلا في رئيسه ومستشاريه قد تمكن ، بتمزيقه لهذه الاتفاقية ، من اعادة عقارب الساعة اكثر من عشر سنوات للوراء واعاد اسباب الفرقة والخصام ، واضاف اليها قدراً من عدم الثقة يصعب على الاجيال القادمة محوه في يسر .

---

(٣٧) انظر : البشير ، « العلاقة بين السياسة والدين في السودان ، » ص ١١٨ .

وكأنّ هذا العمل التخريبي في تجربة العلاقة بين الشمال والجنوب لم يكن كافيا ، فإذا بالنميري يقوم بعمل كان يجب أن يعلم سلفا انه سيُدخل السودان في مرحلة جديدة من تاريخه السياسي ويجعل منه بركاناً أو لبنانا جديدا ، يمكن ان ينفجر في أيّ لحظة . لقد قام بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان امر لم يبرح ذهن معظم القادة السياسيين في السودان منذ الاستقلال ، الا انهم جميعا كانوا يتدبرون الأمر ويحاولون الاخذ في الاعتبار الاختلافات الكبيرة والتنوع في القيم والمعتقدات لدى جميع المجموعات السكانية التي اذا ما أجبرت على الأخذ بالشريعة ربما تدخل في تصادم يقود الى حرب أهلية . وبهذا الفعل لم يطعن نميري الوحدة الوطنية طعنة نجلاء فقط ، وانّما طعن حتى آمال الذين كانوا ينشدون تطبيق الشريعة السمحاء في السودان ، خاصة إذا ما لاحظنا أن ما طبق في السودان يشكّ كثير من الفقهاء في انه يمثل الشريعة الاسلامية ، بل ويرى البعض فيه تشويها جائراً لمبادىء سامية[٣٨] .

وفي ضوء ما حدث نشطت بعض المجموعات الانفصالية وسط السياسيين الجنوبيين كما نشطت المجموعات المسلحة واصبحت تجد السند المعنوي من بعض السياسيين الشماليين . وتعلن أيضا أن بعض الجنود الشماليين ، خاصة من أبناء غرب السودان ، قد انضموا لصفوفها . أمّا على المستوى العالمي فقد وجد المبشرون المسيحيون فرصة لا تعوّض في الدعوة إلى الفرقة وتمزيق القطر الى كيانات صغيرة يسهل عليهم ابتلاعها .

## خامساً : حركة تحرير شعب السودان والتأرجح بين الانفصال والوحدة

لا يمكن النظر لما يحدث في جنوب السودان بمعزل عما يحدث في اريتريا او شمال اثيوبيا ، كما تنظر اليها حكومة ذلك القطر من وجهة نظر مركزها في اديس ابابا . فالدعم الذي وجده المتمردون في جنوب السودان ، على مدى السنوات الاخيرة في حرب ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ ، ومع بداية التمرد الحالي ، كان مرتبطا بالقضية الاريترية، إذ أن حكومة أديس أبابا تردّ استراتيجيا على حكومة الخرطوم في دعمها للمحاربين الاريتريين. لذا ، فعندما بدأ التناحر القبليّ في عام ١٩٨٠ وما تلاه ، وبدأ عدد من اللاجئين يتدفق على الجزء الجنوبي الغربي من اثيوبيا نلاحظ ان الحكومة الاثيوبية عمدت الى ارسالهم الى قمبيلا حيث اصبح يتم اختيار الشباب ذوي الميول الايديولوجية التي تناسب الاتجاه الذي تتبناه الدولة الاثيوبية ويرسل هؤلاء الى العاصمة اديس ابابا . وفي اديس ابابا يتم توفير السكن والزيّ الحربي والأسلحة لهم ، كما يتلقّوْن بعض التدريبات بواسطة الجيش الاثيوبي والخبراء الكوبيين وغيرهم قبل اعادتهم إلى السودان في مجموعات صغيرة بهدف الهجوم على المنشآت الاقتصادية والعسكرية ، وإضعاف سلطة القيادات التقليدية المحلية . وحتى نهاية ١٩٨٢ لم يكن لهذه المجموعات اثر يذكر لضعف إمكانياتها ومقدرتها العسكرية ، ولم يكن عدد المجموعة التي اطلقت على نفسها اسم « الانيانيا اثنين » اكثر من ٥٠٠ فرد . ولكن الاحداث

(٣٨) لم تعرف تطبيقات نميري سوى التمسك ببعض الحدود بواسطة بعض القضاة الذين افتقروا الى الخبرة. وقد كان تطبيق حد السرقة عل سبيل المثال على الجياع المسلمين وعلى غير المسلمين على السواء دون مراعاة لظروف المعيشة في السودان والذي اثبتت الايام انه كان وقتها يعاني من المجاعة الشاملة في كل اقاليمه.

التي تمت على مستوى السياسة الاقليمية والمركز في تلك الفترة، مع بداية عـام ١٩٨٣، حملت هذه المجموعات على القيام بهجمات عديدة كان لها اثر فعـال في اظهارهـا على مسـرح الاحداث كقـوى يجب ان يوضع لها اعتبار . وقد كان هذا من خلال هجومها على بعض المراكز التجارية وعلى احـد مراكز شركة شفرون المنقبة عن النفط .

وساعد في تفاقم الاحداث ايضا تمرد ثلاث وحدات عسكرية تمثـل الفرقـة ١٠٥ من الجيش السوداني ، ومعظمهم من جنود الانيـانيا الـذين تم استيعابهم بعـد اتفاقيـة اديس ابابـا وكانـوا موزعين على كل من بور والبيبور وفشلا . وعندما اخمد هذا التمرد قتل عدد كبـير من هؤلاء الجند وقادتهم ، بينما هرب عدد آخر عبر الحدود الى اثيوبيا ، ومن هناك انضم الى « الأنيانيا اثنـين » . ومن ضمن هؤلاء الذين هربوا العقيد جون قرنق دي مبيور ، القائد الحالي للمتمردين ، والذي كان في زيارة لمدينة بور اثناء استعادتها بواسطة القوات المركزية في أيار/مـايو ١٩٨٣[٣٩] . وقـد ادّى تمرد الفرقة ١٠٥ الى زيادة عدد المشاركين في حركة الانيانيا اثنين الى ما يقارب ثلاثة آلاف رجل . والاضافة الجديدة تمثل ٢٠٠٠ كانوا في الوحـدات المتمردة و٥٠٠ من البـوليس والسجون وقـوات الصيـد[٤٠] . وقد تمكن جـون قرنق دي مبيـور ومن انضم معه من قـادة عسكريـين للمجموعـات المتمردة من جعلها قوات مدربة خلال شهور بسيطة هي فترة الامطار بين حزيران/يونيـو وتشرين الاول/اكتوبر من ذلك العام . وفي الفتـرة نفسها انضم إلى هـذه المجموعـات عدد من السيـاسيين الجنوبيين الذين سَمَّوْا انفسهم بالتقدميين ، والذين لم يكونوا مـوافقين اصـلا على اتفـاقية اديس ابابا ، وكانوا دائما يضعون الانفصال هدفا لهم . وتجدر الاشارة هنا الى ان معظم الـذين هربـوا من الوحدات العسكرية ، بالإضافة الى السياسيين ، كانوا من اقليمي أعالي النيل وبحر الغزال من ناحية جغرافية وينتمون إلى مجموعتي الدينكا والنوير من ناحية اثنية . وسنوضح ما لهذا الانتماء من مغزى لاحقاً .

اظهـر حادث جبـل بومـا في آخر حـزيـران/يـونيـو ١٩٨٣ ، حيث اختطفت مجمـوعـة من الاوروبيين العاملين مع المجموعات المسيحية عند هبوط طائرتهم، ان قيادة المجموعات المتمـردة في

---

(٣٩) عمدت الحكومة المركزية في الخرطوم في منتصف عام ١٩٨٣ الى الترويج للخلط عمدا بين اسم جون قرنق دي مبيور واسم الوزير السابق في مايو وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني جـوزيف قرنق الـذي اعدم عام ١٩٧١ بعد انقلاب تموز/يوليو الـذي قاده الشيـوعيون . وحقيقـة الامر انـه لا صلة البتـة بين الـرجلين ، إذ ان جوزيف قرنق من مديرية بحر الغزال وهو من قبيلة الجور بينما يأتي جون قرنق دي مبيور من قبيلة دينكا بور . وجون قرنق عمره الآن حوالى ٣٨ سنة ، استوعب في الجيش السوداني بعد اتفاقيـة اديس ابابـا وكان بـرتبة عقيـد عندمـا انضم الى القوات المتمردة في ايار/ مايو ١٩٨٣. نال تعليما اكاديميا في الولايات المتحدة حيث حصل على البكالوريوس من جامعة ولاية ايوا عام ١٩٦٩ ، ثم بعث للحصول على الدكتوراه واحرزهـا عام ١٩٨١ وكـان موضـوعها عن الآثـار الاقتصادية والاجتماعية لقناة جونقلي . وتقول بعض الروايات ان جون قرنق قد حصل عـلى تدريب في اسـرائيل قبـل اتفاقية اديس ابابا . اما اذا كان انضمام جون قرنق للمتمردين مدبراً سلفا قبل سفره للجنوب في نهـاية آذار/مـارس وبداية نيسان/ ابريل١٩٨٣ أو انه وجد نفسه في خضمّ معركة استعادة بور ، وعومل معـاملة سيئـة بواسطـة القوات المركزية التي استعادت المدينة فهذا امر يصعب التحقق منه الآن . الا ان كاتب هـذا المقال يستطـع التأكيـد على ان جون قرنق كان لديه التخطيط للعودة من العطلة والعمل كـاستاذ غـير متفرغ بمـركز الـدراسات والبحـوث الانمائيـة بجامعة الخرطوم مع بداية آب/اغسطس ١٩٨٣ وقد قدم له كاتب هذا المقال هذا العـرض عندمـا كان مـديرا للمـركز المعني ، وقبل العرض ووافق على ما يمكنه ان يدرس من مقررات .

(٤٠) Gurdon, Sudan *at Cross Roads*, P.90.

ذلك الوقت لم تكن موحدة او تنسق أعمالها مع بعضها البعض او ان لها اهدافا سياسية واضحة، وقد كانت المطالب التي تقدم بها المتمردون الذين كانوا بقيادة لادو لوكرانج في جبل بوما هي الحصول على ٧٥ ألف دولار وبعض الادوية والملابس. وقد انتهى الحادث بتحرير المعتقلين بواسطة الجيش السوداني وهروب من نجا من المتمردين الى اثيوبيا، ولذا فقد كان تركيز جون قرنق ومن معه من الضباط الآخرين هو توحيد هذه المجموعات وتدريبها وجعلها قوة ذات اثر. وقد كان لوجود مثل هذه القيادة العسكرية المدربة والتي لم تتوفر حتى في اثناء الحرب الاهلية الأولى، اثر كبير على الاحداث وعلى اعداد القوة والدور الذي تقوم به الآن، اذ انها اصبحت قوة يجب وضع وزن لها حتى من جانب القوات المسلحة المركزية. فبجانب جون قرنق على سبيل المثال، نجد العقيد وليم كوناي، والعقيد جون اوكيج، والعقيد قور، والعقيد كارابينو الذي كان قائدا للفرقة ١٠٥، وكلهم نال تدريبا في القوات المسلحة، وخبر مقدرتها ويدري ما يجب ان يكون عليه اداؤه ومقدرته ودرايته ان اراد ان يحاربها.

وفي عملية توحيد هذه المجموعات والتنسيق بين القيادات السياسية والعسكرية والتنسيق بين الافراد على مستوى القيادة التي جاءت من مجموعات قبلية مختلفة دارت بعض المصادمات وتمت بعض التحالفات التي لم ترض البعض ، ممّا قاد الى تصفيات على مستوى القيادات العليا . وقد اخذت هذه التصفيات طابع الصراع القبلي بين مجموعات الدينكا بقيادة جون قرنق دي مبيور ومجموعات النوير بقيادة اكوت اتيم الذي كان يرى في نفسه قائدا للجناح السياسي لحركة تحرير السودان ، وان جون قرنق عليه ان يتولى القيادة العسكرية للحركة تحت إمرته . ونرى تصعيداً أكثر لمثل هذا الصراع فيما تم من تصفية للسيد عبد الله شول وهو من قيادات النوير في الحركة ، وممن قبلوا التفاوض مع الحكومة الجديدة في الخرطوم بعد إزالة حكم مايو في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . وتجدر الاشارة هنا الى ان نصيب مجموعات الاستوائية في حركة تحرير السودان ضئيل جدا، وهو وضع يكاد يكون على نقيض ما كان حادثا قبل اتفاقية اديس ابابا . ويرجع هذا في الاساس الى ان معظم السياسيين من المديرية الاستوائية كانوا يساندون الخط السياسي الذي انتهجته حكومة مايو في آخر ايامها حيال تقسيمها للأقاليم ، الشيء الذي رأوا فيه تحريراً لهم من سيطرة المجموعات النيلية عامة والدينكا على وجه الخصوص . وبرغم أن حركة تحرير السودان في وضعها الحالي تَدَّعي انها تتشكل من مجموعات تمثل كل قبائل السودان بما في ذلك بعض الأفراد من قبائل غرب السودان وشماله الا ان كل الادلة تشير الى ان كل يوم يمر يؤكد موقفها كحركة تمثل المجموعات النيلية ان لم نقل الدينكا فقط . ويمكن ملاحظة هذا من حقيقة ان كل نشاطها يتم في مناطق يسكنها الدينكا او مجاوره لمناطقهم، الشيء الوحيد الذي ييسر حرية الحركة والتسلل .

والحديث حول مشاركة افراد او قيادات شمالية في الحركة يأتي متماشيا مع ادعاء عدد من السياسيين الشماليين في انهم يتحدثون باسم هذه الحركة، ومن هؤلاء د. منصور خالد واحمد ابراهيم دريج وخليل عثمان . كما ان هناك بعض الاشارات الى ان الضابط السابق يعقوب اسماعيل وهو من قيادات الجبهة الوطنية العسكرية التي لم تشارك في المصالحة الوطنية قد انضم ، هو ومن معه من المحاربين ، لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ اواخر عام ١٩٨٣[٤١] . غير ان يعقوب اسماعيل اشار في الآونة الاخيرة الى انه جمد علاقته بالحركة ، كما

---

٤١) عمل منصور خالد مع نظام مايو منذ اول ايامه وتقلد العديد من المناصب الوزارية ثم اصبح مستشارا =

ان جون قرنق في لقاء له مع احدى الصحف السودانية ( الايام ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ) نفى عضوية يعقوب اسماعيل في حركته . الا ان ذلك اللقاء اكد عضوية يوسف كوه ، وهو من ابناء جبال النوبة وكان يشغل منصبا اقليمياً في مؤسسات النظام السابق ، في قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان . ولكن رغم كل هذا تظل التركيبة الاثنية للحركة غير واضحة المعالم . والادعاءات كثيرة ومحاولات اللحاق بالركب متعددة خاصة من عناصر سياسية اصبحت ترى فيها حركة ناجحة يجب القفز على عربتها قبل فوات الأوان ، وانها الحصان الرابح الذي يجب المراهنة عليه . وهذا موقف ربما اتخذته العديد من الجهات الاجنبية ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة .

وفي محاولة لتوحيد كل هذه الفئات في حربها ضد حكومة مايو بقيادة نميري حاولت حركة تحرير السودان ان تطرح شعارا فضفاضا وهو ازالة النظام المتهري واقامة نظام اشتراكي مبني على تنمية اقتصادية واجتماعية وعلى اساس المساواة الدينية . وبهذا لم تكن الدعوة ابدا للانفصال ، وانما لسودان موحد خلف هذا الشعار[٤٢] . واصبح جنوب السودان هو الساحة الاولى لمعركة التحرير . ولا يخفى ان هذه الدعوة قد وجدت قبولا من عدد من الجهات السودانية التي كانت تتمنى ان ترى نظام مايو يذهب الى اعماق التاريخ مطويا . ولم يجهر احد بعدائه لهذه الحركة سوى المجموعات المنتفعة من بقاء النظام وعلى رأسها قيادات الاتحاد الاشتراكي والاخوان المسلمين .

لقد كان واضحا بنهاية عام ١٩٨٤ ان الحركة الشعبية لتحرير السودان قد اخذت زمام المبادرة على المسرح السياسي السوداني وفرضت نفسها كجهة يجب سماع صوتها ومحاورتها من جانب القيادات التقليدية في مختلف قطاعات المعارضة . اما الشارع السوداني في الخرطوم فقد وضح انه اصبح من الصعب السيطرة عليه وتطويقه ، ولم يكن من الممكن ان يتحمل اي ضغوط اقتصادية جديدة ـ كتلك التي يتزعم الدعوة لفرضها مستشارو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي قادت في نهاية المطاف الى القرارات الاقتصادية التي أدّت الى رفع اسعار بعض السلع وتخفيض قيمة الجنيه السوداني . وكان هذا العمل هو الثقاب الذي اشعل نار الثورة الشعبية في اواخر آذار/مارس ١٩٨٥[٤٣] . وهنا لا بد من الاشارة الى ان الحركة اخذت زمام المبادرة بتأييد ما دار في الشارع السوداني انطلاقا من انها حركة تساند المظلومين في مختلف بقاع القطر وتؤيد

---

= للرئيس . ودريج احد قادة حزب الامة كان عضوا في البرلمان قبل قيام مايو ، واصبح حاكما لاقليم دارفور ضد رغبة نميري الذي اذعن للضغط الشعبي الذي اصر على تقليد احد ابنائه للمنصب. وقد اختلف مع نميري وهجر السودان بنهاية عام ١٩٨٣ . خليل عثمان رجل اعمال تعاون مع النظام ثم اتهم بالمعارضة واعتقل عدة مرات . والجبهة الوطنية كانت تنظيما يضم الاحزاب المعارضة لنميري خارج السودان ولها جناح عسكري. قبل جزء منها المصالحة مع نميري عام ١٩٧٧ ثم تراجع عن المصالحة بعد ان اختلف معه. وهذا الجزء كان بقيادة الصادق المهدي الذي عاد معارضا مرة اخرى عام ١٩٨٠.

(٤٢) للتعريف باهداف الحركة وشعاراتها وتصورها لمستقبل السودان ، انظر : Sudan People Liberation Movement, *Sudan Today* (London,1985).

(٤٣) تفاصيل الخطوات الاقتصادية التي اتخذها حكم مايو في آخر ايامه يمكن الرجوع إليها في ورقة العمل التي اصدرها مركز الدراسات والبحوث الانمائية. انظر: Brown, *A Background Note on the Final Round of Economic Austerity Measures Imposed by the Nimeiry Regime, June 1984 To March 1985.*

انتفاضتهم ضد نظام مايو . وبموقفها هذا كانت سبّاقة ، مقارنة مع كل الاحزاب السودانية في القطر ، وحتى من المؤسسات الفئوية التي لم تتمكن من تنظيم صفوفها والتحرك بصورة فعالة الا في بداية نيسان/ابريل ، أي بعد ان اصبح المد الثوري لدى الشارع اقوى من ان يوقفه أي قهر . هذا التأييد المعنوي للشارع السوداني هو الذي اكسب الحركة الشعبية أرضية جماهيرية لا بأس بها .

غير ان مسايرتها للاحداث ومقدرتها في التقويم الصحيح لإمكانيات الشارع السياسي والمنظمات الفئوية والاحزاب الاخرى التي هي أكثر قربا من خطها الايديولوجي المطروح لم تكن في المستوى المطلوب . فهذا الشارع وهذه المنظمات والاحزاب ، رغم انتفاضتها ، لم يكن بإمكانها اسقاط نظام مايو وازاحته دون سند عسكري . ولم يكن في مقدور هذه الحركة الشعبية ان تمنح هذا السند لبعدها عن مركز القوى ولضيق امكانياتها . والذي يعرف مجريات الأمور في عهد مايو وترسانات دفاعه ، يعلم ان قواته الخاصة متمثلة في الأمن القومي لا يمكن دحرها دون خسارة بشرية فادحة الا اذا تدخلت او انقسمت عليها القوات النظامية . اضافة الى أن الجيش السوداني كان وما زال جزءاً من الشعب يحس آلامه ويحلم بآماله ؛ ولذا لم يكن غريبا ان يتحرك لتغيير الوضع لصالح الشعب بكل فئاته ويطرح شروطا جديدة للعبة السياسة ترتضيها كل الجهات .

وكان من المتوقع ان تؤيد « الحركة الشعبية لتحرير السودان » ما حدث في الخرطوم ، بل وتسارع بتلبية الدعوة التي وجهتها لها قيادات التجمع الوطني بالانضمام إليها في محاولة لترتيب البيت السوداني . ولكن الحركة الشعبية بدأت تكشف عن وجه آخر يجد فيه المتعمق نوعاً من الطرح المجافي للدعوة الوحدوية التي كانت تنادي بها الحركة . فخروجها عن الإجماع الشعبي فيه إشارة إلى عدم مصداقيتها في الدعوة للوحدة ، بل ويفتح المجال للتساؤل عما إذا كان الطرح الأول مرحلياً ، وانها دعوة انفصالية تلبست بلبوس الوحدة إلى حين . لقد رفضت الحركة الشعبية الانضمام لقوى التجمع ما لم يذهب العسكريون الى ثكناتهم في ظرف اسبوع ، واعلنت انها ستواصل الحرب رغم التزام المجلس العسكري بوقف اطلاق النار من جانب واحد ، بل وأثبتت الأحداث انها اكثر تشددا مما كان يتوقع من قيادة أكثر وعيا من القيادات التي سبقتها في الإقليم . وقد انتهزت فرصة الجدل في الخرطوم حول علاقة المجلس العسكري بمجلس الوزراء والمحاولات الجادة لتصفية آثار حكم مايو لتنقل حربها الى مناطق جديدة من السودان ، سمّتها منطقة الحرب الثانية ، وهي في اقليم كردفان والاقليم الاوسط ، حيث هاجمت مناطق الإنتاج الزراعي الذي كان متوقعا منه ، بعد الامطار الجيدة التي هطلت عليه ، ان يساهم فعليا في حل مشكلة المجاعة في القطر . بل وأكثر من ذلك منعت وصول مواد الإغاثة للجياع في الجنوب بدعوى ان الجيش السوداني سيستغل الفرصة في نقل دعم عسكري للقوات في تلك المناطق . ولعلها بحركتها هذه تحاول ان تضع حدوداً جديدة يمكن ان تساوم عليها في حالة المفاوضة . ذلك ان هذه التحركات والتحرشات تتم في منطقة تعتبر جزءاً من مناطق الخلاف حول الحدود بين الاقليم الجنوبي والأقاليم الأخرى المتاخمة كما اشرنا من قبل .

ورغم كل هذا بُذل جهد كبير في جذب هذه الحركة الى مائدة المفاوضات إلا أنها ظلّت تردّد عبر احاديث لكثير من الذين يزعمون التحدث باسمها ، وعبر اذاعتها القوية من مكان ما في

مرحلة جديدة في تاريخه واصبح بركانا ، او لبنانا جديدا يتصاعد منه الدخان إيذانا بانفجار وشيك »[٤٨] .

ولذا فإن الإعلان حول المؤتمر القومي لحل المشكلة يجب ان يضع في الاعتبار ان بعض الغبن والاجحاف الذي لحق ببعض المجموعات الإثنية في آخر ايام نظام مايو يجب ان تتوفر الشجاعة لإزالته . ويجب الخروج من شرك المحاور الثنائية التي اراد لها دعاة الانفصال أن تزدهر في السابق عندما تحدثوا عن الشمال المسلم والجنوب المسيحي رغم خطأ المقولة .

ثم يجب علينا دائما ان نضع نصب أعيننا أن قضية الجنوب ليست قضية داخلية ولم تكن كذلك عبر السنوات الطويلة من تاريخ هذا القطر .

« إنّ القوى التي يسرّها ـ او في القليل لا يضيرها ـ ان ينفصل الجنوب هي أكثر من أن تعد : اثيوبيا تريد ، ودول افريقية محيطة بالسودان تريد ، ولست اتحدث هنا عن نوايا حكومة ما ، بل عن شيء اهم من إرادة الحكومات جميعا ، وهو طبيعة الاشياء . فالدول تحب ان تتعامل مع كيانات اصغر منها ، وبالتالي أضعف منها . والسودان بحجمه الضخم إذا وقف على قدميه صار « دولة افريقية كبرى » وامتدادا عربيا إلى جنوب خط الاستواء . وامريكا تريد ، وروسيا تريد ، لأن الدول الكبرى بالمنطق نفسه ، تجد من الاسهل عليها التعامل مع الكيانات الصغرى . وسياسة « فرّق تسد » نسبت الى الانكليز ولكنها اقدم القواعد في سياسة الدول منذ وجدت الدول والسياسات . وأوروبا الغربية تريد ، واسرائيل تريد ، وجمعيات التبشير في اوروبا وأمريكا تريد »[٤٩] .

وفوق كل هؤلاء تأتي الاحتكارات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات التي اصبح لها اطماع في الانفراد بمصدر ثروة جديد . وإذا لم يضع الذين يخططون لمستقبل السودان كل هذه الأمور في اعتبارهم فإنّ دور السودان في افريقيا سيعود بسلبيات لا حصر لها في العلاقات بين المجموعات الإثنية داخل القطر الواحد ، وفي الحوار بين الثقافات الافريقية على وجه العموم والحضارة العربية الإسلامية في شمال القارة □

---

(٤٨) البشير ، « العلاقة بين السياسة والدين في السودان ، » ص ١٢٤ .

(٤٩) أحمد بهاء الدين ، « السلام على وحدة العرب اذا انفصل جنوب السودان ، » **المستقبل** ، السنة ٩ ، العدد ٤٤٦ ( ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ) ، ص ٩ .

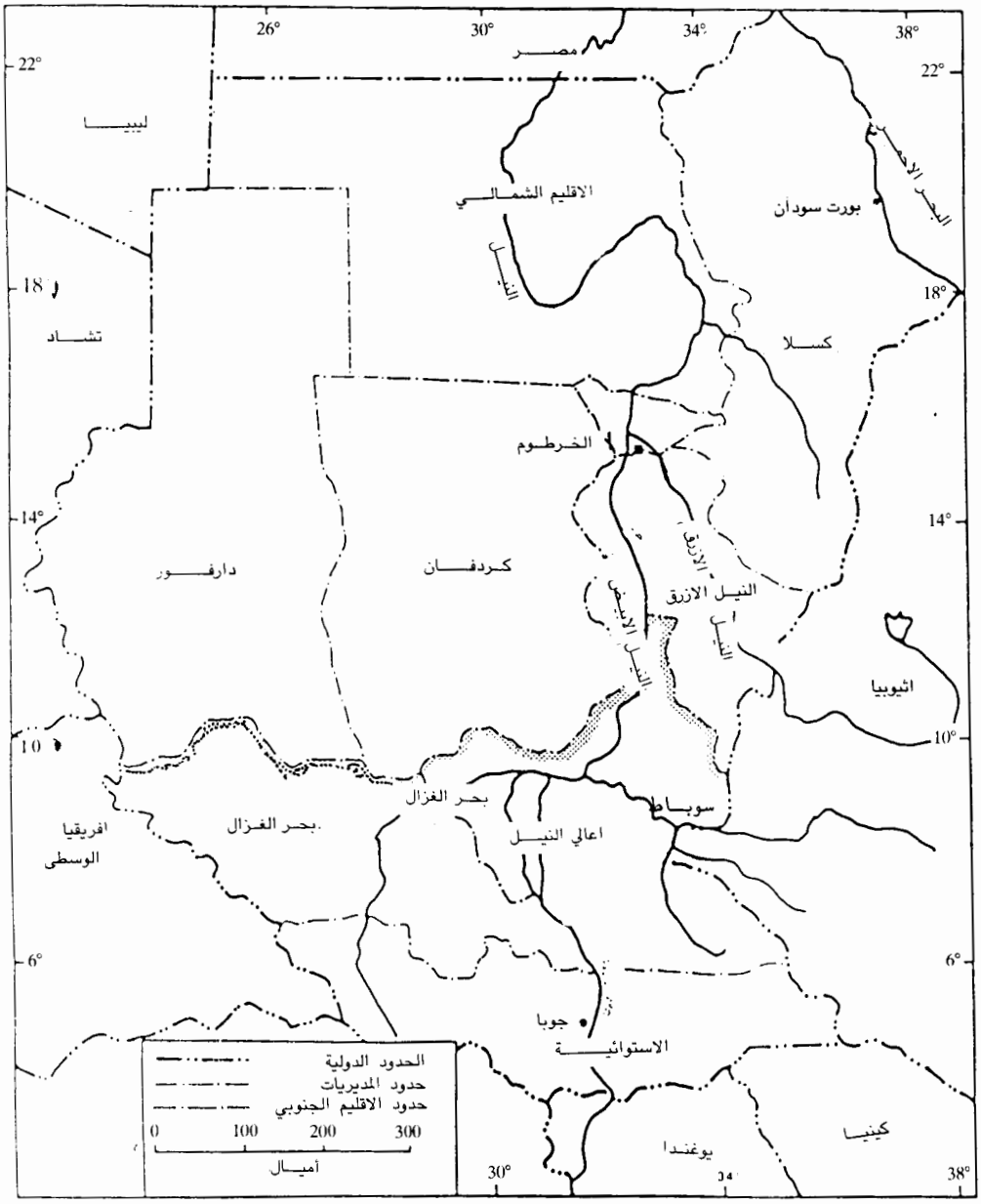


**ملاحظة عامة** : ـ السودان : حدود المديريات تمثل حدود عام ١٩٥٦

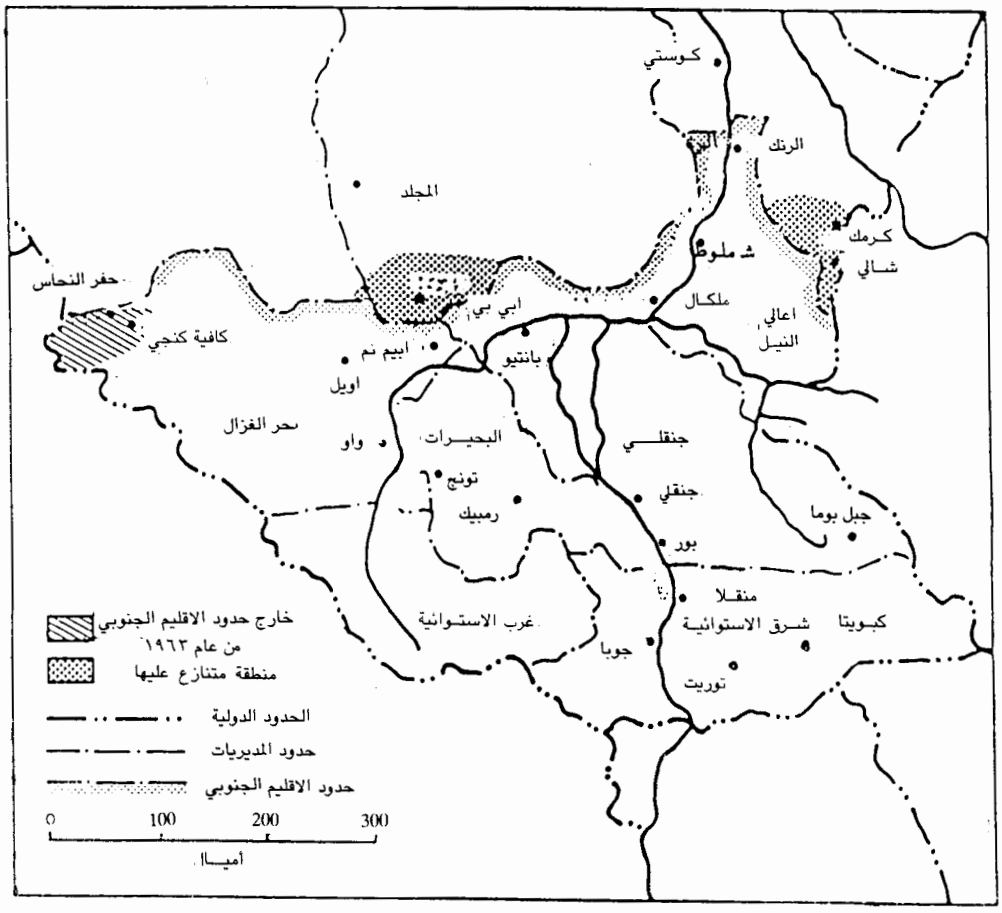


**ملاحظة عامة** : السودان : حدود الاقليم الجنوبي حسب ما كانت عليه عام ١٩٨٠

# التطـرف الصهيـوني وجـدليـة الصـراع العـربي ـ الاسـرائيلي

عقدت هذه الندوة في مكتب المركز بالقاهرة ، وقد شارك فيها طبقاً للحروف الهجائية كل من :

**د . أحمد صدقي الدجاني**

رئيس المجلس الأعـلى للتربية والثقافـة والعلـوم ـ منظمة التحرير الفلسطينية .

**أ. السيد يسين**

مـدير مركز الدراسات السياسية والاستـراتيجيـة بـالأهـرام .

**د . علي الدين هلال**

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة .

**أ . محمد سيد أحمد**

الكاتب الصحفي بالاهرام .

أدار الندوة وحررها : **د. أسامة الغزالي حرب**

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستـراتيجيـة بـالأهـرام .

● **أسامة الغزالي** : اسمحوا لي أولا أن أرحب بكم ،ونأمل أن تكون ندوتنا هذه الاولى في سلسلة من الندوات يقيمها المركز بشكل دوري ، على أن تغطي أحد الموضوعات ذات الأهمية عربيا وعلى أن تعدّ للنشر في مجلة المستقبل العربي .

موضوع هذه الندوة هو التغيرات الحالية في اليمين الصهيوني ومستقبل الصراع العربي الاسرائيلي . بعبارة محددة نحن في هذه الندوة نحاول أن نقترب مبكرا من بعض التطورات التي تحدث على صعيد القوى السياسية في اسرائيل ، والتي تحمل تأثيراتها المباشرة على متغيرات الصراع العربي الاسرائيلي كافة ، وتتصل بجميع التطورات الاقليمية والدولية المحيطة بذلك الصراع . أبرز هذه التطورات يتمثل في تزايد اهمية التيار اليميني المتطرف الذي يمثله على وجه التحديد حزب « كاخ » بزعامة الحاخام المتعصب « مائير كاهان » الذي يمثل أيضا الحزب في الكنيسيت .

وحين نتحدث عن تزايد الأهمية فنحن نشير على وجه التحديد إلى ارتفاع صوته وتصاعد التأييد له من داخل اسرائيل ، خاصة من بين الأجيال الشابة ، فضلا عن تأييد اليهود خارج إسرائيل له . ويقدم كاهان وأتباعه أنفسهم باعتبارهم التلاميذ الاكثر تعبيرا ووفاء لأفكار « جابوتنسكي » ، والمدافعين عن مستقبل اسرائيل كدولة يهودية خالصة . ولا يخفي هؤلاء مطالبهم المحددة بضم أرض الضفة الغربية وغزة مع طرد جميع العرب من أرض فلسطين كلها بالقوة ، أي أنهم يطرحون الآن صراحة وبشكل مباشر ما حرصت جميع القوى في اسرائيل على تناوله في السابق ضمناً وبشكل غير مباشر ؛ فسعيا للحفاظ على ما يسمى « النقاء اليهودي للدولة » طرحت مدرسة حزب العمل نظرياً إمكانية إعادة جزء من الأرض ، وطرحت مدرسة الليكود نظريا أيضا إمكانية تحقيق حكم ذاتي لجزء من العرب ، ولكن يأتي هؤلاء الآن ليطلبوا بوضوح ضم كل الأرض وطرد كل العرب . وكل الأرض هي أرض فلسطين كلها . وكل العرب يَشمل أيضاً عرب الأرض المحتلة . وليس من السهل النظر لوجهات النظر تلك الآن باعتبار أنها مجرد امتداد لوجهة نظر يمينية متطرفة ولدت مع مولد الحركة الصهيونية منذ أواخر القرن الماضي ، فوجود فكرة ما شيء ، وتوافر الشروط الموضوعية لسيادتها وتحققها ، شيء آخر .

لقد كان وصول الليكود ومناحم بيغن الى السلطة بما يتيحه ذلك من امكانية تحقق أفكارهم ، شيئاً مستبعداً لسنوات قليلة قبلها ، ولكنه حدث بالفعل . وهو قد حدث لأن ظروفا موضوعية محدّدة أتاحت حدوثه ، ظروف داخل اسرائيل ، وفي الاقليم المحيط باسرائيل ، وفي الاطار الدولي بشكل عام . وتلك هي بالتحديد الزاوية التي ننظر منها بجدية إلى التطورات الأخيرة .

ان هذه التطورات تأتي في وقت تقدم فيه منظمة التحرير الفلسطينية أقصى ما يمكن تقديمه بحثا عن السلام ، من خلال صيغة الأرض في مقابل السلام . وتأتي أيضا في وقت يختل فيه بشدّة التوازن بين إسرائيل والعرب ، وهي تأتي ثالثاً، في وقت تزداد فيه وطأة النفوذ الامريكي في المنطقة ، بل في العالم كله ؛ ذلك النفوذ الذي تحرص القوى الصهيونية في الولايات المتحدة على توظيفه وتوجيهه وفق مصالحها .

هذه القضايا هي ما نودّ أن نبحثه في هذه الندوة بحيث يمكننا أن نغطي نقاطاً محددة تتمثل على وجه التحديد في :

**أولاً** : التعرف على ما يجري الآن وعلى حقيقة وزن تلك التطورات الفكرية والحركية لليمين الصهيوني .

**ثانياً** :محاولة وضع هذه المتغيرات في سياق التطور العام لأيدلوجية وحركة اليمين الصهيوني .

**ثالثاً** :محاولة تحديد العوامل الموضوعية ـ سواء داخل اسرائيل أو في علاقتها الإقليمية أو في الإطار الدولي ـ التي تحفز أو تعرقل هذه التغيرات .

**رابعاً** :رؤية هذه التغيرات في سياق المرحلة الحالية من محاولات حل الصراع العربي الاسرائيلي .

أعتقد أن د . علي الدين هلال يمكن أن يبدأ بتقديم تعريف بالتطورات الأخيرة وتقدير لوزنها داخل المجتمع الاسرائيلي .

○ **علي الدين هلال** : أودّ أن أبدي تحفظي على استخدام تعبير « اليمين » الصهيوني « واليسار » الصهيوني ، لأنه يمكن أن نعتبر الصهيونية كلها حركة يمينية في الفكر . فبعض الكتابات في الصحافة العربية أو في ما ينشر عموما حول اسرائيل ، تشير الى اليمين الصهيوني أو اليسار الصهيوني . ولكنني أرى انه يجب ان ندقق في مدى سلامة استخدام هذه الألفاظ أي : اليمين واليسار والوسط في التعامل مع الفكرة الصهيونية كايديولوجية أو كنسق من الافكار أو كحركة سياسية ، وأعتقد أن نظرة علمية للحركة الصهيونية ومقارنتها بالايديولوجيات السياسية المختلفة لا بدّ من أنها تجعلنا نضعها بأكملها في إطار اليمين السياسي والاجتماعي .

وفي هذا الاطار فان استخدام تعبيرات مثل اليمين واليسار تصبح قلقة جدا ، كما أن التنوعات الفكرية الموجودة داخل هذه الايديولوجية تصبح تنوعات داخل مقولات هي في جوهرها يمينية أو شوفينية .

اذا حاولنا أن نبدأ بالتعريف ببعض المعلومات الاساسية أو الوقائع فسوف نلاحظ أن الحدث الذي أثار انتباه الصحافة العربية لهذا الموضوع هو مجموعة الاستفتاءات على الرأي العام التي حدثت مؤخرا في إسرائيل ، حول كيفية تصويت الإسرائيليين لو تمت الانتخابات الآن . وكان ما قيل أو ما أعلنته الصحف هو أن حركة « كاخ » يمكن أن تحصل على ١١ مقعداً وأن هذا يجعلها القوة الثالثة في البلاد بعد التكتلين الكبيرين. والتطور الآخر هو حصول كاخ على ربع الأصوات في المجلس المحلي لمستوطنة « كريات أرباع » وهي المستوطنة التي عاش فيها واستوطن فيها مائير كاهان . ومائير كاهان هو حاخام أمريكي سلطت عليه الأضواء في نهاية الستينات عندما أنشأ في الولايات المتحدة حركة سياسية باسم عصبة الدفاع اليهودي ، ثم أصدر كتابا مهماً في ١٩٧١ اسمه Never Again أي لن يتكرر مرة أخرى وهذا تعبير في الاوساط اليهودية الصهيونية يعني أن ما حدث لليهود في الحرب العالمية الثانية لن يتكرر مرة أخرى .

هذا الكتاب أرى أنه مهم لأنه يوضح الأصول الفكرية لمائير كاهان . الكتاب يدور حول ما يطلق عليه بالعبرية (Hader) ، أي مفهوم الـ Self respect ، أي الكرامة أو الاعتزاز أو الشعور بالعزة والأَنَفة . وهو يربط هذا المفهوم مباشرة بأفكار حركة المراجعة أو الحركة التصحيحية

لجابوتنسكي . ومن وجهة نظره فان اليهودي الذي ذاق الضيم والذل عبر سنوات طويلة من الحياة كأقلية ، ليس أمامه كطريق لاستعادة الكرامة سوى القوة ، والعنف . هذه الافكار نجدها لدى جابوتنسكي ونجدها أيضا في كتاب **التمرد** لبيغن ، فالسيف هو اداة استعادة الكرامة . وممارسة العنف ضد الفلسطينيين وضد العرب هي الطريق الوحيد لاستعادة هذه الكرامة المفقودة . في السبعينات هاجر كاهان الى اسرائيل وعاش في هذه المستوطنة « كريات ارباع » قرب الخليل ، وقبض عليه عام ١٩٨٠ لاشتباه البوليس في قيامه بأعمال اعتبرت مهددة للأمن العام ، ولم تُحدَّد أبداً هذه الاعمال ، لكن أُثير في الصحافة الاسرائيلية في هذا الوقت أن المقصود هو الاعتداء على المسجد الأقصى الشريف . ثم أنشأ كاهان حركة كاخ ، ودخل انتخابات عام ١٩٨٤ ، وحصل على مقعد واحد .

الكاهانية ، أو أفكار كاهان ، كما جاء في المقدمة التي ألقاها د . أسامة ، تتضمن ان العرب أغراب عن هذه الارض ، والدعوة الى استيطان كل أرض فلسطين ، واستخدام القوة للتعامل معهم . وأنا اتصور انه يمكن في مجال التحليل رؤية أفكار كاهان ، وموقعه في داخل الكيان الاسرائيلي ، في سياقين اثنين :

الاول في سياق الصعود التاريخي للتيارات الشوفينية المباشرة في اسرائيل ، والسياق الثاني كاستمرار لأفكار المراجعة أو لتيار المراجعة ، وارتباطها أكثر وأكثر بإحياء الدين . في السياق الاول : أي سياق مجموعة التيارات الشوفينية أو الافكار الشوفينية ، وليست حركة كاخ مستقلة عنها ، ففي البداية ، وبعد حرب ١٩٦٧ ظهرت حركة « اسرائيل الكبرى » ، وفي السبعينات ظهرت ثلاث حركات ذات أفكار متماثلة إلى حد كبير وإن اختلفت الأساليب ، وهي « جوش إيمونيم » و«كاخ » و« هتاحيا » ، وهي كلها امتدادات تاريخية لحيروت وجاحال وليكود ، حتى عام ١٩٧٧ ، عندما وصل ليكود إلى الحكم . إذا نظرنا من زاوية تحليل توازنات المجتمع الاسرائيلي ، يمكن أن نتساءل : على مَن تمثل حركة كاخ خطراً ؟ بعبارة أخرى ، هل الأصوات التي يحصل عليها كاهان هي من العمل ؟ ، أي هل هناك عناصر بشرية تنتقل من مواقع العمل أو المابام اليه ، أم انه ينتزع هذه المقاعد أو هذه الاصوات من الليكود ، أي أنه صراع في داخل تيار سياسي واحد ؟

أعتقد أن فهم هذه النقطة مهم لأن بعض المعلّقين السياسيين في إسرائيل ومنهم مثلا « يوئيل ماركوس » المعلّق السياسي لِـ « هآرتز » يرون أن هذه الاستفتاءات التي تعطي هذه القوة لكاهان يمكن ان تتغير لأنها تعكس لحظة خطأ في الرأي العام الاسرائيلي ، وأنه إذا أجريت هذه الاستفتاءات بعد شهرين أو ثلاثة سوف تظهر نتائج مختلفة .

السياق الثاني الذي يمكن ان نتحدث فيه هو : الى أيّ مدى يعبّر كاهان عن تيارات أساسية في الحركة الصهيونية نفسها ، ثم على وجه التحديد الحركة التنقيحية ؟ بعض هذه الافكار هي جزء اساسي من الصهيونية . فمثلا عندما نعود إلى المفاهيم الأساسية للصهيونية عند هرتزل نجده يتكلم عن أرض بلا شعب وشعب بلا أرض . كما تحدث هرتزل في مذكراته عن طرد السكان الأصليين ، ويقول إما ان نطردهم عبر الحدود ، أو ان يأكلوا الثعابين والحيوانات . الشوفينية الشديدة اذن جزء أساسي من الصهيونية . والصهيونية تتكلم عن السامية ومعاداة اليهود ( ومعاداة اليهود هي التعبير الادق وليس معاداة السامية ) كعنصر أصيل من الطبيعة البشرية ، وان العالم ينقسم الى اليهود والأغيار ، وأن الأغيار لا يأتون ابدا لمساعدة اليهود ، ومن ثم فإنّ

الطبيعة اليهودية في العقل الصهيوني هي علاقة عداء بين اليهودي والعالم كله ، واليهودي يشعر وفقا للنظرة الصهيونية أنه أعزل ووحيد ومحاصر بأعداء من كل جانب . وكل هذه مفاهيم أصيلة في الصهيونية . ويأتي التيار التنقيحي ، ويأتي كاهان ويبرزها أكثر وأكثر . أريد أيضا ان اضع هذا في سياق التغيير الذي أحدثه ليكود . فنستطيع أن نقول إن كاهان ابن شرعي للمناخ والجو السياسي الذي أفرزه الليكود ، والذي اكد اكثر وأكثر على مفاهيم مثل « الأخلاق اليهودية » و« الروح اليهودية » . ويكفي ملاحظة بعض القوانين التي صدرت مؤخرا في فترة حكم الليكود ، وكان بعضها غريباً ، مثل القانون الذي يحدّ من عملية تشريح الجثة بعد الوفاة لمخالفتها للديانة ، وقانون إلغاء الإجهاض ، والقانون الذي يتيح مزيدا من الإعفاءات من الخدمة العسكرية للبنات اللاتي يعلنَّ أنهن متدينات ، ثم إصدار القانون الذي تعثروا فيه قرابة ربع قرن عن : من هو اليهودي ؟ والذي يعرّف اليهودي بأنه الذي ولد لأم يهودية أو تم تحويله إلى اليهودية على يد حاخام أرثوذكسي ، أي أن التحول الى اليهودية على يد حاخام « إصلاحي » تابع للمذهب السائد مثلا في أمريكا لا يعترف به . وأريد أن اختتم هذه المقدمة باقتباس كتبه ووضعه كاهان في ختام كتابه «Never Again» :

العبارة تقول بالنص « انك لا تستطيع ان تؤمن بأي شيء في هذا العالم اذا اعترفت ولو مرة واحدة بأن أعداءك ربما كانوا على حق . ان هناك حقيقة واحدة في هذا العالم وهي التي تؤمن بها ، واذا لم تكن على ثقة بها فابقَ في بيتك ، ولكن اذا كنت متأكدا منها فلا تنظر أبدا الى الخلف » . هذا يوضح طبيعة التعصب والشوفينية التي يتضمنها هذا النوع من الأفكار .

● **أسامة الغزالي** : أعتقد أنه طالما انتقلنا إلى التأصيل لأفكار كاهان بحثا عن جذورها لدى جابوتنسكي سوف تكون الفرصة متاحة للاستاذ السيد يسين لأن يحدثنا عن تلك الافكار في إطار تطور الايديولوجية الصهيونية .

○ **السيد يسين** : اذا سمحتم لي ، أعتقد أننا نحتاج أولا الى تحليل المنهج الذي يساعدنا على التقدم في المناقشة . هذا المنهج في تصوري يتعلق بالتحليل النقدي لبعض المفاهيم الأساسية التي توصف بها بعض جوانب التجربة الصهيونية في أرض فلسطين . والنقطة الثانية تتعلق بالبعد التاريخي المتعلق بعملية الاستعمار الاستيطاني بأرض فلسطين ، والنقطة الثالثة تتعلق باستراتيجية المشروع الصهيوني نفسه قبل ١٩٤٨ أو بعد ١٩٤٨ . بالنسبة للنقطة الاولى د. علي الدين هلال أشار بحق إلى أنه ينبغي أن نقف وقفة نقدية مع مصطلحات اليمين واليسار في المجتمع الاسرائيلي . وأنا أريد في الواقع أن اطور المناقشة في اتجاهين مرتبطين بهذا الموضوع . الاتجاه الأول نفي ما يقال عن وجود ديمقراطية في المجتمع الاسرائيلي ؛ والاتجاه الثاني نفي ما يقال عن وجود اشتراكية في المجتمع الإسرائيلي . هذان الاتجاهان مرتبطان ارتباطا وثيقا بالنقطة الاولى . وللأسف الشديد فإنّ بعض الكتاب في الوطن العربي ، بل وبعض الساسة ، يتحدثون بإعجاب أحيانا عن الديمقراطية الاسرائيلية ، وهذه مسألة بالغة الغرابة . كيف يمكن أن يكون هذا المجتمع ، أو هذا النظام السياسي ، ديمقراطيا وهو يقوم على الارهاب وعلى نسف بيوت الفلسطينيين ؟ وكيف يمكن أن تتجزأ الديمقراطية ؟ أي ، أن تكون ديمقراطياً كمواطن يهودي تذهب إلى صناديق الانتخاب ويصدر لك الامر كجندي في الجيش الاسرائيلي بنسف بيوت في القرى الفلسطينية ، أي ديمقراطية هذه ؟ تلك مسألة بالغة الغرابة . والغريب ان بعض الكتّاب وبعض المثقفين وبعض الساسة قبلوا هذا الزعم بدون تدبّر نقدي . نحن نقول اننا اساسا بازاء

استعمار استيطاني ، هـذه حقيقة أولى ، استعمـار استيطاني يقـوم أساسـا على احتـلال الأرض بالقوة ، وعلى طرد السكان الأصليين ، وعـلى استخدام العنف والإرهـاب في التعامـل مع السكـان الأصليين واستخدام القوة العسكرية الفائقة في التعامل مع الخصوم ومع الاقطار العربية المجاورة لفلسطين .

في هذا الإطار يصبح أي حديث عن الديمقراطية في هذا المجتمـع عبثا لا طـائل من ورائـه . كما يثور هذا التساؤل : أية اشتراكية اسرائيليـة تقام عـلى أرض مسروقـة من أصحابهـا ؟ وكما يقول المناطقة : هذا تناقض في الحدّ . كيف يمكن أن تتحدد اشتراكيـة تقوم عـلى عدالـة التوزيـع وعلى اعطاء الشعب والفئات العريضة حقوقها في الثروة القـومية ، وهـذه الأرض مسروقـة بالقـوة والعنف من أصحابها الأصليين ؟ هذه مسألة ، وهـذه مقولات ، قَبلهـا بعضُنا طـويلاً وآن لنـا أن نقف منها وقفة نقدية لكي ننفيَ وجود ديمقراطية في هذا التجمع الاسرائيلي أو وجود اشتـراكية ، وبالتالي ، أصلُ إلى نتيجة أولى وهي أن تصنيف اليمين واليسار في هذا الإطار لا معنى لـه في إطار استعمار استيطاني قـام بالقـوة والغصب وقام بـالإرهاب . ذلـك لا ينفي ان هناك تغيـراتٍ داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه. وهناك فروق سياسية ، أي : أحزاب سياسيـة وتيارات فكـرية ، وهنـاك فرق بين مارتن بوبـر وبيغن ودايان إلى آخـره ، ولكن هذه الفـروق هي اختلافـات في حدود وحـدة المشروع الصهيوني ؛هي اختلافات فكرية أو ايديولوجية تترجم نفسها في شكل أحزاب سياسية أو حـركات سيـاسية ، ولكنّهـا اختلافات، في تصوّري،حـين ندقّق فيهـا لا تتعلق بجـوهـر المشـروع الصهيوني الذي يقـوم على الحق التـاريخي لليهود في أرض فلسطـين ، وعلى حقّهم في الـدفاع عن هذه الدّولة باستخدام القوة المسلّحة والإرهابَ وطرد الفلسطينيين . هذه نقطة تثير ظاهرة « الوعي الزائف » . هناك صهيونيون يدّعون انهم ماركسيون أو اشتراكيون ... الـخ . هذا نوع مما أسمّيه ظاهرة الوعي الزائف لدى هؤلاء الأفراد . وهذه الظاهرة ، أي ظاهـرة « الوعي الـزائف » ، بدأت بوادر تهديد الصورة المتماسكة لها بعد حرب ١٩٦٧ أساسا . فبعد هذه الحرب نشر كتاب مهم عن أحاديث مع بعض جنود إسرائيل بعد ١٩٦٧ : وظهـر من هذا الحـديث أنه لأول مـرة أدرك هؤلاء الجنود أن هناك ظلماً تاريخياً وقع على الفلسطينيين . وتحت عنف ما حدث ، بـدأت ظاهـرة الوعي الزائف تهتز ، وبدأت بعض الحقائق تتسـرب الى الوعي الصهيـوني . ومن هنا ظهـرت النظريـات التي تتحدث عن القوميتين اللتين يمكنهمـا ان تتعايشـا على أرض واحـدة ، ولعل هـذا هو الجـذر التـاريخي لحركـة السـلام الآن في اسـرائيل . هنـاك إحساس بـأن الصورة المتمـاسكة القـديمة اهتزت ، وأن هناك حقائق دامغة وصـارخة من السلـوك المادي ، وبـالتالي ، حـدث نوع من ازمـة الضمير ـ إن صح التعبير ـ لدى قطاعات محددة في المجتمع الاسرائيلي .

النقطة الثانية في منهج المناقشة : أتصور أننا في حاجة الى تطبيق المنهج التاريخي لكي نفهم ان كاهان واتجاهه ، في الواقع ، لا يختلف اطلاقا في دعاواه ، ولا فيما يدعو اليه عما حدث فعلا في فلسطـين سواء قبـل ١٩٤٨ او بعد ١٩٤٨ . هنـاك مشروع صهيـوني تمثل في مشـروع متكامـل لاستعمار استيطاني قبل ١٩٤٨ فيما يطلق عليـه في الأدبيات العبـرية مجتمـع الييشوف . كـانت هنـاك قواعـد تحكم بناء المجتمـع اليهودي ، وتحكم تمـركزه حـول ذاتـه وانعـزالـه عن المجتمـع الفلسطيني ، من خلال اقتحام الانتاج واقتحام الحراسة واقتحام الأرض ... الخ ، ومحـاولة بنـاء تجمع يهودي منفصل عن التجمع الفلسطيني .

وقبـل ١٩٤٨ مارسَ الصهيـونيون وسـائل خـداع متعددة لشـراء الارض من الفلسطينيين

والمضاربة على أسعار الاراضي بعد ١٩٤٨ . وبعد النزوح الفلسطيني ، تم الاستيلاء على أجزاء كبيرة من الارض الفلسطينية بالقوة . وهنا تظهر الدعاوى بأن الفلسطينيين قد باعوا أرضهم ، ولكن الاحصاءات الموضوعية تثبت ان ما يقرب من ٧٠ بالمائة من ارض فلسطين احتلتها اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ وسيطرت على هذه الارض ، واستخدمت في ذلك وسائل إرهاب متعددة لتهجير اكبر قدر ممكن من السكان الاصليين . وما حدث في الضفة الغربية بعد ١٩٦٧ لا يختلف كثيرا في الواقع عما حدث قبل ١٩٤٨ وبعده ولكن مع وجود « دولة » مارست حق مصادرة الاراضي الفلسطينية بدعوى انها لمعسكرات الجيش او للتدريبات العسكرية ، فصودرت ، وتُصادر يوميا ، أراضٍ عديدة من الضفة الغربية تحت هذه الدعاوى . الدولة الاسرائيلية اصدرت قانونا سمح للاسرائيليين بشراء الارض الفلسطينية في الضفة الغربية ، والدولة الاسرائيلية سيطرت على مصادر المياه في الضفة الغربية ، ومن خلال السيطرة على مصادر المياه تمارس في الواقع وسيلة اكراه قسرية لتهجير الفلاحين الفلسطينيين من أراضيهم ، أو اجبارهم على بيعها من خلال منع المياه عنهم . ما أريد ان اقوله هنا ، أن ما يحدث في الضفة الغربية هو امتداد ، في الواقع ، لما حدث بعد ١٩٤٨ وقبل ١٩٤٨ ، وبالتالي يشير هذا كله ان استراتيجية المشروع الصهيوني قبل ١٩٤٨ تحولت الى استراتيجية دولة بعد ١٩٤٨،وهناك تماثل شديد في الأساليب والوسائل التي طبقت ، التي تهدف في الواقع الى مصادرة الأراضي الفلسطينية ، وإلى تهجير الفلسطينيين ، والسيطرة عليهم ، والسيطرة على موارد المياه والاراضي ... الخ . ظاهرة كاهان في رأيي تثير قضية ما أسميه الوجه والقناع في المجتمع الاسرائيلي . الصهيونية ودولة اسرائيل حريصة على أن تظهر بمظهر الدولة الديمقراطية ، دولة القانون الحريصة على تطبيقه . ولدينا هنا مهزلة محاكمة الجنرال الاسرائيلي الذي بُرّىء اخيرا . هذه المهزلة تمثيلية ديمقراطية اسرائيلية هزلية ، وإسرائيل تحاول أن تبيع هذه الصورة الإيجابية للعالم الخارجي ، بل وعاشت عليها طويلا ، حين زعمت أنها هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط ، وأنها بلد الاستقرار السياسي ، وأن على الولايات المتحدة الامريكية ان تعتمد عليها في غيبة الديمقراطية في الاقطار العربية .

هذا هو القناع الديمقراطي . كما كان هناك قناع اشتراكي . ولكن الوجه الحقيقي في المشروع الصهيوني ، الوجه القبيح ، هو الذي يمثله كاهان . انه في الواقع يعبر تعبيرا مخلصا عن جوهر المشروع الصهيوني ، وما يدعو اليه من وسائل وارهاب وتهجير للفلسطينيين وطردهم بالقوة ، كل هذا في الواقع يمثل الوسائل الاساسية التي اعتمد عليها المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني في اغتصابه لأرض فلسطين .

● **أسامة الغزالي** : قبل أن ننتقل إلى نقطة تالية ، لي تساؤل بشأن ما أثاره الاستاذ سيد يسين ، حول ضرورة التحليل النقدي لبعض المفاهيم الاساسية وبالتالي رفض استخدام تعبيرات مثل الديمقراطية والاشتراكية لوصف ما يجري داخل المجتمع الاسرائيلي . في الحقيقة لديّ بعض التخوف من الذهاب بعيداً في هذا الفهم ، وأرجو من الاستاذ سيد يسين التعليق على هذه النقطة . فنحن إذا تحدّثنا عن ديمقراطية تمارَس في مجتمع ما وبالقدر نفسه تمارَس في علاقة هذا المجتمع مع العالم الخارجي ، فربّما نكون في الواقع ازاء نموذج لم يوجد في التاريخ ، اي خارج التاريخ . فعلى سبيل المثال : فرنسا كانت دائما توصف ـ كنا نصفها ، وحتى الآن نصفها ـ بأنها دولة ديمقراطية ، وكانت تحتلّ الجزائر وتمارس فيها ممارسات غير ديمقراطية . انكلترا كانت تحتل مصر وتمارس فيها ممارسات غير ديمقراطية ، وكانت انكلترا ، وما تزال ، في نظرنا دولة

ديمقـراطية . أمـريكا فعلت الشيء نفسـه في فييتنام . إذن المجتمـع أو الدولـة التي تمارس فيهـا الديمقراطية في الداخل ، وأيضا تحكم علاقتها بـالعالم الخـارجي ، إذا كانت شيئـا مطلوبـا كمثل أعلى، إلا أنها في الحقيقة غير متصورة فعليا . ايضا فإن المبالغة في التـوجه المشـار إليه تجعـل من الصعوبة بمكان التمييز بين نظام سيـاسي وآخر ، أو إطـلاق تعريف « ديمقـراطي » على أي نظـام سياسي ، حتى وفق معايير نسبية .

○ **السيد يسين** : د. أسامة يثير هنا قضيـة مهمة جـدا ، في تاريـخ البلاد الاستعمـارية . فهذه القسمة بين مجتمع ديمقراطي في الداخل ، ودولة مستعمـرة في الخارج ، كـانت تقبل في وقت كان فيه الاستعمار مستقراً ، أي : في عصر الاستعمـار . ولكن حين بـدأت الشعوب المغلـوبة عـلى أمرها حركتها للتحرر الوطني أخذت هذه الصورة الديمقراطية المزعومة تهتزّ .حدث ذلك في فـرنسا حين بدأت حرب التحرير الجزائرية ، وانعكس القهر على المجتمع الفرنسي نفسـه . وحدث ذلـك في المجتمع الأمريكي في حرب فييتنام ، وانعكس القهـر على المجتمـع الأمريكي . كيف يكـون المواطن ديمقراطيا وهو يصوّت لاي حزب داخل باريس ، ثم يرسَل إلى الجزائـر ليقتل الجـزائريـين ؟ هذه المسألة لا تُفهم وغير مقبولة ؛ وبالتالي نقول إنه في لحظات انحسـار العصر الاستعماري ظهـر زيف هذه الصيغة وأدت حركات التحرير إلى كشف هذه الديمقراطية المزعومة .

● **أسامة الغزالي** : ألم يحدث مثل هذا بشكل أو بآخر بالنسبة لإسرائيل ؟

○ **السيد يسين** : نعم حدث ، ولذلك فإن مفكـرين اسرائيليـين كثيرين يتخـوفون جـدا من عسكرة الضفة الغربية ومن ابتـلاعها ، وهنـاك كتابـات ترى ان هـذا سوف يؤثـر على مـا يسمى « بالديمقراطية الاسرائيلية » ، وانّ القهر لو تم سيعمم حتى على المواطن الاسرائيلي وهذا يؤكد ما ذكرته من انه في عهد الاستعمـار والاستقرار كـان يمكن قبول هـذه التفرقـة بين الـديمقراطيـة في الداخل والتعامل مع الخارج ، ولكن نشأة حركـات التحريـر أدّت الى هز تلـك الصورة المتسقـة ، وهذا الإطار الجامد وإلى اثارة ضمائر بعض أعضاء المجتمـع كما حـدث في المجتمع الفـرنسي حين ثارت ضمائر بعض مواطنيه ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر ، وكما حدث في المجتمع الأمريكي حين قامت حركة الاحتجاج على الاحتلال الامريكي وحرب فييتنام ، وكما حـدث في المجتمع الاسـرائيلي حين قامت حركات محتجة ضد القهر الذي يمارس ضد المقاومة الفلسطينية وضد شعب فلسطين . اذن الظاهرة مرتبطة بنهوض الطرف الآخر وايجابيته في التصدي للقهـر والاحتلال والاستعمـار ، مما يحدث خلخلة في هذا البناء الذي يبدو متسقا من الخارج .

○ **محمد سيد أحمد** : أنا في الحقيقة غير موافق تماما على قـول السيد يسـين من انه ليس هناك جديد جوهـري . فالفكـرة الأساسيـة في عرض سيـد يسين وإلى حـد ما د. عـلي الدين ، أن المشروع الصهيوني مكتمل فكرياً منذ الاصل . أنا اريد أن أتحدث في الاتجاه العكسي ، بمعنى انه غير صحيح ان المشروع مكتمل ، ولكن المشـروع فيه أسـاسيات ، وهنـاك ظروف مُهَيِّئَـة لامتداد المشروع وتطويره واكتساب أبعاد جديدة، أي ان هناك ديناميكية موضوعية للمشروع متجاوزة أحيانا الادراك الذاتي للمشروع في ذهن الصهاينة أنفسهم. وهنا أود ان أدرس بعض الشيء العلاقة الجدلية بين تلك اللحظات الثلاث. فالصهاينة ووُجهوا بواقع يخالف فكرة أساسية لديهم، أي فكرة «شعب بلا أرض » ووصلوا الى أرض لم يجدوها خـاليه ولكنهم فـوجئوا بمقـاومة مـوضوعيـة للمشروع ، فكانت هناك حلول متدرجة . الحل الأول هو القبول بجزء من الأرض وذلك حتى عـام ١٩٦٧ . بعد

ذلك ، ومع احتلال بقية الارض بعد ١٩٦٧ ، تحدثوا عن امكانية الانسحاب من جزء من الارض حفاظا على « نقاء » الكيان الصهيوني ، وهذه كانت وجهة نظر حزب العمل . ثم ظهرت مدرسة ثانية قالت : كلّ الأرض ، ولا تنازل عن جزء من الارض . ولكن كان هناك حل وسط بالنسبة للسكان العرب هو ما ظهر في كامب ديفيد أي فكرة الحكم الذاتي . اليوم هناك خطوة ثالثة أي : لا تنازل ، كل الأرض وطرد العرب . هي اذن مراحل ثلاث . وهناك نقلة ديناميكية . ومن المهمّ الاّ ننطلق من فكرة أن المشروع منتهٍ وأن ننطلق على العكس من أن هذه لحظات في المشروع ، وتتوقف اللحظات التالية على البيئة المحيطة ، فإما تكون البيئة المحيطة قادرة على الوقوف امام هذا التمدد ، وإما أن المشروع نفسه سيفرز حلقات متوالية ، مطالبة بالمزيد والمزيد ، وبالتكيف مع الجديد باستمرار . أنا أعتقد أن هذه قضية جوهرية عند التعرض لتلك المسألة . ولعلّنا نذكر أنه عندما ظهر الليكود في البداية اعتبرناه ظاهرة هامشية ، وأن الاساس سوف يظل هو خط حزب العمل الذي استمر ثلاثين عاما . ولكن تقدم الليكود وانتصر ، وأصبح الآخرون هامشيين .

اليوم صحيح أن كاهان يأخذ من الليكود وليس من حزب العمل ، بل وربما يوجد استقطاب ، وأنا لا أنفي احتمال الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي ، ولكن ما يجري من جانب ما يسمى باليمين أو اليسار في داخل المشروع الصهيوني هو توزيع وظيفي مرتبط بعلاقة القوة بين المشروع والبيئة المحيطة . فعندما تكون البيئة قوية برز ما يدعى انه الوجه اليساري في إسرائيل ، وعندما تكون البيئة المحيطة ضعيفة ، يبرز الوجه اليميني . أي ان اليمين واليسار يعبّران عن توزيع وظيفي في إطار الطروح الأساسية للصهيونية في التعامل مع البيئة .

نحن إذن لسنا إزاء يمين ويسار بالمعنى التقليدي ، ولكن زيادة في اتساق المشروع ، أي التخلي عن المواقف الوسط . اليسار الصهيوني هو القبول بالحل الوسط ، اليمين الصهيوني هو رفض الحل الوسط . اليسار الصهيوني هو الذي يرى انه لا بد من القبول بأشياء من قبيل الأرض مقابل السلام . ولكن اليمين يرفض الحل الوسط سعياً نحو اكتمال المشروع . الاتجاه العام الذي نراه اليوم هو مزيد من الاتساق والاستقامة في المشروع . هذه نقطة جوهرية مرتبطة بتردّي الموقف العربي . وكلما ازداد الموقف العربي تمزّقا وتفسخا وعجزاً عن الوقوف أمام المشروع الصهيوني ، ازداد المشروع جسارة وجرأة ، وانطلق الى آفاق أبعد وأبعد . هذه هي القضية الجوهرية التي لا بد من ان ننظر إليها كي ندرك أشياء كثيرة . من هنا تبرز استخلاصات عملية . من هذه الاستخلاصات مثلاً ، أننا كنا متأخرين خطوة . فحتى عام ١٩٦٧ كنا نقول إننا نريد كل الأرض ، في حين أنهم كانوا قد أخذوا جزءا من الارض ، وبعد ١٩٦٧ قلنا إزالة آثار العدوان ، أي أن يبقى المشروع في حدود الوسط . واليوم بعد لبنان أو الخطوة الثالثة نواجه بمشروع مختلف ، ونتكلم نحن عن كامب ديفيد . أي أن الادراك العربي في مواجهة التحدي متخلف فكريا عن التحدي ، ويتعامل فيما تم تجاوزه من وجهة نظر المشروع الصهيوني . والسؤال هو : كيف يكون لنا موقف استراتيجي يواجه ، بل ويسبق ، الخطوة الصهيونية ؟ هذه هي أهمية طرح الديناميكية كشيء متغير متجاوز للإدراك الذاتي . لذلك أتى رجل مثل كاهان في وقت تَعِب فيه بيغن وأُنهك تحت ضغط صحّته وظروفه الشخصية كي يستوعب الجمهور الذي كان وراء بيغن . في ضوء ذلك ، ومن زاوية احتمالات التسوية ، ليس المهمّ في صورة إسرائيل اليوم ما يطرحه بيريز عن احتمالات المفاوضات ولكن المهم ما يقوله كاهان . كاهان يعبّر عن ديناميكية المشروع وبيريز يعبر عن القِناع .

● **أسامة الغزالي** : ونحن نسعى لتفسير حركة كاهان في سياق تطور الحركة الصهيونية بشكل عام ، يركز الاستاذ محمد سيد أحمد على التفاعل بين فكر هؤلاء الناس وبين الحركة نفسها ، وعلاقة القوة مع البيئة الاقليمية . ولكن هل تكفي هذه النقطة لتفسير التغيرات الحالية ؟ أليست هناك ظروف موضوعية اخرى داخل إسرائيل أو في الإطار الدولي ترى أنها تغذي هذه الحركة ؟

○ **محمد سيد أحمد** : طبعا هناك ظروف كثيرة ، ولكن أنا ضد فكرتين : فكرة أنه لا يوجد مشروع أصلاً ، لأن هناك مشروعاً ، أصلا ، متسقاً ، لكن لا يجهر ولا يسفر عن وجهه بالكامل ، أو ليس مكتملا حتّى في ادراكه الذاتي ، وهو يحمل إمكانيات تطور موضوعية ليست مدركة تماما في الأصل . وأيضا من الخطأ أن نعتقد أن المشروع الأصلي مشروع كامل أو مغلق . هذا بالضبط ما أود أن أقوله . الباقي يتوقف على موازين القوى . الاتساع والتمدد في المشروع ، أو الانكماش والوقوف في حدود معينة ، أو حتى القبول بحلول وسط ، هي كلها مسألة علاقات قوة ومعركة مع وسط محيط . وأعتقد أن ظهور أفراد مثل كاهان ، يمكن اعتباره بارومتراً موضوعياً لعلاقات القوة بين إسرائيل والمنطقة المحيطة . ولذلك ، فأنا ضدّ القول بأن هذه مسائل وقتية ، ولكن اقول على العكس ، إن هذه الظواهر مؤشرات أساسية في تقدير تطور المشروع .

● **أسامة الغزالي** : ألسنا بذلك نلقي بالثقل كله على علاقة القوة مع البيئة المحيطة ؟ اليست هناك ظروف أخرى في المجتمع الاسرائيلي يمكن أن تساهم في تفسير هذه الظاهرة ؟

○ **محمد سيد أحمد** : طبعا يمكن ان توجد عوامل كثيرة ، ولكني لم استكشف كل العوامل الموجودة ؛ ولكن تظل فكرة انه عندما تكون اسرائيل اقوى من الطرف المحيط ـ وحتى اذا كانت هناك ازمات داخلية في اسرائيل ـ يجري ما يسفر عن انطلاق جديد للمشروع . ولا أقول إن هذا العنصر جامع مانع ، ولا أدعي أن ما أقوله هو كل شيء ، لكن أدّعي أن ما أقوله عنصر جوهري في ديناميكية إسرائيل .

○ **أحمد صدقي الدجاني** : سأعلق على عدد من النقاط التي وردت في المداخلات السابقة آخذاً بعين الاعتبار الاسئلة التي طُرحت في موضوع المصطلحات . أنا من الرأي الذي يقول بضرورة تحديد المصطلحات . وفي تفسير الظاهرة التي تناولها الأخوة ، أرى اننا نقع في بعض الأحيان ـ ومنا البعض الذي يقع في كل الاحيان ـ في محظور نقل المصطلحات عن إسرائيل والغرب . من هنا فإن الحاجة تلحّ لأن نصوغ مصطلحاتنا نحن ، ونعممها . الحديث مثلا عن حكومة « وحدة وطنية » في إسرائيل . لا يمكن أن نستخدم هذا المصطلح ، ونحرص على استخدام مصطلح آخر يؤدي المعنى بدقة وهو « حكومة وحدة بين تجمع العمل وتكتل ليكود » . ان تنبهنا لهذه النقطة هو ظاهرة إيجابية يجب الحرص عليها ، وحرصُنا عليها نقلَنا إلى القضية التي طرحها الاستاذ سيد يسين . وهنا نقول ونشير إلى اننا نتعامل في التجمع الاسرائيلي مع عقلية غربية ساد فيها استخدام مقياسين ، والكيل بكيلين . فهناك حديث عن الديمقراطية إلى مداه في داخل كل قطر غربي ، بمقاييس معينة قد نتفق عليها او نختلف ولكن حالما تتعامل هذه المجتمعات الغربية مع الدول او مع الشعوب المستعمرة فانّ كل هذه المقاييس تزول وتصبح المقاومة إرهابا ، وتصبح حرب التحرير حرب العُصاة ... الخ . من هنا لا بدّ من التشدد مرة اخرى ، في رفض ازدواجية المقياس هذه ، واعتماد كَيْل واحد .

أنتقلُ بعد ذلك إلى ظاهرة كاهان . واستعمال كاهان كعنوان للظاهرة شيء مستغرب لأن

كاهان واحد من مجموعة . وحين ظهرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة كان من الممكن ان نعدّد على الأقل عشرة أسماء تقول بما يقوله كاهان ، ولو تتبعنا هذه الأسماء وجدنا مثلاً شارون يقول هذه الأشياء وزيادة ، ويمارسها عمليا . نِئِمان أيضاً يقول هذا وزيادة ، وجئولا كوهين تقول هذا وزيادة ، فضلا عن إيتان الذي أسهم في مذابح صبرا وشاتيلا ، وموشي أرينز الذي يأخذ صورة البروفيسور ، وشامير نفسه الذي خاض التجربة من قبل ، وتسيبوري الذي يجاهر بهذا علنا . الظاهرة ليست محصورة بكاهان ـ وإن كان اسمه قد بدأ يبرز كرمز ـ الأفكار الرئيسية عند هؤلاء ، هل هي أفكار المشروع في الاصل ؟ ثم كيف يجري التعبير عنها ؟ هنا آتي إلى المشروع نفسه فأنظر إليه ملاحظاً أنّ النظرة إليه تقوم على قاعدتين : الأولى ، أنه مشروع استعماري استيطاني غربي ؛ والثانية ، أن عقيدته هي العقيدة الصهيونية . ويساعدنا كثيراً على الفهم أن نلاحظ طبيعة المشاريع الاستيطانية والقاسم المشترك فيها وسماتها الرئيسيه . لاحظنا هذا الاستعمار الاستيطاني الغربي في الجزائر ، وفي جنوب افريقيا ، وفي أجزاء أخرى من افريقيا ، ولاحظناه في أمريكا ، وفي الشرق الأقصى . الاستعمار الاستيطاني الغربي حَكَمتْه عقيدة غربية عبر عنها كبلنغ وغيره في رسالة الرجل الأبيض . الصهيونية في نشأتها أوروبية، ولكنها حوّرت تلك الرسالة لتنسجم مع العقيدة الصهيونية . ويمكنني أن أضيف الآن بوضوح ما لم أذكره عام ١٩٧٤ وأنا أعالج هذه النقطة : أن هذه العقيدة الصهيونية تغيرت بفعل تعاليم تلمودية تنفخ في أوارها . والحق أننا لو تتبعنا ما يسمى بالتطرف الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ لرأينا نماذج ظهرت في الخمسينات ، ولرأيناها تظهر بوضوح بعد عدوان ١٩٥٦ ، ثم رأيناها تتضح بجلاء كامل بعد ١٩٦٧ حين خرج على المسرح الحاخام كوك ، ثم إذا بها تتبدى تماما وبجلاء ، وتعبّر عن نفسها بحركية ، بعد ١٩٧٣ في حركة جوش ايمونيم . نلاحظ أن الحاخام كوك استعمل شعارين : الأول التعصب لأرض اسرائيل ، والثاني : « لن يقيموا » مشيراً إلى هؤلاء العرب ، وما زلت اتحدث عن العقيدة الصهيونية التي بدأت تزداد التعاليم التلمودية نفخا فيها . من هنا يبرز كاهان ويبرز الحاخام موشي ليفنغر ، وحاخامون آخرون .

من ناحية أخرى ، أرى في التجمع الاسرائيلي إمكانية التمييز بين اربع قوىً سياسية تعبر عن أربعة اتجاهات ، تتفق جميعا على مبدأ الاستعمار الاستيطانيوعلى تبني العقيدة الصهيونية ، وتختلف في اللّغة والأساليب وتقدير المواقف . القوة الأولى ما نسميها تكتل العمل ، ولغته تتميز بأنهاحمّالة أوجه ، مرنة ، تأخذ في الاعتبار البعد الدّولي ، وذلك لأن هذا الاتجاه على علاقة وثيقة جدا بتجمعات اليهود العالمية ، وبخاصة في الاشتراكية الدولية في اوروبا والقوى اليهودية المرتبطة بها . وأؤكد ، عن دراسة ، أنه حتى حين يطرح تنازلات اقليمية لا يغفل قط عن الاستعمار الاستيطاني ، وبرنامج حزب العمل الأخير ، الذي نجح على أساسه ، يتحدث عن استعمار استيطاني في النقب والجولان والأماكن المختلفة من الضّفة والقطاع . ولكنه يعبر عن هذا بلغة تأخذ في الاعتبار البعد الدوليّ . في برنامجه الشهير قبل أربع سنوات والذي لم ينجح على أساسه ، كان يتحدث عن تدمير منظمة التحرير من خلال ما يسمى بالدفاع الحيوي المتحرك ، أي تدميرها مؤسسات ، ورجالاً وقيادات .

الشريحة الثانية ، هي ليكود ، التي لا تأخذ في الاعتبار المناخ الدولي ، وهي تعبر عن تلك العقلية القادمة من بولندا ، والتي وصفها لي أحد اليهود الاوروبيين مؤخراً بانها عقلية نشأت في الغيتو اليهودي في القرية البولندية المنعزلة ، لا تعرف إلّا لغة اليديش . الشريحة الثالثة ، واميّزها

عن الليكود ، وهي الجماعات الدينية ، وقد انتعشت انتعاشا كبيرا بعد ١٩٦٧ ، وزاد الانتعاش في ١٩٧٤ وهي اليوم في الذروة . الفئة الرابعة هي مجموعة السلام ، والفئات التي تتحدث انطلاقا من العقيدة الصهيونية عن امكانية وجود دولتين على أرض فلسطين ، كم نسبة هذه الفئة ؟ واضح انها قليلة ومحصورة . وهناك تساؤل يجوز أن نسأله : هل لها مستقبل ؟ البعض يقول نعم ، ومن دلائل اولئك المتفائلين أن الحكومة الحالية على وشك أن تصدر قانونا يمنع الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن ميلي الشخصي هو أن مستقبلها ليس كبيرا ، وأن هناك المزيد من النزوع إلى التشدد . وقد أضاف الاستاذ محمد سيد أحمد شيئا مهماً في تفسير للظاهرة ، ولكني سأزيد ، وقد أُخالف . فهذا النزوع الحالي إلى التطرف لا يعود فقط الى ضعف البيئة المحيطة ، وأنما لقوة هذه البيئة . وهذا يمكن أن نراه في التسلسل التاريخي ، ففي ١٩٦٧ بدأت بوادر هذا التعبير عن التطرف ، وفي ١٩٧٣ بعد حرب رمضان زادت اضعافا . وفي رأيي الشخصي ان ظاهرة ما نسميه الكاهانية تعود الى الجرح الكبير الذي أصاب المشروع الصهيوني في جنوب لبنان . وفي دراستنا للاستعمار الاستيطاني نلاحظ هذه الظاهرة : كلما تحركت القضية ، برز هذا التطرف . تحركت قضية الجزائر في أعقاب الحرب العالمية الثانية فقام المستعمرون المستوطنون بمذبحة قسنطينة عام ١٩٤٥ ، وتحركت بالفعل ثورة الجزائر عام ١٩٥٤ فقامت احداث ١٩٥٦ و١٩٥٩ و١٩٦٠ التي استمات فيها اولئك المستعمرون ضد ديغول . نلاحظ في البرتغال ، فيما يتعلق بأنغولا ، أنه بمجرد ان بدأت تسمع اصوات المقاومة ذهب المستعمرون في عنفهم إلى آخر مدى ، وهو ما بدأ يحدث الآن ايضاً في جنوب افريقيا .

● **أسامة الغزالي** : د. أحمد صدقي الدجاني أضاف في الواقع فكرة تحتاج ايضا الى تأمل الاستاذ محمد سيد أحمد ، وهي أن التطرف الصهيوني لا ينتج فقط عن ضعف الوسط العربي المحيط ، وإنما قد يرتبط بمظاهر القوة التي قد يبديها هذا الوسط ، والتي تمثلت في المقاومة البطولية في جنوب لبنان.د. علي الدين هلال قد تكون له اضافة هنا .

○ **عليّ الدين هلال** : لي بعض الملاحظات سوف أسردها في ايجاز . النقطة الاولى تتعلق بالخلاف الذي بدا بين بعض ما قلته ، وبين ما قاله الاستاذ السيد يسين والاستاذ محمد سيد أحمد . وأعتقد أن أحد مصادر هذا الخلاف قد يكون اختلاف مستوى التحليل ، فنحن نتكلم على مستويين مختلفين : مستوى ايديولوجي يتعلق بنسق الافكار ، واعتقد ان نسق الافكار الصهيوني فيه مفاهيم اساسية لم تتغير ، تتعلق بالاهداف ، مثل أهداف نقاء الدولة اليهودية ، وهدف طرد السكان ، وهدف استخدام العنف مع وجود تنوعات في إطار هذا النسق . الاهداف موجودة ومستمرة ، نجدها عند هرتزل ، ونجدها عند بيغين ومائير . وهذه الاخيرة تقول انه اذا اعترفت بالحقّ الاخلاقي للفلسطينيين في الخليل أو نابلس فان هذا الحق نفسه يمكن المطالبة به بشأن تل أبيب وحيفا ويافا . أي هناك خط مستمر ، وفيه مفاهيم معينة.وتساؤل مائير الشهير عام ١٩٦٨ : من هم الفلسطينيون ؟ يترجم هذا الخط . في اطار هذا النسق من الافكار يوجد كما قال د. الدجاني تنوع في التعبير .

المستوى الثاني للتحليل ، هو مستوى السلوك السياسي . ففي أي لحظة تاريخية يظهر جزء من هذا النسق الفكري وجزء آخر يستتر ، وهنا تبرز إضافات الاستاذ محمد سيد أحمد التي تركز على المقومات الموضوعية المحيطة ، ولكني اريد ان اوسع من تلك المقومات بعض الشيء . فأنا

اتصور وجود ثلاثة انواع من تلك المقومات الموضوعية . النوع الاول يتعلق بالكيان الصهيوني نفسه . فنحن لا نستطيع ان نفهم ظاهرة التطرف إلا اذا اخذنا في الاعتبار ازدياد عدد السكان من اليهود الشرقيين ، لأنهم الاساس الاجتماعي لليكود ، ولكاهان ، ولمثل هذه الحركات . هناك إذن تحولات في داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه لا بد من أخذها في الاعتبار . النوع الثاني ، هو ما أشار اليه الاستاذ محمد سيد أحمد أي البيئة العربية المحيطة . ثم هناك نوع ثالث ، وهو التحالف مع دولة عظمى ، فإحدى الخصائص الأساسية للكيانات الاستيطانية هي رباط الدم مع دولة عظمى ، ومن المتصور ان وجود الريغانية كتيار سياسي سائد في الولايات المتحدة ، يغذّي بكل مفاهيمه بأشكال مختلفة ذلك التيار .

في ضوء هذه النظرة الكلية ، نجد ما نسميه بتيار التشدد أو تيار التطرف الذي يأخذ الطابع الديني ويلجأ الى العنف المباشر . أيضا اؤكد النقطة التي ذكرها د. الدجاني ، لأن مقاومة الأهالي المحليين تعيد إلى الأذهان ما يريد المستوطنون أن يَنْسَوْه ، وهو أن هناك قضيةً اصيلةً تتعلق بالأرض . ولذا فان قدرة الكيان الصهيوني النظرية على أن يناقش طابا ، او يناقش مشكلة جنوب لبنان ، او يناقش مشكلة الجولان ، ايسر من قدرته على مناقشة فلسطين . اي بقضية التساؤل عمّن له الحق الشرعي في امتلاك هذه الارض ، لانه تساؤل ينفي عن الكيان الاسرائيلي ، او الكيان الصهيوني ، طابع الشرعية أساسا ، ومن ثمّ فإن قدرته على التعامل مع هذه القضية أقل ، ولذا ليس غريبا أن كاهان يرى ان ما يحدث في الضفة هو بسبب تهاون واستسلام السلطة الحكومية في التعامل مع السكان العرب . ومن ثم اعتقد ان التفسيرين اللذين طرحا غير متناقضين مع بعضهما البعض ، اي من ناحية غياب مشروع عربي ، وغياب سياسات عربية قادرة ، وغياب ارادة عربية مستقلة ؛ ومن ناحية ثانية ، وجود أو استمرار مظاهر للمقاومة سواء في داخل الأرض المحتلة أو في الجنوب اللبناني تُبقي القضية الفلسطينية حيّة .

● **أسامة الغزالي** : اعتقد اننا تقدمنا أكثر نحو بلورة وفهم الأسباب التي ساعدت على ظهور ظاهرة الكاهانية في الفترة الأخيرة .

○ **السيد يسين** : أودّ أن اطور الفكرة المهمة التي ذكرها د. علي الدين هلال والتي تربط الكاهانية ، أو ما يطلق عليه اليمين الصهيوني ، وتصاعده ، بالبيئة الدولية . ففي دراسة لبعض أساتذة علم الاجتماع اليهود بعنوان « ما هو تعريف المجتمع » لفت نظري تعريف المجتمع باعتباره نسقا من الأفعال ، وأن فكرة الإقليم أو الأرض ليست أساسية في تعريف المجتمع . ثم تأتي باحثة انثروبولوجية اسرائيلية تتبنى هذا الكلام ، أي أن قضية الأرض او الأقليم المحدد ليست هي الجوهر في تعريف المجتمع وبالتالي ، هذا التعريف النظري يربط بين إسرائيل وبنيتها الدولية ، متمثلة في الكيان الصهيوني من ناحية ، والحركة الصهيونية العالمية، وبين مجتمعات اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول باعتبارها الجماعات الفاعلة والمؤثرة على عملية صنع القرار في المجتمع الامريكي . الكاهانية كظاهرة تبدو متصاعدة ، لا بد من ربطها بظاهرتين : ظاهرة تصاعد اليمين في المجتمع الأمريكي كما أشار د. هلال ، وظاهرة انحسار الثورة وحركات التحرير في العالم الثالث . هناك انحسار في حركة العالم الثالث ، وتزايد في تبعيته للعالم الاستعماري الامبريالي في مجال السلاح والمساعدات الاقتصادية والتكنولوجية . وهناك شبه يأس وإحباط اصاب الحركة الثورية في العالم الثالث مما دفعها إلى الاستسلام والإذعان لسياسات الشركات دولية النشاط ، وللهيمنة الأجنبية . وباختصار ، فإن الظاهرة الكاهانية لا يمكن أن

تفصل عن التغيرات المهمة في العالم الثالث من ناحية ، وعن تصاعد قوى اليمين في المجتمع الامريكي ، من ناحية اخرى .

○ **علي الدين هلال** : الواقع أن علماء الاجتماع الاسرائيليين على بينة من أن المجتمع يتغير، وأشير هنا إلى دراسة «لايزنشتات» أهم وأبرز عالم اجتماع اسرائيلي نشرها في آذار/ مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٨٤ بعنوان « تطور المجتمع الاسرائيلي » . في نهاية الأمر يصل إلى القول بأن الخصائص الأساسية ، أو عدداً من الخصائص الاساسية في هذا المجتمع من ١٩٤٨ الى ١٩٧٧ بدأت تسقط ، لتظهر خصائص جديدة ، وأن الكيان الإسرائيلي يمرّ بمرحلة انتقال من وضعية إلى وضعية اخرى . هناك اذن مرحلة جديدة يتطور فيها المشروع الصهيوني . وهم ايضا على إدراك بأنهم يدخلون في تلك المرحلة الجديدة في تطور هذا المشروع .

○ **محمد سيد أحمد** : أريد أن أعلق أولاً على النقطة الخاصة بوجود عناصر للقوة على الجانب العربي ، ونحن بصدد رصد أسباب بروز التطرف الصهيوني . وما أود أن ألفت النظر إليه ، هو أن هناك مظاهر متعددة لرد الفعل العربي ازاء الأنظمة المتفسخة ، وهناك صحوة قومية عربية ، وصحوة دينية ، ولكنّ الصحوة القومية العربية تتعارض مع الصحوة الدينية . ولكن في المقابل ليس هناك تعارض محسوس بين البعد الديني والبعد القومي في الصهيونية . صحيح أن هناك مدرسة صهيونية ليست دينية بشكل خاص ، لكن يوجد توزيع وظيفي ، وتكامل اكثر منه تعارض ؛ أما على الساحة العربية فنجد تعارضاً ينال كثيراً من فعالية هذه الصحوة ، وهذه مشكلة أساسية تواجهنا اليوم . نعم توجد تناقضات كثيرة في إسرائيل ، ولكن هناك قدرة على التكيف أكثر مما هو واقع في الوطن العربي ، فهناك الحرب بين ايران والعراق ، وفي جنوب لبنان أيضا يظهر البعد الديني ، والبعد الطائفي .

النقطة الثانية تتعلق بتعريف المجتمع الذي ذكره الاستاذ سيد يسين ، وأنا أعتقد ان هذه الدراسات لا تلمس حقائق تخص إسرائيل في الحاضر ، وانما تعدّ لحقائق ستخص اسرائيل في المستقبل . عالمنا الحالي يتميز بأمرين أساسيين : المزيد من الاعتماد المتبادل ، مما يعني حدوث « انكماش » في العالم من خلال هذا الاعتماد المتبادل ، وتوجد في الوقت نفسه زيادة في الفجوة ، أي في عدم التكافؤ بين الأطراف المختلفة ، وهذا تناقض رئيسي في عالمنا المعاصر اليوم . وهنا لا بدّ من أن نلاحظ قدرة المشروع الصهيوني على التكيف ، وعلى مسايرة تطورات الاستعمار مستقبلاً ، ليس فقط عن طريق الاستعمار العسكري واحتلال الارض ، وانما بالهيمنة وبطرق اخرى كثيرة .

○ **علي الدين هلال** : لديّ نقطة اختلاف مع الاستاذ محمد سيد أحمد ، وان كنت اتفق عموما مع كلامه ، وهذه النقطة هي أن ظهور الكاهانية هو عامل معوّق لتكيف المشروع ، وليس معه ، لانها تُحيي الجانب الاقليمي ، الكاهانية هي « احياء » للطابع الاستيطاني المباشر الذي يقوم على الارض وطرد السكان . هي عودة مباشرة الى تقاليد القرون ١٧، ١٨، ١٩ . وأتصور أن تحليل محمد سيد أحمد سليم في جوهره ، لأن هذا دور إسرائيل اليوم ، ومفهومها في الهيمنة على المنطقة سيأخذ أشكالا ليست كلها إقليمية . ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى الكاهانية كعامل معوق للتكيف وليس كعامل مدعم له .

○ **السيد يسين** : أنا معترض على كلمة إحياء ، لأن هذا الجانب لم يختفِ اطلاقا من السياسة الصهيونية والاسرائيلية ، هو قد يتوقف ويضع في الاعتبار ظروفا دولية ، أو بيئة عربية

اقليمية ، ولكنه يظل احد الخطوط الرئيسية للمشروع الصهيوني منذ البداية .

أيضا أحب ان أوكد على النقطة الاساسية التي أشار إليها الاستاذ محمد سيد أحمد حول الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم ، وموقفنا منها ، فليس هناك وعي كاف في الوطن العربي بهذا الموضوع . ان قضية التصنيع ، واقامة المصانع والميكنة والكهرباء هي لغة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . الثورة العلمية والتكنولوجية في تعريفها الدقيق تعتمد اساسا على العلم باعتباره احد عناصر الانتاج، ولأول مرة في تاريخ البشرية أصبح العلم أحد عناصر الانتاج، بالاضافة الى رأس المال ، والقوة البشرية والارض ... الخ . هذا الوعي بالعلم ، للاسف الشديد ، لم يتم التعرف على جوانبه الحقيقية في الوطن العربي ، ومن هنا قصورنا في المواجهة أو تصورنا للمواجهة بأساليب قديمة .

○ **أحمد صدقي الدجاني**: لي هنا اشارتان سريعتان. الأولى تدور حول تساؤل معين: إلى اي مدى يتصل ما ذكرناه بجدل اقتصادي يدور في داخل الكيان الصهيوني يتعلق بالبطالة التي يعاني منها إسرائيليون في مناطق مختلفة ، بينما هناك عمال عرب يعملون في تلك المناطق ؟ في اعتقادي ان الشرائح الاسرائيلية المختلفة تختلف في المواقف . فبعد ١٩٦٧ وُجد من ربط اقتصاد الضفة الغربية بالكيان الصهيوني ، ورغب ان يجعل العمالة الدنيا هي العمال العرب . ولكن مع اشتداد الأزمة الاقتصادية اختلفت النظرة ، وبرزت وجهة نظر تقول بضرورة إيجاد عمل لكل اسرائيلي ، وانه لا بد من طرد هؤلاء العرب والتخلص منهم .

الإشارة الثانية تتعلق مباشرة بكاهان الذي عمل مع المخابرات الأمريكية لفترة من الزمن وكان على صلة وثيقة بمنظمات المافيا كما أوردت مجلة هاعولام هازيه ، وهذا يؤكد البعد الدولي للظاهرة التي اشار إليها الزملاء .

● **أسامة الغزالي** : من الواضح أن الاشارة الاولى للدكتور الدجاني تتعلق بالعوامل الداخلية في اسرائيل التي ساعدت على ظهور الكاهانية ، والواقع ان إحدى الحجج الأساسية لدى كاهان ، في مخاطبته للإسرائيليين ، تتمثل في التشديد على خطر تزايد السكان العرب داخل اسرائيل ، وكيف ان معدلات الزيادة في السكان العرب يمكن ان تَجبَّ الزيادة لدى اليهود . أعتقد اننا مهيأون للانتقال الى النقطة الاخرى لمناقشة هذه التغيرات في سياق المرحلة الحالية من الصراع العربي الاسرائيلي .

○ **أحمد صدقي الدجاني** : سأبدأ في هذه النقطة بالحديث عن الصحوة ، فأنا في الحقيقة من الذين يقولون إن المنطقة العربية تشهد صحوة فيما يخص مواجهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وتعريفي لهذه الصحوة هو تلك الحالة التي تجد الامة فيها نفسها وقد وعت حقيقة عدوها ووثقت بذاتها وقدرتها على مواجهة هذا العدو ، وأنا من الذين يميلون إلى القول بأن بداية هذه الصحوة ظهرت بالفعل ، وتجلت بشكل واضح تماما في جنوب لبنان في العامين الاخيرين ونحن نشهد في جنوب لبنان لأول مرة ـ منذ أن حدث الصراع ـ أن فرض على هذا الاستعمار الاستيطاني ان ينسحب نتيجة المقاومة المستمرة . لهذه الصحوة عوامل محددة . فيها العامل القومي : إدراك الأمة لذاتها ، وفيها العامل العقيدي ، وفيها عامل تراكم الخبرات ، وفيها عامل توافر العمق . وصحيح ان المنطقة ما زالت تشهد إلى جانب بداية الصحوة هذه ، استمراراً لمسلك

وجد على مستوى بعض الحكومات العربية ، ولكن صحيح ايضا ، ان بداية هذه الصحوة ظهرت فعلا .

● **أسامة الغزالي** : ارجو ان يسمح لي د. الدجاني بملاحظة سريعة فيما يتعلق بجنوب لبنان . فلا شك أن جنوب لبنان شهد للمرة الاولى في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي مقاومة شعبية حقيقية بالمعنى الكلاسيكي للمقاومة الشعبية ، ضد الاحتلال الصهيوني . فبالرغم من طول مدة المواجهة بين العرب واسرائيل من ١٩٤٨ حتى الآن لم تتح من قبل هذه المواجهة المباشرة بين الشعوب وبين افراد القوات الاسرائيلية . لم تتح في مصر ، ولا في سوريا ، ولا في الاردن ، وهي قد اتيحت في لبنان لسبب واحد بسيط وهو أن الدولة التي تتكفل بمنع هذه المقاومة لم تكن موجودة ، فأطلق العنان للمقاومة الشعبية في جنوب لبنان . وبالتالي فغياب الدولة في لبنان كان من هذه الزاوية عاملا ايجابيا ساعد على انطلاق المقاومة . وبالتالي يمكن هنا ان اضع تحفظات على التصور الذي يطرحه د. الدجاني لأن « الدولة » ما تزال موجودة وقوية في بقية انحاء الوطن العربي ، وتتكفل بوأد أي صحوة من هذا النوع .

○ **محمد سيد أحمد** : أود ان اضيف الى كلام د. أسامة. فقد ذكر د. الدجاني عوامل ايجابية في تلك الصحوة مثل العامل القومي والعقيدي وتراكم الخبرات والعمق . ولكن أريد أن أقول إن هناك أيضا عوامل سلبية ، فمثلا اللعبة الداخلية اللبنانية تتكرر إلى حد بعيد في المواقف المتخذة في الجنوب إزاء إسرائيل . اعني ، مثلاً الشيعة، اكدوا اولويتهم او اسبقيتهم على الطوائف الأخرى في لبنان واثبتوا جدارتهم بمركز افضل عن طريق الدور البارز الذي لعبوه في الجنوب . إذن المسألة ليست كلها محكومة بمجرد وجود اتجاه قومي أو توحيدي ... الخ ، ولكنها ملتبسة ، ومع ذلك ينبغي ايضا ان ننظر بشيء من العمق إلى فكرة الصحوة ، وأنا أعتقد أننا بصدد ظاهرة يحكمها في الاساس تفسخ أوضاع قائمة وأمور تنطلق بسبب هذا التفسخ أساسا ، أي هي حالة ردّ فعل اكثر منها حالة فعل . هناك أوضاع قائمة تتفسخ وتتمزق وأشياء تنطلق نتيجة لهذا . وهي فعلا لها أبعاد شعبية ، وهي فعلا تنبىء بأن الشعب حارب ، لكن المشكلة هي أن الوعي ، والتوجيه ، والبعد الاستراتيجي ، والوعي الاستراتيجي ، كل هذه مفتقدة . وهذا عنصر أساسي .

نحن بصدد تباين واضح في الوعي بما يجري وبما يجب أن يجري . وربما كان لدينا في السابق وعي اكثر وضوحا ، وكان لدينا مشروع قومي واضح . الآن أشك في وجود وعي بالذات ، أو في وجود اتفاق على هويتنا . هل هويتنا وطنية أم قومية أم عرقية أم اسلامية ؟ قضية الهوية اصبحت موضع خلاف عنيف بيننا . هذه القضية تتخذ صورة محتدمة أيضا في اسرائيل ، لكن مستوى الاختلاف هناك بالقطع ليس في مستوى الاختلاف فيما بيننا . ومن هذه الوجهة هناك تفوّق من جانبهم . أنا لا أنكر ان هناك حركة ، وأؤكد على أهمية عمل ما يمكن لاستثمار هذه الحركة ، من أجل ان تصبح صحوة تخدم القضية .

○ **السيد يسين** : اودّ ان أوجّه سؤالاً للدكتور الدجاني . تكلمت عن العامل القومي والعقيدي وتراكم الخبرات وتوافر العمق ـ ما هو العامل العقيدي الذي يشكل احد مقومات الصحوة ؟

○ **أحمد صدقي الدجاني** : العامل العقيدي ، بكلمات ، يتجسد تماما في ظاهرة الاستشهاد ، والتغلب على ظاهرة نعبر عنها بعبارتين: « محبة الدنيا وكراهية الموت » . إن وجد

هذا العامل فهو يعبرّ تماما عن معرفة الذات ومعرفة العدو . وهذا العامل العقيدي لا يتصل بدين بعينه ، ولكن يتّصل بمعنى الإحياء الروحي ، وبإسباغ معنى الحياة على أولئك الذين يقدمون حياتهم في سبيل دفع الظلم واسترداد الحق .

أما العامل القومي فهو أن هذه المنطقة هي منطقتنا ، وهذه الأرض هي أرضنا ، وهؤلاء غزاة مستعمرون مستوطنون ، ومهما كانت قوتهم الخارجية وامتداداتهم الخارجية ، فجذورنا ممتدة في هذا الوطن . وأما تراكم الخبرات فيعني أن ذلك المقاتل الذي يواجه في جنوب لبنان ، او في الضفة الغربية ، اصبح عارفا من امامه على حقيقته ، بكل جوانب القوة فيه ، وجوانب الضعف . عامل العمق بالغ الاهمية . والحقيقة ان ما جرى في جنوب لبنان سبق ان جرى وبشكل رائع جدا في فلسطين المحتلة عدة مرات منذ ١٩٦٧ . لماذا لم يستمر ؟ لغياب عامل العمق . في هذه المرة توافر عامل العمق فمكّن من استمرار الظاهرة وبقي أن تأخذ مداها .

○ **السيد يسين** : لو سمحت لي بتعليق سريع . أنا أتحفظ على فكرة الصحوة التي طرحها د. الدجاني لأني اتصور ان القضية معلقة بسلبيات اساسية في الموقف العربي تردّ إلى ثلاثة عوامل بارزة . العامل الاول أشار اليه د. أسامة الغزالي ، وهو قضية قوة الدولة وقهرها للجماهير في الوطن العربي ، ولا بد من أن نعترف بأن الدولة في السنوات الثلاثين الاخيرة زادت قواها بشكل مطلق ، واستطاعت ان تصفي القوى السياسية المستقلة باستخدام العنف والقهر لدرجة ان حقوق الانسان اصبحت قضية اساسية وملحة في الوطن العربي . والدولة ليست كيانا مجردا ، ولكن الدولة في الوطن العربي تعبّر عن سيطرة نخب سياسية تترجم هيمنة طبقات اجتماعية ليس من مصلحتها المواجهة الحاسمة مع المشروع الصهيوني . هذه قضية أساسية . وهنا استعير عبارة وردت في بيت شعر للشاعر الانكليزي ت.س. إليوت في قصيدة شهيرة اسمها « الرجال الجوف » يتحدث عن الرغبة والقدرة ، حيث يقول « بين الرغبة والقدرة يسقط الظل » . القضية ليست عدم القدرة للوطن العربي على المواجهة ، ولكن عدم رغبة هذه النخب السياسية في المواجهة .

النقطة الثانية المهمة ، أشار اليها الاستاذ محمد سيد أحمد المتعلقة بصراع الهوية في الوطن العربي في الوقت الراهن . لأول مرة يبدو أن هناك تناقضات جوهرية بين القومية العربية والإسلام ، ليس على مستوى الشعور الفردي او المجتمعي ، هل نحن عرب ام مسلمون ؟ ولكن لاول مرة على مستوى السلوك السياسي، كما يحدث في موقف بعض الاطراف العربية من الحرب العراقية ـ الايرانية . لأول مرة يحدث هذا في الوطن العربي مترجما صراع الهوية بين الإسلام من ناحية ، والقومية العربية من ناحية أخرى ، على مستوى السلوك السياسي . النقطة الثالثة والخطيرة هي ما يمكن أن نسميه غياب الفرصة التاريخية للأقطار العربية النفطية في استثمار عائدات النفط بطريقة رشيدة للمصلحة العربية العليا . انتهت الحقبة النفطية ، وبددت هذه البلدان معظم ثرواتها في ترف استهلاكي وفي شراء أسلحة باهظة الثمن لم تشترَ لمواجهة اسرائيل ، وانما للامن الداخلي أو للبهرجة وادعاء القوة العسكرية ، وبددت هذه الاموال وانتهت الحقبة النفطية فعلاً بعد الظواهر المعروفة في سوق النفط .

هذه الظواهر الثلاث التي تحدثت عنها هي التي تصف الموقف العربي الراهن وما يسوده من سلبية ، وبالتالي مهما يكن تقديرنا للنضال البطولي في جنوب لبنان ولفكرة الاستشهاد التي

برزت في بعض الحوادث الفردية ، فان علينا ألا ننسى أننا نواجه مشروعاً صهيونيا يتمثل في دولة قوية عسكريا متحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية . وبالتالي فظواهر الاستشهاد ، وإن كانت ايجابية ، الا أنها يجب ان توظف في اطار مشروع قومي عربي للمواجهة الشاملة مع اسرائيل ، هذا المشروع يجب أن يأخذ في اعتباره ظروف النظام العالمي ، والثورة العلمية والتكنولوجية وأهمية الإجماع حول طبيعة الخطر الصهيوني ، وان هذا الخطر الصهيوني في مرحلة قادمة سوف يثب الى الاقطار العربية ذاتها خارج فلسطين ، وان هذه الاقطار واردة في مخطط اسرائيل : فالسعودية ليست بعيدة عن الأطماع الاسرائيلية ، وليس أي قطر عربي مجاور بعيدا عن الاطماع : لا سوريا ولا العراق ولا مصر . وعلينا في الوطن العربي ان نعي أنه مهما هادنّا المشروع الصهيوني في هذه الحقبة تحت أوهام الحلول السلمية ، فان المشروع الصهيوني له خطواته المستقبلية ، وله قفزاته التي يخطط لها للسيطرة على عملية إصدار القرار في الوطن العربي ، وللهيمنة تكنولوجياً واقتصادياً .

● **أسامة الغزالي** : واضح الآن ان الاسترسال في تفسير التطورات التي تحدث حاليا في اسرائيل ادّى بنا الى التركيز على الواقع العربي المحيط بإسرائيل والذي ساعد على نمو تلك التطورات . تحدث الاستاذ محمد سيد أحمد ، والاستاذ السيد يسين عن مظاهر الوهن والضعف في ذلك الواقع ، وتحدث د. الدجاني عن بوادر الصحوة ، وأعتقد ان د. علي الدين هلال مهيأ للإدلاء بدلوه في هذا السياق .

○ **علي الدين هلال** : أعتقد انه ينبغي ألا تضيع منا أبعاد مفهوم الصحوة كما طرحه د. الدجاني وأن نتأمل فيه بعمق اكثر ، قبل أن نرفضه . إذا كان المقصود أن الوطن العربي يشهد صحوة في هذه اللحظة ، فالارجح عندي هو التحفظ ، أما إذا أراد د.الدجاني ان يقول إنه مثلما تشهد إسرائيل الآن تغيرا من مرحلة إلى مرحلة أخرى ، فإن الوطن العربي أيضا في مرحلة انتقال ، فإن تلك مسألة يجب أن نفكر فيها بعمق .

إن مجموعة من الاستراتيجيات والتوجهات التي سادت في الخمسة عشر عاماً الأخيرة ، سوف يظهر إفلاسها تدريجياً ، وفي مقابل هذا تظهر جدليا بدائل اخرى ، بعضها نراه على مستوى السلوك ، وبعضها سوف يظهر من خلال الفكر . بهذا المعنى التاريخي ، فإن ما يحدث في الجنوب ليس هو الصحوة وإنمّا هو مؤشر لما يمكن أن يكون ، أو هو مؤشر لما يستطيع العرب أن يفعلوه .

عند هذه النقطة يمكن ان ننتقل الى الوضع العربي عموما ، لأنه مع التسليم بقوة الدولة العربية ، الا أننا يجب أن ندرك أيضا أن الدولة العربية في أزمة ، فلا هي حققت التنمية الاقتصادية للشعب ، ولا هي حققت الديمقراطية والرفاهية ، ولا هي حققت الاستقلال الكامل الذي وعدت به ، بل حتى على مستوى المشروع القطري ، هناك تراجع في كثير من الاحيان . صحيح ان الدولة العربية قوية ، لكن السؤال : الى متى ؟ الى متى تظل تفرض هيمنتها الإيديولوجية على عقول المواطنين ؟ وان بعض المواطنين ، او بعض الافكار التي تبدو معزولة ، وضعيفة التأثير اليوم ، سوف تزداد قوتها .

لذلك ينبغي ان ننظر للمسائل نظرة جدلية . صحيح ان الدولة القطرية قوية ، لكن ايضا الدولة القطرية فيها أزمة ، ويصبح السؤال : ما هو التوازن الذي يجعل بديلاً معيّنا دون غيره

يظهر؟ قد يظهر في الأجل القريب مزيد من العنف والقهر . هذا أمر وارد، ولكن السؤال: إلى متى؟ نحن أيضا نشهد في المنطقة العربية ـ وهو ما اعتبره جزءا من الصحوة ـ مزيدا من الحديث عن الديمقراطية ، ومزيدا من الحديث عن احترام حقوق الانسان ، ومزيدا من الدعوة إلى حق المواطنين في التنظيم الحزبي المستقل . هذا جزء من الصحوة ، ولكن إلى اين سوف تؤدي بنا تلك الصحوة السياسية ؟ سوف تؤدي الى ظهور بدائل سياسية ، أي ان احتكار النخبة السياسية الحاكمة للحقيقة من خلال السيطرة على ادوات الإعلام والإذاعة وغيرها سوف ينتهي ، وسوف تظهر قنوات أخرى للتعبير خارج هذا الإطار . وفي هذا السياق ، ما الذي نراه تحديدا فيما يتعلق بموضوع الندوة ؟ اعتقد انه الى جانب الحديث عن غياب ارادة سياسية عربية موحدة ، يمكن ان نصنّف الحكومات العربية طبقا لموقفها ازاء قضية التسوية الى ثلاثة انواع : نوع أول ، نشط في محاولات تسوية تتم في اطار العلاقة مع الولايات المتحدة من خلال منهج التفاوض على أساس السلام في مقابل الأرض . النوع الثاني ، يلتزم بتشدد لفظي ، وتشدد في المواقف المبدئية ، لكن لا يتحول إلى سلوك أو إلى ممارسة ، سواء في إعداد المجتمع والمواطنين بما يتناسب مع استراتيجية الصمود ، ولا في العلاقة مع العدو . النوع الثالث ، صمت وانشغال بامور أخرى : معارك جانبية هنا وهناك في اطراف الوطن العربي . وأتصور انه من المهم في سياق نقاشنا الحالي ان نقارن بين هذه المواقف وبين ممارسات النضال الشعبي في جنوب لبنان .

نقطة اخيرة أحب ان اذكرها ، وهي أنني اعتقد اننا لا نتحدث بالقدر الكافي في الوطن العربي عن النضال في الضفة الغربية ، ولا شك انه كلما عرف الانسان اكثر عما يحدث في الضفة الغربية يزداد تقديره لهذا النضال . انه نضال لا يختلف في كثير من الاحيان، ان لم يزد، عن نضال الشعب الفرنسي ضد النازي في الحرب العالمية الثانية . الجنوب اللبناني يحظى بتغطية صحفية اكبر بسبب موضوع الاستشهاد ، ولكن الأمور التي تحدث في الضفة بما في ذلك تكرار ضرب الحجارة وطعن الجنود الإسرائيليين بالسلاح الابيض ، يمكن ان نقدّرها على وجهها الصحيح عندما نعلم حجم القيود المفروضة في اسرائيل ، ويمكن هنا ان اذكر مثالاً واحدا وهو المتعلق بحقيقة ان السيارات في الضفة الغربية ليست فقط معطاة ارقاماً ، ولكن سيارات كل مدينة فلسطينية لها لون، بمعنى انه اذا كانت هناك سيارة يستقلها فلسطيني يمكن تحديدها حتى لو هربت ، وبالتالي يمكن معرفة انها من مدينة كذا او من قرية كذا ليعود ذلك في صورة عقاب جماعي على المنطقة التي تنتمي لها السيارة . والعقاب الجماعي للقرى وهدم البيوت يتم لمجرد الاشتباه ، بل ويبلغ الامر ان يطلب من صاحب المنزل المهدم دفع تكاليف البلدوزر الذي استعمل في هدم بيته !

● **أسامة الغزالي** :د. علي الدين هلال حدَّد لنا الموقف العربي من التسوية في صورتين : الصورة الاولى ، تصنيف لمواقف النظم العربية إلى نشاط في محاولات التسوية ، والتزام بتشدد لفظي ، ثم صمت وأمور أخرى . في مقابل هذا ، هناك النضال في جنوب لبنان والضفة الغربية .

هذا عن الجانب العربي ، أما عن الجانب الاسرائيلي ، وفيما يتعلق بالموضوع الذي نعالجه ، اي التطرف الصهيوني وظاهرة كاهان وحزب كاخ ، فإن هذا سوف ينعكس في النهاية على السلوك الاسرائيلي في شكل مزيد من التشدد ازاء الوطن العربي وفي محاولة حل القضية بشكل عام .

○ **علي الدين هلال** : لقد ذكرنا ان الموقف العربي فيه الحكومة وفيه الشعب . الطرح العربي ـ إذا استعرت تعبير الاستاذ محمد سيد أحمد ـ متخلف ، وأدنى ، وغير متفهم لما تطرحه اسرائيل اليوم ، او ما تطرحه القوة الصاعدة في اسرائيل . ومفهوم المساومة « السلام في مقابل الارض » مرفوض من جانب هذه التيارات التي ترى ان مسألة الارض هي مزيد من الأرض اي أن الأرض اصبحت هدفا ، أو هي هدف في حدّ ذاته . من ناحية أخرى ، وفي حين نتكلم نحن عن المفاوضات والسلم والمنهج الحضاري في حل الصراعات الدولية ، فان العدو يتكلم عن العنف ، ويعتبر العنف هو سبيله لتحقيق الكرامة ، وان اللجوء الى العنف هو الذي يحقق ذاته . بهذا المعنى ، العنف عنده جزء من إحياء الشخصية وإحياء الوطنية ... الخ .

إذن ما يمكن ان نصل اليه مباشرة هو أن الطرح الذي نطرحه حتى في نطاق السعي الى السلام قاصر ، وهو ـ موضوعيا ـ دون ما تستطيع اسرائيل ان تتقبله ، او ما هي مهيأة نفسياً في هذه اللحظة لتقبّله . ومن ثم فإنّ كل هذه الأمور محكوم عليها مسبقاً .

○ **محمد سيد أحمد** : اذا اردنا اختصار الموقف ، اعتمادا على الجوهريات بصرف النظر عن الممارسات والدبلوماسية ، يمكن القول أولا : انه لا يوجد في اللحظة الراهنة تكافؤ بين الطرفين العربي والاسرائيلي ، وثانيا : المشروع لم يكتمل بالنسبة للاسرائيليين ، وهم لا يريدون التوصل إلى ابرام عقد ، لأن العقد الذي يبرم الآن يغلق المشروع أو على الاقل يقيده ، وهم لا يريدون تقييداً، وهم ليسوا في حاجة الى التقيّد . لهذين السببين ، لا أرى فرصا حقيقية في الظرف الحالي لاي تغيير جوهري . والتغيير الوحيد المحتمل هو ترسيخ المشروع بأساليب جديدة ، بمعنى انهم اذا وجدوا في ترسيخ المشروع ما يمكن أن يتحقق بشكل أفضل ، وبصور تنسب الى كلمة السلام ، ففي هذه الحدود فقط سوف تنفذ .

○ **أحمد صدقي الدجاني** : حين تحدثت عن الواقع العربي اشرت الى ظاهرتين متلازمتين ، اسعدني أن الاستاذ سيد يسين شرح الظاهرة الثانية ، وأنا تناولت بالشرح الظاهرة الاولى ، التي هي بداية الصحوة . والأستاذ سيد يسين فصّل بإتقان عوامل التعويق القائمة ، من قمع للسلطة ، ومن انقسامات على مستوى الانظمة ، ومن ضياع حقبة النفط . هذا هو واقعنا العربي . إلى اين نتجه ؟ وما دورنا في تحديد وجهته ؟ ما تفضل به الاستاذ محمد اجاب عن ذلك ، وقد سبقه د. عليّ أيضا في هذا . لا مجال لتسوية في هذه المرحلة . المرحلة ليست مرحلة تسوية ، وإنما هي مرحلة مواجهة . من أسباب ذلك ـ ويطول الشرح ـ ان المشروع الصهيوني لا يريد تسوية الآن ؛ ومن اسباب ذلك ان الولايات المتحدة تفرض شكلا من اشكال التسوية لا يمكن ان يكون واقعيا بحال . اذن كيف نعطي المواجهة حقّها ، وكيف نغذّي تلك العوامل التي صنعت بداية الصحوة . وانا اخترت اللفظ بدقة ، وأشرت إلى جنوب لبنان . وأنا مع د. علي في الحديث التفصيلي عن الضفة الغربية الذي اشرت اليه انه حدث مرات ، ولكنه افتقد وجود عامل العمق . الامر الذي يفرض علينا ان نبحث كيف ؟ والضفة الغربية اليوم ، والقطاع ، يشهدان ظواهر جديدة اهمها فعلا ظاهرة « الشّبرية » ، وهذا تعبير فلسطيني يصف السلاح الابيض الذي طول نصله شبر . وأنا اذكر ـ وقد رددت هذا في اكثر من مناسبة ـ من ذكرياتي في طفولتي في فلسطين انه كان يتردد في اوساطنا ان اليهودي لا يخشى البندقية ولا يخشى المسدس ولكنه يهرب بعيداً من « الشبرية » . واعتقد ان هذه الخبرة التي استقرت في ضمير الشعب جاءت من خلال تجربة طويلة ، وبروزها

اليوم يؤكد على الروحية السائدة التي تقول بأن ارادة الانسان هـذه ، أمام هـذا الواقـع السياسي القـائم ، ستتغلب على كـل محاولات التعـويق . القضية التي امـامنا هي : كيف نعطي المـواجهـة حقها ؟ وكيف نتغلب على العوائق ؟ وكيف ننفخ في العوامل الدافعة ؟

● **أسامة الغزالي** : اعتقد اننا وصلنا إلى استنتـاجات محـددة مؤداها أنـه لا مجال للحـل السياسي في ظل التشدد الإسرائيلى الحالي ، وأن هناك بوادر لصحوة نختلف او نتفق على بعض ملامحها .

○ **محمد سيد أحمد** : وأنا أعتقد أن علينا خطوة سابقة على الخطـوة التي تتعلق بتأثـير ما يجري في إسرائيل علينا ، وهو ان نصفي أوضاعنـا نحن في هذا السيـاق ، فإن « ازمـة الهويـة » البارزة في الساحة العربية اليوم قضية جوهرية لا بد من مواجهتها ، والتصدي لها ، كشرط مُسبَق لا مفر منه إذا أردنا أن نواجه اخطار المشروع الإمبريـالي ، وخاصـة بوجهـه الصهيوني السـافر الآن .

● **أسامة الغزالي** : أو بعبارة اخرى هذا التبلور للمشروع الصهيوني كما ، حقق الآن ، او كما يبدو الآن في ظاهرة كاهان ، يضع العرب أمام حقائق الموقف بلا أيّ رتوش .

○ **محمد سيد أحمد** : كاهان مؤشر لتطور معيّن ، وهذا التطور مستمر . ١ ن لمواجهة هذا ، نحن بصدد ردود أفعال معقّدة ، والوطن العـربي يجتاز مـرحلة ازمـة عنيفة فيمـا يتعلق بتحديـد هويته . ولذا ، فإنّ الوضوح في هذه القضية ، وتصفية مشكلة الهوية قضية بالغـة الاهمية ، حتى يمكن أن نصل إلى الوضوح المطلوب لمواجهة الطرف الآخر .

○ **عليّ الدين هلال** : لي ملاحظة سريعة أرجو أن تكون محلاً لنقاش مستقل في وقت آخر ، وهو أن هذه البلبلة ، او هذا الالتباس بشأن « الهوية » ينبغي الا تخضع للتهويل ، واعتقد انّ المشكلة تتعلق بالنخبة لا بالجماهير ، واعتقد ثانيا ، أنه لا يمكن حلها خارج اطار المشروع القومي وفي المواجهة مع العدو .

● **أسـامة الغـزالي** : أعتقد انـه ليس من الغريب ان ينتهي نقـاشنا للتطـرف الصهيـوني الحالي ، الى مزيـد من التأكيـد على قـوتنا الـذاتية . لقـد تعددت الآراء والتفسيـرات بشأن ذلـك التطـرف الذي جسّـدت الكاهـانية أبـرز قسماتـه ، ولكن أبـرز تلـك التفسيـرات هـو أن الضعف والانقسام في الوطن العربي المحيط بإسرائيل هو الذي شجع تلك الظواهر عـلى النمو والازدهـار . ولذلك ، وفي المقابل ، فان الموقف المنطقي الوحيد أنّ على الطرف العـربي تأكيـد ذاته ، واستثمـار عناصر قوته الذاتية . وإذا كانت بوادر ذلك التأكيد للذات ، والاستثمار للقوى الذاتية قد ظهر فيما اعتبره بعضنا بداية للصحوة، فان مهمتنـا سوف تصبـح هي رعايـة تلك البـوادر وتنميتها ، وليس هناك طريق آخر □

سعد الدين ابراهيم وآخرون ( ندوة )

## أزمــة الــديمقــراطيــة في الوطن العربي

**(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)**

( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ ) ، ٩٢٨ ص .

مجموعة من الباحثين

## الديمقراطيــة وحقوق الانسان في الوطن العربي

**(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤) )**

( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ) ، ٣٤٩ ص .

**د . عبد الغفار رشاد محمد**

**مدرس في كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة.**

تتناول الدراستان موضع المراجعة قضية كبرى لتطور وطننا العربي في مرحلته الراهنة ، وهي بقلم نخبة من الباحثين المتميزين ، ليس فقط انطلاقاً من كفاءة واقتدار ، بل وابتداء من منظور النزاهة والحياد والموضوعية .

جاءت الدراستان في توقيت ملائم يتناسب واهميتهما العملية في اطار الظروف التي تجتازها أمتنا العربية . وليس هناك امرؤ يعيش في كنف هذه الأمة يستطيع أن يدعي ابتعاده عن المعاناة ، وان اختلفت درجاتها ومستوياتها ، التي خلقتها أزمة الديمقراطية واهتزاز حقوق الانسان ـ إن وجدت أصلاً ـ بشكل يسوغ إطلاق صفه حقوق الانسان عليها. وتزداد تلك المعاناة بزيادة انغماس الفرد في قضايا أمته، وبزيادة ثقله وتأثيره، وبزيادة حساسيته ازاء ما يكتنف مسيرة أمته نحو أهدافها من مصاعب وعقبات وحواجز قد تكون منيعة بالغة التعقيد والانغلاق.

استهل الكتاب الاول الموضوع ، بعد المقدمة وكلمة الافتتاح بستة فصول كاملة عن مفهوم الديمقراطية ، خصص الاول لدراسة هذا المفهوم في الفكر السياسي الحديث ، والثاني للبنيان الاقتصادي والاجتماعي كمتطلب وشرط أوّلي للديمقراطية ، بينما عالجت الفصول الثالث والرابع والخامس هذا المفهوم بالنظر الى التراث التاريخي ، والحركة القومية العربية ، وخصوصية الفكر العربي . ويأتي الفصل السادس محللاً لأزمة الديمقراطية وفق منهج محدد يوضح ملامحه وخطواته وافتراضاته الرئيسية .

من المنطقي ان يتطرق الكتاب بعد ذلك للممارسات الديمقراطية في الوطن العربي ، وتم ذلك خلال ثمانية فصول ـ من السابع حتى الرابع عشر ـ فخصصت الفصول السابع والثامن والتاسع والعاشر لهذه الممارسات على مساحة الوطن العربي جملة واحدة ، سواء فيما يمكنه بهذه الممارسات من

انظمة قائمة ، او شرعية لها مصادرها ، او ممارسات داخل الاحزاب المعارضة للنظم القائمة ، او ما يتعلق بحقوق الانسان في الوطن العربي . ثم تطرق الكتاب في الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر لدراسات حالة للممارسات الديمقراطية في بعض الاقطار العربية هي مصر والكويت والاردن ، وحالة القطر العربي - او بالاحرى الاقطار - التي تمر بتجربة الحزب السياسي الواحد .

ونتيجة طبيعية ان ينتهي الكتاب بقسم خصص لمستقبل الديمقراطية وما ينتظرها من تحديات في محاولة لاستطلاع التطورات ، والبدايات ، والمعالم التي يرسمها الفصلان الخامس عشر ، والسادس عشر .

اما تقسيم الكتاب الثاني ، والذي عالج موضوع حقوق الانسان العربي ، باعتبارها العمود الفقري للممارسة الديمقراطية ، فقد خصص مقدمته لدراسة قيّمة عن هموم الانسان العربي المعاصر وموقع قضية الديمقراطية ضمن هذه الاعوام ، وتناولت الفصول الثلاثة الاولى معالجة « أزمة » الديمقراطية والحرية ، وجاء الفصل بدراسة متميزة عن المطالب الاقتصادية والاجتماعية للممارسة الديمقراطية ، بينما كانت دراسة حالة لكل من لبنان ومصر هي موضوع الفصلين الخامس والسادس، ويعالج الفصل السابع الحدود التاريخية والذاتية للأزمة ، والثامن فلسفة الحكم في الوطن العربي وموقع الديمقراطية منها ، والفصول الأربعة الاخيرة تعالج ميثاق حقوق الانسان العربي كضرورة قومية ومصيرية ، ومشروع انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان العربي ، وضرورة تنشيط دور النخبة المثقفة للانطلاق نحو واقع جديد يضمن للمواطن العربي حقوقه وحرياته الأساسية .

## أهمية موضوع البحث

أصبحت الديمقراطية قضية حياتية للمواطن العربي المقهور ، يعيش أزمتها وتؤثر عليه ، وتتعلق بيومه وغده ، بعيشه في حاضره ومستقبله . فهي مطلب شعبي ملحّ وخطير . والمشاركة هي الضمانة الأساسية لحماية القيم والحرمات القومية في أمة هذا المواطن من اعتداء وتجاوز محتمل من حاكم طاغ أو جماعة أنانية أو قوة أجنبية متدخلة .

لقد طرقت قضية الديمقراطية أبواب العقل العربي بقوة في مناسبتين : كارثة الهزيمة في ١٩٦٧ ، والاجتياح الاسرائيلي للبنان بعد ١٥ عاماً من تلك الكارثة . وعلت الأصوات تتساءل : ماذا حدث في الكارثة الأولى ؟ وإلى أي حد غابت ردود الأفعال الشعبية في المناسبة الثانية بعد قمع السلطة الوحشي لمظاهر الديمقراطية وحقوق الانسان العربي .

توضح مقدمة الكتابين أهمية موضوع الدراسة بشكل منظم ، وتتأكد هذه الأهمية في ضوء ما يأتي :

١ - اعادة ترتيب الأولويات في كثير من الدول النامية ، بشكل أعطى الصدارة لقضية الديمقراطية ، بعد تراجع قضايا التحرر والاستقلال والتنمية ، وذلك بشكل بالغ التدرج ، وان وجد دفعاً قوياً بعد سقوط الدكتاتوريات من حول الوطن العربي في البرتغال وأسبانيا واليونان والأرجنتين وغيرها .

٢ - تبين أنّ انفراد السلطة الحاكمة بأيّ إنجاز يكون سبباً في الضعف وفي التعرض للإجهاض والضرب والانهيار ، إما بفعل قوى محلية أو أجنبية. تبرز الديمقراطية هنا بإعتبارها الضمانة الوحيدة لأي إنجاز وحدوي او اجتماعي. فالانظمة العربية لم تقدم لمواطنيها لا الوحدة ولا التنمية، وتستسهل

تكراراً اللجوء للحل البوليسي والعنف المادي والمعنوي بشكل قد لا يمكن استمراره أو السكوت عليه.

٣ ـ نمو طبقات جديدة نتيجة برامج التنمية والثروة النفطية ، لها مصالح وتطلعات جديدة ، فأصبحت هذه الطبقات أكثر استياءً واحباطاً نتيجة المظالم في توزيع الثروة ، والسلطة ، وأمام هذه الطبقات إما التحجر والتقوقع ، أو التجنيد ضمن الحركات المتطرفة والانتفاضات الطائفية . إن نمو هذه الطبقات يؤكد ضرورة اقتسامها الثروة ، والسلطة ، بشيء من العدالة ، لتعطي دفعاً للديمقراطية ، بدلاً من أن تعوقها .

٤ ـ عجز الانظمة العربية أمام القوى الأجنبية الطامعة في وطننا ، خصوصاً أمام الهيمنة الاسرائيلية المدعمة من الولايات المتحدة الامريكية ، وظهور علاقات غير متكافئة تربط الاقطار العربية بروابط تبعية قاسية ، وتوالت مظاهر عجز الأنظمة ، وبدا للجميع أن تعليق الديمقراطية بتبريرات زائفة ـ كمجابهة التغلغل الأجنبي وتحرير فلسطين والوحدة العربية ـ لم يعد سائغاً .

## محاور البحث الرئيسية

تنتظم الدراسات في الكتابين حول ثلاثة محاور رئيسية :

أولها : نظري يتناول بالتحليل والتأصيل مفهوم الديمقراطية ، وأزمة الحرية ، ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية ، وجذورها التاريخية في الفكر العربي ، ويتضمن هذا المحور الفصول الستة الأولى من الكتاب الأول ، والفصول الأول والثاني والثالث والرابع والثامن والتاسع من الكتاب الثاني .

ثانيها : تطبيقي يتناول الممارسة الديمقراطية في حالات للدراسة شملت مصر والكويت والأردن ولبنان وتجربة الحزب الواحد . وتضمن هذا المحور التطبيقي الفصول من السابع حتى الرابع عشر بالكتاب الأول ، والفصلين الخامس والسادس من الكتاب الثاني .

ثالثها : استطلاعي يحاول الربط بين الواقع الراهن في الوطن العربي وما يفرزه هذا الواقع من مشكلات ، وبين المستقبل ، والتوقعات المرتبطة به ، وتضمن هذا المحور الاستطلاعي الفصلين الخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الأول ، والفصول من التاسع حتى الثاني عشر من الكتاب الثاني .

## المحور الأول : التأصيل النظري لمفهوم الديمقراطية

يثير الفصل الأول من الكتاب الأول ـ مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث (د. علي الدين هلال ) ـ انتقادات محددة إلى محاولات تحديد مفهوم الديمقراطية ، فالتفسير الليبرالي يواجه انتقادات محددة إلى ( حرية السوق ) عند تطبيقها في الحياة السياسية ، مهما بررت التعددية هذه الحرية وسوغتها ، والتفسير النخبوي قاصر بدوره عن تفهم الأهمية السياسية للطبقات الدنيا ، وعن توسيع دائرة الحقوق والحريات ، وعن المساواة بوجه عام . أما التفسير الماركسي فإنّ تركيزه على مفهوم الطبقة يواجه هو الآخر انتقادات ، خصوصاً بالنظر إلى ظروف الدول النامية .

لذا يطرح هذا الفصل التساؤلات التالية بشأن المفهوم الديمقراطي في كل ظروف العالم الثالث :

التساؤل الأول يتعلق بالمفهوم والممارسة الديمقراطية في ظروف « الدولة التابعة » أي يربط بين التبعية والقهر السياسي ، أو بالعكس : الاستقلال الوطني بالديمقراطية .

التساؤل الثاني يتعلق بالمفهوم والممارسة في ظروف « التخطيط والملكية العامة لموارد الثروة بدلاً من حرية السوق » ، أي يربط بين الديمقراطية والمناخ غير الليبرالي .

التساؤل الثالث ويحاول الربط بين الديمقراطية وما تفرضه من مؤسسات ، وبين الهوية والانتماء القومي والتعبير عن الذات الحضارية للأمة بحيث يشعر كل مواطن بالانتماء اليها .

وقد أشادت المناقشات والتعقيبات التي أبديت على هذه الدراسة بنجاح الباحث في معالجة موضوع ذي طبيعة مركبة و« متشعبة للغاية » وإن كان هناك بعض الملاحظات الأوليّة، منها :

- ان مفهوم الشرعية الذي أثاره الباحث يرتبط الآن بمحاولات لتبرير الدكتاتوريات الممتهنة لحقوق الإنسان في الوطن العربي ، فهي مجرد نمط مثالي فيبري يرجع فقط إلى الرضا الفعلي ولا يتجاوز ذلك إلى المشروعية المجردة .

- إن تحديد مفهوم الديمقراطية يجب أن يكون بمعزل عن الايديولوجيات أو الافكار والمبادىء الفكرية كالاشتراكية والعدالة الاجتماعية . وأرجع هشام جعيط أزمة الديمقراطية في دول العالم الثالث إلى قادة هذه الدول الذين يختارون من تجارب أوروبا ما تماشى مع أهوائهم وظروفهم ، أي ذلك الخليط من الفاشية والسلطوية وعناصر الاستبداد القديم .

- ان الديمقراطية العربية لن تتحقق إلا من أعماق الضمير ، وتطور المجتمع ، وهذا يلغي كل الذرائع التي باسمها كرست السلطوية وجودها ، من اشتراكية ووحدة عربية وتحديث واستقلال . ولقد حانت الساعة كي يستفيق المفكرون العرب الذين انبهروا بايديولوجيات العدالة الاجتماعية والاشتراكية ، أو الذين انتقدوا الديمقراطية على أنها شكلية أو برجوازية .

لكن الديمقراطية في الواقع لا يمكن أن تتحقق دون توافر مقومات اقتصادية واجتماعية لازمة للممارسة الديمقراطية ، وقد جاء الفصل الثاني من الكتاب الأول بعنوان « البناء الاقتصادي والاجتماعي للديمقراطية، (للدكتور بسام الطيبي)»، والفصل الرابع من الكتاب الثاني بعنوان « المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي. ( اسماعيل صبري عبد الله ) » لتأكيد هذا المبدأ ، ولتقرير حقيقة مؤداها أن لا أمل في الديمقراطية إن لم تتوافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لها .

وتؤكد التعقيبات التي وردت على الفصل الثاني من الكتاب الأول على العلاقة الجدلية المتبادلة بين الديمقراطية ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بمعنى أن هذه الأوضاع لا يمكن تطويرها، ابتداء، باستخدام اساليب القمع والتسلط والسخرة ، بمعنى آخر ، فإن هناك علاقات متبادلة بين الممارسة الديمقراطية من ناحية ، وبين التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية ، وان هذه العلاقة تسير في خطين أو اتجاهين ، وليس في اتجاه واحد .

إلى جانب الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، لا يغفل الكتابان أهمية البعد التاريخي في دراسة مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي ، فتناول الفصل الخامس من الكتاب الأول ، « المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية ، ( عادل حسين ) » . والفصل السابع من الكتاب الثاني « الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر ( حسن حنفي ) » بالتحليل لهذا البعد .

كرّس الكتابان في هذا الجزء ضرورة نقد المنهج السائد في دراساتنا حيث ندر الابداع واستشرى العقم والعجز أو الشلل ( الكتاب الأول ) ، وضرورة أن نعيد حساب النفس ، وتحليل شعورنا المعاصر ومكوناته كي نعي أزمتنا في لحظتنا التاريخية الراهنة ( الكتاب الثاني ) .

ويصل التحليل في النهاية إلى وصف موجز لواقعنا المعاش اليوم ، وجذوره التاريخية ، وهو وصف يقدمه الكتاب الأول للشباب ، للحد من الانهيار في المجالات المختلفة وضمنها الديمقراطية وحقوق الانسان . فإذا لم تصلح النظم نفسها ، فان الأمر يتطلب ما سماه الكتاب « العمليات الجراحية » وهذا الوصف ذاته يجعله الكتاب الثاني أزمة عاناها مجتمعنا العربي في السنوات الألف الأخيرة . لذلك يلزم البحث عن بدائل وحلول لها ، بالتحاور الخلّاق واحترام حق الجميع في التعبير الحر .

وعن التطور التاريخي للمفهوم الديمقراطي في الفكر العربي الحديث خصص الكتاب الأول فصله الثالث ( احمد صدقي الدجاني ) ، الذي حاول البحث عن تأصيل لمفاهيم عرفت في الفكر العربي ، كالشورى وأهل الحل والعقد ، والعدل والانصاف ، وتطور المفاهيم الديمقراطية ، والمفاهيم المرتبطة بها أو المرادفة لها في الساحة العربية منذ بدء النهضة . وينتهي هذا الفصل إلى نتائج أهمها أن هناك نقصاً له خطورته في تحديد وتناول مفهوم الشورى ، وفي الدراسات التي تتناول التجربة التاريخية لممارسة الشورى في مجتمعنا العربي ، وفي الدراسات الميدانية التي تتناول الممارسات الواقعية في أمتنا ابتداء من القرى والنجوع . وتؤكد على أهمية الالتقاء بين المدارس الفكرية الحديثة في تعاملها مع قضية الديمقراطية ، وأهمها المدرسة التغريبية والمدرسة السلفية ، والمدرسة الحضارية التي تحاول الجمع بين الاصالة والمعاصرة .

ليست الديمقراطية بضاعة أو نموذجاً جاهزاً يمكن استيراده . انها ممارسة ونتاج تجارب ومحصلة تاريخ وعلاقات وحوار . في المجتمع العربي كان تهميش الجماهير بعد التعبئة الحماسية للسنوات الأولى دفع الغالبية إلى البحث عن الخلاص خارج الدولة الوطنية ، سواء في الانشطة الخاصة أو في الدين . انه ليس من الملائم ان نطرح الخيار بين القومية والحرية السياسية ، ذلك أن المشروع القومي يفرض البحث عن صيغة جديدة .

إن إفلاس الصيغة المتبعة حتى الآن يفرض الاعتراف بأن قدراً من الحرية أصبح يمثل ضرورة وظيفية وحيوية للأمة العربية ، سواء فيما يتعلق ببناء وحدتها ، أو تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، أو الحفاظ على هوية واثقة من نفسها ، وضاربة بجذورها في عالم اليوم .

هذه العلاقة بين القومية والديمقراطية في الوطن العربي هي موضوع الفصل الرابع من الكتاب الاول ، الذي ينتهي إلى أن الشعارات المختلفة ، بما فيها الديمقراطية ، لا تكفي ، وكل تفاؤل مفرط في غير محله .

أوضحت المناقشات والتعقيبات على الفصل الرابع صحة ما ذهب اليه الباحث من ان بعض الحركات السلفية قد تعوق اتجاهات التقدم ، لذا أوضح أمين شقير أن الماضي يجب أن يكون مادة لفهم روح الأمة ، لا أن يتحول إلى نموذج ينسخ عنه لبناء حياتنا الجديدة ( ص ١٨٠ ) . وأكد جميل مطر أن من غير العدالة الحكم على المشروع الوطني والقومي بالافلاس والفشل ، وأن هذا يقود في

النهاية إلى فقدان مصداقية الجماهير ( ص ١٩٠ ) وذلك رغم ما أفرزته التجزئة في الوطن العربي من حكومات ظلت عاجزة عن العيش بغير القوانين الاستثنائية ( ص ١٨٣ ) .

إن هناك اجيالاً كاملة من رجال الحكم ، والمعارضة ، والمثقفين تمت تنشئتها على اعتبار ان الأمة غير قابلة للتجزئة ، وحلمت بحكومة مثالية تخضع لمستبد عادل ، أو لحزب طليعي يقوم بالدور نفسه . وعلى المثقفين المبدعين تعميم الوعي في مجتمعهم بمخاطر الانفراد بالرأي ، والحكم ، بعيداً عن اللعبة السياسية ، وهذا يمثل في ذاته شوطاً كبيراً في سبيل إرساء القاعدة لحياة سياسية طبيعية ومنتجة .

ويطلق عادل حسين في الفصل الخامس دعوته لنبذ كل التجارب المستوردة ، ليبرالية كانت أم ماركسية ، ولنبذ أفكار أصحاب النظرة التجزيئية والتلفيقية المشوّهة ، ويدعو إلى نموذج الامام العادل الذي تقدمه الخبرة الاسلامية .

وأبرزت التعقيبات والمناقشات على هذا الفصل أهمية موضوع البحث ، حيث نجح الباحث في تحدي كثير من المفاهيم والمسلّمات السائدة . وأشاد محمد فايق بجدية الباحث ومعالجته الشجاعة الصريحة ( ص ٢٥٧ ) ووافق جلال أمين الباحث على أن الخلاص لن يكون بتكرار التجربة الغربية وإنما من خلال الاسلام ( ص ٢٧٥ ) . وركزت التعقيبات كذلك على مخاطر مجيء إمام مستبد عادل مرة أخرى ، أو نخبة قومية تحكم حكماً استبدادياً باسم الأصالة والمعاصرة . فالاستبداد يقود الأمة وفق أهواء صاحب السلطة ، في جو تنتفي فيه المشاركة الجماهيرية ، وتتوارى فيه مصالح قطاعات المجتمع الرئيسية . ويشير حسن صعب إلى أن التطوير الديمقراطي لا غنى عنه للتوحيد العربي ( ص ٢٧١ ) . ويعتقد وميض نظمي أن دعوة الباحث للعودة إلى التراث قد تجاهلت عوامل عديدة : فأي تراث يدعو له ، وأين الصراعات وأوجه الاختلاف والتباين التي يحملها التراث ، وما اكتنفه من صراعات وثورات ، وحروب وفتن ؟ ولماذا تجاهل الباحث فترات الانحطاط في التاريخ العربي ؟

ويقدم سمير أمين في الفصل السادس من الكتاب الأول تحليلاً عنوانه « ملاحظات أساسية حول منهج تحليل الأزمة في الوطن العربي » يرفض فيه مفهومي الديمقراطية الغربي البرجوازي ، والسوفياتي الصيني الاشتراكي ، ويطرح برنامجاً للديمقراطية التي تحتاجها أمتنا العربية في واقعها الراهن ، ويتضمن :

١ ـ احترام المصالح الاجتماعية لمختلف الفئات المشتركة في البنيان الاجتماعي .

٢ ـ إعادة بناء المجتمع العربي وتحريره من الاضطهاد والحرمان من الحقوق القومية الكاملة .

٣ ـ ضمان حد أدنى للمساواة والتضامن الاجتماعي .

٤ ـ تكملة معاصرة المجتمع بإعلان مبدأ العلمانية وفصل الدين عن الدولة .

٥ ـ الاقتناع بأن السلطة السياسية يجب ان تكون ناتج اختيار حر للجماهير من خلال ممارسات سياسية صحيحة .

٦ ـ الاعتراف دون تحفظ بحريات الصحافة والتنظيم السياسي والاجتماعي .

٧ ـ إعادة النظر في نظم الحياة الاجتماعية خصوصاً نظم العائلة وعلاقات الجنسين ونظم التعليم والاعلام والثقافة .

وقد أثارت دراسة سمير أمين اعتراضات أبداها المعقبّون يتعلق أهمها بانتقاده للموقف الديني ، واعتباره الصحوة الاسلامية مظهراً من مظاهر الأزمة التي تمر بها الأمة العربية ، ونظرته إلى التحول من مفهوم القومية العربية إلى مفهوم الأمة الاسلامية باعتبارها تراجعاً ، المسؤول عنه هو التخلف الايديولوجي للبرجوازية الصغيرة .

لقد أوضح الباحث أن كلا المفهومين الاشتراكي والرأسمالي للديمقراطية لم يعد ممكن تطبيقه في الوطن العربي ، وفي الوقت ذاته لم يناقش إمكانية قيام تجربة اسلامية بديلة . ويشير عادل حسين في تعقيبه إلى أن الباحث انتهى إلى الصيغة الملائمة للوطن العربي ، فإذا بها صيغة طبق الأصل من الديمقراطية البرجوازية « في آخر طبعاتها » ( ص ٣٣٠ ) ، وهي صيغة تفتقر إلى أية تبريرات مقنعة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وقد أسهمت الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب الثاني في تأصيل مفهوم الديمقراطية انطلاقاً من ارتباطه بالوطن العربي ، فربطت هذه الفصول بين الأوضاع العربية ، والانحسار الشديد الذي يعم الوطن العربي ، وعزوف الانسان العربي عن المساهمة بشكل عام في كثير من الأحداث والمواقف ، وعدم تلبية الحد الأدنى من مطالب هذا المواطن العربي من الامن والحرية والكرامة القومية .

ان امام أمتنا ان تتحرك نحو ممارسة أكثر ديمقراطية ، تتعدد فيها منابر التعبير الحر لمختلف التيارات والاتجاهات ، وتزدهر فيها مختلف الافكار والآراء ، وتنمو المؤسسات المعبرة عن قطاعات المجتمع وعن القوى والتيارات الحقيقية الواضحة أو الدفينة غير السافرة ، وتدور علاقات بنّاءة بين الأصالة والمعاصرة ، فلا يوضع كل منهما في علاقات تناقض أو صراع مع الأخرى ، وهكذا فإن الاسلوب الصحيح هو « الصيغة الجدلية التي تجمع بين الحرية الاجتماعية وحرية الرأي والتعبير ، وتوفق بين الأصالة والمعاصرة » ( ص ٦١ ) .

## المحور الثاني: اشكالية التطبيق والممارسة الديمقراطية في الواقع العربي المعاصر

الفجوة والتباعد بين النصوص الدستورية والواقع العملي ، وعدم رسوخ مفهوم الدولة في أغلب الأحيان ، وغياب التعددية السياسية ، وتقييد الارادة السياسية نتيجة التبعية الاقتصادية ، كلها سمات للممارسة السياسية في الانظمة العربية ، من شأنها أن تبعد هذه الأنظمة عن المفهوم الديمقراطي .

تتناول الفصول السابع والثامن والتاسع والعاشر هذه الظاهرة في الكتاب الأول ، فيحلل الفصل السابع سمات النظم العربية ، ويركز الفصل الثامن ، في صيغة متميزة وأقرب إلى الواقع المعاش سيما على القطيعة المتزايدة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ، والثقة الغائبة بين الحكام والمحكومين ، وتنامي اللجوء إلى العنف الرسمي لكبت حركات الاحتجاج الشعبية ، وإلى العنف الشعبي لمواجهة هجمات السلطة وإيقافها عند حدها ، فأصبح العنف هو اللغة الشائعة في التعامل بين الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية الراهنة .

ان هناك تحولات اجتماعية هائلة، لكن هناك حقائق مؤلمة حيث لم توجد الانظمة الصيغ الملائمة لهذه التحولات ، وتسود نغمة أسى في عبارات الباحث المعبرة عن ضياع المشروع القومي العربي الكبير في مشاريع قطرية متعددة ، وضياع هذه الأخيرة في مشاريع طائفية وأسرية وفردية ، وعن تحول

الوقائع والحقائق لتعبر عن تسلط الدكتاتوريات والرشوة والفساد والعجز والتبعية ، وتحول مماثل في المعنويات والقيم ، فأصبحت الثقافة والاعلام دعاية وتعتيماً ، وتحول الاقتصاد إلى صفقات وعمولات ، فاستحال أبطال أمتنا العربية إلى مضاربين وسماسرة سلاح، وتجار أغذية فاسدة وملوك طوائف، وأصبح وطننا «عالماً بلا شرعية يسيطر عليه الخوف: خوف الحاكم من المحكوم، وخوف المحكوم من الحاكم».

الصورة اذن معتمة ، فكل نظام عربي أحاط نفسه بقلعة حصينة ، وبقوات حرس ملكي أو جمهوري تضارع ، أو تقارب ، في عددها وأسلحتها وشدة نيرانها القوات المسلحة للدولة . كما سخّر كل نظام في خدمته جهاز أمن داخلي يتمتع بأرقى تكنولوجيا للضبط والتنصت وتنظيم المعلومات ، وبأحدث أساليب فض المظاهرات وفنون التعذيب والقمع .

واختار كل نظام قوة خارجية ، من وراء حدود الوطن العربي ، تحالف معها كرصيد يستعين به وقت الضرورة ضد الجماهير في الداخل ، وضد النظم العربية الأخرى ، وهكذا تكتمل صورة الوطن العربي في الثمانينات : ما يربو على عشرين قلعة حصينة تمثل جزراً معزولة عن بعضها البعض ، بواسطة محيط من الجماهير العربية .

وتركزت التعقيبات والمناقشات حول الفصل الثامن بشكل أساس حول مفهوم الشرعية ودورها كأساس لتصنيف النظم العربية ، وكأساس تستمد منه حركتها ، فالشرعية ليست مجرد مسألة ارادية يقررها الحكام ( برهان غليون ص ٤٣٣ ) والشرعية عند تطبيقها على الواقع العربي لا يمكن فهمها من خلال نماذج ماكس فيبر ـ حيث مصدرها التقاليد ، والزعامة الملهمة ، والعقلانية القانونية ـ وانما أساس التنميط هنا يجب أن يكون نمط التبعية ـ التجزئة في مقابل نمط الاستقلال ـ الوحدة ( عادل حسين ص ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣ ) وقد أكد عمر الخطيب أنه كان من الأجدى للباحث أن يعود إلى مفكرين عرب مسلمين في تنظيره لمفهوم الشرعية ( ص ٤٥٦ ) .

يتناول الفصل العاشر من الكتاب الأول (حسين جميل) حرمان الجماهير العربية من حقوق الانسان، وهذا الواقع يتناقض جوهرياً مع النصوص القانونية والدساتير، ومع الشعارات المرفوعة، وهناك الأنظمة التي بهرت الجماهير لفترة بانجازاتها في مواجهة العدو الصهيوني، لكنها في داخلها حوّلت مجتمعها العربي الى سجن كبير اهدرت بداخله الضمانات كافة، وضاعت أدنى الحقوق للانسان العربي باعتباره بشراً.

وقد سبق ذلك في الفصل التاسع تحليل واقعي أعطى أولوية للممارسة والوقائع على الدساتير والنصوص ، ويتناول الفصل مشكلة خطيرة هي المناخ السائد داخل أحزاب المعارضة في الوطن العربي ، ووجود عوامل عديدة تهدد ديمقراطية هذا المناخ وحريته . فالطائفية ، والدور الشخصي للزعماء ، وعوامل التفتت والانقسام تقع في مقدمة المصادر التي تهدد هذه الأحزاب والتنظيمات المختلفة في الواقع .

ان غياب الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية في الأقطار العربية يثير تناقضاً حاداً بين واقع الحزب في داخله ، وبين شعارات وبرنامج هذا الحزب ، ودعوته لعلاقات مع الاحزاب الاخرى، والسلطة، على اساس ديمقراطي ، فالجماهير تنظر الى اي حزب يتغنى بالديمقراطية ولا يمارسها في داخله

ولسان حالها يقول « أتدعون للبر وتنسون انفسكم » .

وفي الأقطار العربية ذات الحزب الواحد ، فإن هذا الحزب يكون اكثر عداءً للديمقراطية ، بل ويعتبره الباحث في الفصل الرابع عشر من الكتاب الاول المسؤول عن فقدان وضياع الديمقراطية . ان الحزب الواحد يعني اختفاء التعدد ، وخنق الديمقراطية ، واختفاء وانتفاء شرعية التنوع في الآراء والاتجاهات ، وضياع امكانية اثراء الحوار .

والحزب الواحد يقترن في الادبيات السياسية عادة بمنطق الاستبداد في الرأي والسلطة ، وكبت الآراء الخارجة عن الخط الرسمي ، واعتبار كل اختلاف مروقاً من الشرعية وتوهيناً للوحدة الوطنية ، وعداء للنظام القائم ، وخروجاً من الجماعة . ونحن نعاصر دولاً يضطلع فيها بالحكم نظام خاضع للمذهبية المدنية يرى في كل اجتهاد فكري زينا وبدعة وفي كل بدعة كفراً يستوجب القتل .

ويصل الى القول بأن العنصر البشري هو المسؤول عن هذا المسلسل الذي ينتهي الى انهيار أبسط قواعد الديمقراطية ، فالديمقراطية في الحياة السياسية في مجتمعنا العربي ليست مرتبطة بنوعية المؤسسات ولا بتعدّدها وتنافسها على ساحات الرأي العام بقدر ما هي مرتبطة بنوعية القائمين على هذه المؤسسات ، وفيما يلتزمون به من قيم ومبادىء ، ووسائل وأدوات . معنى هذا ان الحياة السياسية في الأقطار العربية تتميز بالتعثر ، واستئثار أقلية فيها بالفكر والقول والقرار والممارسة ، تعتمد هذه الاقلية على تنظيمات منفردة ، ومتعددة ، لم تفلح في تحقيق وإرساء الديمقراطية .

يتناول الكتابان دراسة حالات لأقطار عربية محدد في الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الاول ، والفصلين الخامس والسادس من الكتاب الثاني .

الديمقراطية في لبنان وانعكاساتها العربية في موضوع الفصل الخامس من الكتاب الثاني ( منح الصلح ) ، الذي يستهل فيه الباحث موضوعه باعتبار ان الديمقراطية عنصر أساس في الاعداد للوحدة العربية وفي صنعها وحمايتها ، وان الوحدة ، في المقابل ، تعطي الديمقراطية هدفاً وإطاراً وتوجهاً نظرياً وعملياً مسؤولاً ( ص ١٢٣ ) .

ان الديمقراطية في لبنان كسب لقوى التحرر الوطنية ولفلسطين، والبحث يقدم تجربة لبنان الديمقراطية باعتبارها « اثمن ما عرفت الأمة العربية » . وينتهي الى ان المطلوب هو اقطار عربية متأثرة بلبنان ، لا مؤثرة فيه فقط ، متأثرة بالحرية ، وهذا يفيد النزعة الوطنية القومية في الوطن العربي . والانظمة الممثلة لها ، كما يفيد في عملية توحيد لبنان الممزق وتكريس انتمائه العربي . ولا أحد يستطيع أن يقهر نهضة العرب إذا كانت روح الديمقراطية ترافق تحررهم الوطني وانجازاتهم القومية .

والاّ فالفاشية تقوى في لبنان على حساب الديمقراطية ، وقوى الرجعية والارتباط تقوى في البلاد العربية على حساب الانظمة الوطنية والقومية . وقدر لبنان الصعب انه لا يستطيع بناء وحدته وعروبته الا وابناؤه يعملون ، في الوقت نفسه ، من أجل تطعيم حركة التحرر العربي حركات ونظماً بمزيد من الحسّ الديمقراطي .

تجربة المشاركة السياسية في الكويت ١٩٦٢ ـ ١٩٨١ هي العنوان الذي اختاره

الباحث للفصل الثاني عشر من الكتاب الاول ، فالكويت مرت بتجربة المشاركة السياسية التي تعود الى اوائل القرن، او الربع الاول منه، الا ان تجربة المشاركة التي يتناولها الباحث ترجع في بدايتها المباشرة الى تشكيل عدد من المؤسسات أهمها :

ـ اللجنة الكويتية الوطنية لأنصار السلام التي ضمت جميع المناوئين للقواعد الاجنبية في الكويت عام ١٩٥٤ .

ـ الرابطة الديمقراطية التي نادت بتأسيس مجلس تشريعي ووضع دستور ووضع حد للتدخل البريطاني والامريكي في الخليج عام ١٩٥٤ .

ـ المجلس الأعلى الذي نشأ في النصف الثاني من الخمسينات وألحق به مجلس استشاري لوضع قوانين حديثة تنظم عملية التطور السريع ومسائل الادارة العامة . ثم بدأت تبرز أهمية الطبقة الوسطى الناشئة في بداية الستينات ، والمستوطنين البدو ، كقوة سياسية وأكبها وعي سياسي لبعض التجمعات التي كان في مقدمتها الشيعة . فاختلطت في النخبة الكويتية عوامل الثروة والتعليم والشرف القبلي والعائلي والخبرة السابقة والوضع الاجتماعي والديني او الطائفي ، فأصبحت قنوات المشاركة السياسية في الكويت أداة لإثبات تفوق الولاءات الشخصية والعائلية والقبلية ، على الانتماءات الايديولوجية ، خصوصاً اذا ارتبطت هذه الانتماءات بمستويات اجتماعية ثقافية أدنى .

وجد في الكويت ناصريون وبعثيون واخوان مسلمون وشيوعيون ، وقوميون عرب ، لكنها كلها مشكلة إقليميا في البرلمان على اختلاف توجهاتها ، اما الأغلبية فكانت اكثر تماثلاً ، كانت معارضة بشكل عام او موالية موسمياً .

كانت المشاركة عاملاً ايجابياً اسهم في صهر البدو الذين كانوا هامشيين نسبياً في النظام التقليدي ، فقد حولتهم المشاركة الى قوى سياسية حقيقية ، بعد أن جذبهم الى الاستقرار الامتيازات المعيشية والسياسية التي توفرت لهم في دولة الرفاهية الحديثة .

لكن المشاركة أدّت في الوقت نفسه إلى قدر من الاستقطاب ، وظهور الولاءات القبلية والطائفية والثقافية والعائلية بشكل واضح ، مما اعتبره بعض الكتّاب عائقاً للوحدة الوطنية في بلد صغير، كالكويت، يحتاج اساساً لروح الجماعة . وتنتهي الدراسة بإعطاء أهمية للمشاركة في الكويت ، وانه من الضروري مواجهة التحديات التي هي ليست سهلة في مجتمع ينتمي إلى تجربة عربية اوسع ، فالديمقراطية والحرية ليستا ضرورة اخلاقية ،لكنهما ضرورة حياتية، وتبدآن من داخل نفوسنا نحن العرب .

ويتناول الفصل الثالث عشر من الكتاب الاول قضية الديمقراطية في الاردن ( جمال الشاعر ) ، وينتهي إلى انه في غياب المؤسسة القومية العربية سواء في شكل الجامعة العربية او مؤتمرات القمة العربية الفاعلة فإننا نحن العرب نعيش اليوم في كل قطر عربي « سلطانيات » وفي كل منها تنشأ المحليات الصغيرة بانتماءات محدودة : عشائرية أو اقليمية او عرقية . وعلى صعيد الساحة العربية فالصليبية في مظهرها الجديد ، الكيان الصهيوني ـ تحقق انتصاراتها واحتلال مواقع جديدة ، ويبحث كل حاكم عربي عن المزيد من العزلة عن امته وشعبه ، والمزيد من الحماية من الصليبيات او المغوليات .

إن الاردن لا يختلف عن الاقطار العربية الاخرى التي بقيت احكام الطوارىء فيها قائمة منذ الاستقلال الوطني . وهي الاحكام

التي تسلب الحريات والحقوق من المواطنين ، وتعطي الحاكم صلاحيات بلا حدود ، وتؤكد الدراسة على الفجوة بين النصوص والدساتير والواقع المعاش .

ان المعارضة كانت موضع كبت وقمع ، لكنها كانت تستأنف من جديد ، وعقب أحداث سنة ١٩٦٧ انبثق التجمع الوطني الاردني ممثلاً بمختلف القوى السياسية في ذلك الوقت ، لكن انخراط اعضائه في مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية جعل هذا التجمع يبدو وكأن المعارضة هي منظمة التحرير الفلسطينية . ( ص ٦٩٩ ) ، واخفقت محاولات الاردن ، فهناك نحسب مجموعات من أشخاص لا تجمعهم برامج محددة وانما يفترضون انهم اكثر دراية بضرورات السياسة الخارجية والداخلية ، دون طرح بدائل موضوعية ، ويوجهون الانتقاد والنداءات لجميع الاقطار العربية مطالبين بالوحدة ومشاركة الجماهير في صنع القرار . وهناك فئات وشخصيات ترتبط بأشكال مختلفة بقطر عربي أو بآخر يدافعون عن وجهات نظره ، بالاضافة إلى بعض الشخصيات والتيارات والتنظيمات المرتبطة بفصيل او بآخر من فصائل المقاومة الفلسطينية ، وأخيراً ، فهناك الكتل والتجمعات السياسية التي لا يمكن اعتبارها معارضة سياسية .

بعد هذه الدراسة للديمقراطية في القطر الاردني وما ارتبطت به من وضوح وجرأة ، عالج الفصل السادس في الكتاب الثاني بعنوان « تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة الى عبد الناصر الى الناصرية » والفصل الحادي عشر من الكتاب الاول بعنوان « الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » قضية الديمقراطية في مصر ، وبالتحديد في عهد حكم الضباط الاحرار . وقد أشارت الدراسة الاولى الى افتقار التجربة لاطار او رؤية نظرية ، واعتماد الثورة المصرية على التجربة والخطأ كأسلوب للحركة ، واضطراب في الموقف من التنظيمات والاحزاب قبل قيام التنظيم الواحد كقناة شرعية وحيدة للمشاركة من خلال التعبئة ، وطغيان البعد الاجتماعي على المفهوم الديمقراطي ، ووصل هذا الاتجاه قمته في عام ١٩٦١، وعندما جاء «الميثاق الوطني» فقد مثل غموضاً في قضية الديمقراطية بعد ان قرر قيام تنظيم يسمى بالتنظيم الطليعي ، ويعلق الباحث على موقف الميثاق من الديمقراطية باعتباره موقفاً يدل تماماً على استمرار سياسة « المحاولة والخطأ » ، وان برزت شخصية عبد الناصر بشكل قوي ومؤثر مما خفف من الاخطاء او اجل مسألة الخلافة والاختلاف حول الآراء ، وعندما اختفت شخصية عبد الناصر كان الارتداد في مسيرة الثورة المصرية الى التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة ، وإلى بداية جديدة للتعدد الحزبي .

أما الدراسة الثانية فتركز على التنظيم السياسي للدولة وهياكل الحكم ، وفق تصور أمثل للتنظيم الديمقراطي ، شاع بين جمهور الرأي العام السياسي في مرحلة ما قبل الثورة ، ووفق ملامح التصور الديمقراطي الذي ظهر لدى هذا الجمهور عندما قامت ثورة ١٩٥٢ والذي نسيت أركان نظام الثورة في مواجهته . وبرغم وضوح وتسلسل الباحث ، فان دراسته جاءت ليغلب عليها طابع وصفي قانوني ، وعندما تعرض الباحث للتجربة الليبرالية قبل ثورة ١٩٥٢ فانه تخلى عن كثير من عيوبها او تجاهلها ، وعلى العكس من ذلك نجده في معالجته لتجربة الحكم في ظل الثورة قد تخلى عن كثير من انجازاتها . ففي عهد الثورة برزت تجربة عبد الناصر حيث اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية ،

وحيث المركزية الشديدة في بناء اجهزة الدولة حتى تصل الى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية ، واستغناء التنظيم السياسي عن الاحزاب السياسية سواء احزاب متعددة أو حزب واحد ، وقيام تنظيم واحد : هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي .

وتنتهي الدراسة الى ان هناك رابطة دائمة في التاريخ المصري الحديث بين الحركة الوطنية والحركة الديمقراطية ، وذلك منذ الثورة العرابية ، وقد تراجعت الحركة الديمقراطية نسبياً في الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ ، إذ انفصلت المسألتان الديمقراطية والوطنية ، وبسبب المسلك الوطني التحرري لنظام الثورة رغم تراجع الديمقراطية ، ثم اتصلت المسألتان بعد ١٩٦٧ بعد أن تبين أن نظام الحكم الوطني لم يكن قادراً على صون ما حقق من استقلال وتحرر بالبنى والمؤسسات التي أقامها . وكان اتصال المسألتين بحركة التظاهرات التي حدثت في شباط/فبراير من عام ١٩٦٨ وتكررت في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه .

وينتهي الكاتب إلى أن أي تفكير في بناء ديمقراطي لا يدخل في حسابه اعتبارات الكفاءة التنظيمية المطلوبة لمواجهة الاستعمار ورفض التبعية وتحقيق الاستقلال ، انما يجرّد الديمقراطية من اهم وظائفها التاريخية ، وهي حشد الجماهير وتعبئتها في موقف المواجهة هذا ( ص ٥٩٧ ) .

## المحور الثالث : الديمقراطية وتحديات المستقبل في الوطن العربي

لماذا الديمقراطية ولماذا الوحدة العربية وما العلاقة بينهما ؟ يحاول الفصل الخامس من الكتاب الاول الاجابة عن هذه الاسئلة . المدخل الصحيح في هذا التحليل هو المجتمع ، ويتحدث عن القوانين والحركات والتفاعلات التي تؤدي إلى تطور هذا المجتمع أو ما يعرف بالتطور الاجتماعي .

وفي هذا التطور تبرز المشكلة الاجتماعية : كيف يمكن اشباع حاجات الافراد في المجتمع بما هومتاح دون اطلاق المنافسة غير العادلة ، وبمعنى تحريم الاستغلال . إذاً يجب وضع نظام موضوعي ينظم اشباع حاجات الافراد بالامكانات المتاحة ، واشتراك الجميع بالالتزام به ، فهذا هو « النظام الديمقراطي ذاته » .

وتؤكد الدراسة ان رفع الخوف عن الناس وحرية التعبير وطرح مشكلات الناس وآرائهم ، دون تزييف ، شروط أساسية للوصول للقرار الديمقراطي الاقرب للصحة ، ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل النظام الرأسمالي وتسلطه على كل الأجهزة ، ولا في ظل النظام الدكتاتوري بالقهر والكبت والاضطهاد .

ويمكن أن تكون الديمقراطية هي اسلوب المجتمعات في حل مشاكلها ويكون قانونها هو حرية الرأي وحرية العقيدة ، وحرية المعارضة ، ويكون السؤال ، لماذا الديمقراطية له إجابته المحددة : لأنها الاسلوب الوحيد لحل المشكلات الاجتماعية ، لا سيما في الدولة بصفتها مجتمعا منظماً ؛ وبما ان الوحدة العربية دولة ، فهو يؤكد أن الاسلوب الوحيد لحل المشكلات الاجتماعية فيها ، اي في دولة الوحدة ، هو الديمقراطية .

وفي هذه الديمقراطية يصبح من المسلّم ان الاقتراع العام غير المقيد لازم للنظام النيابي يكون ديمقراطياً ، كما يصبح من المسلّم ان لا ديمقراطية دون معارضة لانها تقوم بدور « فرملة » النظام الاجتماعي ، دون تجاهل لعناصر الرأي العام : من حرية التعبير وحرية

الاجتماع وحرية الصحافة وذلك خارج البرلمان .

في تحليل العلاقة بين الديمقراطية والوحدة العربية يطرح البحث المعادلة الآتية : إذا عرفنا الاجابة عن السؤال لماذا الوحدة العربية فقد نكتشف أن الجواب عنه هو الجواب ذاته عن السؤال لماذا الديمقراطية ؟ والآتي جوابه :

لأنها الأسلوب الوحيد لحل المشكلات الاجتماعية ، وعلى هذا تكون الوحدة العربية هي الاسلوب الوحيد أيضاً لحل المشكلات الاجتماعية في الوطن العربي على امتداد أرضه الشاسعة .

وتؤكد الدراسة أن الديمقراطية في إقليم معين ، ان وجدت ، تكون ناقصة لأنها تحرم باقي الشعب العربي خارج هذا الاقليم من المشاركة في حل المشكلات واكتشاف الحلول الصحيحة ، وهذا نقص في السيادة وفي الديمقراطية معاً . اذ الأصل أن السيادة للشعب العربي كله في الوطن العربي كله .

ان غياب دولة الوحدة لا يغير حقيقة ان كل المشكلات الاجتماعية في اي قطر عربي هي مشكلات قومية لا تجد حلها الصحيح الا في الامكانات القومية ، وبطبيعة الحال فإن الدّراسة يجب ان تُراعي غياب دولة الوحدة ، وإنهاض الواقع العربي المعاش، فأمّتنا تعاني التمزق والتفكك والتناقض

ان دولة الوحدة هي الاسلوب الامثل لحل المشكلات الاجتماعية ، هذا صحيح ، لكن في حالة غياب هذه الدولة ، كيف نجد الحلول التي لا بد منها لحل هذه المشكلات ؟ الجواب يكون : الديمقراطية ، تأتي بالعودة الى المعادلة السابقة ، ولكن كيف ؟ ولم ينكر الباحث الصعوبة التي تواجه ذلك في ظل حكام وحكومات يدافعون ويقاومون حتى الموت عن امتيازاتهم ومراكزهم .

ان الدولة والديمقراطية من حيث هما نظام ادارة وتطوير المجتمع المشترك يعترفان ابتداء أن هذا المجتمع بإمكاناته كلها متاحة لكل الشعب فيه حتى تبدأ عملية التنظيم والتطور ، أما إذا لم تكن إمكانات المجتمع متاحة للشعب ، بأن تكون محتلة أو مغتصبة أو تابعة لدولة أخرى، فإن المشكلة التي تثار اولاً تكون مشكلة تحرر قومي، وهي قابلة للحل ديمقراطيا مثل كل المشكلات، لكن الحل هذا يصبح ديمقراطية الثورة التحررية التي يلتزمها الثوار فيما بينهم، فيعرفون أمثل السبل الثورية لتحرير مجتمعهم، أما رفع رايات الديمقراطية عالية وعريضة لتخفي مشكلة الاستيطان والاستعمار الظاهر والتبعية المفروضة أو المطلوبة فهو تواطؤ ضد الشعب، وضد الديمقراطية، وضد الوحدة، مع أعدائهم جميعا.

حقوق الانسان العربي في المستقبل تتطلب اصدار ميثاق لبلورتها وضمانها ، وقيام محكمة عربية لحقوق الانسان العربي ، وتطوير دور المثقفين في تقرير هذه الحقوق بما يحقق الديمقراطية . هذه الضرورات يتناولها بالتفصيل الفصل التاسع والعاشر والحادي عشر من الكتاب الثاني .

إن مستقبل الديمقراطية في أمتنا يفرض الافادة من التجارب الانسانية السابقة لتجربتنا ، وأهم هذه التجارب ذلك التيار الدولي المطالب بضمانات دولية لحقوق الانسان ، هنا لا بد من المطالبة بحق المواطن العربي في الالتجاء الى محكمة عدل عربية ( ص ٢١٧ ) . ولا بد للدعوة إلى حماية دولية لحقوق الإنسان العربي أن تتوج بدعوة لإصدار ميثاق لحماية حقوق الانسان العربي

في حمى المنظمة الاقليمية القائمة حالياً : جامعة الدول العربية ، وبضمان محكمة العدل العربية . وقد وضع اتحاد الحقوقيين العرب مشروعاً لهذا الميثاق .

كما اهتمت الجامعة العربية بموضوع الحقوق اهتماماً كبيراً سواء في قرارات مجلس الجامعة الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ أو بتشكيل لجنة لدراسة موضوع مساهمة الجامعة في الاحتفال بعام ١٩٦٨، عاماً دولياً لحقوق الانسان طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٦١ (١٨) الصادر في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ . وأعقب هذا صدور قرار من مجلس الجامعة في ١٨ آذار/مارس ١٩٦٧ بتشكيل لجنة توجيهية لحقوق الانسان . وانتهى الأمر بإصدار مجلس الجامعة قراراً في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ بإنشاء لجنة اقليمية عربية دائمة لحقوق الانسان تختصّ ، وفق اللائحة التي وضعت لها، بحماية حقوق الانسان العربي ، وتنمية وغرس الوعي بحقوق الانسان لدى الشعب العربي .

كذلك صدر قرار مجلس الجامعة رقم ٦٦٨ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بتشكيل لجنة من الخبراء لوضع مشروع إعلان عربي لحقوق الانسان تمهيداً لوضع ميثاق عربي ، ووضعت اللجنة بالفعل مشروعاً باسم « اعلان حقوق المواطن في الدول والبلاد العربية » ولم يُعْنَ بالمشروع غير تسعة اقطار فقط هي التي ردت عليه ، وان كان ردّها متبايناً تبايناً كاملاً ، فهناك اقطار قبلت به دون تحفظ ، واخرى رفضته شكلا وموضوعاً ، وفريق ثالث طالب بتعديلات فيه .

ويستعرض البحث التجارب الأوروبية في مجال حقوق الانسان ، ويحلل الصعوبات العملية التي تواجه حماية هذه الحقوق ، وضرورة ان تكون في ظل منظمات دولية . ويأتي الفصل العاشر لتحليل دراسة التجارب الأوروبية والامريكية في مجال حقوق الإنسان ، موضحاً الأسباب التي تدفع للمطالبة بإصدار اتفاقية لحقوق الانسان وانشاء محكمة ضمانةً لتطبيقها ، من هذه الاسباب :

- ان بعض دول الجامعة العربية لم يصدر دستوراً للحكم ، ولبعضها دساتير مؤقتة ، وللبعض الآخر دساتير دائمة - وتتفاوت هذه الدساتير قرباً أو بعداً عن مفاهيم الحكم الديمقراطي الصحيح .

- عدم كفاية الضمانات الدستورية لحقوق الانسان في الوطن العربي ، وذلك في الدول التي تأخذ بدستور مكتوب محدد .

- احد التعديلات الرئيسية في ميثاق الجامعة ، والذي قبلته لجنة تعديل الميثاق ، أن ينص في الميثاق على ان من أهداف جامعة الدول العربية تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

وتطالب الدراسة بالحماية العالمية والاقليمية لحقوق الانسان العربي . وتعزز المطالبة بالحماية الاقليمية من خلال الاتفاقية العربية لحقوق الانسان ، التي تحميها « محكمة » على وجه محدد ، وتعزز الدراسة ان هذه المطالب هي مطالب عادلة يتمسك بها الرأي العام ، وان بلورتها وترسيخها في أمتنا يتطلب عقد حوار بشأنها ، للوصول الى صيغة تحقيق مطاليب الانسان العربي بشأن حقوقه وحرياته الأساسية ، والضمانات التي يجب ان تقرر لها ، ومن ثم تأخذ المساعي من اجل تحقيق هذا المطلب مسارها الطبيعي مسنودة بالرأي العام العربي . فلنأخذ الديمقراطية هدفاً واسلوباً في العمل ، ديمقراطية شاملة : سياسية واقتصادية واجتماعية .

ويركز الفصل الحادي عشر على دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الانسان العربي ، فتتناول ميدان عمل هذه النخبة مبرزة الحقوق الغائبة في الساحة العربية ، والحقوق والحريات الأساسية التي يتوجب اعطاؤها أولوية العمل لضمان حمايتها : كالحق في الحياد ، وحق كل فرد في ان لا يتعرض للتعذيب او لمعاملة او عقوبة قاسية او غير انسانية أو مهينة ، وحق كل فرد بحريته وسلامته الشخصية ، والحق في حرية الرأي وحرية التعبير ، وحرية العمل . وتؤكد هذه الدراسة أهمية نقابات المحامين ، ولجان الدفاع عن حقوق الانسان العربي ، واتحاد المحامين العرب ، والنقابات والاتحادات المهنية والفكرية الاخرى كقنوات يعمل من خلالها المثقفون وينظمون جهودهم في سبيل حماية وتعزيز حقوق الانسان في الوطن العربي .

ان المثقفين، كما يقدم هذا الفصل ، في أقطار الوطن العربي ، ليسوا مطالبين بالقيام بحركة سياسية ، أو اتخاذ مواقف سياسية معارضة للأنظمة القائمة في الوطن العربي ، فذلك من طبيعة الحركات والاحزاب السياسية ، فضلاً عن صعوبة التفاف أعضاء النقابات والجمعيات المهنية حول مواقف سياسية محدّدة ، وانما على النخبة المثقفة ان تتحمل مسؤولياتها وان تتحد أمام المبادرة في وضع تلك الانظمة أمام مسؤولياتها لتحقيق ما التزمته وتعهدته قانوناً ولتحقيق ما تضمنته دساتيرها أو الاتفاقات الدولية ، وان تحشد النخبة المثقفة في سبيل ذلك جميع امكاناتها المهنية والفكرية مع الاستعانة بالمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان .

فالمطلوب ، اذن ، هو انطلاقة حقيقية واعية من اجل تعزيز حقوق الانسان العربي ، بما في ذلك حقه في المشاركة من خلال الاحزاب والنقابات ، ومن أجل تحقيق مبدأ سيادة القانون في الوطن العربي . وغاية ذلك اعادة الثقة لدى المواطن العادي بأن هناك في الوطن وفي قيمه واهدافه ما يستحق بذل حياته من أجله . ولم يكن ليركن الآن إلى نفسه لولا ما أصابها .... والحركات السياسية التي ارادته فقط وقوداً لسياساتها دون ان ترقى هي نفسها إلى مستوى تلك السياسة .... ولولا قدرة الانظمة على استغلال ذلك من أجل تطويع المواطن وتقويم تطلعاته في الوطنية والقومية .

« من اين نبدأ ؟ وما العمل ؟ » ، هذا هو عنوان الفصل الأخير من الكتاب الاول الذي يتضمن وقائع ندوة مفتوحة لمجموعة كبيرة من المفكرين . ان المطلوب هو العمل السياسي في السعي المتواصل لاقامة العلاقة الفكرية مع من يستطيعون من أبناء الوطن العربي . وعلى رأس الاولويات تأتي ضرورة دفع عجلة الديمقراطية إلى الأمام ، بما يحمي المجتمع والدولة من مخاطر العمل السري أو الضعف . وتبرز الدراسة في مجمل ما تضمنته ثلاثة خطوط عريضة :

ـ انهيار المؤسسات القومية سواء أكانت فكرية ام نضالية ام رسميّة ، ومن ثم فالحاجة اصبحت واضحة إلى ضرورة تأسيس البديل القادر على الحفاظ على العلاقات القومية ، وبناء المؤسسات اللازمة لدفعها وتطويرها. بدءاً بقيام المظلة الفكرية، وعلى طريق وصولها الى الحالة المؤثرة والفاعلة.

ـ دفع الجهود في كل قطر عربي لتشكيل القوة الضاغطة من اجل انعاش الحياة السياسية ، بدءاً بدعم وتشجيع كل عناصر العمل الديمقراطي الذي يوفر الحرية الشخصية والعامة ، والمناخ الذي تتحقق فيه

المشاركة في وضع القرار الوطني . على ان تعمل المؤسسة القومية على التنسيق بين كل تلك الجهود في عملية مستمرة من الحوار من اجل التقويم والتصحيح وربطها كلها في المجهود القومي المتكامل .

ـ طي صفحة العمل السري الذي يعتمد على اساليب العنف والاعتماد على القوات المسلحة من اجل التغيير ، والاعتماد بدلاً من ذلك على القاعدة الشعبية الواسعة ، وان كان في ذلك قبول لطرائق النضال والنَّفس الطويل ، الذي يستند الى التخطيط الهادىء الهادف والعمل على أساسه .

وتكررت في وقائع الحوار مبادىء الاجابة عن السؤال المحوري لهذا الفصل ؛ « من اين نبدأ ؟ وما العمل ؟ » ، ومن ابرز هذه المبادىء :

ـ العمل يجب ان يكون مع الشعب بجماهيره الواسعة ، وبوسائل متعددة : من السلبية ، الى الثورة ، والاضراب .

ـ العمل في ضوء إمكانات وظروف كل قطر ، وبما يتمشى مع الاهداف المباشرة والقريبة ، أو البعيدة وطويلة المدى .

ـ ان نؤمن كل خطوة باتجاه الهدف الأخير ، مهما كانت الخطوة صغيرة محدودة ، لأهمية وجسامة الهدف الأخير وطول الطريق .

ـ ان يشكل المثقفون والمتعلمون جبهة وطنية وقومية عريضة ، تعمل قيادتها وفروعها القطرية بتضامن وتعاون ، فلا يترك كل قطر وشأنه .

ـ إن علينا ان نكوّن انفسنا ديمقراطياً ، ونلتزم بالمجهود الجماعي المستمر ، وان يلتزم كلّ في قطره بالممارسة الديمقراطية ، وان نبدأ بترسيخ هذه الممارسة ابتداء من المدرسة والبيت ، وان نتعاون مع جميع الاتجاهات في كل قطر بما يستهدف ترسيخ الديمقراطية ولمجابهة التعسف والظلم .

ـ لا بدّ من نضال فكري في إطار من التعبئة الفعالة لقوى التغيير ، في الوقت ذاته يلزم تحقيق مصالحة مع تراث الدين الاسلامي ، ومع شرائح مجتمعنا التي تعاني الإحباط والفقر وهي ترى المزايا الفاحشة في مجتمعها لأناس ينتمون لطبقات طفيلية لا تعمل ، وهي ترى الحرمات والمقدسات تهان وتداس في مجتمعها ، وعلى صعيد أمتها .

ـ ترشيد الوعي السياسي خصوصاً لدى الحركة الإسلامية ، والحيلولة دون وقوعها في حظيرة اليمين الرجعي المرتبط بالاستعمار الجديد ، أو في مشكلة من العلاقات الدولية التنظيمية أو الأدبية تحد من فاعليتها ومصداقيتها داخل الوطن العربي ولدى جماهيره .

ـ تفويت الفرصة على كثير من الأنظمة العربية التي استفادت كثيراً من هذا الفصام والانشقاق بين الحركة الوطنية والحركة الاسلامية من حيث انعكاساته الخطيرة على الديمقراطية .

ان بداية جديدة وخطوة رائدة على طريق « ما العمل ؟ » يمكن أن تتحقق من خلال موقف الاتجاه الاسلامي . ان موقف هذا الاتجاه من قضية الديمقراطية والحريات العامة وحماية حقوق الانسان العربي هو موقف إيجابي ابتداء ، لسببين :

ـ اولهما، امبريقي ناتج عن وضعية القهر والاضطهاد والذبح والتشريد التي عاناها هذا الاتجاه الاسلامي ، وما زال .

ـ والثاني ، عقيدي فليس في الإسلام ، لا في الكتاب ولا في السنة ، مسوغ شرعي او سند فقهي للاستبداد والتفرد في السلطة ،

لذا فانّ الحوار بين الحركة الوطنية والحركة الاسلامية لازمة من لزوميات المرحلة الراهنة لتعزيز العمل من اجل الديمقراطية .

ان منظور الحركة الاسلامية الذي يتضح من خلال أدبياتها الداخلية لإشكالية الديمقراطية يؤكد على ان الوطن العربي يعاني من ثلاثي خطير : (أ) الطغيان السياسي ؛ (ب) سوء توزيع الثروة ، (ج) التحلّل الاجتماعي .

إن عملاً من أجل الديمقراطية لا بد من أن يكون على شكل مبادرة متكاملة ومنهجية ، لعلاج المشكلات الثلاث معاً ، والاتجاه الاسلامي لا غنى عنه ، ولا يمكن التقليل من فاعليته وحيويته في هذا الشأن ، والانعزال بأنفسنا عنه ، وأعضاء جماهيرنا ،وطموحات واهداف العقل الجماعي العام لامتنا .

إنّ قضية الديمقراطية ، في مستوى التأصيل النظري والفلسفي للمفهوم ، او على صعيد الممارسة الواقعية في أرض العمل السياسي المباشر ، او من منظور استطلاع المستقبل في وطننا ، هي الاشكالية التي جذبت هذا العدد الضخم والمتنوع من الباحثين والمهنيين والمفكرين والسياسيين والمناضلين والقوميين العرب .

ان هذا الحشد الهائل ، وذلك التنوع في خلفيات اعضائه المهنية والتعليمية والفكرية يعطي هذين الكتابين أهمية وخصوصية تعززها وتؤكدها اهمية الموضوع وحساسيته البالغة في ظروف أمتنا على المستوى القومي ، وفي ظروف اقطارها ، كل على حدة .

وأمام هذا العمل وما يمثله من إضافات وإسهامات لا يمكن التقليل من اهميتها ، او تجاهل ما تفرضه من تقدير واحترام ، فان بعض الجوانب قد بدت مبالغاً فيها ، او ناقصة مبتورة .

فالتأصيل النظري لمفهوم الديمقراطية استغرق نسبة كبرى من تحليلات المساهمة في الكتابين ، وغطّى مساحة واسعة من اهتماماتهم ، وتركز هذا التأصيل بوجه خاصّ على المفهوم الليبرالي والماركسي ، بينما لم يحظ المفهوم العربي الإسلامي للديمقراطية ، او لفكرة الشورى ، الا باهتمام أقل ، رغمَ ان هذا المفهوم قد يكون هو الأكثر احتمالاً بالنظر الى صعود الاتجاهات والقوى المؤيدة للتراث او ما يعرف بالصحوة الاسلامية .

وقد ركزت أغلب الابحاث التي ضمّها الكتابان على المؤسسات السياسية : مؤسسة القيادة او الزعيم السياسي ، الاحزاب ، البرلمانات ، الدساتير ؛ بينما حظيت القيم والمعايير والاتجاهات والنماذج السلوكية ، على مستوى المواطن ، وعلى مستوى الشخصية القومية او الطابع القومي باهتمام أقل ، وبمساحات انحسرت في صفحات قليلة . وهذا يشكل عدم توازن بين عنصرين متلازمين لتحقيق الحياة الديمقراطية المتكاملة : عنصر بنائي او هيكلي تمثله المؤسسات السياسية والدساتير والقوانين ؛ وعنصر قيمي ثقافي قوامه الثقافة السياسية والطابع القومي العام السائد في المجتمع العربي .

يحيط المساهمين في هذه الدراسات ويجمع بينهم رابطة في المشاعر القومية والأهداف الوحدوية ورابطة فكرية تمثل قاسماً مشتركاً وهو « الديمقراطية » وضرورة ترسيخها وبنائها بشكل وطيد . لذلك كانت معالجة الموضوع في شكل عام يتناول الوطن العربي والانظمة العربية ، ولم تقرر الدراسة الا فصولاً محدودة لدراسة اقطار عربية محددة ، وهذا الفيض في الواقع يفتح المجال امام مزيد من الدراسات في المستقبل لتتناول بشكل محدد مدى التقدم نحو الممارسات والشعارات الديمقراطية في كل قطر عربي ، ومن مجمل

هـذه الأقطار يتشكـل نسيج أمتنـا في الشكل الهادف والمتكامل .

ورغم ضخـامة العمـل الذي يقـدمه هؤلاء المسـاهمون في الكتـابين ، فـان المنهـج الـذي اتبعـه هؤلاء ، وتقسيم الدراسـات وفق اطـار من المفاهيم النظرية والتسلسل المنطقي تمثّـل عامـلاً مهماً يضفي أهمية اضافية إلى معالجة موضوع الديمقراطية .

مثل مضمون الكتابين اضـافة واثـراء دون جدل للمكتبة العربية ، ليس فقط ، انطـلاقاً ، من الجرأة الكاملة والوضوح والصراحة، وانما ايضاً ، وإلى جانب ذلك ، ما تضمنه الكتابـان من عناصر في مقدمتها :

**اولاً** : معالجة واقعيـة تلاقت فيهـا وجهات نظر أقطاب الفكر والثقافـة في الوطن العـربي لأوضاع هذا الواقع ، وإجمـاع على التـدهور الخطير في هذا الـواقع ، واحتمـالات المستقبل التي قد تحمل المـزيد من التـدهور والارتـداد عن قيم امتنا ومصالحها ومطالبهـا المشروعـة في البقاء والنمو والازدهار وتقرير المصير .

**ثانياً** : نقد بنّاء يـدين الانظمة السيـاسية القائمة في الوطن العربي ، والاجمـاع على ان هذه الانظمة لم تصل في مجملها الى مستـوى المسؤوليـة الـذي تفـرضـه طبيعـة المـرحلـة التاريخية التي تجتازها الأمة العربيـة ، وعلى ان هذه الانظمة لم تُبدِ حسن نواياها إزاء تلك العنـاصر المستبـدة والـرشيـدة في مجتمعنـا العربي .

**ثالثاً** : التقاء عناصر اشتـراكية وليبـرالية واسـلامية سـواء في القطر الـواحد ، أو عنـد انعقاد الحوار والنقاش . وهذا الالتقاء اصبح ضرورة وطنية ليس فقط بسبب جمـود وتعنت الانظمـة العـربيـة ، ولكن السبب الاهم هـو خضوع مجتمعنا العربي لاحتمالات جديدة في ظل علاقـات تبعية اقـوى شراسـة ، وأدوات متطـورة للارهـاب والقمع والتتبـع والتعـذيب البدنـي والمعنوي ، وهي أدوات لا تفـرق بـين يسـاري ، او ليبـرالي ، او مسلـم ، او غـير هؤلاء .

**رابعـاً** : تخطت هذه الـدراسـات مـرحلـة البحث النظـري ، وتوصيف مـا هـو قـائم في اقتضـاب ، وما هـو قائم من أمم ومجتمعـات وخبـرات اخرى ، فطـرحت مشروعـات عملية تفصيلية لترجمة واقع وظروف جديدة لا بدّ في الـواقـع مـن ان تتحقـق تمـهيـداً لبنـاء الديمقراطية في حياتنا المعاصرة .

**خـامسـاً** : تثبت هـذه الـدراسـات ، في التحليل الأخير ، شـراسة وفـداحة المـواجهة التي تتطلبها الممارسـة الديمقـراطية . فهـذه الممـارسة والتـي من شـأنها بطبيعـة الحـال التعبـير العملي عن مصـالـح امتنـا الحقيقيـة قيمها وطموحهـا ، خطر عـلى انظمة ومصـالح متواطئة قائمة في الساحة العربية ، وخطر على كل صاحب امتيازات ومنافع ترتبت لـه نتيجة التمـزق والإذلال والاستعباد والانهيـار الـذي وقع بين صفوفنا .

**سـادسـاً** : تؤكـد هذه الـدراسات المخـاطر الهائلة التي تهددنا نتيجة الانطلاق والانفصام والتطرف . ان قاسماً مشتركـاً أعظم يجمع في شكـل منظم جميـع الابنـاء المخلصـين لهـذه الامـة ، ليس فقط في صورة المشـروع القومي الذي يجسد آمال الوحـدة والبناء والتنميـة ، بل وفي صورة تحرير المواطن في الوطن العربي من القيود التي طالت معاناته منها ، فـالمثقف العـربي ، رغم اختـلاف وتنـوع اتجـاهـاتـه وآرائـه ، ينـادي بـالحـريـة وبـالممـارسـة الـديمقراطيـة ، وهذا في ذاتـه يمهد الطـريق لانتقـاء مختلـف الاتجـاهـات في أمتنـا ، وتخليصها من عزلتها وحل مشكلاتها في إطـار

حلول توفيقية تضمن للجميع حداً أدنى من الحقوق والمصالح والاهداف .

إنّ كل اتجاه ، أو مدرسة ، لها مطالبها ومشروعها الخاص ، لكن عليها أن تعلم بمطالب ومشروعات أخرى يرفعها الآخرون .

وعليها ان تعلم أن عليها ان تتنازل عن جانب من هذه المطالب بما يؤدي في النهاية الى سيادة وانتشار المشروع القومي الأعظم الذي يضمّها جميعها في علاقات انسجام وانتماء مشترك وتكامل ، وليس في علاقات تناقض أو اغتراب أو انفصال □


صدر حديثاً عن

**مركز دراسات الوحدة العربية**

# التراث وتحديات العصر في الوطن العربي

## (الاصالة والمعاصرة)

**بحوث ومناقشات الندوة الفكرية**
**التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**

| | | |
|---|---|---|
| السيد ياسين | ياسوما زا كورودا | سمد الدين ابراهيم |
| محمد عابد الجابري | ساتيش شاندرا | احمد كمال ابو المجد |
| الطيب تيزيني | احمد صدقي الدجاني | طارق البسري |
| محمد اركون | قسطنطين زريق | عبدالله عبد الدائم |
| نوري حمودي القيسي | وليم سليمان قلادة | جلال احمد امين |

سعد الدين ابراهيم وآخرون ( ندوة )

## أزمــة الــديمقــراطيــة في الوطن العربي

**(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)**

( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ ) ، ٩٢٨ ص .

مجموعة من الباحثين

## الديمقراطيــة وحقوق الانسان في الوطن العربي

**(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤) )**

( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ) ، ٣٤٩ ص .

**د . عبد الغفار رشاد محمد**

**مدرس في كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة.**

تتناول الدراستان موضع المراجعة قضية كبرى لتطور وطننا العربي في مرحلته الراهنة ، وهي بقلم نخبة من الباحثين المتميزين ، ليس فقط انطلاقاً من كفاءة واقتدار ، بل وابتداء من منظور النزاهة والحياد والموضوعية .

جاءت الدراستان في توقيت ملائم يتناسب واهميتهما العملية في اطار الظروف التي تجتازها أمتنا العربية . وليس هناك امرؤ يعيش في كنف هذه الأمة يستطيع أن يدعي ابتعاده عن المعاناة ، وان اختلفت درجاتها ومستوياتها ، التي خلقتها أزمة الديمقراطية واهتزاز حقوق الانسان ـ إن وجدت أصلاً ـ بشكل يسوغ إطلاق صفه حقوق الانسان عليها. وتزداد تلك المعاناة بزيادة انغماس الفرد في قضايا أمته، وبزيادة ثقله وتأثيره، وبزيادة حساسيته ازاء ما يكتنف مسيرة أمته نحو أهدافها من مصاعب وعقبات وحواجز قد تكون منيعة بالغة التعقيد والانغلاق.

استهل الكتاب الاول الموضوع ، بعد المقدمة وكلمة الافتتاح بستة فصول كاملة عن مفهوم الديمقراطية ، خصص الاول لدراسة هذا المفهوم في الفكر السياسي الحديث ، والثاني للبنيان الاقتصادي والاجتماعي كمتطلب وشرط أوّلي للديمقراطية ، بينما عالجت الفصول الثالث والرابع والخامس هذا المفهوم بالنظر الى التراث التاريخي ، والحركة القومية العربية ، وخصوصية الفكر العربي . ويأتي الفصل السادس محللاً لأزمة الديمقراطية وفق منهج محدد يوضح ملامحه وخطواته وافتراضاته الرئيسية .

من المنطقي ان يتطرق الكتاب بعد ذلك للممارسات الديمقراطية في الوطن العربي ، وتم ذلك خلال ثمانية فصول ـ من السابع حتى الرابع عشر ـ فخصصت الفصول السابع والثامن والتاسع والعاشر لهذه الممارسات على مساحة الوطن العربي جملة واحدة ، سواء فيما يمكنه بهذه الممارسات من

انظمة قائمة ، او شرعية لها مصادرها ، او ممارسات داخل الاحزاب المعارضة للنظم القائمة ، او ما يتعلق بحقوق الانسان في الوطن العربي . ثم تطرق الكتاب في الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر لدراسات حالة للممارسات الديمقراطية في بعض الاقطار العربية هي مصر والكويت والاردن ، وحالة القطر العربي - او بالاحرى الاقطار - التي تمر بتجربة الحزب السياسي الواحد .

ونتيجة طبيعية ان ينتهي الكتاب بقسم خصص لمستقبل الديمقراطية وما ينتظرها من تحديات في محاولة لاستطلاع التطورات ، والبدايات ، والمعالم التي يرسمها الفصلان الخامس عشر ، والسادس عشر .

اما تقسيم الكتاب الثاني ، والذي عالج موضوع حقوق الانسان العربي ، باعتبارها العمود الفقري للممارسة الديمقراطية ، فقد خصص مقدمته لدراسة قيّمة عن هموم الانسان العربي المعاصر وموقع قضية الديمقراطية ضمن هذه الاعوام ، وتناولت الفصول الثلاثة الاولى معالجة « أزمة » الديمقراطية والحرية ، وجاء الفصل بدراسة متميزة عن المطالب الاقتصادية والاجتماعية للممارسة الديمقراطية ، بينما كانت دراسة حالة لكل من لبنان ومصر هي موضوع الفصلين الخامس والسادس، ويعالج الفصل السابع الحدود التاريخية والذاتية للأزمة ، والثامن فلسفة الحكم في الوطن العربي وموقع الديمقراطية منها ، والفصول الأربعة الاخيرة تعالج ميثاق حقوق الانسان العربي كضرورة قومية ومصيرية ، ومشروع انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان العربي ، وضرورة تنشيط دور النخبة المثقفة للانطلاق نحو واقع جديد يضمن للمواطن العربي حقوقه وحرياته الأساسية .

## أهمية موضوع البحث

أصبحت الديمقراطية قضية حياتية للمواطن العربي المقهور ، يعيش أزمتها وتؤثر عليه ، وتتعلق بيومه وغده ، بعيشه في حاضره ومستقبله . فهي مطلب شعبي ملحّ وخطير . والمشاركة هي الضمانة الأساسية لحماية القيم والحرمات القومية في أمة هذا المواطن من اعتداء وتجاوز محتمل من حاكم طاغ أو جماعة أنانية أو قوة أجنبية متدخلة .

لقد طرقت قضية الديمقراطية أبواب العقل العربي بقوة في مناسبتين : كارثة الهزيمة في ١٩٦٧ ، والاجتياح الاسرائيلي للبنان بعد ١٥ عاماً من تلك الكارثة . وعلت الأصوات تتساءل : ماذا حدث في الكارثة الأولى ؟ وإلى أي حد غابت ردود الأفعال الشعبية في المناسبة الثانية بعد قمع السلطة الوحشي لمظاهر الديمقراطية وحقوق الانسان العربي .

توضح مقدمة الكتابين أهمية موضوع الدراسة بشكل منظم ، وتتأكد هذه الأهمية في ضوء ما يأتي :

١ - اعادة ترتيب الأولويات في كثير من الدول النامية ، بشكل أعطى الصدارة لقضية الديمقراطية ، بعد تراجع قضايا التحرر والاستقلال والتنمية ، وذلك بشكل بالغ التدرج ، وان وجد دفعاً قوياً بعد سقوط الدكتاتوريات من حول الوطن العربي في البرتغال وأسبانيا واليونان والأرجنتين وغيرها .

٢ - تبين أنّ انفراد السلطة الحاكمة بأيّ إنجاز يكون سبباً في الضعف وفي التعرض للإجهاض والضرب والانهيار ، إما بفعل قوى محلية أو أجنبية. تبرز الديمقراطية هنا بإعتبارها الضمانة الوحيدة لأي إنجاز وحدوي او اجتماعي. فالانظمة العربية لم تقدم لمواطنيها لا الوحدة ولا التنمية، وتستسهل

تكراراً اللجوء للحل البوليسي والعنف المادي والمعنوي بشكل قد لا يمكن استمراره أو السكوت عليه.

٣ ـ نمو طبقات جديدة نتيجة برامج التنمية والثروة النفطية ، لها مصالح وتطلعات جديدة ، فأصبحت هذه الطبقات أكثر استياءً واحباطاً نتيجة المظالم في توزيع الثروة ، والسلطة ، وأمام هذه الطبقات إما التحجر والتقوقع ، أو التجنيد ضمن الحركات المتطرفة والانتفاضات الطائفية . إن نمو هذه الطبقات يؤكد ضرورة اقتسامها الثروة ، والسلطة ، بشيء من العدالة ، لتعطي دفعاً للديمقراطية ، بدلاً من أن تعوقها .

٤ ـ عجز الانظمة العربية أمام القوى الأجنبية الطامعة في وطننا ، خصوصاً أمام الهيمنة الاسرائيلية المدعمة من الولايات المتحدة الامريكية ، وظهور علاقات غير متكافئة تربط الاقطار العربية بروابط تبعية قاسية ، وتوالت مظاهر عجز الأنظمة ، وبدا للجميع أن تعليق الديمقراطية بتبريرات زائفة ـ كمجابهة التغلغل الأجنبي وتحرير فلسطين والوحدة العربية ـ لم يعد سائغاً .

## محاور البحث الرئيسية

تنتظم الدراسات في الكتابين حول ثلاثة محاور رئيسية :

أولها : نظري يتناول بالتحليل والتأصيل مفهوم الديمقراطية ، وأزمة الحرية ، ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية ، وجذورها التاريخية في الفكر العربي ، ويتضمن هذا المحور الفصول الستة الأولى من الكتاب الأول ، والفصول الأول والثاني والثالث والرابع والثامن والتاسع من الكتاب الثاني .

ثانيها : تطبيقي يتناول الممارسة الديمقراطية في حالات للدراسة شملت مصر والكويت والأردن ولبنان وتجربة الحزب الواحد . وتضمن هذا المحور التطبيقي الفصول من السابع حتى الرابع عشر بالكتاب الأول ، والفصلين الخامس والسادس من الكتاب الثاني .

ثالثها : استطلاعي يحاول الربط بين الواقع الراهن في الوطن العربي وما يفرزه هذا الواقع من مشكلات ، وبين المستقبل ، والتوقعات المرتبطة به ، وتضمن هذا المحور الاستطلاعي الفصلين الخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الأول ، والفصول من التاسع حتى الثاني عشر من الكتاب الثاني .

## المحور الأول : التأصيل النظري لمفهوم الديمقراطية

يثير الفصل الأول من الكتاب الأول ـ مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث (د. علي الدين هلال ) ـ انتقادات محددة إلى محاولات تحديد مفهوم الديمقراطية ، فالتفسير الليبرالي يواجه انتقادات محددة إلى ( حرية السوق ) عند تطبيقها في الحياة السياسية ، مهما بررت التعددية هذه الحرية وسوغتها ، والتفسير النخبوي قاصر بدوره عن تفهم الأهمية السياسية للطبقات الدنيا ، وعن توسيع دائرة الحقوق والحريات ، وعن المساواة بوجه عام . أما التفسير الماركسي فإنّ تركيزه على مفهوم الطبقة يواجه هو الآخر انتقادات ، خصوصاً بالنظر إلى ظروف الدول النامية .

لذا يطرح هذا الفصل التساؤلات التالية بشأن المفهوم الديمقراطي في كل ظروف العالم الثالث :

التساؤل الأول يتعلق بالمفهوم والممارسة الديمقراطية في ظروف « الدولة التابعة » أي يربط بين التبعية والقهر السياسي ، أو بالعكس : الاستقلال الوطني بالديمقراطية .

التساؤل الثاني يتعلق بالمفهوم والممارسة في ظروف « التخطيط والملكية العامة لموارد الثروة بدلاً من حرية السوق » ، أي يربط بين الديمقراطية والمناخ غير الليبرالي .

التساؤل الثالث ويحاول الربط بين الديمقراطية وما تفرضه من مؤسسات ، وبين الهوية والانتماء القومي والتعبير عن الذات الحضارية للأمة بحيث يشعر كل مواطن بالانتماء اليها .

وقد أشادت المناقشات والتعقيبات التي أبديت على هذه الدراسة بنجاح الباحث في معالجة موضوع ذي طبيعة مركبة و« متشعبة للغاية » وإن كان هناك بعض الملاحظات الأوليّة، منها :

- ان مفهوم الشرعية الذي أثاره الباحث يرتبط الآن بمحاولات لتبرير الدكتاتوريات الممتهنة لحقوق الإنسان في الوطن العربي ، فهي مجرد نمط مثالي فيبري يرجع فقط إلى الرضا الفعلي ولا يتجاوز ذلك إلى المشروعية المجردة .

- إن تحديد مفهوم الديمقراطية يجب أن يكون بمعزل عن الايديولوجيات أو الافكار والمبادىء الفكرية كالاشتراكية والعدالة الاجتماعية . وأرجع هشام جعيط أزمة الديمقراطية في دول العالم الثالث إلى قادة هذه الدول الذين يختارون من تجارب أوروبا ما تماشى مع أهوائهم وظروفهم ، أي ذلك الخليط من الفاشية والسلطوية وعناصر الاستبداد القديم .

- ان الديمقراطية العربية لن تتحقق إلا من أعماق الضمير ، وتطور المجتمع ، وهذا يلغي كل الذرائع التي باسمها كرست السلطوية وجودها ، من اشتراكية ووحدة عربية وتحديث واستقلال . ولقد حانت الساعة كي يستفيق المفكرون العرب الذين انبهروا بايديولوجيات العدالة الاجتماعية والاشتراكية ، أو الذين انتقدوا الديمقراطية على أنها شكلية أو برجوازية .

لكن الديمقراطية في الواقع لا يمكن أن تتحقق دون توافر مقومات اقتصادية واجتماعية لازمة للممارسة الديمقراطية ، وقد جاء الفصل الثاني من الكتاب الأول بعنوان « البناء الاقتصادي والاجتماعي للديمقراطية، (للدكتور بسام الطيبي)»، والفصل الرابع من الكتاب الثاني بعنوان « المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي. ( اسماعيل صبري عبد الله ) » لتأكيد هذا المبدأ ، ولتقرير حقيقة مؤداها أن لا أمل في الديمقراطية إن لم تتوافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لها .

وتؤكد التعقيبات التي وردت على الفصل الثاني من الكتاب الأول على العلاقة الجدلية المتبادلة بين الديمقراطية ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بمعنى أن هذه الأوضاع لا يمكن تطويرها، ابتداء، باستخدام اساليب القمع والتسلط والسخرة ، بمعنى آخر ، فإن هناك علاقات متبادلة بين الممارسة الديمقراطية من ناحية ، وبين التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية ، وان هذه العلاقة تسير في خطين أو اتجاهين ، وليس في اتجاه واحد .

إلى جانب الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، لا يغفل الكتابان أهمية البعد التاريخي في دراسة مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي ، فتناول الفصل الخامس من الكتاب الأول ، « المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية ، ( عادل حسين ) » . والفصل السابع من الكتاب الثاني « الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر ( حسن حنفي ) » بالتحليل لهذا البعد .

كرّس الكتابان في هذا الجزء ضرورة نقد المنهج السائد في دراساتنا حيث ندر الابداع واستشرى العقم والعجز أو الشلل ( الكتاب الأول ) ، وضرورة أن نعيد حساب النفس ، وتحليل شعورنا المعاصر ومكوناته كي نعي أزمتنا في لحظتنا التاريخية الراهنة ( الكتاب الثاني ) .

ويصل التحليل في النهاية إلى وصف موجز لواقعنا المعاش اليوم ، وجذوره التاريخية ، وهو وصف يقدمه الكتاب الأول للشباب ، للحد من الانهيار في المجالات المختلفة وضمنها الديمقراطية وحقوق الانسان . فإذا لم تصلح النظم نفسها ، فان الأمر يتطلب ما سماه الكتاب « العمليات الجراحية » وهذا الوصف ذاته يجعله الكتاب الثاني أزمة عاناها مجتمعنا العربي في السنوات الألف الأخيرة . لذلك يلزم البحث عن بدائل وحلول لها ، بالتحاور الخلّاق واحترام حق الجميع في التعبير الحر .

وعن التطور التاريخي للمفهوم الديمقراطي في الفكر العربي الحديث خصص الكتاب الأول فصله الثالث ( احمد صدقي الدجاني ) ، الذي حاول البحث عن تأصيل لمفاهيم عرفت في الفكر العربي ، كالشورى وأهل الحل والعقد ، والعدل والانصاف ، وتطور المفاهيم الديمقراطية ، والمفاهيم المرتبطة بها أو المرادفة لها في الساحة العربية منذ بدء النهضة . وينتهي هذا الفصل إلى نتائج أهمها أن هناك نقصاً له خطورته في تحديد وتناول مفهوم الشورى ، وفي الدراسات التي تتناول التجربة التاريخية لممارسة الشورى في مجتمعنا العربي ، وفي الدراسات الميدانية التي تتناول الممارسات الواقعية في أمتنا ابتداء من القرى والنجوع . وتؤكد على أهمية الالتقاء بين المدارس الفكرية الحديثة في تعاملها مع قضية الديمقراطية ، وأهمها المدرسة التغريبية والمدرسة السلفية ، والمدرسة الحضارية التي تحاول الجمع بين الاصالة والمعاصرة .

ليست الديمقراطية بضاعة أو نموذجاً جاهزاً يمكن استيراده . انها ممارسة ونتاج تجارب ومحصلة تاريخ وعلاقات وحوار . في المجتمع العربي كان تهميش الجماهير بعد التعبئة الحماسية للسنوات الأولى دفع الغالبية إلى البحث عن الخلاص خارج الدولة الوطنية ، سواء في الانشطة الخاصة أو في الدين . انه ليس من الملائم ان نطرح الخيار بين القومية والحرية السياسية ، ذلك أن المشروع القومي يفرض البحث عن صيغة جديدة .

إن إفلاس الصيغة المتبعة حتى الآن يفرض الاعتراف بأن قدراً من الحرية أصبح يمثل ضرورة وظيفية وحيوية للأمة العربية ، سواء فيما يتعلق ببناء وحدتها ، أو تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، أو الحفاظ على هوية واثقة من نفسها ، وضاربة بجذورها في عالم اليوم .

هذه العلاقة بين القومية والديمقراطية في الوطن العربي هي موضوع الفصل الرابع من الكتاب الاول ، الذي ينتهي إلى أن الشعارات المختلفة ، بما فيها الديمقراطية ، لا تكفي ، وكل تفاؤل مفرط في غير محله .

أوضحت المناقشات والتعقيبات على الفصل الرابع صحة ما ذهب اليه الباحث من ان بعض الحركات السلفية قد تعوق اتجاهات التقدم ، لذا أوضح أمين شقير أن الماضي يجب أن يكون مادة لفهم روح الأمة ، لا أن يتحول إلى نموذج ينسخ عنه لبناء حياتنا الجديدة ( ص ١٨٠ ) . وأكد جميل مطر أن من غير العدالة الحكم على المشروع الوطني والقومي بالافلاس والفشل ، وأن هذا يقود في

النهاية إلى فقدان مصداقية الجماهير ( ص ١٩٠ ) وذلك رغم ما أفرزته التجزئة في الوطن العربي من حكومات ظلت عاجزة عن العيش بغير القوانين الاستثنائية ( ص ١٨٣ ) .

إن هناك اجيالاً كاملة من رجال الحكم ، والمعارضة ، والمثقفين تمت تنشئتها على اعتبار ان الأمة غير قابلة للتجزئة ، وحلمت بحكومة مثالية تخضع لمستبد عادل ، أو لحزب طليعي يقوم بالدور نفسه . وعلى المثقفين المبدعين تعميم الوعي في مجتمعهم بمخاطر الانفراد بالرأي ، والحكم ، بعيداً عن اللعبة السياسية ، وهذا يمثل في ذاته شوطاً كبيراً في سبيل إرساء القاعدة لحياة سياسية طبيعية ومنتجة .

ويطلق عادل حسين في الفصل الخامس دعوته لنبذ كل التجارب المستوردة ، ليبرالية كانت أم ماركسية ، ولنبذ أفكار أصحاب النظرة التجزيئية والتلفيقية المشوّهة ، ويدعو إلى نموذج الامام العادل الذي تقدمه الخبرة الاسلامية .

وأبرزت التعقيبات والمناقشات على هذا الفصل أهمية موضوع البحث ، حيث نجح الباحث في تحدي كثير من المفاهيم والمسلّمات السائدة . وأشاد محمد فايق بجدية الباحث ومعالجته الشجاعة الصريحة ( ص ٢٥٧ ) ووافق جلال أمين الباحث على أن الخلاص لن يكون بتكرار التجربة الغربية وإنما من خلال الاسلام ( ص ٢٧٥ ) . وركزت التعقيبات كذلك على مخاطر مجيء إمام مستبد عادل مرة أخرى ، أو نخبة قومية تحكم حكماً استبدادياً باسم الأصالة والمعاصرة . فالاستبداد يقود الأمة وفق أهواء صاحب السلطة ، في جو تنتفي فيه المشاركة الجماهيرية ، وتتوارى فيه مصالح قطاعات المجتمع الرئيسية . ويشير حسن صعب إلى أن التطوير الديمقراطي لا غنى عنه للتوحيد العربي ( ص ٢٧١ ) . ويعتقد وميض نظمي أن دعوة الباحث للعودة إلى التراث قد تجاهلت عوامل عديدة : فأي تراث يدعو له ، وأين الصراعات وأوجه الاختلاف والتباين التي يحملها التراث ، وما اكتنفه من صراعات وثورات ، وحروب وفتن ؟ ولماذا تجاهل الباحث فترات الانحطاط في التاريخ العربي ؟

ويقدم سمير أمين في الفصل السادس من الكتاب الأول تحليلاً عنوانه « ملاحظات أساسية حول منهج تحليل الأزمة في الوطن العربي » يرفض فيه مفهومي الديمقراطية الغربي البرجوازي ، والسوفياتي الصيني الاشتراكي ، ويطرح برنامجاً للديمقراطية التي تحتاجها أمتنا العربية في واقعها الراهن ، ويتضمن :

١ ـ احترام المصالح الاجتماعية لمختلف الفئات المشتركة في البنيان الاجتماعي .

٢ ـ إعادة بناء المجتمع العربي وتحريره من الاضطهاد والحرمان من الحقوق القومية الكاملة .

٣ ـ ضمان حد أدنى للمساواة والتضامن الاجتماعي .

٤ ـ تكملة معاصرة المجتمع بإعلان مبدأ العلمانية وفصل الدين عن الدولة .

٥ ـ الاقتناع بأن السلطة السياسية يجب ان تكون ناتج اختيار حر للجماهير من خلال ممارسات سياسية صحيحة .

٦ ـ الاعتراف دون تحفظ بحريات الصحافة والتنظيم السياسي والاجتماعي .

٧ ـ إعادة النظر في نظم الحياة الاجتماعية خصوصاً نظم العائلة وعلاقات الجنسين ونظم التعليم والاعلام والثقافة .

وقد أثارت دراسة سمير أمين اعتراضات أبداها المعقبّون يتعلق أهمها بانتقاده للموقف الديني ، واعتباره الصحوة الاسلامية مظهراً من مظاهر الأزمة التي تمر بها الأمة العربية ، ونظرته إلى التحول من مفهوم القومية العربية إلى مفهوم الأمة الاسلامية باعتبارها تراجعاً ، المسؤول عنه هو التخلف الايديولوجي للبرجوازية الصغيرة .

لقد أوضح الباحث أن كلا المفهومين الاشتراكي والرأسمالي للديمقراطية لم يعد ممكن تطبيقه في الوطن العربي ، وفي الوقت ذاته لم يناقش إمكانية قيام تجربة اسلامية بديلة . ويشير عادل حسين في تعقيبه إلى أن الباحث انتهى إلى الصيغة الملائمة للوطن العربي ، فإذا بها صيغة طبق الأصل من الديمقراطية البرجوازية « في آخر طبعاتها » ( ص ٣٣٠ ) ، وهي صيغة تفتقر إلى أية تبريرات مقنعة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وقد أسهمت الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب الثاني في تأصيل مفهوم الديمقراطية انطلاقاً من ارتباطه بالوطن العربي ، فربطت هذه الفصول بين الأوضاع العربية ، والانحسار الشديد الذي يعم الوطن العربي ، وعزوف الانسان العربي عن المساهمة بشكل عام في كثير من الأحداث والمواقف ، وعدم تلبية الحد الأدنى من مطالب هذا المواطن العربي من الامن والحرية والكرامة القومية .

ان امام أمتنا ان تتحرك نحو ممارسة أكثر ديمقراطية ، تتعدد فيها منابر التعبير الحر لمختلف التيارات والاتجاهات ، وتزدهر فيها مختلف الافكار والآراء ، وتنمو المؤسسات المعبرة عن قطاعات المجتمع وعن القوى والتيارات الحقيقية الواضحة أو الدفينة غير السافرة ، وتدور علاقات بنّاءة بين الأصالة والمعاصرة ، فلا يوضع كل منهما في علاقات تناقض أو صراع مع الأخرى ، وهكذا فإن الاسلوب الصحيح هو « الصيغة الجدلية التي تجمع بين الحرية الاجتماعية وحرية الرأي والتعبير ، وتوفق بين الأصالة والمعاصرة » ( ص ٦١ ) .

## المحور الثاني: اشكالية التطبيق والممارسة الديمقراطية في الواقع العربي المعاصر

الفجوة والتباعد بين النصوص الدستورية والواقع العملي ، وعدم رسوخ مفهوم الدولة في أغلب الأحيان ، وغياب التعددية السياسية ، وتقييد الارادة السياسية نتيجة التبعية الاقتصادية ، كلها سمات للممارسة السياسية في الانظمة العربية ، من شأنها أن تبعد هذه الأنظمة عن المفهوم الديمقراطي .

تتناول الفصول السابع والثامن والتاسع والعاشر هذه الظاهرة في الكتاب الأول ، فيحلل الفصل السابع سمات النظم العربية ، ويركز الفصل الثامن ، في صيغة متميزة وأقرب إلى الواقع المعاش سيما على القطيعة المتزايدة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ، والثقة الغائبة بين الحكام والمحكومين ، وتنامي اللجوء إلى العنف الرسمي لكبت حركات الاحتجاج الشعبية ، وإلى العنف الشعبي لمواجهة هجمات السلطة وإيقافها عند حدها ، فأصبح العنف هو اللغة الشائعة في التعامل بين الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية الراهنة .

ان هناك تحولات اجتماعية هائلة، لكن هناك حقائق مؤلمة حيث لم توجد الانظمة الصيغ الملائمة لهذه التحولات ، وتسود نغمة أسى في عبارات الباحث المعبرة عن ضياع المشروع القومي العربي الكبير في مشاريع قطرية متعددة ، وضياع هذه الأخيرة في مشاريع طائفية وأسرية وفردية ، وعن تحول

الوقائع والحقائق لتعبر عن تسلط الدكتاتوريات والرشوة والفساد والعجز والتبعية ، وتحول مماثل في المعنويات والقيم ، فأصبحت الثقافة والاعلام دعاية وتعتيماً ، وتحول الاقتصاد إلى صفقات وعمولات ، فاستحال أبطال أمتنا العربية إلى مضاربين وسماسرة سلاح، وتجار أغذية فاسدة وملوك طوائف، وأصبح وطننا «عالماً بلا شرعية يسيطر عليه الخوف: خوف الحاكم من المحكوم، وخوف المحكوم من الحاكم».

الصورة اذن معتمة ، فكل نظام عربي أحاط نفسه بقلعة حصينة ، وبقوات حرس ملكي أو جمهوري تضارع ، أو تقارب ، في عددها وأسلحتها وشدة نيرانها القوات المسلحة للدولة . كما سخّر كل نظام في خدمته جهاز أمن داخلي يتمتع بأرقى تكنولوجيا للضبط والتنصت وتنظيم المعلومات ، وبأحدث أساليب فض المظاهرات وفنون التعذيب والقمع .

واختار كل نظام قوة خارجية ، من وراء حدود الوطن العربي ، تحالف معها كرصيد يستعين به وقت الضرورة ضد الجماهير في الداخل ، وضد النظم العربية الأخرى ، وهكذا تكتمل صورة الوطن العربي في الثمانينات : ما يربو على عشرين قلعة حصينة تمثل جزراً معزولة عن بعضها البعض ، بواسطة محيط من الجماهير العربية .

وتركزت التعقيبات والمناقشات حول الفصل الثامن بشكل أساس حول مفهوم الشرعية ودورها كأساس لتصنيف النظم العربية ، وكأساس تستمد منه حركتها ، فالشرعية ليست مجرد مسألة ارادية يقررها الحكام ( برهان غليون ص ٤٣٣ ) والشرعية عند تطبيقها على الواقع العربي لا يمكن فهمها من خلال نماذج ماكس فيبر ـ حيث مصدرها التقاليد ، والزعامة الملهمة ، والعقلانية القانونية ـ وانما أساس التنميط هنا يجب أن يكون نمط التبعية ـ التجزئة في مقابل نمط الاستقلال ـ الوحدة ( عادل حسين ص ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣ ) وقد أكد عمر الخطيب أنه كان من الأجدى للباحث أن يعود إلى مفكرين عرب مسلمين في تنظيره لمفهوم الشرعية ( ص ٤٥٦ ) .

يتناول الفصل العاشر من الكتاب الأول (حسين جميل) حرمان الجماهير العربية من حقوق الانسان، وهذا الواقع يتناقض جوهرياً مع النصوص القانونية والدساتير، ومع الشعارات المرفوعة، وهناك الأنظمة التي بهرت الجماهير لفترة بانجازاتها في مواجهة العدو الصهيوني، لكنها في داخلها حوّلت مجتمعها العربي الى سجن كبير اهدرت بداخله الضمانات كافة، وضاعت أدنى الحقوق للانسان العربي باعتباره بشراً.

وقد سبق ذلك في الفصل التاسع تحليل واقعي أعطى أولوية للممارسة والوقائع على الدساتير والنصوص ، ويتناول الفصل مشكلة خطيرة هي المناخ السائد داخل أحزاب المعارضة في الوطن العربي ، ووجود عوامل عديدة تهدد ديمقراطية هذا المناخ وحريته . فالطائفية ، والدور الشخصي للزعماء ، وعوامل التفتت والانقسام تقع في مقدمة المصادر التي تهدد هذه الأحزاب والتنظيمات المختلفة في الواقع .

ان غياب الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية في الأقطار العربية يثير تناقضاً حاداً بين واقع الحزب في داخله ، وبين شعارات وبرنامج هذا الحزب ، ودعوته لعلاقات مع الاحزاب الاخرى، والسلطة، على اساس ديمقراطي ، فالجماهير تنظر الى اي حزب يتغنى بالديمقراطية ولا يمارسها في داخله

ولسان حالها يقول « أتدعون للبر وتنسون انفسكم » .

وفي الأقطار العربية ذات الحزب الواحد ، فإن هذا الحزب يكون اكثر عداءً للديمقراطية ، بل ويعتبره الباحث في الفصل الرابع عشر من الكتاب الاول المسؤول عن فقدان وضياع الديمقراطية . ان الحزب الواحد يعني اختفاء التعدد ، وخنق الديمقراطية ، واختفاء وانتفاء شرعية التنوع في الآراء والاتجاهات ، وضياع امكانية اثراء الحوار .

والحزب الواحد يقترن في الادبيات السياسية عادة بمنطق الاستبداد في الرأي والسلطة ، وكبت الآراء الخارجة عن الخط الرسمي ، واعتبار كل اختلاف مروقاً من الشرعية وتوهيناً للوحدة الوطنية ، وعداء للنظام القائم ، وخروجاً من الجماعة . ونحن نعاصر دولاً يضطلع فيها بالحكم نظام خاضع للمذهبية المدنية يرى في كل اجتهاد فكري زينا وبدعة وفي كل بدعة كفراً يستوجب القتل .

ويصل الى القول بأن العنصر البشري هو المسؤول عن هذا المسلسل الذي ينتهي الى انهيار أبسط قواعد الديمقراطية ، فالديمقراطية في الحياة السياسية في مجتمعنا العربي ليست مرتبطة بنوعية المؤسسات ولا بتعدّدها وتنافسها على ساحات الرأي العام بقدر ما هي مرتبطة بنوعية القائمين على هذه المؤسسات ، وفيما يلتزمون به من قيم ومبادىء ، ووسائل وأدوات . معنى هذا ان الحياة السياسية في الأقطار العربية تتميز بالتعثر ، واستئثار أقلية فيها بالفكر والقول والقرار والممارسة ، تعتمد هذه الاقلية على تنظيمات منفردة ، ومتعددة ، لم تفلح في تحقيق وإرساء الديمقراطية .

يتناول الكتابان دراسة حالات لأقطار عربية محدد في الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الاول ، والفصلين الخامس والسادس من الكتاب الثاني .

الديمقراطية في لبنان وانعكاساتها العربية في موضوع الفصل الخامس من الكتاب الثاني ( منح الصلح ) ، الذي يستهل فيه الباحث موضوعه باعتبار ان الديمقراطية عنصر أساس في الاعداد للوحدة العربية وفي صنعها وحمايتها ، وان الوحدة ، في المقابل ، تعطي الديمقراطية هدفاً وإطاراً وتوجهاً نظرياً وعملياً مسؤولاً ( ص ١٢٣ ) .

ان الديمقراطية في لبنان كسب لقوى التحرر الوطنية ولفلسطين، والبحث يقدم تجربة لبنان الديمقراطية باعتبارها « اثمن ما عرفت الأمة العربية » . وينتهي الى ان المطلوب هو اقطار عربية متأثرة بلبنان ، لا مؤثرة فيه فقط ، متأثرة بالحرية ، وهذا يفيد النزعة الوطنية القومية في الوطن العربي . والانظمة الممثلة لها ، كما يفيد في عملية توحيد لبنان الممزق وتكريس انتمائه العربي . ولا أحد يستطيع أن يقهر نهضة العرب إذا كانت روح الديمقراطية ترافق تحررهم الوطني وانجازاتهم القومية .

والاّ فالفاشية تقوى في لبنان على حساب الديمقراطية ، وقوى الرجعية والارتباط تقوى في البلاد العربية على حساب الانظمة الوطنية والقومية . وقدر لبنان الصعب انه لا يستطيع بناء وحدته وعروبته الا وابناؤه يعملون ، في الوقت نفسه ، من أجل تطعيم حركة التحرر العربي حركات ونظماً بمزيد من الحسّ الديمقراطي .

تجربة المشاركة السياسية في الكويت ١٩٦٢ ـ ١٩٨١ هي العنوان الذي اختاره

الباحث للفصل الثاني عشر من الكتاب الاول ، فالكويت مرت بتجربة المشاركة السياسية التي تعود الى اوائل القرن، او الربع الاول منه، الا ان تجربة المشاركة التي يتناولها الباحث ترجع في بدايتها المباشرة الى تشكيل عدد من المؤسسات أهمها :

ـ اللجنة الكويتية الوطنية لأنصار السلام التي ضمت جميع المناوئين للقواعد الاجنبية في الكويت عام ١٩٥٤ .

ـ الرابطة الديمقراطية التي نادت بتأسيس مجلس تشريعي ووضع دستور ووضع حد للتدخل البريطاني والامريكي في الخليج عام ١٩٥٤ .

ـ المجلس الأعلى الذي نشأ في النصف الثاني من الخمسينات وألحق به مجلس استشاري لوضع قوانين حديثة تنظم عملية التطور السريع ومسائل الادارة العامة . ثم بدأت تبرز أهمية الطبقة الوسطى الناشئة في بداية الستينات ، والمستوطنين البدو ، كقوة سياسية وأكبها وعي سياسي لبعض التجمعات التي كان في مقدمتها الشيعة . فاختلطت في النخبة الكويتية عوامل الثروة والتعليم والشرف القبلي والعائلي والخبرة السابقة والوضع الاجتماعي والديني او الطائفي ، فأصبحت قنوات المشاركة السياسية في الكويت أداة لإثبات تفوق الولاءات الشخصية والعائلية والقبلية ، على الانتماءات الايديولوجية ، خصوصاً اذا ارتبطت هذه الانتماءات بمستويات اجتماعية ثقافية أدنى .

وجد في الكويت ناصريون وبعثيون واخوان مسلمون وشيوعيون ، وقوميون عرب ، لكنها كلها مشكلة إقليميا في البرلمان على اختلاف توجهاتها ، اما الأغلبية فكانت اكثر تماثلاً ، كانت معارضة بشكل عام او موالية موسمياً .

كانت المشاركة عاملاً ايجابياً اسهم في صهر البدو الذين كانوا هامشيين نسبياً في النظام التقليدي ، فقد حولتهم المشاركة الى قوى سياسية حقيقية ، بعد أن جذبهم الى الاستقرار الامتيازات المعيشية والسياسية التي توفرت لهم في دولة الرفاهية الحديثة .

لكن المشاركة أدّت في الوقت نفسه إلى قدر من الاستقطاب ، وظهور الولاءات القبلية والطائفية والثقافية والعائلية بشكل واضح ، مما اعتبره بعض الكتّاب عائقاً للوحدة الوطنية في بلد صغير، كالكويت، يحتاج اساساً لروح الجماعة . وتنتهي الدراسة بإعطاء أهمية للمشاركة في الكويت ، وانه من الضروري مواجهة التحديات التي هي ليست سهلة في مجتمع ينتمي إلى تجربة عربية اوسع ، فالديمقراطية والحرية ليستا ضرورة اخلاقية ،لكنهما ضرورة حياتية، وتبدآن من داخل نفوسنا نحن العرب .

ويتناول الفصل الثالث عشر من الكتاب الاول قضية الديمقراطية في الاردن ( جمال الشاعر ) ، وينتهي إلى انه في غياب المؤسسة القومية العربية سواء في شكل الجامعة العربية او مؤتمرات القمة العربية الفاعلة فإننا نحن العرب نعيش اليوم في كل قطر عربي « سلطانيات » وفي كل منها تنشأ المحليات الصغيرة بانتماءات محدودة : عشائرية أو اقليمية او عرقية . وعلى صعيد الساحة العربية فالصليبية في مظهرها الجديد ، الكيان الصهيوني ـ تحقق انتصاراتها واحتلال مواقع جديدة ، ويبحث كل حاكم عربي عن المزيد من العزلة عن امته وشعبه ، والمزيد من الحماية من الصليبيات او المغوليات .

إن الاردن لا يختلف عن الاقطار العربية الاخرى التي بقيت احكام الطوارىء فيها قائمة منذ الاستقلال الوطني . وهي الاحكام

التي تسلب الحريات والحقوق من المواطنين ، وتعطي الحاكم صلاحيات بلا حدود ، وتؤكد الدراسة على الفجوة بين النصوص والدساتير والواقع المعاش .

ان المعارضة كانت موضع كبت وقمع ، لكنها كانت تستأنف من جديد ، وعقب أحداث سنة ١٩٦٧ انبثق التجمع الوطني الاردني ممثلاً بمختلف القوى السياسية في ذلك الوقت ، لكن انخراط اعضائه في مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية جعل هذا التجمع يبدو وكأن المعارضة هي منظمة التحرير الفلسطينية . ( ص ٦٩٩ ) ، واخفقت محاولات الاردن ، فهناك نحسب مجموعات من أشخاص لا تجمعهم برامج محددة وانما يفترضون انهم اكثر دراية بضرورات السياسة الخارجية والداخلية ، دون طرح بدائل موضوعية ، ويوجهون الانتقاد والنداءات لجميع الاقطار العربية مطالبين بالوحدة ومشاركة الجماهير في صنع القرار . وهناك فئات وشخصيات ترتبط بأشكال مختلفة بقطر عربي أو بآخر يدافعون عن وجهات نظره ، بالاضافة إلى بعض الشخصيات والتيارات والتنظيمات المرتبطة بفصيل او بآخر من فصائل المقاومة الفلسطينية ، وأخيراً ، فهناك الكتل والتجمعات السياسية التي لا يمكن اعتبارها معارضة سياسية .

بعد هذه الدراسة للديمقراطية في القطر الاردني وما ارتبطت به من وضوح وجرأة ، عالج الفصل السادس في الكتاب الثاني بعنوان « تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة الى عبد الناصر الى الناصرية » والفصل الحادي عشر من الكتاب الاول بعنوان « الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » قضية الديمقراطية في مصر ، وبالتحديد في عهد حكم الضباط الاحرار . وقد أشارت الدراسة الاولى الى افتقار التجربة لاطار او رؤية نظرية ، واعتماد الثورة المصرية على التجربة والخطأ كأسلوب للحركة ، واضطراب في الموقف من التنظيمات والاحزاب قبل قيام التنظيم الواحد كقناة شرعية وحيدة للمشاركة من خلال التعبئة ، وطغيان البعد الاجتماعي على المفهوم الديمقراطي ، ووصل هذا الاتجاه قمته في عام ١٩٦١، وعندما جاء «الميثاق الوطني» فقد مثل غموضاً في قضية الديمقراطية بعد ان قرر قيام تنظيم يسمى بالتنظيم الطليعي ، ويعلق الباحث على موقف الميثاق من الديمقراطية باعتباره موقفاً يدل تماماً على استمرار سياسة « المحاولة والخطأ » ، وان برزت شخصية عبد الناصر بشكل قوي ومؤثر مما خفف من الاخطاء او اجل مسألة الخلافة والاختلاف حول الآراء ، وعندما اختفت شخصية عبد الناصر كان الارتداد في مسيرة الثورة المصرية الى التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة ، وإلى بداية جديدة للتعدد الحزبي .

أما الدراسة الثانية فتركز على التنظيم السياسي للدولة وهياكل الحكم ، وفق تصور أمثل للتنظيم الديمقراطي ، شاع بين جمهور الرأي العام السياسي في مرحلة ما قبل الثورة ، ووفق ملامح التصور الديمقراطي الذي ظهر لدى هذا الجمهور عندما قامت ثورة ١٩٥٢ والذي نسيت أركان نظام الثورة في مواجهته . وبرغم وضوح وتسلسل الباحث ، فان دراسته جاءت ليغلب عليها طابع وصفي قانوني ، وعندما تعرض الباحث للتجربة الليبرالية قبل ثورة ١٩٥٢ فانه تخلى عن كثير من عيوبها او تجاهلها ، وعلى العكس من ذلك نجده في معالجته لتجربة الحكم في ظل الثورة قد تخلى عن كثير من انجازاتها . ففي عهد الثورة برزت تجربة عبد الناصر حيث اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية ،

وحيث المركزية الشديدة في بناء اجهزة الدولة حتى تصل الى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية ، واستغناء التنظيم السياسي عن الاحزاب السياسية سواء احزاب متعددة أو حزب واحد ، وقيام تنظيم واحد : هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي .

وتنتهي الدراسة الى ان هناك رابطة دائمة في التاريخ المصري الحديث بين الحركة الوطنية والحركة الديمقراطية ، وذلك منذ الثورة العرابية ، وقد تراجعت الحركة الديمقراطية نسبياً في الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ ، إذ انفصلت المسألتان الديمقراطية والوطنية ، وبسبب المسلك الوطني التحرري لنظام الثورة رغم تراجع الديمقراطية ، ثم اتصلت المسألتان بعد ١٩٦٧ بعد أن تبين أن نظام الحكم الوطني لم يكن قادراً على صون ما حقق من استقلال وتحرر بالبنى والمؤسسات التي أقامها . وكان اتصال المسألتين بحركة التظاهرات التي حدثت في شباط/فبراير من عام ١٩٦٨ وتكررت في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه .

وينتهي الكاتب إلى أن أي تفكير في بناء ديمقراطي لا يدخل في حسابه اعتبارات الكفاءة التنظيمية المطلوبة لمواجهة الاستعمار ورفض التبعية وتحقيق الاستقلال ، انما يجرّد الديمقراطية من اهم وظائفها التاريخية ، وهي حشد الجماهير وتعبئتها في موقف المواجهة هذا ( ص ٥٩٧ ) .

## المحور الثالث : الديمقراطية وتحديات المستقبل في الوطن العربي

لماذا الديمقراطية ولماذا الوحدة العربية وما العلاقة بينهما ؟ يحاول الفصل الخامس من الكتاب الاول الاجابة عن هذه الاسئلة . المدخل الصحيح في هذا التحليل هو المجتمع ، ويتحدث عن القوانين والحركات والتفاعلات التي تؤدي إلى تطور هذا المجتمع أو ما يعرف بالتطور الاجتماعي .

وفي هذا التطور تبرز المشكلة الاجتماعية : كيف يمكن اشباع حاجات الافراد في المجتمع بما هومتاح دون اطلاق المنافسة غير العادلة ، وبمعنى تحريم الاستغلال . إذاً يجب وضع نظام موضوعي ينظم اشباع حاجات الافراد بالامكانات المتاحة ، واشتراك الجميع بالالتزام به ، فهذا هو « النظام الديمقراطي ذاته » .

وتؤكد الدراسة ان رفع الخوف عن الناس وحرية التعبير وطرح مشكلات الناس وآرائهم ، دون تزييف ، شروط أساسية للوصول للقرار الديمقراطي الاقرب للصحة ، ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل النظام الرأسمالي وتسلطه على كل الأجهزة ، ولا في ظل النظام الدكتاتوري بالقهر والكبت والاضطهاد .

ويمكن أن تكون الديمقراطية هي اسلوب المجتمعات في حل مشاكلها ويكون قانونها هو حرية الرأي وحرية العقيدة ، وحرية المعارضة ، ويكون السؤال ، لماذا الديمقراطية له إجابته المحددة : لأنها الاسلوب الوحيد لحل المشكلات الاجتماعية ، لا سيما في الدولة بصفتها مجتمعا منظماً ؛ وبما ان الوحدة العربية دولة ، فهو يؤكد أن الاسلوب الوحيد لحل المشكلات الاجتماعية فيها ، اي في دولة الوحدة ، هو الديمقراطية .

وفي هذه الديمقراطية يصبح من المسلّم ان الاقتراع العام غير المقيد لازم للنظام النيابي يكون ديمقراطياً ، كما يصبح من المسلّم ان لا ديمقراطية دون معارضة لانها تقوم بدور « فرملة » النظام الاجتماعي ، دون تجاهل لعناصر الرأي العام : من حرية التعبير وحرية

الاجتماع وحرية الصحافة وذلك خارج البرلمان .

في تحليل العلاقة بين الديمقراطية والوحدة العربية يطرح البحث المعادلة الآتية : إذا عرفنا الاجابة عن السؤال لماذا الوحدة العربية فقد نكتشف أن الجواب عنه هو الجواب ذاته عن السؤال لماذا الديمقراطية ؟ والآتي جوابه :

لأنها الأسلوب الوحيد لحل المشكلات الاجتماعية ، وعلى هذا تكون الوحدة العربية هي الاسلوب الوحيد أيضاً لحل المشكلات الاجتماعية في الوطن العربي على امتداد أرضه الشاسعة .

وتؤكد الدراسة أن الديمقراطية في إقليم معين ، ان وجدت ، تكون ناقصة لأنها تحرم باقي الشعب العربي خارج هذا الاقليم من المشاركة في حل المشكلات واكتشاف الحلول الصحيحة ، وهذا نقص في السيادة وفي الديمقراطية معاً . اذ الأصل أن السيادة للشعب العربي كله في الوطن العربي كله .

ان غياب دولة الوحدة لا يغير حقيقة ان كل المشكلات الاجتماعية في اي قطر عربي هي مشكلات قومية لا تجد حلها الصحيح الا في الامكانات القومية ، وبطبيعة الحال فإن الدّراسة يجب ان تُراعي غياب دولة الوحدة ، وإنهاض الواقع العربي المعاش، فأمّتنا تعاني التمزق والتفكك والتناقض

ان دولة الوحدة هي الاسلوب الامثل لحل المشكلات الاجتماعية ، هذا صحيح ، لكن في حالة غياب هذه الدولة ، كيف نجد الحلول التي لا بد منها لحل هذه المشكلات ؟ الجواب يكون : الديمقراطية ، تأتي بالعودة الى المعادلة السابقة ، ولكن كيف ؟ ولم ينكر الباحث الصعوبة التي تواجه ذلك في ظل حكام وحكومات يدافعون ويقاومون حتى الموت عن امتيازاتهم ومراكزهم .

ان الدولة والديمقراطية من حيث هما نظام ادارة وتطوير المجتمع المشترك يعترفان ابتداء أن هذا المجتمع بإمكاناته كلها متاحة لكل الشعب فيه حتى تبدأ عملية التنظيم والتطور ، أما إذا لم تكن إمكانات المجتمع متاحة للشعب ، بأن تكون محتلة أو مغتصبة أو تابعة لدولة أخرى، فإن المشكلة التي تثار اولاً تكون مشكلة تحرر قومي، وهي قابلة للحل ديمقراطيا مثل كل المشكلات، لكن الحل هذا يصبح ديمقراطية الثورة التحررية التي يلتزمها الثوار فيما بينهم، فيعرفون أمثل السبل الثورية لتحرير مجتمعهم، أما رفع رايات الديمقراطية عالية وعريضة لتخفي مشكلة الاستيطان والاستعمار الظاهر والتبعية المفروضة أو المطلوبة فهو تواطؤ ضد الشعب، وضد الديمقراطية، وضد الوحدة، مع أعدائهم جميعا.

حقوق الانسان العربي في المستقبل تتطلب اصدار ميثاق لبلورتها وضمانها ، وقيام محكمة عربية لحقوق الانسان العربي ، وتطوير دور المثقفين في تقرير هذه الحقوق بما يحقق الديمقراطية . هذه الضرورات يتناولها بالتفصيل الفصل التاسع والعاشر والحادي عشر من الكتاب الثاني .

إن مستقبل الديمقراطية في أمتنا يفرض الافادة من التجارب الانسانية السابقة لتجربتنا ، وأهم هذه التجارب ذلك التيار الدولي المطالب بضمانات دولية لحقوق الانسان ، هنا لا بد من المطالبة بحق المواطن العربي في الالتجاء الى محكمة عدل عربية ( ص ٢١٧ ) . ولا بد للدعوة إلى حماية دولية لحقوق الإنسان العربي أن تتوج بدعوة لإصدار ميثاق لحماية حقوق الانسان العربي

في حمى المنظمة الاقليمية القائمة حالياً : جامعة الدول العربية ، وبضمان محكمة العدل العربية . وقد وضع اتحاد الحقوقيين العرب مشروعاً لهذا الميثاق .

كما اهتمت الجامعة العربية بموضوع الحقوق اهتماماً كبيراً سواء في قرارات مجلس الجامعة الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ أو بتشكيل لجنة لدراسة موضوع مساهمة الجامعة في الاحتفال بعام ١٩٦٨، عاماً دولياً لحقوق الانسان طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٦١ (١٨) الصادر في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ . وأعقب هذا صدور قرار من مجلس الجامعة في ١٨ آذار/مارس ١٩٦٧ بتشكيل لجنة توجيهية لحقوق الانسان . وانتهى الأمر بإصدار مجلس الجامعة قراراً في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ بإنشاء لجنة اقليمية عربية دائمة لحقوق الانسان تختصّ ، وفق اللائحة التي وضعت لها، بحماية حقوق الانسان العربي ، وتنمية وغرس الوعي بحقوق الانسان لدى الشعب العربي .

كذلك صدر قرار مجلس الجامعة رقم ٦٦٨ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بتشكيل لجنة من الخبراء لوضع مشروع إعلان عربي لحقوق الانسان تمهيداً لوضع ميثاق عربي ، ووضعت اللجنة بالفعل مشروعاً باسم « اعلان حقوق المواطن في الدول والبلاد العربية » ولم يُعْنَ بالمشروع غير تسعة اقطار فقط هي التي ردت عليه ، وان كان ردّها متبايناً تبايناً كاملاً ، فهناك اقطار قبلت به دون تحفظ ، واخرى رفضته شكلا وموضوعاً ، وفريق ثالث طالب بتعديلات فيه .

ويستعرض البحث التجارب الأوروبية في مجال حقوق الانسان ، ويحلل الصعوبات العملية التي تواجه حماية هذه الحقوق ، وضرورة ان تكون في ظل منظمات دولية . ويأتي الفصل العاشر لتحليل دراسة التجارب الأوروبية والامريكية في مجال حقوق الإنسان ، موضحاً الأسباب التي تدفع للمطالبة بإصدار اتفاقية لحقوق الانسان وانشاء محكمة ضمانةً لتطبيقها ، من هذه الاسباب :

- ان بعض دول الجامعة العربية لم يصدر دستوراً للحكم ، ولبعضها دساتير مؤقتة ، وللبعض الآخر دساتير دائمة - وتتفاوت هذه الدساتير قرباً أو بعداً عن مفاهيم الحكم الديمقراطي الصحيح .

- عدم كفاية الضمانات الدستورية لحقوق الانسان في الوطن العربي ، وذلك في الدول التي تأخذ بدستور مكتوب محدد .

- احد التعديلات الرئيسية في ميثاق الجامعة ، والذي قبلته لجنة تعديل الميثاق ، أن ينص في الميثاق على ان من أهداف جامعة الدول العربية تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

وتطالب الدراسة بالحماية العالمية والاقليمية لحقوق الانسان العربي . وتعزز المطالبة بالحماية الاقليمية من خلال الاتفاقية العربية لحقوق الانسان ، التي تحميها « محكمة » على وجه محدد ، وتعزز الدراسة ان هذه المطالب هي مطالب عادلة يتمسك بها الرأي العام ، وان بلورتها وترسيخها في أمتنا يتطلب عقد حوار بشأنها ، للوصول الى صيغة تحقيق مطاليب الانسان العربي بشأن حقوقه وحرياته الأساسية ، والضمانات التي يجب ان تقرر لها ، ومن ثم تأخذ المساعي من اجل تحقيق هذا المطلب مسارها الطبيعي مسنودة بالرأي العام العربي . فلنأخذ الديمقراطية هدفاً واسلوباً في العمل ، ديمقراطية شاملة : سياسية واقتصادية واجتماعية .

ويركز الفصل الحادي عشر على دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الانسان العربي ، فتتناول ميدان عمل هذه النخبة مبرزة الحقوق الغائبة في الساحة العربية ، والحقوق والحريات الأساسية التي يتوجب اعطاؤها أولوية العمل لضمان حمايتها : كالحق في الحياد ، وحق كل فرد في ان لا يتعرض للتعذيب او لمعاملة او عقوبة قاسية او غير انسانية أو مهينة ، وحق كل فرد بحريته وسلامته الشخصية ، والحق في حرية الرأي وحرية التعبير ، وحرية العمل . وتؤكد هذه الدراسة أهمية نقابات المحامين ، ولجان الدفاع عن حقوق الانسان العربي ، واتحاد المحامين العرب ، والنقابات والاتحادات المهنية والفكرية الاخرى كقنوات يعمل من خلالها المثقفون وينظمون جهودهم في سبيل حماية وتعزيز حقوق الانسان في الوطن العربي .

ان المثقفين، كما يقدم هذا الفصل ، في أقطار الوطن العربي ، ليسوا مطالبين بالقيام بحركة سياسية ، أو اتخاذ مواقف سياسية معارضة للأنظمة القائمة في الوطن العربي ، فذلك من طبيعة الحركات والاحزاب السياسية ، فضلاً عن صعوبة التفاف أعضاء النقابات والجمعيات المهنية حول مواقف سياسية محدّدة ، وانما على النخبة المثقفة ان تتحمل مسؤولياتها وان تتحد أمام المبادرة في وضع تلك الانظمة أمام مسؤولياتها لتحقيق ما التزمته وتعهدته قانوناً ولتحقيق ما تضمنته دساتيرها أو الاتفاقات الدولية ، وان تحشد النخبة المثقفة في سبيل ذلك جميع امكاناتها المهنية والفكرية مع الاستعانة بالمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان .

فالمطلوب ، اذن ، هو انطلاقة حقيقية واعية من اجل تعزيز حقوق الانسان العربي ، بما في ذلك حقه في المشاركة من خلال الاحزاب والنقابات ، ومن أجل تحقيق مبدأ سيادة القانون في الوطن العربي . وغاية ذلك اعادة الثقة لدى المواطن العادي بأن هناك في الوطن وفي قيمه واهدافه ما يستحق بذل حياته من أجله . ولم يكن ليركن الآن إلى نفسه لولا ما أصابها .... والحركات السياسية التي ارادته فقط وقوداً لسياساتها دون ان ترقى هي نفسها إلى مستوى تلك السياسة .... ولولا قدرة الانظمة على استغلال ذلك من أجل تطويع المواطن وتقويم تطلعاته في الوطنية والقومية .

« من اين نبدأ ؟ وما العمل ؟ » ، هذا هو عنوان الفصل الأخير من الكتاب الاول الذي يتضمن وقائع ندوة مفتوحة لمجموعة كبيرة من المفكرين . ان المطلوب هو العمل السياسي في السعي المتواصل لاقامة العلاقة الفكرية مع من يستطيعون من أبناء الوطن العربي . وعلى رأس الاولويات تأتي ضرورة دفع عجلة الديمقراطية إلى الأمام ، بما يحمي المجتمع والدولة من مخاطر العمل السري أو الضعف . وتبرز الدراسة في مجمل ما تضمنته ثلاثة خطوط عريضة :

ـ انهيار المؤسسات القومية سواء أكانت فكرية ام نضالية ام رسميّة ، ومن ثم فالحاجة اصبحت واضحة إلى ضرورة تأسيس البديل القادر على الحفاظ على العلاقات القومية ، وبناء المؤسسات اللازمة لدفعها وتطويرها. بدءاً بقيام المظلة الفكرية، وعلى طريق وصولها الى الحالة المؤثرة والفاعلة.

ـ دفع الجهود في كل قطر عربي لتشكيل القوة الضاغطة من اجل انعاش الحياة السياسية ، بدءاً بدعم وتشجيع كل عناصر العمل الديمقراطي الذي يوفر الحرية الشخصية والعامة ، والمناخ الذي تتحقق فيه

المشاركة في وضع القرار الوطني . على ان تعمل المؤسسة القومية على التنسيق بين كل تلك الجهود في عملية مستمرة من الحوار من اجل التقويم والتصحيح وربطها كلها في المجهود القومي المتكامل .

ـ طي صفحة العمل السري الذي يعتمد على اساليب العنف والاعتماد على القوات المسلحة من اجل التغيير ، والاعتماد بدلاً من ذلك على القاعدة الشعبية الواسعة ، وان كان في ذلك قبول لطرائق النضال والنَّفس الطويل ، الذي يستند الى التخطيط الهادىء الهادف والعمل على أساسه .

وتكررت في وقائع الحوار مبادىء الاجابة عن السؤال المحوري لهذا الفصل ؛ « من اين نبدأ ؟ وما العمل ؟ » ، ومن ابرز هذه المبادىء :

ـ العمل يجب ان يكون مع الشعب بجماهيره الواسعة ، وبوسائل متعددة : من السلبية ، الى الثورة ، والاضراب .

ـ العمل في ضوء إمكانات وظروف كل قطر ، وبما يتمشى مع الاهداف المباشرة والقريبة ، أو البعيدة وطويلة المدى .

ـ ان نؤمن كل خطوة باتجاه الهدف الأخير ، مهما كانت الخطوة صغيرة محدودة ، لأهمية وجسامة الهدف الأخير وطول الطريق .

ـ ان يشكل المثقفون والمتعلمون جبهة وطنية وقومية عريضة ، تعمل قيادتها وفروعها القطرية بتضامن وتعاون ، فلا يترك كل قطر وشأنه .

ـ إن علينا ان نكوّن انفسنا ديمقراطياً ، ونلتزم بالمجهود الجماعي المستمر ، وان يلتزم كلّ في قطره بالممارسة الديمقراطية ، وان نبدأ بترسيخ هذه الممارسة ابتداء من المدرسة والبيت ، وان نتعاون مع جميع الاتجاهات في كل قطر بما يستهدف ترسيخ الديمقراطية ولمجابهة التعسف والظلم .

ـ لا بدّ من نضال فكري في إطار من التعبئة الفعالة لقوى التغيير ، في الوقت ذاته يلزم تحقيق مصالحة مع تراث الدين الاسلامي ، ومع شرائح مجتمعنا التي تعاني الإحباط والفقر وهي ترى المزايا الفاحشة في مجتمعها لأناس ينتمون لطبقات طفيلية لا تعمل ، وهي ترى الحرمات والمقدسات تهان وتداس في مجتمعها ، وعلى صعيد أمتها .

ـ ترشيد الوعي السياسي خصوصاً لدى الحركة الإسلامية ، والحيلولة دون وقوعها في حظيرة اليمين الرجعي المرتبط بالاستعمار الجديد ، أو في مشكلة من العلاقات الدولية التنظيمية أو الأدبية تحد من فاعليتها ومصداقيتها داخل الوطن العربي ولدى جماهيره .

ـ تفويت الفرصة على كثير من الأنظمة العربية التي استفادت كثيراً من هذا الفصام والانشقاق بين الحركة الوطنية والحركة الاسلامية من حيث انعكاساته الخطيرة على الديمقراطية .

ان بداية جديدة وخطوة رائدة على طريق « ما العمل ؟ » يمكن أن تتحقق من خلال موقف الاتجاه الاسلامي . ان موقف هذا الاتجاه من قضية الديمقراطية والحريات العامة وحماية حقوق الانسان العربي هو موقف إيجابي ابتداء ، لسببين :

ـ اولهما، امبريقي ناتج عن وضعية القهر والاضطهاد والذبح والتشريد التي عاناها هذا الاتجاه الاسلامي ، وما زال .

ـ والثاني ، عقيدي فليس في الإسلام ، لا في الكتاب ولا في السنة ، مسوغ شرعي او سند فقهي للاستبداد والتفرد في السلطة ،

لذا فانّ الحوار بين الحركة الوطنية والحركة الاسلامية لازمة من لزوميات المرحلة الراهنة لتعزيز العمل من اجل الديمقراطية .

ان منظور الحركة الاسلامية الذي يتضح من خلال أدبياتها الداخلية لإشكالية الديمقراطية يؤكد على ان الوطن العربي يعاني من ثلاثي خطير : (أ) الطغيان السياسي ؛ (ب) سوء توزيع الثروة ، (ج) التحلّل الاجتماعي .

إن عملاً من أجل الديمقراطية لا بد من أن يكون على شكل مبادرة متكاملة ومنهجية ، لعلاج المشكلات الثلاث معاً ، والاتجاه الاسلامي لا غنى عنه ، ولا يمكن التقليل من فاعليته وحيويته في هذا الشأن ، والانعزال بأنفسنا عنه ، وأعضاء جماهيرنا ،وطموحات واهداف العقل الجماعي العام لامتنا .

إنّ قضية الديمقراطية ، في مستوى التأصيل النظري والفلسفي للمفهوم ، او على صعيد الممارسة الواقعية في أرض العمل السياسي المباشر ، او من منظور استطلاع المستقبل في وطننا ، هي الاشكالية التي جذبت هذا العدد الضخم والمتنوع من الباحثين والمهنيين والمفكرين والسياسيين والمناضلين والقوميين العرب .

ان هذا الحشد الهائل ، وذلك التنوع في خلفيات اعضائه المهنية والتعليمية والفكرية يعطي هذين الكتابين أهمية وخصوصية تعززها وتؤكدها اهمية الموضوع وحساسيته البالغة في ظروف أمتنا على المستوى القومي ، وفي ظروف اقطارها ، كل على حدة .

وأمام هذا العمل وما يمثله من إضافات وإسهامات لا يمكن التقليل من اهميتها ، او تجاهل ما تفرضه من تقدير واحترام ، فان بعض الجوانب قد بدت مبالغاً فيها ، او ناقصة مبتورة .

فالتأصيل النظري لمفهوم الديمقراطية استغرق نسبة كبرى من تحليلات المساهمة في الكتابين ، وغطّى مساحة واسعة من اهتماماتهم ، وتركز هذا التأصيل بوجه خاصّ على المفهوم الليبرالي والماركسي ، بينما لم يحظ المفهوم العربي الإسلامي للديمقراطية ، او لفكرة الشورى ، الا باهتمام أقل ، رغمَ ان هذا المفهوم قد يكون هو الأكثر احتمالاً بالنظر الى صعود الاتجاهات والقوى المؤيدة للتراث او ما يعرف بالصحوة الاسلامية .

وقد ركزت أغلب الابحاث التي ضمّها الكتابان على المؤسسات السياسية : مؤسسة القيادة او الزعيم السياسي ، الاحزاب ، البرلمانات ، الدساتير ؛ بينما حظيت القيم والمعايير والاتجاهات والنماذج السلوكية ، على مستوى المواطن ، وعلى مستوى الشخصية القومية او الطابع القومي باهتمام أقل ، وبمساحات انحسرت في صفحات قليلة . وهذا يشكل عدم توازن بين عنصرين متلازمين لتحقيق الحياة الديمقراطية المتكاملة : عنصر بنائي او هيكلي تمثله المؤسسات السياسية والدساتير والقوانين ؛ وعنصر قيمي ثقافي قوامه الثقافة السياسية والطابع القومي العام السائد في المجتمع العربي .

يحيط المساهمين في هذه الدراسات ويجمع بينهم رابطة في المشاعر القومية والأهداف الوحدوية ورابطة فكرية تمثل قاسماً مشتركاً وهو « الديمقراطية » وضرورة ترسيخها وبنائها بشكل وطيد . لذلك كانت معالجة الموضوع في شكل عام يتناول الوطن العربي والانظمة العربية ، ولم تقرر الدراسة الا فصولاً محدودة لدراسة اقطار عربية محددة ، وهذا الفيض في الواقع يفتح المجال امام مزيد من الدراسات في المستقبل لتتناول بشكل محدد مدى التقدم نحو الممارسات والشعارات الديمقراطية في كل قطر عربي ، ومن مجمل

هـذه الأقطار يتشكـل نسيج أمتنـا في الشكل الهادف والمتكامل .

ورغم ضخـامة العمـل الذي يقـدمه هؤلاء المسـاهمون في الكتـابين ، فـان المنهـج الـذي اتبعـه هؤلاء ، وتقسيم الدراسـات وفق اطـار من المفاهيم النظرية والتسلسل المنطقي تمثّـل عامـلاً مهماً يضفي أهمية اضافية إلى معالجة موضوع الديمقراطية .

مثل مضمون الكتابين اضـافة واثـراء دون جدل للمكتبة العربية ، ليس فقط ، انطـلاقاً ، من الجرأة الكاملة والوضوح والصراحة، وانما ايضاً ، وإلى جانب ذلك ، ما تضمنه الكتابـان من عناصر في مقدمتها :

**اولاً** : معالجة واقعيـة تلاقت فيهـا وجهات نظر أقطاب الفكر والثقافـة في الوطن العـربي لأوضاع هذا الواقع ، وإجمـاع على التـدهور الخطير في هذا الـواقع ، واحتمـالات المستقبل التي قد تحمل المـزيد من التـدهور والارتـداد عن قيم امتنا ومصالحها ومطالبهـا المشروعـة في البقاء والنمو والازدهار وتقرير المصير .

**ثانياً** : نقد بنّاء يـدين الانظمة السيـاسية القائمة في الوطن العربي ، والاجمـاع على ان هذه الانظمة لم تصل في مجملها الى مستـوى المسؤوليـة الـذي تفـرضـه طبيعـة المـرحلـة التاريخية التي تجتازها الأمة العربيـة ، وعلى ان هذه الانظمة لم تُبدِ حسن نواياها إزاء تلك العنـاصر المستبـدة والـرشيـدة في مجتمعنـا العربي .

**ثالثاً** : التقاء عناصر اشتـراكية وليبـرالية واسـلامية سـواء في القطر الـواحد ، أو عنـد انعقاد الحوار والنقاش . وهذا الالتقاء اصبح ضرورة وطنية ليس فقط بسبب جمـود وتعنت الانظمـة العـربيـة ، ولكن السبب الاهم هـو خضوع مجتمعنا العربي لاحتمالات جديدة في ظل علاقـات تبعية اقـوى شراسـة ، وأدوات متطـورة للارهـاب والقمع والتتبـع والتعـذيب البدنـي والمعنوي ، وهي أدوات لا تفـرق بـين يسـاري ، او ليبـرالي ، او مسلـم ، او غـير هؤلاء .

**رابعـاً** : تخطت هذه الـدراسـات مـرحلـة البحث النظـري ، وتوصيف مـا هـو قـائم في اقتضـاب ، وما هـو قائم من أمم ومجتمعـات وخبـرات اخرى ، فطـرحت مشروعـات عملية تفصيلية لترجمة واقع وظروف جديدة لا بدّ في الـواقـع مـن ان تتحقـق تمـهيـداً لبنـاء الديمقراطية في حياتنا المعاصرة .

**خـامسـاً** : تثبت هـذه الـدراسـات ، في التحليل الأخير ، شـراسة وفـداحة المـواجهة التي تتطلبها الممارسـة الديمقـراطية . فهـذه الممـارسة والتـي من شـأنها بطبيعـة الحـال التعبـير العملي عن مصـالـح امتنـا الحقيقيـة قيمها وطموحهـا ، خطر عـلى انظمة ومصـالح متواطئة قائمة في الساحة العربية ، وخطر على كل صاحب امتيازات ومنافع ترتبت لـه نتيجة التمـزق والإذلال والاستعباد والانهيـار الـذي وقع بين صفوفنا .

**سـادسـاً** : تؤكـد هذه الـدراسات المخـاطر الهائلة التي تهددنا نتيجة الانطلاق والانفصام والتطرف . ان قاسماً مشتركـاً أعظم يجمع في شكـل منظم جميـع الابنـاء المخلصـين لهـذه الامـة ، ليس فقط في صورة المشـروع القومي الذي يجسد آمال الوحـدة والبناء والتنميـة ، بل وفي صورة تحرير المواطن في الوطن العربي من القيود التي طالت معاناته منها ، فـالمثقف العـربي ، رغم اختـلاف وتنـوع اتجـاهـاتـه وآرائـه ، ينـادي بـالحـريـة وبـالممـارسـة الـديمقراطيـة ، وهذا في ذاتـه يمهد الطـريق لانتقـاء مختلـف الاتجـاهـات في أمتنـا ، وتخليصها من عزلتها وحل مشكلاتها في إطـار

حلول توفيقية تضمن للجميع حداً أدنى من الحقوق والمصالح والاهداف .

إنّ كل اتجاه ، أو مدرسة ، لها مطالبها ومشروعها الخاص ، لكن عليها أن تعلم بمطالب ومشروعات أخرى يرفعها الآخرون .

وعليها ان تعلم أن عليها ان تتنازل عن جانب من هذه المطالب بما يؤدي في النهاية الى سيادة وانتشار المشروع القومي الأعظم الذي يضمّها جميعها في علاقات انسجام وانتماء مشترك وتكامل ، وليس في علاقات تناقض أو اغتراب أو انفصال □


صدر حديثاً عن

**مركز دراسات الوحدة العربية**

# التراث وتحديات العصر في الوطن العربي

## (الاصالة والمعاصرة)

**بحوث ومناقشات الندوة الفكرية**
**التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**

| | | |
|---|---|---|
| السيد ياسين | ياسوما زا كورودا | سمد الدين ابراهيم |
| محمد عابد الجابري | ساتيش شاندرا | احمد كمال ابو المجد |
| الطيب تيزيني | احمد صدقي الدجاني | طارق البسري |
| محمد اركون | قسطنطين زريق | عبدالله عبد الدائم |
| نوري حمودي القيسي | وليم سليمان قلادة | جلال احمد امين |

# ندوة «الحوار العربي الأوروبي الثاني: الامن في الشرق الاوسط»

## عمان، ١٩ ـ ٢٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥

**د. عبدالمنعم سعيد**

خبير العلاقات الدولية بمركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام ـ القاهرة.

ـ ١ ـ

عقدت في العاصمة الاردنية ندوة الحوار العربي الأوروبي الثانية في موضوع «الأمن في الشرق الاوسط» تحت إشراف منتدى الفكر العربي بعمّان. وحضر الندوة ٢٩ مشاركا عربيا و١٧ مشاركا أوروبيا ممثلين لمؤسسات علمية وأكاديمية وثقافية على الجانبين، بالاضافة الى عدد من الشخصيات العامة التي تمرست في العمل السياسي والدبلوماسي. وبالنسبة للمؤسسات العربية المشاركة، بالاضافة الى منتدى الفكر العربي، شاركت مؤسسة عبدالحميد شومان الأردنية، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجامعة العربية، وغيرها من المؤسسات العربية. وعن الجانب الأوروبي شارك ممثلون للمجلس الالماني للشؤون الخارجية ببون، ومعهد العلاقات الدولية بروما، والمعهد الهولندي للشؤون الدولية، ومعهد السياسة الخارجية بأنقره، والمعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن، ونادي روما، والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، كما حضر بصفة مراقبين ممثلون للهيئة الأوروبية ومؤسسة «فورد الامريكية». وعقدت الندوة أربع جلسات بالاضافة الى الجلستين الافتتاحية والختامية، وكان موضوع الجلسة الأولى، كما تم توضيحه في برنامج الندوة، هو: «أمن الشرق الأوسط: العوامل والفاعلون الإقليميون»، اما موضوع الجلسة الثانية فكان: «أمن الشرق الأوسط: العوامل والفاعلون الخارجيون»، والجلسة الثالثة عن «نظرة مستقبلية للأمن في الشرق الاوسط»، والرابعة «الدور الاوروبي في أمن الشرق الاوسط»، وعرض في الندوة سبع أوراق ثلاث للجانب الأوروبي وأربع للجانب العربي.

ـ ٢ ـ

قام الامير حسن بن طلال ولي عهد الاردن بافتتاح الندوة بخطاب قام فيه بتحليل الأوضاع في الشرق الاوسط عامة، والتطورات المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي خاصة؛ حيث شرح أبعاد الدائرة الجهنمية التي تدور فيها الاحداث بين ما تقوم به اسرائيل من عدوان وسعي للتوسع، وبين ما

يطالب به المتطرفون فيها بالمزيد من ذلك، وهي الأمور التي تعزز من وجهة نظر بعض العرب الدائمة، من ضرورة مواصلة الحرب مع اسرائيل. وركز ولي العهد على المبادرة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة الساعية الى حل الصراع العربي الاسرائيلي عن طريق المفاوضات. ودعا الامير الى «عقد الاجيال» بين ارباب الاقتصاد والصناعة بين الطرفين العربي والاوروبي، على أن يتسع هذا العقد لكي يشمل اوروبا والوطن العربي وآسيا وافريقيا. هذا العقد لا يقتصر فقط على المشاركة في رفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، والمساهمة في المضي قدما بالمبادرة الفلسطينية الاردنية التي تمثل «الفرصة الاخيرة» للسلام في المنطقة ، وانما ايضا تمتد الى مناقشة القضايا والمعلومات التي تعطي أنماطا مقولبة للطرفين، مع الاهتمام بقضايا التصحر والامن الغذائي. وحدد ولي العهد الاردني مهمة الندوة في توصيل ما تتداوله الى متخذي القرار على الجانبين، والتفاعل مع آمال الجماهير فيهما.

في الجلسة الأولى للندوة عرض د. روبرت اليبوني مدير المعهد الايطالي للشؤون الدولية بحثا بعنوان «صورة العرب الداخلية في عام ١٩٨٥: نظرة أوروبية». وفي هذا البحث أوضح أن الوطن العربي يمر بفترة من التفتت غير المسبوقة في التاريخ العربي الحديث. وأرجع هذا التفتت الى قضية جوهرية هي الحرب العراقية التي ادت الى الشلل العربي والتي ادت الى تعاون سوري ايراني، واعطى دمشق نفوذا قويا على بلدان الخليج العربية خاصة السعودية. ضمن هذه القضية الجوهرية فإن سوريا اصبح لها اليد الطولى في لبنان، ليس فقط نتيجة النفوذ السوري التقليدي فيها، أو نتيجة السياسات الاسرائيلية الامريكية التي فشلت في فهم الطبيعة الاجتماعية للبنان، وإنما ايضا نتيجة ان سوريا اصبح بمقدورها ان تمارس سياستها ازاء منظمة التحرير الفلسطينية دون تدخل من بلدان الخليج العربية. هذه الخطوط العامة لحالة الانقسام العربي لا يرجى لها ان تلتئم في المستقبل القريب نظرا لضعف احتمالات انتهاء الحرب العراقية الايرانية والسياسات الامريكية والاسرائيلية تجاه لبنان والقضية الفلسطينية. بالاضافة الى ذلك، فإن هناك عوامل اخرى تعزز من التفتت والانقسام العربي تعود الى استمرار «قاعدة الاجماع» في العمل السياسي العربي، وان توازن القوى داخل الوطن العربي يتميز بعدم الاستقرار، واخيرا ان المنازعات العربية كثيرا ما تستخدم كأداة داخلية لتحقيق الاستقرار والتكامل الداخلي في كل بلد عربي على حدة. وفي النهاية لخص د. اليبوني موقفه بأنه على الرغم من وجود عوامل خارجية مثل اسرائيل وسياسات القوى العظمى تساهم في استمرار التفتت العربي، فإن مسؤولية الوطن العربي عن استمرار هذا الوضع لا تقل اهمية.

وفي الجلسة نفسها قدم د. منصور خالد وزير الخارجية السوداني الاسبق ونائب الرئيس الحالي للهيئة العالمية للتنمية والبيئة بحثا بعنوان «الامن في الشرق الاوسط: الفاعلون الاقليميون». وفي البحث استخدم تعريفا للأمن على انه غياب للصراع المسلح، وتعريفا للشرق الاوسط على انه يشمل الاراضي العربية وهامشين هما دول شمال افريقيا والدول غير العربية المجاورة، وهي تركيا وايران واسرائيل واثيوبيا وتشاد. وذكر د. خالد ان الشرق الاوسط، بالاضافة الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي الطويل الامد، فإن المنطقة تزخر بتسعة صراعات حادة. وارجع هذه الصراعات الى ان دول المنطقة هي دول مستقلة حديثا، ومن ثم فإنها تعاني من صراعات حدود، ومشاكل الاقليات، ومشكلات البحث عن الهوية الثقافية والوحدة

القومية. وبالاضافة الى هذه الاسباب الذاتية للصراعات فإن هناك عددا من العوامل الأخرى التي تزيد من هذه الصراعات. وفي مقدمتها التوسعية الاسرائيلية التي تتعدى فلسطين واقطار المواجهة العربية الى ما وراءها من دول في الاقليم. وبعد ذلك يأتي دور الاستقطاب الدولي الناجم عن التأييد الامريكي لاسرائيل وسعي الاقطار العربية الى خلق ثقل موازن لهذا التأييد بالاضافة الى الحصول على السلاح. ولا يقل عن ذلك اهمية سعي كل دولة في المنطقة الى تحقيق مصالحها الضيقة، فضلا عن الطريقة الشخصية التي يسيّر بها قادة الدول سياستهم الخارجية. واخيرا، فإن منازعات المنطقة يمكن ارجاعها الى فشل الدبلوماسية العربية، وفشل آليات ادارة الازمات الاقليمية وفشل الاقطار العربية في استخدام قدراتها الاقتصادية، وسلاح النفط تحديدا، في الحصول على مميزات دبلوماسية. ولذلك فإن د. خالد يدعو في نهاية بحثه الى ان تحاول دول المنطقة ان توفق ما بين مصالحها القومية والمصالح الاقليمية، وان تتمسك بشدة بمبدأ عدم الانحياز في تعاملاتها الدولية، وان تتبع القواعد الدولية المعترف بها في حكم العلاقات فيما بينها، خاصة المبدأ الخاص بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام حقوق السيادة والتكامل الاقليمي فيها. وبالنسبة للاقطار العربية خاصة دعا الى السعي لحل الصراع العربي الاسرائيلي سلميا باعتباره القضية الرئيسية امام السلام والامن في المنطقة. وفي هذا السبيل فإن العرب عليهم ان يتوحدوا وراء استراتيجية مشتركة، واستخدام «عضلاتهم» الاقتصادية بحكمة، واستخدام الدبلوماسية الهادئة وتحقيق الوفاق مع الدول المجاورة في آسيا وافريقيا. وفي النهاية فإن د. خالد يرى أن الولايات المتحدة يمكنها المساعدة عن طريق فك ارتباطها بالمنطقة واتباع سياسة متوازنة كتلك التي اتبعتها اثناء ازمة السويس، كما ان تأييد مجلس الامن الدولي له اهمية في ضمان اي تسوية للصراع بين العرب واسرائيل، ولضمان تأييد الدول العظمى من اجل تحييد المنطقة والتطبيق الملتزم لاتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية في المنطقة.

وفي الجلسة الثانية من الندوة عرض د. هلموت هيوبل الباحث بالمجلس الالماني للعلاقات الخارجية ورقة بعنوان «القوى العظمى في الشرق الاوسط: الحساب الختامي». وفي البداية حذر الباحث من انه من الناحية التحليلية سوف يكون هناك خطأ اذا فُهمت مشكلات العالم الثالث على انها نتيجة للظروف الخارجية، حيث ان هناك دائما عوامل داخلية جوهرية مستقلة تلعب دورها في اشتداد الصراعات الاقليمية. وضرب د. هيوبل في ذلك امثلة بالصراع العربي - الاسرائيلي، والحرب العراقية - الايرانية والأزمة اللبنانية. ورغم ذلك فإن الباحث لم ينكر ان التنافس الامريكي السوفياتي له اهمية، فبعد اتفاقهما الأولي على تقسيم فلسطين والاعتراف بإسرائيل، فإن موسكو وواشنطن سرعان ما سعتا الى محاولة إنكار الطرف الآخر من اية ميزة استراتيجية في المنطقة. وفي الوقت الحالي، اي منذ بداية الثمانينات، فإن مشاكل الشرق الاوسط اصبحت جزءاً من منظور الصراع بين الشرق والغرب، الا انه في الوقت الذي اتبعت فيه الولايات المتحدة سياسة نشطة سواء في تشجيع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية أو تأييد اسرائيل، فإن الاتحاد السوفياتي كان حذرا في تعاملاته مع المنطقة. وعرج الباحث في ورقته على التطورات الحادثة بالنسبة للتسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي من خلال المبادرة الفلسطينية الاردنية الموقعة في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥،

وأوضح ان احدى مشكلات هذه المبادرة تقع في عجز القوتين العظميين عن اتباع سياسة مستقرة طويلة الامد بينهما، فضلا عن اعتبار كل منهما لأي تطور وكأنه يشكل ميزة نسبية للطرف الآخر، واخيرا فإن الاتحاد السوفياتي لم يعترف ابدا بالامر الواقع ويسعى دائما الى التقليل من النفوذ الغربي وزيادة نفوذه السياسي وحضوره العسكري. وفي هذا الصدد فإن أوروبا منذ اعلان ڤينيسيا (البندقية) ـ لم يعد لديها الكثير لتفعله، كما ان عديدا من العوامل ـ الانقسام العربي، والفائض في سوق النفط العالمية، جعلت الرغبة الاوروبية تقل بالنسبة للمساهمة في التسوية السلمية للصراع في المنطقة. وفي النهاية وبعد ان يقرر الباحث ان المستقبل لا يحمل معه ما يبشر بالنسبة للمنطقة، فإنه دعا الى ان تقوم دول اوروبا الغربية، والولايات المتحدة، والعرب الذين يفضلون السلام مع اسرائيل، والاسرائيليون الذين يفضلون حلاً وسطا مع العرب، بتشجيع عملية سلام جديدة، وعزل هؤلاء الذين يسعون الى مواجهة عسكرية جديدة.

وفي الجلسة نفسها عرض د. عبدالمنعم سعيد خبير العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بحثا بعنوان «العوامل الخارجية في امن الشرق الاوسط: وجهة نظر عربية». وفي مقدمة بحثه اوضح ان «امن الشرق الاوسط» يمكن ان يفهم من خلال المفهوم النظري «الأمن الاقليمي» الذي يفترض تحديدا لمنطقة جغرافية تشكل موضوعا للتهديدات الخارجية، وان هذه التهديدات تتوقف إما نتيجة رغبة الدول ذات المصالح فيها او من خلال الترابط والتضامن بين دول الاقليم، التي تنجح في ادارة المشكلات والأزمات فيما بينها، وتوفر الآليات التي تكفل ادارة صراعاتها وحساب التهديدات الواقعة عليها وكيفية الرد عليها. من هذا المنطلق فإن تعبير الشرق الاوسط يصبح غير ذي موضوع وإن في الواقع الاقليمي العربي، الذي رغم هشاشته، فإن علاقاته الخارجية تشكل مشكلة امنية ينبغي النظر اليها. وهنا فإن هذا الاقليم يتعرض لثلاثة انواع من التهديد: أولها،ناجم عن النظام الدولي ذاته، حيث كان هناك ارتباط تاريخي بين نمط العلاقات السائد في هذا النظام الدولي ـ حرب باردة او وفاق او حرب باردة جديدة ـ والتفاعلات في النظام الاقليمي العربي، ومن ثم فإن سيادة نمط الحرب الباردة الجديدة في النظام الدولي خلال السنوات الماضية يمثل تهديدا للأمن العربي الاقليمي. وثانيها ،التهديد العسكري الناجم عن تخصيص كل من القوتين العظميين لقوات عسكرية يعتد بها «لإنكار» الاقليم العربي والدول المجاورة له للطرف الاخر. وثالثها،ينجم عن التنافس بين مفهومين للأمن الاقليمي في المنطقة، أولهما خارجي غربي وينظر للمنطقة من منظور «شرق اوسطي» ويربط بين أمن «الشرق الاوسط» والأمن الغربي، وثانيهما، داخلي عربي وينظر للمنطقة من منظور الامن العربي. وفي هذا الصدد فإن سلوك واشنطن وموسكو قد اختلفا: فبينما حاولت الأولى دائما ان تعمل من خلال سياسة هجومية جماعية تشمل دول المنطقة وتعتمد بشكل متزايد على القوة الاسرائيلية لتحقيق الأمن، فإن الثانية اعتمدت في سياستها على العلاقات الثنائية. كانت دائما رد فعل للأولى. وفي النهاية فإن الباحث عرض لستة عوامل يرى انها سوف تكثف من المأزق الامني للمنطقة العربية وتزيد من حجم التهديدات الواقعة عليها. أولها، ان التحالف الامريكي ـ الاسرائيلي المتمثل في اتفاقية التعاون الاستراتيجي سوف ترفع درجة التهديد الواقعة على الاقطار العربية بما فيها تلك «المعتدلة» و«المحافظة»،

وثانيها،ان اشتداد الحرب الباردة الجديدة بين العملاقين ـ وهو الأمر المتوقع ـ سوف يزيد من ضغوط النظام الدولي على النظام الاقليمي العربي، وثالثها، ان الثورة الصناعية الثالثة، خاصة في مجال السلاح، سوف تزيد من اعتماد دول المنطقة على القوتين العظميين مما يؤدي الى مزيد من الاستقطاب فيها، ورابعها، تزايد الاعتماد العربي على العالم الخارجي في مجالات التجارة والتكنولوجيا والقروض، وخامسها،ان محاولة الوطن العربي لتنويع مصادر تبعيته اصبحت محدودة نظرا لتناقص الدور الاوروبي وتبعيته للولايات المتحدة فضلا عن استمرار دول الجماعة الاوروبية في دعم اسرائيل اقتصاديا وتكنولوجيا، خاصة في المجال النووي، وسادسها،ان هناك مخزونا هائلا داخل الغرب عامة ضد العرب، وان المشاعر المعادية للسامية في اوروبا وأمريكا والتي كانت خلال الثلاثينات والاربعينات موجهة ضد اليهود اصبحت الان موجهة ضد العرب. وفي نهاية بحثه يرى الباحث انه بحكم طبيعة النظام الدولي فإن مواجهة هذه التهديدات لا يمكن ان تحدث من خارج الاقليم العربي وإنما من داخله.

وفي الجلسة الثالثة من الندوة عرضت ورقتان. الأولى عرضها د. جواد عناني وزير التجارة والصناعة الأردني الاسبق، عالم الاقتصاد والمدير العام الحالي لمستشاري الادارة في الاردن تحت عنوان «الدور الاوروبي في امن الشرق الاوسط: الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في العقد القادم». وفي هذا البحث اوضح د. عناني المشكلات التي يواجهها الوطن العربي في مرحلة ما بعد النفط، فبعد عقد من الوفرة الاقتصادية، فإنه اصبح عليه ان يقبل من مجتمع العالم الثالث كونه شريكا ليس غنيا، والقدرة على بيع النفط بأسعار متواضعة مع تبادله مع بضائع مرتفعة التكنولوجيا وبأثمان باهظة، والتكيف مع ميزانيات متواضعة، وحل النزاعات الداخلية العربية، وتنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على النفط، والانفاق المتزايد على استيراد السلاح. وحتى يمكن للوطن العربي ان يواجه هذه المشكلات فإن عليه أن يتخذ عددا من القرارات المتأخرة تقوم على استبدال الاتوقراطية بالديمقراطية ، والمركزية باللامركزية، والسلطة الابوية بالحرية السياسية، والتشتت بالتعاون، والفردية بالتكامل الاقليمي. واذا لم يقم الوطن العربي بذلك فإنه سوف يواجه مخاطر متنوعة داخلية وخارجية. وفي هذا الاطار فإن لأوروبا دورا تلعبه من خلال «تعاقد للاجيال» يتجاوز اتفاقيات الجماعة الأوروبية مع المشرق والمغرب العربيين، الى توقيع اتفاقية شاملة مع الوطن العربي تحقق المميزات للطرفين.

أما الورقة الثانية في هذه الجلسة فقد عرضها السفير تحسين بشير سفير مصر السابق في كندا بعنوان «الحوار العربي الأوروبي ودروس من اجل المستقبل». وفي هذا البحث عرض السفير تحسين بشير لتجربة الحوار العربي ـ الأوروبي موضحا دروس الماضي، شارحا للموقف العربي بتوجهه السياسي المرتكز على حل القضية الفلسطينية وتنويع مصادر الاعتماد الدولي في مجال التكنولوجيا وسياسة عدم الانحياز، والموقف الأوروبي بتوجهه الاقتصادي المستمد من التجربة الاوروبية في تعامله مع دول البحر المتوسط والمقاطعة النفطية العربية. ونظرا لاختلاف هذين الموقفين فقط، تم استبعاد كل من السياسة والنفط من الحوار، ومن ثم اصبح محدودا في مجاله. بعد ذلك تعرض البحث لآليات صنع القرار في الحوار التي شكلت بدورها عائقا امام تطوره حيث اشترطت قاعدة الإجماع للمضي فيما يتم التوصل اليه. وقد انعكس ذلك على آراء

الحوار ذاته، فأصبح كل طرف يزيد من مطالبه ازاء الطرف الاخر، مع تجنب خلق بدائل وخيارات تسمح بتطوير العلاقات، وهو الأمر الذي ادى في النهاية الى سيادة نمط «الثنائية» في التفاعل العربي ـ الأوروبي. كل ذلك يمكن في نظر البحث ان يضع خطوطا عامة لتطوير العلاقات العربية الأوروبية خلال العقد القادم، وهو الأمر الذي يحتاج إلى زيادة وعي كل طرف بذاته، وضرورة إعادة النظر في آليات الحوار وفرض بعض من المرونة فيها خاصة بالنسبة لقواعد التصويت، مع عدم اقتصار الحوار على المؤسسات الرسمية وإنما لا بد من أن يمتد الى هيئات اخرى شعبية وأكاديمية وفكرية مع اصدار دورية خاصة بتطورات الحوار. وبالنسبة للحوار ذاته فإنه يجب ان يتعرض لمطالب العرب السياسية ويسعى الى تحقيق التنمية المشتركة والتعاون الاقليمي من خلال خطوات متدرجة في حالة عدم القدرة على التوصل الى اتفاقيات شاملة.

وفي الجلسة الرابعة والاخيرة من الندوة والتي خصصت ايضا للدور الأوروبي في امن الشرق الاوسط ولكن من وجهة النظر الاوروبية، فقد تحدثت السيدة بسمة دارويش الباحثة في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، عن «السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الشرق الاوسط» التي رأت فيها نموذجا متميزا عن الخط الأوروبي العام الذي ينزع الى فك الارتباط مع المنطقة، وانما يسعى الى اتخاذ مواقف محددة وايجابية في المنطقة. ونوهت الباحثة لذلك بالموقف الفرنسي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي والأزمة اللبنانية والصراع العراقي ـ الايراني.

- ٣ -

دارت ندوة الحوار العربي الأوروبي الثانية حول موضوع امن الشرق الاوسط في الوقت نفسه الذي تصاعدت فيه العقبات امام المبادرة الفلسطينية الأردنية والناجمة عن الاتفاق الاردني الفلسطيني الموقع في شباط/ فبراير ١٩٨٥، والتي كانت تسعى الى عقد مفاوضات بين وفد اردني فلسطيني من جانب، واسرائيل من جانب آخر، من خلال عقد مؤتمر دولي لتسوية ازمة الشرق الاوسط. كذلك انعقدت الندوة والسيدة مارغريت تاتشر تزور الاردن، وكانت المبادرة الفلسطينية الاردنية على رأس قائمة اعمال زيارتها. ولقد ألقت هذه التطورات بظلها على المؤتمر، ومعها تركزت معظم المناقشات حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكان واضحا ان هناك عددا من الخلافات المتميزة بين الجانبين في هذا الصدد. فوجهة النظر السائدة بين الاعضاء الأوروبيين في الندوة كانت تركز على ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا يمثل اولوية في ازمات المنطقة وانما يأتي مكانه بعد حرب الخليج العراقية ـ الايرانية وتأثيراتها على الدول المجاورة، ثم الأزمة اللبنانية وانعكاساتها الاقليمية، ثم بعد ذلك يأتي الصراع العربي ـ الاسرائيلي. اما على الجانب العربي فرغم الاعتراف بأهمية حرب الخليج والأزمة اللبنانية، فقد كان واضحا ان القضية الفلسطينية تقع على رأس قائمة الأولويات باعتبارها المشكلة المحور في المنطقة.

ولم يكن الخلاف في الواقع فكريا فقط، وإنما كان تعبيرا عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للطرفين. فمنطقة الخليج كمصدر اساسي للنفط الى اوروبا الغربية، ومستورد جوهري لسلعها وتكنولوجيتها تجعلها ذات اولوية قصوى بالنسبة للجانب الأوروبي. اما القضية الفلسطينية فهي القضية المحور بالنسبة الى الجانب العربي، خاصة وان اسرائيل وفق وجهة النظر هذه تمثل التهديد الأول للأمن القومي العربي. ورغم هذا الخلاف في الأولويات، وما تداعى

عنه من خلافات جزئية متفرعة عنه حول مسؤولية كل طرف في تراجع عملية التسوية في المنطقة، فقد كان واضحا ان كلا الجانبين يتمسك بالمبادرة الفلسطينية الاردنية على انها المخرج الوحيد من مأزق التسوية الراهن، مع اختلاف في الكيفية التي يمكن ان يتم بها ذلك. فبعض اعضاء الجانب الأوروبي ذهبوا الى ضرورة عزل الاتحاد السوفياتي والراديكاليين العرب في المنطقة سياسيا ودبلوماسياً ، حتى يتسنى للمبادرة النجاح دون ضغوط قوية على الجانب العربي فيها . وعلى الجانب العربي فقد كان عقد المؤتمر الدولي امرا ضروريا لاستمرار المبادرة ونجاحها .

ورغم ان ذلك كان يمثل وجهات النظر السائدة بين الفريقين، فقد طرح احد المشاركين العرب وجهة نظر مختلفة انطلاقا من تقويمه للعلاقات السائدة في المنطقة. وخلاصتهاان المبادرة الفلسطينية الأردنية قد وصلت الى طريق مسدود وينبغي اعادة تقويمها، وربما التخلي عن مواصلة الطريق فيها. فالولايات المتحدة بتحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل ليست على استعداد لمخالفتها، ومن ثم فإن اصرارها على تكوين وفد اردني فلسطيني ترضى عنه اسرائيل، بالاضافة الى مخالفته للمنطق، حيث لا يمكن لخصم ان يقوم بتكوين الوفد الذي يتفاوض معه!!، لا يعني سوى نوع من تكتيك اضاعة الوقت والمماحكة التي تستهدف تعميق التمزق العربي، ومن ثم دفع الاردن الى حل منفرد مع اسرائيل. هذا الحل في ضوء الظروف الاسرائيلية ايضا لا يمكن ان يؤدي الى شيء. ومن هنا فإن وجهة النظر هذه دعت الى سياسة يتم فيها السعي الى جذب الاتحاد السوفياتي والقوى الراديكالية في المنطقة الى مزيد من التنسيق العربي. هذه السياسة تقوم على الغاء الاتفاق الفلسطيني الاردني، وبالتالي الغاء احدى نقاط الخلاف الجوهرية بين الاردن وسوريا، وبين سوريا ومنظمة التحرير، والعودة الى صيغة المؤتمر الدولي وفق صيغته التي تمت في خريف عام ١٩٧٤ ودعت كل من واشنطن وموسكو الى استئنافه في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧. ورغم ان هذه السياسة ربما لا تؤدي الى نتائج سريعة، فإنها على الاقل سوف تقلل من الصدع في الصف العربي، وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، خاصة وان طريق الاتفاق الاردني الفلسطيني ليس بمقدوره التوصل الى شيء هو الآخر.

اما النقطة الثانية التي هيمنت على المناقشات فقد تركزت حول طبيعة الدور الاوروبي في ازمة الشرق الاوسط. وقد كان واضحا من الأوراق المقدمة ان هناك اتفاقا على تضاؤل الدور الاوروبي وتوقفه منذ بيان البندقية عام ١٩٨٠ وازدياد اتجاهه الى تبني المواقف الامريكية. وقد كان واضحا ان وجهة النظر السائدة في الجانب الأوروبي تقوم باختصار شديد على ان اوروبا ليس لديها الكثير الذي يمكن ان تقدمه للعرب في المنطقة. وعلى الجانب العربي، فرغم الاعتراف بالقيود الواردة على الحركة الاوروبية، فإن هناك العديد من الاجراءات التي يمكن ان تقوم بها اوروبا الغربية تجاه اسرائيل تتعلق بالامتيازات التجارية والمعونات والتكنولوجيا المتقدمة وخاصة في المجال النووي. وقد اتفق احد المشاركين العرب مع وجهة النظر الاوروبية، طارحا ان الشرق الاوسط لم يعد اولوية اوروبية بعد التدهور الكبير في اسعار النفط، وان الواقع الاوروبي يشير الى ان الأولوية الأولى الان في اوروبا هي للقضايا الامنية المتعلقة بوضع الصواريخ متوسطة المدى في اوروبا وما يتعلق بها من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والمبادرة الامريكية الخاصة للدفاع المعروفة باسم حرب النجوم. اما الأولوية الأوروبية الثانية فتتعلق

بعبور الفجوة التكنولوجية المتزايدة بين اوروبا من جانب والولايات المتحدة واليابان من جانب آخر، وفي الأولوية الثالثة، توجد المشكلات المتعلقة بحركة التوحيد الاوروبية في ضوء توسيع الجماعة الاوروبية بانضمام البرتغال واسبانيا اليها. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، فقد دعا المشارك العربي الى التقليل من اهمية الحوار العربي ـ الاوروبي والتركيز على حوارات عربية مع اليابان والاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية والدول الصناعية في العالم الثالث. ومن الغريب انه بعد طرح وجهة النظر هذه تراجع الجانب الاوروبي عن ادعائه السابق بمحدودية الدور الاوروبي وضآلته، وعاد يردد بعض المجالات ـ التي ذكرها المشاركون العرب ـ التي يمكن ان تكون قناة للتأثير الاوروبي في احداث المنطقة!!

ومن الناحية العملية، فقد اتفق المشاركون في الحوار على ضرورة استمراره وخاصة في المجالات الثقافية وتلك الخاصة بالمعلومات والتعاون الاكاديمي بين جامعات ومؤسسات الطرفين.

- ٤ -

لقد شكلت الندوة خطوة متقدمة في اعمال منتدى الفكر العربي، حيث كانت الندوة اول الاعمال التي يقدم فيها هذا العدد من الابحاث، بالاضافة الى ذلك العدد الضخم من المشاركين. كذلك كانت الندوة نجاحا تنظيميا باهرا، وهو الامر الذي يحسب للأمانة العامة للمنتدى وأمينه العام د. سعدالدين ابراهيم. ورغم ذلك فقد عانت الندوة من العديد من اوجه القصور التي لا شك ان المنتدى سوف يسعى الى تلافيها في المرات القادمة خاصة في ظل برنامجه الحافل في الفترة المقبلة. ويمكن تعديد اوجه القصور على النحو التالي:

ـ عانت الندوة من عدم تحديد موضوعها تحديدا حاسما، فالعنوان الذي تم اختياره لها كان «الحوار العربي الأوروبي الثاني: أمن الشرق الاوسط»، والمفهوم من العنوان ان موضوع الحوار الثاني بين العرب والاوروبيين سوف يكون حول قضية الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط. ورغم ذلك فقد أدى هذا العنوان الى كثير من الخلط، حيث اعتبر البعض موضوع اللقاء هو الحوار العربي الأوروبي الذي قام بين جامعة الدول العربية والجماعة الاوروبية، بينما اعتبره البعض حوارا حول الامن الاقليمي.

لقد ادى ذلك الى نوع كبير من الخلط في اذهان المشاركين ومدى استعدادهم للمناقشة، ولذا فلم يكن ممكنا تحديد بؤرة الارتكاز التي تدور حولها المناقشات.

ـ وقد عزز هذا الخلط ان برنامج الندوة لم يلتق مع محتوياتها، ففي الوقت الذي خصصت فيه الجلستان الأولى والثانية للعوامل الاقليمية والدولية لقضية الأمن في المنطقة، وقدمت ابحاث بالفعل حول ذلك، فإن الجلستين الثالثة والرابعة واللتين كانتا مخصصتين لمستقبل الامن فيها والدور الاوروبي في هذا الامن، لم تقدم بها اوراق تتسق مع هذا المضمون. فقد عرضت على التوالي اوراق عن مستقبل الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتقويم للحوار العربي الاوروبي، ووصف للسياسة الخارجية الفرنسية ازاء الشرق الاوسط كما اسلفنا في عرض الاوراق. ورغم غنى المحتوى في هذه الأوراق فإنها ظلت منفصلة عن الموضوع الرئيسي المفترض للندوة.

ـ كان واضحا ان هناك غيابا للاطار المعرفي الذي تدور في إطاره الندوة، مما أدى الى ان لغة النقاش لم يتوافر لها الحد الادنى من التعبيرات والمصطلحات التي يمكن ان تضمن غنى النقاش بين الاطراف المشتركة.

ـ ان عـددا من المشـاركـين في النـدوة لم يكونوا من المتخصصين اكاديميـا او سياسيـا في المـوضوعـات المطروحـة، سواء كـان ذلـك بالنسبة لمـوضوع الامن او الحـوار العربي ـ الاوروبي، بـل ان عددا من المشـاركـين عـلى الجـانب الاوروبي قد اعتـرف بجهله بمنطقـة الشرق الاوسط وقضايـاها، وان حضـوره الى النـدوة كـان المـرة الأولى لمشـاركتـه في هـذه القضايا، ولذا فقد غابت المعلومات الاساسيـة حـول القضـايـا المطـروحـة لـدى عـدد من المشاركين، وهو الأمر الذي انعكس سلبيا على المناقشة □


صدر حديثا عن

**مركز دراسات الوحدة العربية**

**سلسلة التراث القومي**

**الاعمال القومية لساطع الحصري:**

١ ـ اراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ احاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية؟
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

# بيان ملتقى أصيلة حول الاتصال الثقـــافي بين المشـــرق والمغـــرب

## أصيلة ، ٢٤ ـ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٨٥

ضمن المـوسم الثقـافي الثـامن لأصيلـة بـالمملكة المغـربية ، اجتمـع عدد من المثقفـين العـرب بدعـوة من جمعيـة المحيط التي تنظم هـذا الموسم ، وتـدارسـوا عـلى مـدى يـومي ٢٤ و ٢٥ آب/اغسطس عـام ١٩٨٥ ، الاتصـال الثقافي بـين جناحي الـوطن العربي ـ المشرق والمغرب . وقد أُعِدَّت لأغـراض هذا النقاش ورقتا عمل ، قدم الأولى منهما الاستاذ بشـير القمـري ( المغـرب )، وقـدم الثـانيـة الاستاذ عبد الله الجفري ( السعودية ) .

وقـد أثـارت الـورقـة الأولى عـددا مـن إشكـاليـات الاتصـال الثقـافي بـين المشـرق والمغـرب . من ذلك اختـلال التـوازن في هـذا الاتصال ، والذي يكاد يكون ذا اتجاه واحد ، من « مشـرق منتج » إلى « مغـرب مستهلك » للثقافة . هذا بالرغم من ان المغرب لديه الكثير مما يمكن أن يقدمـه للمشرق لإغنـاء الثقافـة العربية في جملتها وتفريعـاتها . ومـع الإقرار بـالصدق الظـاهـري لهـذه المقـولـة ، الا ان اتجاهات المناقشة كشفت عن الآتي :

**أولاً** : ان تقسيم الوطن العربي ثقـافيا إلى مشرق ومغرب ، ليس تقسيمـا دقيقا . فهنـاك منـاطق ثقـافيـة فـرعيـة متعـددة في الـوطن العـربي ، لكل منهـا خصوصيـاتهـا في إطـار الثقافة العربية العامة . فهناك منطقة الجزيرة العربية والخليج ، والتي نشأت فيهـا وخرجت وانتشرت منها الثقافة العربية . وهناك منطقة الشام ، ووادي النيل ، والمغـرب الكبير ، وهي مناطق كانت لها ثقافاتها الخـاصة قبـل الفتح العـربي الاسلامي ، تلقت الثقـافة العـربية ، ودمجتها مع ثقافاتها السابقة ، واحدثت لقاحا خـلاقا بـين هذه وتلـك ، اينع واثمـر حضارة عربية عالمية ( كوزموبوليتانية ) زاهرة .

**ثانياً** : انه بينما كان للثقافة العربية عموما **مركز ومحيط** ، أو **قلب وأطراف** ، الا ان هذا المركز كان دائما مركزا متحـركاً . فقـد انتقل من الجنوب ( الجزيـرة ) الى الشمال ( بـلاد الشام )، ثم الى اقصى المشرق ( العراق )، ثم الى اقصى المغرب ( افريقيا والاندلس )، ثم الى الوسط ( وادي النيل ). كمـا يلاحظ ان هـذا المركز كان دائما يستقطب العنـاصر الثقافيـة الخـلاقة من الاطـراف ، سـواء في شخـوص

رموزها البشرية ، او في نتاج هذه الشخوص ، ثم يعيد انتاجها ثقافياً ، ويقوم بتوزيعها على كل انحاء الوطن العربي .

**ثالثاً** : ان عملية الاتصال والتواصل الثقافي بين أجزاء الوطن العربي كانت تتأثر ايجابا وسلبا بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية السائدة ، بالقدر نفسه الذي كانت تتأثر فيه « بالكم » و « الكيف » الثقافيين المُنتَجيْن في اي جزء من اجزاء الوطن العربي . فظروف عدم الاستقرار السياسي ، او الانشغال بالتصدي لهجمات خارجية ، او تعاظم الاستغلال والاستبداد ، كانت كلها تؤدي إلى اعاقة الاتصال والتواصل بين الجزء الذي يتعرض لهذه الظروف وبقية الاجزاء . كما ان هذه الظروف نفسها ، وغيرها ، كانت وما زالت تؤثر سلبا في « كمية » و « نوعية » المنتَج الثقافي ، وفي وسائط حمله وانتقاله من جزء الى آخر في الوطن العربي .

**رابعاً** : انه في القرنين الاخيرين تعرضت الامة لمزيد من عوائق الاتصال والتواصل الثقافي . فهي من ناحية قد وقعت فريسة للاستعمار الذي قسّم الوطن وجزَّأهُ ، ووضع الموانع والحواجز بين اقطاره ، وحاول ربط كل من الاقطار بمركزه الثقافي خارج الوطن العربي ( المتروبول ) مثل لندن وباريس ، وحاول إضعاف ينابيع الثقافة العربية نفسها بمحاربة صريحة او مستترة لمؤسسات هذه الثقافة ، وتهميشها ، وعزلها عن بقية المؤسسات الانتاجية والخدمية في المجتمع . ومن ناحية ثانية ، فإن معظم حكومات وأنظمة ما بعد الاستقلال ، إما انها انشغلت بمشكلات بناء الدولة القطرية الحديثة عسكريا وسياسيا واقتصاديا وأهملت الثقافة ، او انها بسبب خلافاتها وصراعاتها مع بعضها البعض قد ابقت على الاسوار والعوائق التي خلفها الاستعمار ، وفي بعض الحالات اضافت اليها اسوارا وعوائق جديدة .

**خامساً** : انه بالرغم مِمّا تقدم ، فإن الاعمال الثقافية الجيدة تخترق الاسوار والحواجز وقوى الاحتواء الداخلية والخارجية . فقد وجدت اعمال الطيب صالح ، من اقصى الطرف الجنوبي ، واعمال عبد الله العروي ومحمد عابد الجابري من اقصى الطرف الغربي ، واعمال عبد الوهاب البياتي ، من اقصى الطرف الشرقي ، طريقها الى كل انحاء الوطن العربي ـ اسوة بما ينتجه المبدعون الثقافيون في مراكز الهيمنة الثقافية الراهنة في القاهرة وبيروت . هذا فضلا عن استمرار الغرب ، وخاصة أوروبا ، كطرف في عمليات التواصل والاتصال الثقافي بين اجزاء الوطن العربي ذاته من خلال « الصحافة العربية المهاجرة » والمثقفون العرب اللاجئون ( طوعا او كرها ) الى بلدان الغرب .

**سادساً**: إن ما يسمى «بهيمنة مشرقية» في عملية الاتصال الثقافي، هو في الواقع لا يعدو أن يكون «هيمنة مصرية ـ شامية». وانه حتى هذه الاخيرة لا تعدو ان تكون «هيمنة قاهرية ـ بيروتية» ـ لا في علاقتهما بالمغرب فحسب، ولكن في علاقتهما ببقية المشرق، بل حتى في علاقة المدينتين بالاجزاء الأخرى في قطريهما. ولكن هذا يعزى لظروف تاريخية وهيكلية طارئة. فالقاهرة ـ طوال الاربعة عشر قرنا التي تمثل مجمل التاريخ العربي الاسلامي ـ لم يكتب لها الريادة الثقافية إلا في القرن الاخير. وكان ذلك نتيجة اتصالها المبكر بالغرب، وثقلها السكاني الذي ينتج عنه كثافة اجتماعية وبالتالي كثافة ثقافية، ولبدئها في بناء مؤسسات الدولة الحديثة (منذ محمد علي) قبل معظم الاقطار الاخرى بحوالى قرن

من الزمان، ولتوسطها الجغرافي. ومصر بهذا المعنى لا يمكن تصنيفها مع المشرق او المغرب، وانما هي حلقة وصل بينهما. كما ان هذه العوامل الهيكلية متى توفرت في غيرها من انحاء الوطن العربي فلا بد من أن ينتج عنها التوهج والعطاء الثقافيان نفسهما، وكما بدأ يحدث بالفعل في اماكن اخرى من الوطن الكبير.

**سابعاً**: إن الريادة الثقافية في الوقت الحاضر ـ لاسباب سياسية واقتصادية وتكنولوجية لم تَعُدْ حكراً لمصر والشام، وإنما تشاركهما فيها بدرجات متصاعدة وسريعة منطقتا الخليج والمغرب، انتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً. وان العقدين القادمين يحملان كوامن هائلة لهاتين المنطقتين ومساهمتهما النسبية في مجمل الانتاج الثقافي العربي العام.

**ثامناً**: إن الحديث والاهتمام بالاتصال الثقافي العربي ـ العربي قد اقتصر الى الآن على ما يمكن تسميته «بالثقافة الكلاسيكية الكبرى» وخاصة جوانبها الابداعية والمكتوبة، وعلى علاقاتها التجاذبية والتنافرية مع الثقافة الغربية. ويكاد الحديث والاهتمام يهمل تماما نمطين من انماط الثقافة؛ احدهما هو «الثقافة الشعبية» او الثقافات الفرعية والمحلية، والتي بالرغم من «محليتها» اغنت «الكل الثقافي» العربي من ناحية، ووجدت طريقها الى الانتقال من خلال التجار والحجاج والطرق الصوفية من ناحية اخرى. والنمط الثاني هو المصادر الثقافية الافريقية التي تداخلت تداخلا شديداً ومباشراً مع الثقافة العربية في مناطق «التماسّ الحضاري» (Cultural Borderland) للحزام الجنوبي للوطن العربي، وخاصة في المغرب الكبير ووادي النيل وجنوب الجزيرة.

**تاسعاً**: إن الحرص عل تقوية الاتصالات الثقافية العربية ـ العربية، لا ينطلق فقط من اعتبارات التاريخ الحضاري العربي ـ الاسلامي المشترك، وإنما ينطلق بالقوة نفسها من الاحساس الموضوعي بضخامة المخاطر والتحديات الحاضرة، وبأن مجابهتها الناجعة لن تتحقق إلا بمشروع حضاري عربي قومي، تتعدد مراكزه الابداعية، ويحافظ على الخصوصيات القطرية والمحلية والشعبية، وينمّيها ويوظفها كروافد تصب في المجرى الرئيسي للثقافة العربية.

**عاشراً**: إنه في المشروع الحضاري العربي القومي العام تلعب الثقافة ويلعب المثقفون العرب الدور الرئيسي. فهذا الوطن العربي الممتد من المحيط الى الخليج لم يكن دائما موحدا سياسيا او متكاملا اقتصاديا. ولكنه ظل دائما موحدا روحيا ووجدانيا ولغويا. ووحدة الروح والوجدان تخلقها الثقافة، وتعمقها الثقافة، وترتقي بها الثقافة. فقد تداول العرب ـ مشرقا ومغربا، جنوبا وشمالا ـ اشعار المتنبي وشوقي، وجبران وأبي القاسم الشابي، والسير الشعبية لعنترة، والهلالية، ومجنون ليلى، وكتب الفارابي وابن خلدون وابن رشد والطهطاوي وطه حسين، واغاني ام كلثوم وفيروز وعبدالوهاب. وهذه العناصر الثقافية هي التي وحدتهم ضميراً ووجدانا. ولكن هذا الدور الحيوي للثقافة والمثقفين لا يمكن اداؤه على الوجه المطلوب الا بتوفر الحد الادنى من احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والمشاركة الديمقراطية.

اما ورقة العمل الثانية فقد توجهت مباشرة الى استكشاف وظيفة الاعلام العربي في تقوية الاتصال الثقافي وإغنائه. ولاحظ كاتب الورقة هزال المادة الثقافية الراقية في وسائل الاعلام الحالية عموماً. ولكنه أشار أيضا الى عدد من

المحاولات الواعدة لتلافي هذا الخلل. وقدم مجموعة من الاقتراحات الواقعية لتوسيع وتدعيم هذه المحاولات. وعول على الدور الاستراتيجي الذي يمكن ان تقوم به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية، وكذلك للمنظمات العربية غير الحكومية، وفي مقدمتها اتحادات الصحفيين والكتاب والفنانين واساتذة الجامعات. ومع اتفاق معظم المشاركين في الندوة مع تحليل ومقترحات كاتب الورقة، الا ان اتجاهات المناقشة قد حذفت واضافت وعدلت عددا من مقولاتها وتوجهاتها.

من ذلك انها:

**اولاً** : حذرت من مغبة الاعتماد على الأجهزة الرسمية الوطنية والاقليمية في دعم الثقافة والعمل على نشرها. وانطلقت معظم التحذيرات اما توجسا من الطبيعة غير الخلاقة وغير المبدعة التي تلازم بيروقراطية هذه الأجهزة، او خوفا من طبيعتها القمعية والعدائية تجاه العمل الثقافي وتجاه المثقفين المستقلين عن السلطة.

**ثانياً**: المخاوف والهواجس نفسها جرى التعبير عنها فيما يتعلق بأجهزة الاعلام الرسمية، والتي اصبحت مجرد ادوات في يد السلطة تستخدمها من اجل الدعاية وفرض الرقابة والتقويم، واعاقة الاتصال والتواصل بين ابناء الاقطار العربية، وخاصة اذا كانت انظمتها الحاكمة متصارعة.

**ثالثاً**: رغم التحفظات السابقة، فإن المجال خصب لاستنفار هذه الأجهزة على الصعيدين الوطني والقومي لتنمية البنية الأساسية للثقافة مثل الاعتناء باللغة العربية، وحفظ وتوثيق التراث الشعبي، وتأسيس معاهد واكاديميات للفنون التشكيلية والتعبيرية والادائية، واقامة المهرجانات الثقافية ومعارض الكتب، وتحديث صناعة الكتب والمجلات والصحف. فهذه البنيات الاساسية تتيح للمثقفين والمبدعين العرب، حتى في اسوأ الحالات السياسية، ان يتعرفوا على انتاج بعضهم البعض، وان يتفاعلوا بطريق مباشر او غير مباشر. وان ذلك، رغم محدوديته، يوفّر الحد الادنى من قنوات التواصل. اما المضمون او «المحمول» ثقافيا من خلال هذه القنوات فيظل مهمة المثقفين انفسهم، كأفراد وجماعات ومنظمات غير حكومية.

**رابعاً** :ان الجهاز الاقليمي العربي الذي ينبغي ان يتوجه اليه المثقفون العرب لتوفير الاطار البنيوي والحد الادنى من الدعم التنظيمي والمادي والمعنوي لمبادراتهم الجماعية، هو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ففضلا عن ان هذه المنظمة هي ملك للأمة وابنائها، فإنها الاقل تأثرا بتقلبات السياسة العربية، والاقل تهيؤاً للتحزب القطري والايديولوجي. واخيرا وليس آخرا لأن ذلكم هو دورها ومبرر خلقها واستمرارها.

هذا، وقد رأى المشاركون في هذا اللقاء حول الاتصال الثقافي بين المشرق والمغرب ضمن موسم اصيلة الثقافي الثامن ، أن ينتهزوا فرصة وجودهم معا لكي يتعاهدوا ويتواصلوا على ما يلي :

١ ـ ان ينقلوا إلى أقطارهم وزملائهم في ارجاء الوطن العربي « **خبرة أصيلة** » . فهذا الموسم الثقافي هو استمرار لسبعة مواسم سابقة ، ومع كل سنة يزداد عدد الأنشطة وعدد المشاركين فيها من الوطن العربي والعالم . والأهم في تجربة اصيلة هو أنها تمت بمبادرة شعبية متواضعة ، في هذه المدينة المغربية الصغيرة ، بواسطة جمعية ثقافية غير حكومية ، هي جمعية المحيط . وقد استمرت التجربة في جوهرها كما هي بالرغم من التوسع في الأنشطة ، والتنوع في

المشاركين ، والنمو الهائل في عدد المترددين على ، والمستهلكين لِـ ، ألوان الثقافة التي يقدمها الموسم .

٢ ـ العمل على التنسيق والتعاون بين جمعية المحيط والمنتديات والهيئات العربية الأخرى التي تقوم بنشاط مشابه أو متقارب . وأن تقوم هذه الهيئات معا بالتخطيط لورش عمل قطاعية في مختلف الفنون التشكيلية والتعبيرية والأدائية ، بحيث تستقطب أكبر عدد من المبدعين في كل قطاع في أسابيع متتالية أو متزامنة خلال مواسم أصيلة القادمة . على أن يتم في هذه الورش الالتقاء بالشباب المثقفين المبدعين، لكي يتم التواصل لا بينهم وبين اخوانهم من الأقطار الشقيقة فقط ، ولكن ايضاً لكي يتم التواصل عبر الاجيال .

٣ ـ السعي لدى الهيئات العربية والدولية بتقديم الدعم المالي والمادي لهذه الأنشطة ، بناء على مشروعات مدروسة ، ولكن دون التدخل في مضمون النشاط أو وضع أية قيود على عملية التواصل والتفاعل بين المثقفين العرب .

٤ ـ تبليغ هذا البيان إلى وزراء الثقافة العرب والأجهزة العربية الاقليمية، وفي مقدمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واتحاد الكتاب العرب ، واتحاد الصحفيين العرب ، واتحاد الجامعات العربية ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، ومنتدى الفكر العربي ، والقائمين على مهرجانات جرش وقرطاج وقابس ، لتقديم العون المادي والمعنوي والمشاركة الفعلية لتنفيذ هذه التوصيات . وكلف المشاركون الاستاذ محمد بن عيسى رئيس جمعية المحيط باصيلة وزملائه في الجمعية بالقيام بهذا التبليغ عنهم ، مع تعاهدهم جميعاً بأن يقوم كل منهم بدوره حيثما يكون موقعه □


صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

# أزمة الديمقراطية في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية

التي نظمها

مركز دراسات الوحدة العربية

| | | |
|---|---|---|
| سعد الدين ابراهيم | عادل حسين | محمد الرميحي |
| علي الدين هلال | اسماعيل صبري عبدالله | جمال الشاعر |
| احمد صدقي الدجاني | يحيى الجمل | مصطفى الفيلالي |
| محمد عبد الباقي الهراس | حسين جميل | سمير امين |
| بسام الطيبي | طارق البشري | عصمت سيف الدولة |